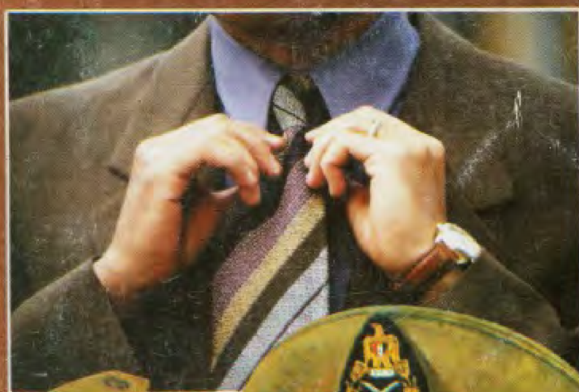


الدكتور محمد الجوادى

مذكرات الضباط

فى غير الحرب

عسكرة الحياة المدنية





مذكرات

سمير فاضل ■ حلمى السعيد ■ أحمد طعيمة

مصطفى بهجت بدوى ■ رياض سامى

مذكرات الضباط فى غير الحرب

عسكرة الحياة المدنية

د. محمد الجوادى



الهيئة المصرية العامة للكتاب
٢٠٠٥

الاخراج الفني: مادلين ايوب فرج

مذكرات الضباط فى غير الحرب

الإهداء

إلى صديق العمر الأخ الفاضل

الدكتور محمد عبد الفتاح حجازى

نموذج الود الصادق والوفاء النادر

د. محمد الجوادى

هذا الكتاب

لا أظن القارئ بحاجة إلى التذكير بالفروق الجوهرية بين الإدارة فى الحياة العسكرية والإدارة فى الحياة المدنية، وعلى الرغم من الفهم الأكاديمى القائل بأن الإدارة هى الإدارة مهما تعددت المواقع وتنوعت الأزمان، ، إلا أن الحياة العسكرية تهيئ إيجابيات عديدة للمدير ولتنفيذ خططه، ولتحقيق أهدافه، كما أنها تكفل التنفيذ السريع، والأداء الفورى، ومع هذا فإن بوسع الحضارة المتأصلة أن ترتقى بمستوى الأداء الإدارى فى المؤسسات غير العسكرية ليتفوق على الأداء الإدارى الناجز فى هذه المؤسسات، ولكن إلى أن يتحقق لشعب ما هذا القدر من الحضارة تظل المفاضلة قائمة بين أسلوب قائم على الضبط والربط وكفيل بتحقيق أكبر نسبة من الأهداف، وبين أسلوب آخر يسمح بالهدنة والتراخى، ويعلى من حقوق الإنسان، ويترك المجال مفتوحا للجدل والنقاش والأخذ والرد، حتى لو جاء هذا على حساب الإنجاز الإدارى.

لهذا كله فإن البريق الذى يصدر عن الإنجاز العسكرى فى مجال الإدارات المدنية يظل قابلا للتكرار حتى لحظتنا هذه، وتتضاعف قيمة هذا البريق عندما يتولى أمره شبان متحمسون يحلون محل شيوخ متمهلين فإذا هم يبذلون من شبابهم وحماسهم ما يضيف إلى إنجازاتهم، وما يزيد من بريق هذه الإنجازات، ومع هذا فإن مثل هذا الطريق سرعان ما ينقطع ليصبح محفوفا بالمخاطر من كل ناحية، فمن ناحية الشبان المتحمسين فإن النجاح يغريهم بنجاحات أخرى، لكنه فى الوقت نفسه يهيئ لهم أنهم وحدهم كانوا السبب فى هذا النجاح، وأن مساعديهم أو شركاءهم أو خبراءهم لم يكن لهم دور، وأن المعطيات والظروف والماضى لم يكن لها فى هذا النجاح الذى تحقق دور، وإذا بهم نتيجة هذا الفهم السهل يفقدون مقومات النجاح ويستبقون مقومات الفشل مضاعفة، وحين يبحثون عن أسباب الفشل الجديد فإنهم يستسهلون الأخذ بنصائح جلساء السوء الذين يصورون لهم الأمور راجعة إلى قصور فى الدعاية لأعمالهم على سبيل المثال، فإذا هم يزيدون من ضجيج الطبول صباحا ومساء من دون أن يكون هناك ما يستدعى هذا العزف الصاخب، فإذا ما وصلت هذه الدعاية إلى أقصاها دون نتيجة إيجابية صور جلساء السوء من طائفة أخرى لهؤلاء العسكريين الشبان أن السبب فى هذا الركود والتدنى والفشل الظاهر الذى أعقب النجاح السريع لا يعود إلا إلى وجود «قوى رجعية» قادرة

على تصوير النجاح فشلا، ولابد من القضاء على نفوذ هذه القوى الرجعية، وربما يقتضى التفكير فى القضاء على نفوذ هذه القوى القضاء على الأفراد أنفسهم، وسرعان ما يستجيب العسكريون لمثل هذه النصيحة، وسرعان ما يثبت فشل هذه النصيحة أيضا، بينما تزداد المعاناة من الفشل ومع الفشل نتيجة لغياب الإنجازات التى بشروا بها دون جدوى. . ويعود العسكريون إلى جلساء السوء مرة أخرى لينصحوهم فى عبارات مغلفة بأن يصفوا أنفسهم، ويقدموا لهم هذه النصيحة الخطرة فى صورة الخلاص من أعداء الشعب، وممن انحرفوا عن طريق الجادة، وهكذا تبدأ مواسم التصفيات وتأكل الحكومات العسكرية أبناءها بعد أن لم تجد ما تأكله، وتنمو الدعوات إلى تكرار حركات تصحيحية من حين إلى آخر، وإلى إشعال ثورة على الثورة نفسها. . وهكذا، بينما تفقد الحياة المدنية كثيرا من مقومات التطور والتقدم والازدهار، ثم تفقد أيضا كثيرا من مقومات البقاء والاستقرار، ثم تفقد بالتالى وبالحتمية كثيرا من المقومات التى بدأت بها والتى لابد لها منها حتى تستطيع الوجود من الأصل.

ويعود الوعى إلى المتأملين ليفكروا فيما حدث فإذا بهم يشغلون أنفسهم بالبحث عن السبب الذى جعل مَنْ بدأوا كملائكة يسلكون مسالك الشياطين، وإذا هم يظنون أنفسهم قادرين على أن يحددوا اللحظة التى يحدث فيها الانحراف وعلى أن يصفوا وصفات كفيلة بمنع

حدوث الانحراف فى هذه اللحظة، ويتنادى هؤلاء بالعودة إلى الديمقراطية وإلى الليبرالية ولا يزالون يتنادون . . . ويتنادى آخرون بالعودة إلى الإخلاص الثورى والنقاء الفورى، ولكنى أختلف معهم فى كل ما كتبوا، وأظننى سأظل أختلف معهم فى كل ما يكتبون وينادون به لأنى أحبذ طريقا آخر هو العودة إلى «الطبيعة البشرية» نفسها.

ذلك أنى أستطيع أن أفهم دور الإدارة العسكرية على نحو ما أفهم عمل هرمون الأدرنالين (وأخواته) فى لحظات الأزمات التى يمر بها الجسم البشرى، حيث يتضاعف أداء أجهزة هذا الجسم إلى معدلات تفوق المعدلات الطبيعية أضعافا مضاعفة حتى يمكن لصاحب هذا الجسم أن يجتاز الأزمة التى مر بها أو مرت به، ولكن هذا الإفراز الزائد لهذا الهرمون الرائد والقائد لا ينبغى أن يستمر لأكثر من وقت قصير، ولابد من أن تعود الأمور مرة أخرى إلى الأحوال الطبيعية الهادئة التى يمكن للحياة فيها أن تسير من دون هذا الإجهاد الزائد، ومن دون التكثيف، ومن دون العصبية، ومن دون معدلات التمثيل العالية.

لعلى أضيف هنا أن الجسم البشرى بطبيعة تكوينه المعجز كفيل بأن يستجيب للأدرنالين من آن لآخر، وهو نفسه الذى يفرز الأدرنالين وأخواته بقدرة الخالق عز وجل، ولكنه لا يستطيع الحياة على الأدرينالين لا بصورة أبدية، ولا بصورة دورية، ولا بصورة مطولة نسبيا، إنما هو يتقبل هذه الأوضاع ويتواءم معها فى لحظات الأزمات

وحسب، ولكنه سرعان ما يرفض هذا الوضع إذا ما أريد له أن يستمر على هذه الآليات «الطوارئية» بفعل فاعل، كأن يحقن بهذا الأدرنالين أو أخواته بصفة مستمرة، وسرعان ما يعلن هذا الجسم البشرى المعجز فى تكوينه وتركيبه وأدائه أنه عاجز عن أن يمضى تبعا لهذا الأسلوب «الطوارئى» فى التشغيل، وسرعان ما يفقد الجسم البشرى نفسه القدرة على الاستجابة الطبيعية للإدرنالين، ثم سرعان ما يفقد قدرته على إفراز الأدرنالين من تلقاء نفسه فى أية أزمة طارئة، ذلك أنه تحول بحكم هذا التدخل الخاطئ إلى نمط آخر غير النمط الطبيعى الذى يحس بالأزمات ويواجهها، فكيف به، وهو يعيش الأزمة بصفة أبدية، كيف يمكن له أن يدرك حدوث أزمة جديدة أو أن يتصور أن هذا الذى يحدث من قبيل الأزمة بنما هو فى أزمة مستمرة حتى وإن كانت مفتعلة؟



أظن أن فكرتى عن إدارة بعض العسكريين للحياة المدنية فى عهد الثورة قد بدت واضحة وضوح الشمس، وأظنها كذلك قادرة على تصوير ما حدث لوطننا على نحو ما حدث بالفعل، وأظنها كذلك قادرة على أن تجنبنا فى المستقبل القريب والبعيد اللجوء إلى حلول مكررة من تلك الحلول التى لجأنا إليها فخلقت لنا مشكلات كنا فى غنى عنها.

ومع هذا فإنى من أشد الناس حبا للأداء العسكرى، ومن أشد الناس حبا للحياة العسكرية، ومن أشد الناس إعجابا بالعسكريين وعقلياتهم،

وأخلاقهم، ولهذا فإنى أستعرض فى هذا الكتاب مدارسات مطولة لأفكار وعقليات نماذج متقدمة الأداء من هؤلاء العسكريين، أستعرض نموذج القاضى العسكرى متمثلا فى الدكتور سمير فاضل بكل ما فى تكوينه من مقومات النجاح والفهم والإصابة فى الحكم على الأمور، والقدرة على الوصول إلى الحقيقة، وهو رجل تخرج فى كلية الحقوق فى نفس العام الذى قامت فيه الثورة، وقضى شهورا قليلة فى وظائف متعددة قبل أن يلتحق بالقوات المسلحة ليعمل فى الجناح القضائى لهذه القوات الوطنية، وهو يتدرج فى وظائفه خطوة خطوة ويمر فى كادره القضائى بكل ما يمر به مناظروه فى الحياة المدنية، ويواصل تأهيل نفسه بالعلم والشهادات العلمية، حتى ينال درجة الدكتوراه، كما يصل فى النهاية إلى موقع الرجل الأول فى القضاء العسكرى، وتشاء الأقدار أن يتولى بنفسه رئاسة المحكمة التى تولت محاكمة الذين قدر لهم أن يتورطوا فى اغتيال الرئيس السادات، وهو يروى لنا حياته بطريقة سلسة مرتبة، وقد رضى عن حياته ورضيت عنه حياته، وبات سعيدا بالمسار الذى مضى فيه حتى وصل إلى ما وصل إليه، وهو يعانى ما يعانى فى فترات متعددة من هذه الحياة، لكنه لا يتبرم ولا يتضجر، وإنما يعالج الحياة والوظيفة العسكرية بأقدار مقدورة ومقدرة من الصبر الجميل.

ونتدارس فى هذا الكتاب أيضا مذكرات واحد من أبرز الضباط الأحرار نفوذا فى بداية عهد الثورة، ومن أبرزهم نجاحا أيضا، فهو اللاعب الرئيسى الذى أحرز هدف النصر لمجموعة عبد الناصر فى أزمة مارس ١٩٥٤، واستطاع بمهارة شديدة أن يحول صورة الشارع المصرى (ولا نقول يحول الشارع المصرى) فى اتجاه غير الاتجاه الذى كان يسير فيه هذا الشارع، فإذا بمجموعات من العمال تهتف هتافا مناقضا لما كانت تهتف له بالأمس، وإذا بالهتافات تنادى بما لا تنادى به الهتافات الشعبية عادة، فهى تهتف بسقوط الديمقراطية بدلا من أن تهتف بحياتها، وهى تذهب إلى مجلس الدولة لتعتدى على أعضائه ورئيسه بدلا من أن تهتف بسيادة القانون، وإذا هى فضلا عن هذه الهتافات تعطل الحياة المدنية بإضراب وسائل النقل بدلا من أن تساعد فى تسيير حركة الحياة وحركة المدنية. ويحقق طعيمة (وزميل له هو الطحاوى) هذا النجاح من خلال أحد أجنحة تنظيم سياسى وليد (هو هيئة التحرير)، وعلاقات متميزة مع العمال، وتكون النتيجة الطبيعية كما هو متوقع فى ديناميات السياسة الميكيافيلية أن يظل هذا الرجل محل شك وخوف من قدرته على تحريك الجماهير مرة أخرى، ولكن لحسابه هو، وإذا بالثورة فى مجموعها تضعه دوما فى أماكن بعيدة عن توقعه، فإذا ما أنجز فى أحد المجالات أبعدته عن الإنجاز، وانقضت على إنجازه فقضت عليه، وتتكرر عبارات هذا «العسكرى الشاب» فى

الشكوى من هذا الذى يصادفه يوما بعد يوم، وفى موقع بعد موقع، بينما يظن نفسه أنه لم يكن يستحق كل هذه المعاناة التى قدر عليه أن يجابهها على مدى عمله وزيرا وسفيرا وأمينا من أمناء الاتحاد الاشتراكى، ثم وزيرا بلا وظيفة فى رئاسة الجمهورية.

وتدلنا مذكرات هذا الرجل العسكرى على آراء كثيرة فى زملائه وفى الحياة المدنية، ربما نسعد ببعض هذه الآراء وبصدورها عن مثله، ونتعجب فى الوقت نفسه من أن تكون مسيطرة على أمثاله من الذين قادوا بلادنا فى النصف الثانى من القرن العشرين.



ونتدارس فى هذا الكتاب مذكرات مهندس مدنى كان من أحلامه أن يكون عسكريا من البداية، لكنه يفقد هذا الأمل إلى حين، وسرعان ما يلتحق بالعسكرية بعد عام من تخرجه من كلية الهندسة، وتشاء الأقدار له أن يزامل قادة الثورة بحكم السن، وأن يحظى بثقتهم وإن لم يحظ بانبهارهم به، ويصبح له موقع متقدم بين رجال السلطة فى عهد جمال عبد الناصر، وكان من الممكن أن يصبح فى موقع أكثر تقدما شأن زميلين له من المهندسين العسكريين (محمود يونس وصدقى سليمان)، لكنه على كل حال يظل قريبا من السلطة، وقد شئ له أن يدعم علاقته بها من خلال المصاهرة مع اثنين من رجال الحكم من

الضبـاط الأحرار (شعراوى جمـعة وسعد زايد)، وأن يصـبح واحدا من مجمـوعة من المجمـوعات التى يتكون منها نظام الرئيس عـبد الناصر، تلك المجوعـات التى ربطتها روابط الصداقة أو المصـاهرة أو المصلحة المشتـركة، ويصبح بالتـالى مؤهلا لأن يشترك فـيما اشتركـت فيه هذه المجـموعة من مناوئة الرئيس السادات فى بدايـة عهده، مما دفـعه إلى القضاء على نفوذها بـل على وجودها فى السلطة، وهكذا أصبح حلمى السعيد من المتهمين فى الحركة التصحيحية فى ١٥ مايو، ثم من الذين قدموا للمحـاكمة، وتتيح له الأقدار حياة امتـدت إلى أكثر من ثلث قرن بعـد ابتعـاده عن السلطة، فـإذا هو يتأمل كل هذا الذى حـدث دون أن يصل إلى خـيط يكفل له رسم خط سيـاسى لحيـاته فى السلطة وقبـلها وبعدها، لكنه مع هذا يؤكد على إخلاصه ووطنيته، وعلى صفاء نفسه، وعلى سعادته النفسية أو سلامـته النفسية التى مكنته من أن يتغلب على المحنة ومن أن يعيش حياة حرم منها غيره ممن أكلتهم الثورة فى مراحل سابقة، وهو يقدم فى مذكراته تفاصيل صغيرة وبسيطة عن أحداث كبيرة وكثيرة، قد لا يفيد منهـا التاريخ على نحو ما كان التاريخ يرجو، وعلى نحو ما كـان المؤرخون يرجون، ولكنه من حـيث لا يدرى ومن حيث لا يدرى هؤلاء البـاحـثون عن الوقـائع، يؤكـد للتـاريخ على أن بعض شاغلى المواقع المتـقدمة يشغلونها ويحتلونها ويبـقون فيها من دون أن يدروا موضعهم من البوصلة، ولا موضعهم من الكرة الأرضية، ذلك أن

مثل هؤلاء يفتقدون الوعى السياسى الذى يكفل لهم إدراك التوجهات، لكنهم سعداء بهذا الافتقاد لأنهم يدركون بكل وضوح أن الحياة السياسية لا تستقيم لو أن كل المتقدمين فيها كانوا من ذوى الوعى، ومن ذوى التوجهات، وهم سعداء بأنهم يخلصون فى عملهم أياً ما كان الموقع الذى يعملون فيه، ذلك أنهم يضعون نصب أعينهم مدى تقدير زعميهم أو رئيسهم أو قائد مجموعتهم لأدائهم وجهودهم دون أن يلتفتوا إلى موقع هذا الأداء فى خضم التيار الذى يتطلبه الوطن.



ونتدارس فى هذه المذكرات مذكرات شاعر جميل وإنسان نبيل قدر له أن ينتظم فى الدراسة العسكرية، وأن يتخرج مبكرا فى إحدى الدفعات التى ضمت كثيرا من أصحاب النفوذ فى عهد الثورة، الذين وصل بعضهم إلى رئاسة الوزارة، ووصل بعضهم الآخر إلى منصب نائب رئيس الوزراء، ووصل بعضهم الثالث إلى مناصب الوزراء والمحافظين، وقادة الأسلحة، ورؤساء الأركان، ورؤساء مجالس الإدارات.

ولأن هذا الشاعر كانت له ميوله المعرفية والوجدانية فإنه ينضوى مبكرا بعد قيام الثورة فى جهاز الشئون العامة فى القوات المسلحة فى هدوء وتواصل، ويصعد نجمه كرجل ملتزم قادر على التنفيذ والإدارة

المنزهة عن الأغراض الفجة، والأهداف المتطرفة، وتعهد إليه الثورة مرة بعد أخرى برئاسة المؤسسات الصحفية فيصبح رئيسا لمجلس إدارة دار التحرير مرة بعد أخرى، وفيما بين المرتين يصبح عضوا منتدبا لمجلس إدارة دار الهلال، وهو قبل هذا وبعده معنى بالكتابة، ومعنى أكثر بالتأمل فى هذه المسارات التى يراها أمامه لكل ما حدث وما يحدث، وهو بشاعريته وثقافته يقبض على اللحظات الحيوية فى التاريخ الذى يجرى أمام ناظريه، ويسجل هذه اللحظات على نحو فوتوغرافى وتوثيقى فى ذاكرة شاعرة، ويعود ليستعرض لنا هذه الحياة كلها بكل ما فيها مما يخصه و مما يخص زملاءه فى مذكرات شيقة رائعة الصياغة والتكوين، تنير معرفتنا، وتغنيها بكثير من الفهم والإدراك والتصور، وتجعل من هذه المعرفة صورة بديعة للفهم العميق لحياة الثورة فى سنوات صعودها، ثم فى سنوات انكسارها،

ونرى صاحب المذكرات الذى تحول صحفيا ومديرا وهو يعيد تأمل الأحداث من شرفة التاريخ بعدما عاشها بنفسه ووجدانه فى شارع التاريخ نفسه، وإذا نحن أمام عمل فنى رائع يقتطف من الحكاية العبرة، ومن التاريخ الموعظة لكل ما مر بصاحبها وبزملائه من أحداث فى حقبة حافلة بالحياة المضطربة فى جميع الميادين.

ونتدارس فى هذه المذكرات مذكرات ضابط شاب من جيل رجال الصف الثانى فى الضباط الأحرار قدر له أن يكون إلى جوار أول رؤساء

الجمهورية ، وأن يظل إلى جواره حتى شهد محنته وإبعاده عن الصدارة وعن الحياة السياسية بل عن الحياة العادية نفسها ،

وهو يصور الأمـور كما رآها وكما أدركـها ، كما أنه يصـور الصراع على نحو دقيق ، وقد كان قريبا مـنه وبعيداً عنه ، فهو قادر ، إلى حد كبـير ، على التـأمل وعلى الحكم على الأمور ، كـما أنه عاش حـياة مممتدة فيما بـعد هذا من خلال السلك الدبوماسى حيث رأى ما أكد له مارآه من قبل ، وما استنتجه من قبل ، وتفتحت عيناه على مالم يدركه أو يستنتـجه من قبل، وكان حريصـا على أن يطلعنا على كثيـر مما نود الاطلاع عنه من طبيـعة علاقـات النخبة العـسكرية فى مراحل مخـتلفة ومتوالية ، والواقع أنه يبخل علينا ببعض ما كنا نود أن نعرفه منه ، ومع هذا فإنـه لايبخل علينا بكثـير مـما يضئ مناطق الغـموض فى تاريخـنا المعاصر.



ولست أستطيع أن أتجاوز عن ذكـر حقيقة مهـمة وهى أن المذكرات والذكريات تنفرد عن غـيرها من المذكرات والذكريات الأخـري بخاصة ممـيزة، وهي أن أصحابهـا كتبوها بـعد أن انحسر المـد الذي هيأ لهم مواقعـهم التي تحدثوا عن ذكرياتهم فيـها، وهكذا أتيح لهم، وأتيح لنا من بعدهم، هذا التأمل الهادى لكل ما كان على نحو نجا من الإحساس بالمسئولية تجاه كل مـا هو استثنائى، وإن لم ينج بالطبع من الإحساس

بالفخر ومن الإحساس بالانتماء. . وهى خلوة لا سبيل إلى إنكار قيمتها وأثرها فى تقريب الطريق إلى الحقيقة.



وكلى أمل أن ينفع الله بهذا الكتاب وبما أنفقت فيه من جهد استهدفت به جلاء الحقيقة ، وضبط الروايات التاريخية ، وإلقاء الضوء على كل ما هو جوهرى فى فهمنا لهذه الحقيقة .

والله سبحانه وتعالى أن يقينى شر الهوى، وأن يقينى شر التعجل ، وأن يقينى شر الانخداع ، وأن يرزقنى الغنى والهدى والعفاف والتقى ، وأن يتجاوز عن سيئاتى ، وأن يتغمدنى برحمة ، وأن يديم علىّ توفيقه وأن يجعلنى قادراً على شكر فضله.

د. محمد الجوادى

المحتويات

غير مسئولة ● قصة بالغة الدلالة عن قانون الذى تغير من أجل إمضاء سلطة وهمية للمشير والمحصلة هى نزعها فى النهاية من يد رئيس الجمهورية نفسه ● متأثر مما أصاب سيادة القانون على يد المقدم على شفيق ● كان من الصعب فى ذلك الوقت بل من المستحيل أن تُرد كلمة المشير أو تبدل ● دولة المشير عبد الحكيم عامر لا تعدم الحيلة لإثبات القوة والغطرسة: تعدل القانون نفسه ليتوافق مع ما أمر به المشير، وتقضى فى التعديل على أن يكون هذا التعديل بأثر رجعى كذلك ● ما يصفه سمير فاضل بأنه لا مثيل له فى أى قانون عسكرى فى العالم ● يطمأننا إلى أن هذا الخطأ قد صُحح فيما بعد ● هؤلاء القادة لم يكونوا معادين تماما للالتزام بالقانون، وإنما كانوا مؤمنين بأن يكون التزامهم هذا فى حدود لا يتعداها ● حديثه عن فترة خدمته المبكرة فى خدمة القضاء العسكرى والفرصة النادرة التى أتيحت له بالتعامل رأسا مع كبار قادة القوات المسلحة بينما كان لا يزال فى أول الطريق وبرتبة صغيرة ● صاحب المذكرات يواجه التجربة المبكرة بشجاعة ● يبدو أن الأمور لم تكن تتوقف عند المشير عبد الحكيم عامر ورئيس أركانه فى الفترة المبكرة (الفريق أول على عامر)، لكنها كانت لا تزال متأصلة فى نفوس بعض كبار القادة حتى بعد أن وقعت هزيمة يونيو ١٩٦٧ ● الفريق أول محمد فوزى القائد العام الجديد يأبى أن يسمح لمدير القضاء العسكرى أن يجبره على الحق، فإذا هو يعزله بعد أن يأخذ برأيه ● يعلق الدكتور سمير فاضل بتعليق مهم جدا من وجهة نظره فى ضرورة توفير الحصانة من العزل للقضاة العسكريين ● صاحب المذكرات حريص على أن يطمئن نفوسنا النازعة إلى الخير إلى التعويض الإلهى الذى لقيه مدير المحاكم العسكرية حين صمم الفريق أول محمد فوزى نفسه على أن يختاره كمحام عنه فى قضية ١٥ مايو ١٩٧١ ● الواقعة فى حد ذاتها لاتحتاج إلى تعليق أو تفسير فى دلالتها البليغة ● لا يبخل علينا برواية تجربته الشخصية مع غطرسة أصحاب الرتب الصغيرة من أعضاء مكتب المشير ● كانت تجربة هذا الرجل قد أوشكت أن تقوده إلى ما وراء الشمس لولا حدوث نكسة ٥ يونيو ١٩٦٧ ● المؤلف يروى طبيعة الدور الذى كانت المباحث الجنائية العسكرية تقوم به فى بعض القضايا ● يروى ما يروى من زاوية القانون دون أن يتطرق إلى الدوافع السياسية من قبيل حماية النظام.. إلخ، أو إلى الانتقادات السياسية من قبيل صراع الطبقات المصطنع ● صاحب المذكرات يجد نفسه فجأة أمام تجربة مثيرة حين يدعى للقاء « الإمبراطور » حسن خليل ● المؤلف يضع

نهاية غير حزينة للقصة لكنها نهاية مؤسفة على مستوى الوطن الذى ضاع فى غمرة هذه الأحداث ● التصرفات الرعناء لأفراد شلة المشير عبد الحكيم عامر كانت بمثابة الهم الأكبر الذى عانى منه القضاة فى عهد الثورة ● «الصورة» موضوع اتهام تاجر الموبيليا كانت بمثابة الوثيقة التى لابد للسيدة برلنتى عبد الحميد أن تحافظ عليها بروحها وبأكثر من روحها لأنها بمثابة الدليل القوى والإثبات الذى لا يقبل النقض على زواجها بالمشير ومعرفة الرئيس نفسه بهذا الزواج ● أعضاء مكتب المشير لم يكلفوا أنفسهم سؤالا منطقيا عن المستفيد الأول من الاحتفاظ بالصورة ● ظلوا مفضلين للمضى فى مسار الضغط على تاجر الموبيليا، واعتقاله وإعادة اعتقاله واستجوابه وإعادة استجوابه، وكأنهم بهذا سدوا خانة المشكلة الناشئة ● لم يضع دفاع الدكتور محمد عبد الله فحسب، وإنما ضاع حكم المحكمة، ومن قبله تحقيق النيابة، ومن بعده أمر النيابة بالافراج ● المجموعة المحيطة بالرئيس عبد الناصر تحظى أيضا بانتقادات واضحة لسلوكها ● أبرز هذه الانتقادات ما يرويه صاحب المذكرات عن اهتزاز شخصية وزير الداخلية إلى الحد الذى جعله يلجأ إلى الرئيس عبد الناصر ليأخذ منه الإذن أو الموافقة على تركيب حمام أفرنجى بدلا من حمام بلدى فى سجن شمس بدران ● يبدو فى هذا الذى يرويه بوضوح وكأنه لا يزال عاجزا عن تصور الطبيعة المفضلة لرجال الحاشية ● سلوك وزير الداخلية كان يحسب له على المدى الطويل حتى ولو انتهره الرئيس فى لحظة من اللحظات على مثل هذا التصرف، وقد كان رجال الحاشية ولا يزالون يدركون بأفضل منى ومن سمير فاضل ما ينبغى عليهم أن يفعلوا ● صاحب هذه المذكرات لايلتفت إلى حقيقة أن الوجه الآخر لهذا الولاء الشديد كان يتمثل فى التصرف بخاتم الرئيس على نحو مطلق فى المواضع الأخرى ● صاحب المذكرات حريص على أن يصور لنا أن الرئيس السادات على الرغم من حرصه على سيادة القانون والتزامه بهذا بالفعل ● كان يظن أنه يمكن له أن يعاقب بعقوبة يسميها بالإبعاد خارج البلاد مع أن الدستور لا يجيز مثل هذه العقوبة ● رؤية السادات البعيدة كانت تسجل نفسها فى نص التأشيرة ● العنوان الذى وضع فى المذكرات لم يكن دقيقا بما فيه الكفاية فى التعبير عن المعنى الذى اراده صاحب المذكرات بما أورد من وقائع ونصوص وتعليق ● المناخ المحيط بالرئيس السادات كان لا يزال متأثرا بفترات سابقة ● بعض المسئولين كان يظن أن من مصلحة الدولة الإيحاء باتجاهات معينة لرئيس الجمهورية فى قضايا معينة ● صاحب

المذكرات حريص على أن يروى بكل وضوح مدى سعادة كل من الرئيس السادات والمشير الجمسى بأن تمضى الأمور فى نصابها القانونى دون تحيز أو تجن ● قصة تعرض الفريق أول محمد صادق وزير الحربية فى عهد السادات بعد فترة من خروجه من الوزارة للاتهام بأنه شارك فى تعذيب الضباط المتهمين فى القضايا التى أعقبت حرب ١٩٦٧ ● الإشارة إلى الفريق صادق كان منذ ما قبل الحرب مديرا للمخابرات العسكرية، وقد ظل محتفظا بهذا المنصب حتى عين رئيسا للأركان خلفا للمشير أحمد إسماعيل فى سبتمبر ١٩٦٩ ● انتهت المحكمة التى تولت محاكمته فى النصف الثانى من السبعينيات إلى أن حكمت عليه بالإدانة، وحكم عليه بالسجن لمدة سنة مع إيقاف التنفيذ ● كان صاحب هذه المذكرات [بصفته مسئولاً فى ذلك الوقت عن النيابة العسكرية كمدع عام عسكرى بالنيابة] قد توصل إلى أنه لا وجه لإقامة الدعوى الجناية ضد الفريق صادق ● كل ما ورد فى التحقيقات بشأنه لم يرق لمرتبة الدليل على ارتكابه إحدى جرائم التعذيب ● الرئيس السادات وافق على هذا القرار وتم تنفيذه فورا وأعلن به الفريق صادق ● قصة محاكمة الفريق صادق كاملة ● يقدم معلوماته عن محاولتى الانقلاب أو التمرد العسكرى اللتين حدثتا قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ ● ندين للدكتور سمير فاضل بمصطلح «التمرد العسكرى»، وهو وصف دقيق لما حدث بالضبط ● الفريق الشاذلى انفرد بالإشارة إلى هاتين الواقعتين فى مذكراته، وإن كان قد وصفهما وأوردهما فى إطار فقدان الرئيس السادات لثقته فى وزير الحربية الفريق صادق، وفى إطار صعود نجمه هو، أى نجم الشاذلى ● سمير فاضل يروى ما حدث بطريقة قانونية دقيقة بادئا من الحادث الأحدث إلى الأقدم منه ● صاحب المذكرات يأبى إلا أن يصور لنا ما حدث من وجهة نظر الطب الشرعى والنفسى على نحو ما صوره له بطريقة علمية طبيب نفسى كبير ● يفصل الحديث عن محاولة أحد الضباط التحرك بدباباته إلى وسط القاهرة ● يردف بعبارة مهمة يعبر بها عن ضرورة وضع هذه الأحداث التى حدثت قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ فى موضعها الحقيقى من حيث هى استثناءات وليست قاعدة ● نجد أنفسنا فى كثير من صفحات هذه المذكرات وقد دخلنا مع صاحبها إلى المعسكرات وإلى الحياة العسكرية فى الخنادق فى تلك الفترة الخانقة من تاريخنا حين تزايد احتمال حدوث الجرائم فى معسكرات الجيش ● يصور بدقة بالغة وباختصار شديد ملامح الحياة الاجتماعية فى القوات المسلحة فى الفترة التى سبقت حرب أكتوبر المجيدة

● يستعرض بالتفصيل بعض قصص الجرائم التى وقعت فى هذه الفترة ● يلخص ما يراه بمثابة دلالة ومغزى هذه الأحداث المأساوية ● يلخص مدى الإحباط الذى سيطر على أفراد قواتنا المسلحة ومعقبات هذا الأحباط وما صاحبه من مشاعر نفسية بالغة التعقيد على أفراد القوات المسلحة حتى فى سلاح الحرس الجمهورى ● يرى أن متاعبه لم تقف عند الحدود النفسية التى تتعلق بالحرص على سيادة القانون، أو الألم لانتهاكه، لكن تحقيق العدالة كان كثيرا ما يستدعى المغامرات ● يلخص المصاعب «الطبيعة» التى كان تواجهه فى أدائه لمهمته القانونية بصورة إجمالية ● أفظع موقف واجهه صاحب المذكرات فى اثناء ادائه لوظيفته حين وجد نفسه ـ بسبب سوء تصرف أو إهمال أحد الضباط ـ وقد سجن مع ثلاثة عشر قاتلا فى زنزانة ● قصة مثيرة إلى أبعد حدود الإثارة التى قد يتصورها إنسان ● قصة واقعة من الوقائع النادرة فى تاريخ العدالة حين يقدر لمحكوم عليه بالإعدام أن ينجو من الإعدام فى اللحظات الأخيرة جدا وقبل تنفيذ الحكم بساعات ● صاحب المذكرات يصور بصورة دقيقة المشاعر المتباينة التى افتعلت فى عقله ووجدانه خلال الساعات الباقية على تنفيذ الحكم ● حرص صاحب المذكرات على أن ينقل إلينا الفهم السليم للقضاء العسكرى وضرورته وأهمية ووظيفته وادائه وتاريخه وانجازاته ● حرصه على أن يوضح منذ الصفحات الأولى لكتابه أنه قضاء خاص منصوص عليه فى الدستور وليس قضاء استثنائيا ● سمير فاضل يدلل على أن صورة القضاء العسكرى المصرى لا تزال بحاجة إلى تصحيح حتى فى أذهان بعض كبار أساتذة القانون ● صاحب المذكرات يضرب مثلا آخر للدلالة على قصور صورة القضاء العسكرى فى أذهان الأساتذة ● هذا المثل لا يقل أهمية عن المثل السابق لأن الدكتور عبد المنعم الشرقاوى نفسه وهو بطل الحوار لم يبرأه إلا القضاء العسكرى ● ما يرويه عن توليه رئاسة المحكمة التى تولت محاكمة المتهمين فى حادث المنصة ● السبب المباشر فى توليه بنفسه هذه المهمة كان حادثا بسيطا جدا، وهو أنه لم يحضر العرض العسكرى يوم ٦ أكتوبر الذى اغتيل فيه الرئيس السادات مع أنه كان مدعواً لحضوره بحكم منصبه ● قُدر لهذا القاضى المحنك أن يرأس المحكمة التى تولت أخطر قضية فى مصر فى النصف الثانى من القرن العشرين بلا مبالغة ● اغتيال رئيس الدولة ومقتل سبعة آخرين معه من بينهم عُمانى وصينى، فضلا عن رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات، والرجل الثانى فى الكنيسة المصرية، وكبير الياوران، ومصور برئاسة الجمهورية ●

كان يدرك أن هذه المحاكمة كانت بمثابة المرآة التى ستصدر عنها صورة مصر والحكومة المصرية والمجتمع المصرى أمام العالم فى الحقبة الباقية من القرن العشرين من حيث قدرة هذا الشعب وحكومته على النظام والانضباط والتأمين، والقدرة على الوصول إلى الحقيقة من ضباب كثيف وغبار كثير يثيره المتربصون بمصر ، والمتربصون بالنظام القائم وانجازاته، فضلا عن المتربصين بالسادات بعد مقتله ● صاحب المذكرات كان واعيا كل الوعى للحدود الفاصلة بين حقوق ومسوغات كثيرة ستفرض نفسها على المحكمة والمحاكمة ● يروى حقيقة الموقف الذى دفع المحامين إلى الانسحاب من المحكمة ● كيف تصرف هو مع هذا الانسحاب بطريقة حاسمة انتهت بأن عاد هؤلاء فى اليوم التالى ● صاحب المذكرات نجح فى أن يقدم لنا وجهة النظر القانونية فى تلك الجزئية التى حاول المحامون الاستناد إليها فى انسحابهم من الدفاع ● يوضح هذه الرؤية فى عبارات مبينة واضحة بما لا يقبل إضافة أو تفسيرا ● يشير بشجاعة فى أكثر من موضع من هذه المذكرات إلى رأيه الواضح فى محاولة تسييس القضية على يد المحامين ● لا يجد غضاضة فى أن يروى ما تعرضت له المحكمة من أحد المحامين من تجريح دون أن تقاطعه المحكمة ● لا يذكر صاحب المذكرات نص العبارة السيئة التى قالها المحامى فى حق هذه المحكمة، لكنه يدلنا بوضوح واختصار على أنه لم يفرط فى هيبة المحكمة، وأنه حافظ على حقها ● كلف المدعى العام العسكرى بالتحقيق مع المحامى المذكور فيما بدر منه ● يورد ملخصا لموقف مجلس نقابة المحامين وموقف نيابة أمن الدولة العليا من هذا المحامى ● يختم حديثه فى هذا الشأن ببلورة سبب حرصه على إيضاح كل هذه الحقائق ● لا يمكن للمحكمة أن تفرط فى هيبتها لأن هيبتها هى هيبة القضاء كله الذى لا تقوم للمجتمع قائمة بدونه ● يروى ملخصاً لردود فعل المحامين تجاه القرار الذى اتخذته المحكمة فى حق زميلهم ● يردف بما يبين به عن هدفه من هذا كله ● تصويره لعودته إلى منزله بعد أن نطق بالحكم فى الجلسة الأخيرة لمحاكمة المتهمين فى حادث المنصة ● نراه حريصا على الالتفات إلى جملة معان مهمة: فهو مؤمن بالقد وحريص تماماً على التعبير عن إحساسه براحة الضمير ● يعتقد أن الذين أقدموا على طلب الشهادة حسبما يعتقدون لن يخشوا حكما يصدر عليهم أيا كان ● نعجب أن يكون هذا هو شعور رئيس المحكمة بعدما عانى من مفاجآت فى يوم إعلان الحكم، وهى مفاجآت عديدة منها أن الجلسة نفسها لم تعقد إلا

بعد ساعتين لانقطاع التيار الكهربائى عن القاعة، فضلا عن الهتافات التى بدأ أحد المتهمين فى ترديدها ● مفاجأة الحضور بحكم المحكمة ببراءة الدكتور عمر عبدالرحمن ● يحرص فى موضع سابق على أن يسجل مدى الاحترام والتقدير الذى لقيته هذه المحكمة العسكرية التى رأسها فى الخارج والداخل ● لا يفوته أن يشير إلى معاناته الحقيقية من بعض الكتابات الصحفية التى كانت تعلق تعليقات مختلفة على بطء سير القضية ● يذكر أنه وصلته آلاف الرسائل المتعجبة من هذا التأنى فى المحاكمة ● يعترف بتردده فى الكتابة عن حادث المنصة ومحكمته، لكنه يعترف أيضا بتعجبه من طبيعة التناول الإعلامى للقضية ● يشير إلى أنه كان حريصا على أن يحفظ حق المتهمين وضماناتهم ● المحامون حرصوا على إثبات شكرهم للمحكمة على هذا السلوك ● لماذا أمر بالتحقيق مع اثنين من كبار الصحفيين؟ ● سمير فاضل يسجل أنه قد أصبح بعد مرور عشر سنوات على المحاكمة فى حلٍ من أن يلقى الضوء على بعض جوانب القضية ● المذكرات تتضمن صورة بديعة يرسمها صاحب المذكرات فى موضعين من المذكرات ● يريد بالصورتين أن يدلنا على أن الرحمة لا تتعارض مع العدل، وأن الأبوة لا تمنع أن يحاكم الأبناء على ما اقترفوه ● لنقرأ هذا النص البديع الذى ورد بطريقة عابرة ضمن حديثه عن محاكمة قتلة السادات ● يورد نصا مشابها يرويه وهو يتحدث عن التناقض فى شخصية زعيم جماعة التكفير والهجرة شكرى مصطفى وذلك ضمن ما يرويه عن قيامه بالإشراف على التحقيق فى قضية مقتل الشيخ الذهبى ● صاحب المذكرات يعقب بما لمسه بنفسه من هذا التناقض التام بين صورتى الشخصيتين اللتين ظهر بهما شكرى مصطفى أمامه ● اهتمام صاحب المذكرات ببيان وجه الحق فى جزئيتين مهمتين لا يزال اللغط حولها يدور ● فى الجزئية الأولى يبين أن الرصاص الذى أصيب به السادات لم يكن من حراسه، ولا من الأمن، وإنما من رصاص المتهمين ● الجزئية الثانية التى يحرص صاحب المذكرات على بيان وجه الحق فيها فيلخصها فى قوله: «إن كامب ديفيد لم تقتل السادات» ● يرد بهذا على ما أثاره الأستاذ أحمد بهجت فى عموده بالأهرام يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٩١ ● يستطرد فى رده على الأستاذ احمد بهجت إلى بيان رأيه هو شخصيا كمتخصص فى القانون الدولى فى الانجاز الذى حققه السادات فى كامب ديفيد ● يقارن هذا الانجاز بما يتطلع العرب إليه فى مؤتمر مدريد الذى كان قد بدأ أعماله فى الوقت الذى كان صاحب المذكرات يكتبها فيه ● ● من رجاحة

رأيه ووصفه للمفاوضات بأنه قد تطول إلى أمد لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى ● المذكرات تنفرد بحديث مهم رأينا كثيرا من عناصره عن تاريخ القضاء العسكرى المصرى وأهميته، وإنجازاته وتاريخه ومتاعبه ● الإشارة إلى أن الكتاب الكتاب جزءا أعذب فى قيمته الأدبية من هذا كله ● صاحب المذكرات يسبقنا جميعا إلى هذا التسجيل الدقيق والتصوير الجيد لفترة دراسته فى فرنسا ● القاضى الفاضل الذى لم تفته شاردة ولا واردة من الأدلة المتناثرة على سر عظمة المجتمع الذى أتيح له أن يقضى فيه عاما كاملا لجمع المادة العلمية لرسالته ● لا أجد أى نص فى النصوص المتاحة من ذكريات طلاب البعثات يعبر كل هذا التعبير عن الفارق الحقيقى فى روح الحضارة وتصرفات البشر على جميع المستويات ● أعترف أننى أعدت قراءة هذه الفقرات مرات ومرات ● كنت أشعر برهبة روحية شديدة وأنا أرى هذا القاضى يسجل كل ما جاشت به نفوسنا كطلاب علم حين كنا نلمس ونعيش الفارق بين بيئتين علميتين مختلفتين، فى بلادنا وفى البلاد المتقدمة ● الوحدة الشعورية بين هذه الفقرات ظلت مسيطرة وربما بأكثر منها فى الكتاب الأصلى ● فى هذا الجزء دلالة قصوى على مدى ما تمتع به صاحب المذكرات من دقة التصوير وصدق التعبير ● يصف المناخ العلمى فى باريس وصفا دقيقاً مفصلاً يتميز بدقة غريبة لا يستطيع أحد منا نحن رجال الجامعات أن يصفها على هذا النحو لأننا نخلط بين أحلامنا لما نتمناه، وبين الواقع الذى لانجده، ونستحى أن نعترف بقصور جامعاتنا ● يلخص فى دقة رائعة كثيراً من دروس الحياة التى تعلمها فى بارس والتى ارتقى بها سلوكه العام والمعرفى ● قصة حصوله على معونة الاستاذ العالمى الكبير له ● قصة تشى فى وضوح بكل معانى الأستاذية الحقيقية والمناخ العلمى المتميز الكفيل بمساعدة أصحاب النبوغ على المعنى فى الطريق العلمى الصحيح ● لا يموته أن يتحدث عن مدى كفاية الموظفين الفرنسين وحرصهم على أداء الخدمة العامة بأفضل صورة بعيداً عن الروتين والجمود الفكرى ● يروى وقائع كثيرة ومتعددة يدلل بها على هذا المعنى ● نجتزى منها ببعضها فقط ● لا يخلو هذا الكتاب القيم من آراء المؤلف الصريحة والواضحة فى كثير من الأحداث الوطنية التى مرت به ● منحاز للدور الذى قامت به مصر فى اليمن رغم كل التوريط الذى حدث ● فى الكتاب فقرات حافلة بالاثارة عن فترة عمله فى اليمن وكيف اكتشف مدى الإظلام الذى كانت تعيشه هذه البلاد الشقيقة ● ما يرويه عن أول أيامه فى اليمن وكيف قاده الحظ إلى أن يواجه

مباشرة بسيناريو تنفيذ العدالة فى محكمة الثورة فى اليمن ● صاحب المذكرات وهو رجل القضاء العسكرى لا يدلنا على ما تقدم به من اقتراحات أو آراء من أجل القضاء على هذه الصورة من المحاكمات اليمنية ● فقرة أخرى تصور مدى الانفلات التى كانت تعيشه اليمن ● رأيه فى الفارق بين حرب ١٩٥٦ وحرب ١٩٦٧ ● لسمير فاضل رأى خاص فى موقف الشعب المصرى فى ٩ يونيو ● صاحب المذكرات يروى ذكرياته مهمة عما شاهده بنفسه يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ حيث حدث حريق القاهرة، وكان هو نفسه أحد الشباب المشاركين فى المظاهرات صباحا ● لا يفوت صاحب هذه المذكرات أن يبدى وجهة نظره فيما يتعلق بمشاعره عند تحقيق قضايا التعذيب ● اهتمام صاحب المذكرات بالأخلاق العامة أمر جدير بالتنويه ● حريص على أن يذكر قصة المذكرة التى رفعها إلى رئيس الجمهورية بعد الانتهاء من محاكمة المتهمين فى حادث المنصة ● يحرص على أن يذكر أن الرئيس مبارك قد اهتم بالفعل بما تضمنه المذكرة وأن لقارءاته فيما بعد أفصحت بالفعل عن توجهاته فيما يتعلق بمضمونها ● صاحب المذكرات يظهر أساه من تناقص حماسنا لهذه القضية الاجتماعية والخلقية شأن كل حماس مصرى مع كل قضية.

● التعريف بالمذكرات وصاحبها ● عمله كوزير للأوقاف خلفا للشيخ الباقورى وسلفا لحسين الشافعى ● بعض ما يرويه عن إنجازاته فى هذه الوزارة ● أحد إنجازاته: مؤسسة الزكاة للرعاية الاجتماعية ● يعتقد أنه أنشأ مؤسسة نموذجية بشهادة خبيرة دولية، لكن هذه المؤسسة سرعان ما أصبحت وكراً للجرائم حين سلمت لوزارة الشئون الاجتماعية عقب إخراجه من الوزارة مباشرة ● مدى العبث الذى كانت وزارات الثورة فى بعض الأحيان تتعامل به مع بعض إنجازات بعض رجالها ● تعليق المؤلف: لا نتوقع من حسين الشافعى غير ما فعل ● الدولة ظلت فى الستينيات تتعامل مع الأوقاف والشئون الاجتماعية على أنهما شأن واحد ● حسين الشافعى نفسه قد بدأ وزيرا للشئون الاجتماعية، ثم خلف أحمد طعيمة فى الأوقاف ● الصورة تتكرر حين يؤسس أحمد طعيمة مستشفى للوزارة وموظفيها فإذا بالثورة المباركة تأخذ هذا المستشفى بعد بنائه وتسلمه لوزارة الصحة ليكون معهدا للقلب ● يصور نفسه سباقا إلى الإنجاز الذى لم يتحقق إلا بعد

أربعين عاما حين افتتح فى عهد الدكتور زقزوق مستشفى للدعاة ● صاحب المذكرات كان يظن أن المشكلة تكمن فى بناء المستشفى، وكأنما البناء كفيل بعلاج المرضى، وبتغطية نفقات العلاج ● لا نستطيع أن ننجو بأحمد طعيمة من اللوم على بنائه المستشفى السابق، ذلك أن كان قد رأى بعينيه أن الدولة قد استولت من قبل على المستشفيات التابعة لوزارة الأوقاف وحولتها إلى تبعية وزارة الصحة ● كان عليه أن يفهم هذا المعنى، قبل أن يؤسس مستشفى جديدا للأوقاف، لكنه مع هذا كله يصر على إنشاء مستشفى جديد لا تلبث وزارة تالية أن تنقله من تبعية الأوقاف ● الحكومة تركته أيضا يؤسس صيدلية صبر عليها معارضوه لأنهم لم يجدوا أنها تحقق له نفوذ ذا بال، ومع هذا فقد نقلت تبعيتها بعد هذا على نحو ما كان العهد الجديد يمضى ● الحصول على الدواء أصبح محل مزايدة بين وزراء مسئولين، حتى إن وزير الأوقاف الذى سحبت منه المستشفيات أصبح يستورد الدواء بالطائرة!! ● نفس المنطق «الثورى» يحكم تصرفات الأستاذ أحمد طعيمة فيما يتعلق باقتصاديات الممتلكات العقارية التى كانت تابعة لوزارة الأوقاف ● كان يظن أن بإمكانه أن يدير قدرا من الأموال «الجديدة» ببناء مساكن جديدة إذا ما قام ببيع شقق الأوقاف بدلا من تأجيرها ● الرئيس جمال عبد الناصر نفسه يأمر بعدم تنفيذ مثل هذا المشروع، ● طعيمة القريب من عبد الناصر لا يحادثه بوجهة نظره كما فعل فى موضوعات أخرى ● طعيمة أقرب إلى السذاجة الاقتصادية فى علاجه للمشكلات المعروفة الناشئة كآثار سلبية للأخذ بسياسات القرارات القومية الشمولية ● توزيع شقق الأوقاف كان مصدرا للشائعات والأقاويل، فإذا هو يلجأ إلى القرعة ● ماذا كان فى وسع أحمد طعيمة أن يفعل؟ وقد زادت الطنطنة والشنشنة بينما المعروض قليل والمطلوب كثير جدا ● يحدثنا أنه كان يتصدى لمشكلة تافهة وسخيفة كانت من صنع بعض أجهزة الثورة نفسها بحل بدائى هو فى حقيقته أسخف من المشكلة نفسها ● يتصارخ رجال الثورة بشكواهم من التطرف والمتطرفين بينما هم الذين يصنعون البيئة الصالحة للتطرف بما ينمونه من شائعات الأجهزة السرية ● مساعدة وزارة الأوقاف فى عهده لبعض الطلاب الأقباط ● يتناسى أو ربما يتجاهل أن الثورة نفسها كانت قد أممت الأوقاف الإسلامية وبعض الأوقاف المسيحية أيضا ● يحاول أن يظهر نفسه أكثر فهما للدين من الشيخين الجليلين سيد سابق ومحمد الغزالى، ولست أدرى لماذا استشارهما إذا كان هو نفسه يملك الفتوى الأكثر فقها

وفهما من فتواهما ● صاحب المذكرات يصور الأمور وكأنها هى مقايضات مظهرية وكأنها ليست مسئولية مجتمع ● طعيمة يصور نفسه قادرا على مشكلات المواطنين جميعا ● يظن نفسه فى لحظة من اللحظات قادراً على أن يكون حلال المشاكل للموظفين من خلال الأموال الكثيرة التى كانت تحت يده بفضل ما أممته الدولة وما استولت عليه من أموال الأوقاف ● يبدأ مشروعاً يقرض فيه الموظفين بدون فوائد على حين كانت وزارة الخزانة تقرضهم بفائدة ٣٪!! ● يروى القصة فى فخر شديد، ونكاد نتزعج فى النهاية من أنه حصل على شكر الرئيس فحسب ● نرى أن عضو مجلس قيادة الثورة كان على صواب ● يروى أنه كان بوسعه أن يحصل على قرض من هذه القروض عندما احتاج المال لبناء مسجد والدته، ولكنه لم يفعل ● المذكرات تصور طعيمة صاحب مبادرات فردية ذكية من أجل أبناء شعبه ● انتبه إلى أن يكون القرض الحسن بلا فوائد، بينما كانت الفوائد على هذا القرض قد وصلت إلى ٤٠٪ ● يعترف بأنه واجه الأسلوب نفسه فيما يتعلق بالمصروفات الزائدة التى كان يتقاضاها التفتيش الزراعى التابع لوزارة الأوقاف من مستأجرى أرض الوزارة مقابل لوازم الزراعة ● يعترف فى وضوح وصراحة أن وزارة الأوقاف نفسها كانت تتعمد عدم إعطاء مستحقى الأوقاف مستندات الوقف حتى لا يحصلوا على أموالهم ● أكثر من هذا دلالة على مدى تعسف الدولة بالأوقاف: ما يظنه أحمد طعيمة أن هذا التعسف كان موجها إليه هو نفسه فى المقام الأول ● لا يدرى من فرط ذاتيته مدى ضخامة وجسامة مشكلات التمويل فى الدولة التى يحكمها أفراد ذاتيون مختلفو الأهواء ومتعارضو الأغراض ● كان خروج طعيمة نفسه من أسهل ما يكون ● كان من الأولى بأحمد طعيمة أن يركز جهوده فى بناء المساجد، فلعله لو استغل طاقته وحيويته وسلطاته فى هذا الشأن لكان قد ترك ثروة من المساجد لبلاده ● يبدو أنه لم يكن منتبها لهذا المعنى من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه كان قد عانى فى بناء بعض هذه المساجد من بيروقراطية كانت كفيلة بإيقاف بناء المساجد إلى الأبد ● ما يرويه عن سوء معاملة الحكومة للمقاولين حتى كادوا يقاطعون وزارته ● قصة الاعتراض الذى واجهه حين طلب الاعتماد الإضافى لإصلاح المساجد ● مذكرات طعيمة حريصة على أن تصوره وقد تجاوز الروتين فى كل ما أنجز ● يصل إلى أن يعترف أنه أنشأ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية رغم أنف اللجنة الوزارية المختصة، التى رفضت إنشائه، فعاد وأصدر هو نفسه قرارا وزاريا بإنشائه وتمويله من فائض

موازنة الوزارة ● المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لم يكن هو الكيان الوحيد الذى أنشأه طعيمة بمجهوداته الشخصية بعيدا عن منظومة الحكومة والوزارة ● يفخر بأنه هو الذى استن سنة بعثات الحج كبيرة العدد التى درجت الهيئات على ابتعاثها للحج موفرة مصاريفها من الشركات من خلال تبرعات إجبارية ● يثنى الثناء كله على المطرب محمد فوزى الذى مكنه من أن ينجز ما يعتبره أعظم إنجازاته فى الوزارة وهو القرآن المرتل المسجل ● يحكى قصة المشروع مثنيا أيضا على الشيخ محمود خليل الحصرى ● أول مَنْ انتبه إلى قيمة هذا العمل هم الأمريكيون الذين طلبوا نسختين لمكتبة الكونجرس ● أحمد طعيمة يبدو بعد هذا كله واثقا من وجهة نظره الشخصية (كوزير للأوقاف) فيما يتعلق بقضيتين محوريتين من قضايا السياسة، وهما قضيتان مرتبطان بعلاقاتنا الخارجية وصراعنا الدولى ومكاننا على خريطة العالم ● نراه واثقا من صواب رؤيته دون أن يقدم روافد هذه الرؤية التى تسند منطقه● القضية الأولى: قضية تطوير الأزهر الذى كان طعيمة يعارض فيه ● يصل فى معارضته إلى حد التشكيك فيه مستندا إلى تبنى كمال الدين رفعت (وهو المعروف بميوله اليسارية) للمشروع ● يتصور نفسه منتبها إلى أمر يصور لنا أنه الأمر الخطير الذى لم ينتبه له الرئيس عبد الناصر وجهازه السياسى وهو أن كل يهودى صهيونى، وأنه لابد من خوض معركة الكتب المقدسة مع اليهود أينما كانوا وأن اليهود يزدرون القرآن ● طموح طعيمة لم يكن يقف عند حد ● الموقف الحرج الذى وجد طعيمة نفسه فيه حين توسط لبلاده للحصول على شحنة القمح من المكسيك وتمكن من حل الأزمة التى واجهتها الحكومة المصرية ● المسئولون المصريون يحرجونه ويقضون على أية فرصة للإفادة من مثل هذه العلاقة فى المستقبل ويمتنعون تماما عن سداد ثمن هذا القمح على الرغم من أن الشرط فى شرائه كان التسديد بالنقد ● يعترف بأنه كان حريصا على بقاء نفوذه الذى استطاع تنميته من خلال هيئة التحرير ● لا نستطيع أن نفهم أن الصراع على النفوذ بين ضباط الثورة بعضهم وبعض كان قد وصل إلى هذا الحد ● ما يرويه أحمد طعيمة فى ثلاثة مواضع مختلفة عن ضيقه بمنصب الوزارة وخوفه من أن ينهى تقلده لهذا المنصب أهميته وسطوته فى التنظيمات السياسية للثورة ● الموضع الأول يعترف فيه طعيمة برفضه الوزارة حين عرضها عليه عبد الناصر بعد أحداث ١٩٥٤ ● الموضع الثانى يعترف فيه أحمد طعيمة بأنه لم يكن مرحبا بتولى المسئولية الوزارية يأتى عند تعيينه وزيرا بالفعل، حيث

يروى أنه ظل أسبوعا بعد أدائه اليمين الدستورية كوزير للأوقاف دون أن يذهب للوزارة حتى استعان أشقاؤه عليه بوالدته ● الموضع الثالث يأتى حيث يروى أحمد طعيمة قصة مواجهة مباشرة بينه وبين زميله أحمد أنور الذى هو بطل تأديب السنهورى فى ١٩٥٤ وهى معركة موازية للمعركة التى قادها طعيمة وقد دارت حول الهدف ذاته ● أحمد طعيمة كان تاليا فى كشف الجيش وأقدميته لأحمد أنور، مما مكن أحمد أنور من أن يحدثه بهذه الطريقة ● إعادته من الأرجنتين بعد وصوله إليها بيوم واحد لأنه كان من المفروض أن يبقى فى مصر ليعمل فى الاتحاد الاشتراكى ● يورد هذه الرواية من دون أن يشير إلى أن حسين الشافعى كان فى ذلك الوقت الأمين العام للاتحاد الاشتراكى ● طعيمة يدعم كل هذه الرؤى بما وصله من المعانى من خلال اعتراف تقدم له به صلاح سالم قبل موته ● نرى كثيرين من رجال الثورة وهم «يعرقلون» تقدم أحمد طعيمة على حد ما نفهم من رواياته ● محاولات حسين الشافعى وعضو فى مجلس القيادة لم يذكر اسمه وجمال سالم وصلاح سالم وعلى صبرى وعبد القادر حاتم وأحمد أنور ● ينسب إلى وحيد رمضان أيضا جهدا فى الدس له أيضا مع أنه يعترف بأن وحيدا هو الذى ضمه للثوار الأحرار ● صاحب المذكرات يشير إلى معاناته بعد حرب ١٩٥٦ من صلاح دسوقى وكان فى ذلك الوقت أركان حرب وزارة الداخلية قبل أن يصبح محافظا للقاهرة ● أحمد طعيمة لم يكن غافلا عن هذا الدس الذى يعانى منه ● يروى أنه لمس موقف عبد الناصر المتشكك فيه ● كان حريصا على أن يعطى العذر لعبد الناصر وأعوان عبد الناصر فى نوعية المعاملة التى كانوا يعاملونها له ● كان حريصا على أن يتباهى بما حدث من تعبير عن حب الناس له حين عودته من العلاج فى الخارج ● يصور لنا أن الخوف من أحمد طعيمة قد استمر حتى فى عهد السادات ● يروى أنه تولى الاتصال بعمر التلمسانى ● طعيمة ينسى أن يشير إلى أن السادات نفسه كان هو الذى أفرج عن هؤلاء فى بداية عهده ● لم يكن طعيمة هو الذى عقد الصفقة، ويبدو لنا أنه شأن كل من تعودوا أدوار الوساطة حريص على أن يشير إلى عقم أسلوب وساطات الآخرين من منافسيه فى هذه الأدوار ● ينعى على السادات اتصالاته ويصفها بأنها خاطئة مما أدى إلى اغتياله!! يذكرنا طعيمة بهذا الحديث بنماذج مشهورة لمن انتقدوا السادات لأنهم لم يحضروا الصفقة ● المذكرات تحفل بانتقاد السادات بمناسبة وبغير مناسبة، وهى انتقادات عابرة ليس لها مضمون تاريخى لكنها تعبر عن نفسية طعيمة تجاه

السـادات ● صاحب لم ينكر المذكرات عداثه لـلسادات ولا كراهيته له، لكنه لا يقدم مبررات كافية لهذا ● يكتفى فى تصوير غضبه من السادات بذكر قصة إحالته إلى المعاش ● نرى السادات رجلا نبيلا حريصا على إرضاء أحمد طعيمة ولكن يبدو أن صاحب المذكرات كان يطلب ما هو أكثر من هذا الإرضاء ● طعيمة لم يكن غافلا تماما عن مدى ما يمكن أن يصادفـه من متاعب سياسية بسبب سيطرته التامة على الأحداث فى ١٩٥٤ ● ينسب الفضل فى تنبيهه إلى خطورة موقفه إلى وزير الأشغال المهندس أحمد عبده الشـرباصى، كما يروى أن هذا التنبيه قد صدر فى ذروة أحداث مارس ١٩٥٤ ● جمال سالم لم يبخل على طعيمة والطحاوى بالنصح المبكر من معقـبات الطريق الذى سارا فيه ● من الحق أن نشـير إلى أن رواية أحمد طعـيمة عن هذه النصيحـة التى صدرت من جمال سالم ترتفع بقـيمة وقدرة جمـال سالم فى التاريخ، وتدلل على مدى مـا كان يتمتع به صاحـبها من وعى سياسى وبعد نظر وإلمام بالتاريخ ● المذكرات لا تهمل استعراض الأحداث الكبرى التى مـرت بالوطن وعاصرها صاحب المـذكرات ● أبرز هذه الأحـــداث بالطبع: هزيمـة ١٩٦٧ ● صاحب المذكرات كان قد بلغ نـضجه السياسى قبل وقوع هذه الـحرب ● خروجه إلى العالم الخارجى قـبيل حرب يونيو بسنوات قليلة، سواء للسفارة أو للعلاج و للسعى فى تدبير القمح لبلاده ● طعيمة يدرك مدى الوهم الذى عـاشته القيـادة المصرية بسبب مـعاونيها من الذين صـوروا لها الأمور على نحو مـا تحب فحسب ● يتجاهل أن الرئيس عبـد الناصر نفسه هو الذى مكن اليسار من نفسه ومن وسائل الإعلام، وقد كان فى وسعه ألا يفعل ● يبدو طعيمة فى بعض الفقرات التى تضمنـها خطابه لعبد الناصر فى مستوى فكرى وسياسى مـتقدم ● فى بعض الفقرات التى يروى بها تنبيـهه لعبد الناصر فى تلك الأيام يبدو وكأنه يدعى الحكمة بأثر رجعى ● أحمد طعيمة يلخص أزمة ١٩٦٧ ومقـدماتها معـتمدا على عـقيدته التى أشـرنا إليها فى خطورة سـيطرة الاتجاهات اليسارية على الاتحـاد الاشتراكى ● يعترف أنه هناك كان فصـيلان: فصيل معتنق لليسار، وفصيل آخر مدع للـيسار لمنافع شخصية ● قصة رسـالته إلى الرئيس عبدالناصر فى ٣٠ أبريل ١٩٦٧ ● يشير إلى مدى خطورة سيطرة اليساريين على الجماهيـر، ومدى إحساس أمـريكا بهذه الخطورة ● طعيـمة يبـدو وهو يسقط إحساسـه بقدرته هو نفسه على تحريك الجماهير على عـبد المجيـد فريد (أحد أقطاب الاتحاد الاشتـراكى) على الرغم من أن هذا الرجل لا يكاد يرى له أثر على

مستوى الشارع فى السياسة المصرية فى ذلك الحين ولا بعده، وإنما هو رجل مكتبى فحسب ● نفهم من روايات طعيمة أن الرئيس عبد الناصر كان يجيد مغازلة الأمريكيين، لكنه فيما يبدو توقف عن هذه المغازلة فى لحظة معينة ● طعيمة يؤكد لعبد الناصر أن أمريكا قد اتخذت قرار الحرب بالفعل ويعدد شواهده على هذا ● يحرص على الإشارة إلى اقتناعه أو تبنيه لما شاع فى الوجدان المصرى من أن هزيمة ١٩٦٧ كانت نتيجة طبيعية للظلم الشديد الذى مارسته الدولة فيما قبل هذه الحرب ● طعيمة يبدو حريصا على تصوير نفسه غائبا عن العلم بقيمة نفوذ بعض ضباط الثورة الذى استشرى إلى آفاق لا حدود لها ● يحدث شمس بدران دون أن يدرى الصلاحيات التى وصل إليها وزير الحربية الهمام ● يفاجئنا برواية تحوى كثيراً من التفصيلات عن طبيعة الدور الذى لعبه شمس بدران فى توريط مصر فى حرب وهزيمة ١٩٦٧ ● طعيمة يروى تعبيرا شعبيا فولكلوريا ينسبه إلى شمس بدران، لكنه لم يرد على هذا النحو فى الروايات الأخرى ● لا يكف عن انتقاد سياسات عبد الناصر فى دهاء شديد ● يترحم على عبد الناصر على نحو ما كان الرئيس السادات يترحم ● طعيمة يشير بدهاء مقصود إلى أن عبد الناصر هو المسئول عن استمرار دكتاتورية عبد الناصر حتى بعد وفاته، وهو ما يتفوق به أحمد طعيمة على كل مَنْ هاجموا عبد الناصر ● ما تضمنته هذه المذكرات من حديث عن أثر ١٩٦٧ فى نفسيته وعقليته ● بعض عبارات من خطاب أحمد طعيمة لعبد الناصر فى ١ سبتمبر ١٩٦٧، وهى عبارات شديدة التعبير عن المأساة إلى الحد الذى يعبر فيه طعيمة عن كراهيته لحياته التى امتدت به حتى شه ما شهد ● يضمن خطابة لعبد الناصر مقارنة بين ١٩٤٨ و١٩٦٧، وهى مقارنة قاسية النتائج ● طعيمة يبدو متأثرا بما كان النظام الناصرى نفسه قد بدأ الترويج له من أن فساد قيادة الجيش كان هو السبب الرئيسى لحدوث النكسة، وذلك من أجل التغطية على مسئولية القيادة السياسية عن قرار الحرب ● طعيمة يستطرد من الحديث إلى الجيش إلى الحديث عن باقى أجهزة الدولة ● طعيمة يغالى فى وصف أثر الطغيان الناصرى على نفسية الشعب المصرى دون أن يوجه اللوم للزعيم فيما حدث ● يكاد يؤمن بأن أشباحا وقوى غيبية كانت تعاون مراكز القوى فى حكم مصر، وكأنه يريد أن يبرئ عبد الناصر ويبرئ نفسه من المسئولية عن هذا المناخ الفاسد ● طعيمة يصور الأمور على نحو يوحى بأن عبد الناصر نفسه كان يعانى من تسجيل حركاته عليه ● طعيمة يرى أن عبد الناصر كان يعانى

من المشير وبطانته وأن هؤلاء قد حرموه الاستمتاع بالسلطة، ويفوته أن يدلنا على حال عبد الناصر بعدما تخلص من المشير ومن بطانة المشير ● ما يشير إليه فى مقدمته لمذكراته من إحساسه العميق بالتجسس عليه وعلى مذكراته ● يشير إلى أن عبد الناصر لم يوافقه على أن يتولى الكتابة عن ثورة ٢٣ يوليو، وأنه طلب منه أن يؤجل هذا حتى وفاته ● يشير إلى اكتشافه أن مَنْ يعاونه قد وقع تحت إرهاب المخابرات!! وهى رواية غريبة لكنها تدل على عقيدة ثابتة عند صاحبها ● يفسر مظاهرات ٩ و١٠ يونيـو ١٩٦٧ على نحو يتسم بالذكـاء بفضل الصـورة التى لجأ إلى الاستعـانة بها من أجل إبداء رأيه ● يبدو حريصا على تصوير نفســه متمتعا بالوعى السياسى اللائق برجل مثل سنه عندما كتب المذكرات ● يبدى أسفه على أن الرئيس عبد الناصر لم يتمكن من وضع دستور لمصر ● طعيمة كان يظن أن وضع الدستور معجزة(!!) وينسى أن الثورة قد تسلمت مـصر وفيها دستور جميل قائم هو دستـور ١٩٢٣، وبدلا من أن يعترف بهذا الحق الذى لا مراء فيه، فإنه يلتف حوله ويعـترف فى مـوضع آخر بأن دستـور ١٩٢٣ أعطى البلاد حقـوقا لم تعطها دساتير الثـورة، وهذا حق، لكنه ورد ضمن حديث آسف يدلى به واحد من الذين ساعدوا على سـحق الدستور ● طعيمة يبـدو حريصا على وصف الظاهرة التى يسميها «تأله جـمال عبد الناصر» ● يضرب أمثلة لا تدل على التـأله بقدر ما تدل على أن طعيمة وزمـلاءه كانوا يظنون لأنفسهم حقوقا مكتسـبة كالحقوق التى استأثر بها عبد الناصر ● طعيمة يروى واقعة لا تدل على تأله عبد الناصر وإنما على ضحالة فكـر مَنْ صاغ هذه الرؤية التى ينتقدها صـاحب هذه المذكرات ومَنْ قبلها ومَنْ اعتبرها شيئا مذكورا بينما هى هراء فى هراء ● نفاجأ بطعيمة، وهو العابد الزاهد (!!)، يبـالغ فى النفاق لعبد الناصـر فى خطابه المؤرخ فى ٣ أبريل ١٩٦٧ مبديا استعداده لسفك دم نفسه ودم أبنائه، وكأنه يملك دم أبنائه ● يبدو أن هذه الأسباب جمـيعا كانت هى ما دفعت أحمد طعـيمة إلى أن يسجل فى خطابه المؤرخ ١ سبتمبر اقترحا على الرئيس عـبد الناصر بترك معاونيه للشعب يختار من بينهم من يريده، وكأنه كان واثقا من شـعبية الصالحين [من أمثاله] وانعـدام شعبية الفاسدين الآخرين الذين سبقـوه إلى أذن وعقل وقلب الرئيس عبد الناصر ● يحرص على أن يشير إلى أنه اكتشف منذ ١٩٦٧ أهميـة وجود المعارضة للقضاء على البـطانة ● فكرة طعيمة عن المعارضـة لم تكن تتعدى أو تتخطى فكرة عبد الناصر وغيـره من العسكريين (بمن فيهم الرئيـس السادات فى وقت من الأوقات)

الذين يظنون أن مهمة المعارضة هى خدمة الحاكم بمراقبة معاونيه له، أما أن تكون المعارضة لتداول السلطة مع الحاكم فهو أمر أبعد ما يكون عن أذهان هؤلاء ● ينتقد سيطرة الدولة على أرزاق الجماهير منحازا إلى الشعب ● يؤكد على انتقاده مبدأ الحراسات ● يشير بأسى وأسف إلى استمرار مظالم لجان تصفية الإقطاع ● يعيد التعبير عن رأيه الذى كان قد أبداه بضرورة إبعاد الوزراء الذين مارسوا السلطة المطلقة بعد تشكيل برلمان ١٩٥٧ ● ينتقد فى رسالة للرئيس عبد الناصر تملك الدولة للتعاون الاستهلاكى ● يبدو أسير أفكار نظرية تتعلق بالهياكل دون أن تعنى بالمضمون، ولكنه على عادة أمثاله العسكريين يظن نفسه وقد احتكر الصواب، ويظن تجربته بمثابة التجربة الأولى بالتطبيق ● ينتقد الأساليب التى لجأت إليها الثورة فى تحقيق التعاون الزراعى ● ينتقد فى رسالة للرئيس عبد الناصر ما يسميه ظاهرة سفه الاستيراد ● يجاهر بانتقادات كثيرة لرجال السلك الدبلوماسى المصرى فى عهد الثورة ● يورد وقائع خطيرة وآراء منسوبة إلى غيره، لكنه يورد أيضا آراء شخصية واضحة المعنى والمغزى ● ينتقد معاملة مصر للسوريين فى أثناء الوحدة ● تنفرد المذكرات بمجموعة من الانفرادات التى توفرت لصاحبها بحكم موقعه المتقدم فى فترات مبكرة ● يتحدث عن صراع عبد الناصر والبغدادى فيما يتعلق بقصة مجدى حسنين ● تنفرد المذكرات بإيرادها رواية مهمة عن محاولة عبد الناصر معاودة الاستعانة بزميله كمال الدين حسين وكيف وصل إلى علمه أن كمال الدين حسين هو الذى رفض ● يروى لقاءه به ومحاولته إقناعه ● مذكرات طعيمة تنفرد بالتصريح بمدى ضيق طبيب الرئيس عبد الناصر الفريق رفاعى كامل من الخطأ فى علاجه من أزمة السكر التى أصابته وهو يودع أمير الكويت ● الخطأ الذى أدى إلى وفاة الرئيس ● رواية طعيمة تنفرد بأنه هو الذى أقنع رفاعى كامل بالتجاوز عن الحقائق الطبية مادام الرئيس قد مات!! والتوقيع على تقرير وفاة الرئيس جمال عبد الناصر ● الإضافة التى يقدمها أحمد طعيمة فيما يتعلق بمحاولة اغتيال الرئيس عبد الناصر عام ١٩٥٤ هى أن أحد أعضاء الإخوان المسلمين هو الذى أبلغ عن عشرة أسماء سيكون من بينها مَنْ يكلف باغتيال عبد الناصر، وأن هذا الإبلاغ أو التبليغ قد تم من خلال أحمد طعيمة نفسه ● ما يرويه عن أدواره البارزة التى قُدر له أن يقوم بها ومما يؤسف له انه لم يوف نفسه حقها، ولم يقدم نفسه فى صورة بديعة، بل إن صورته فى الخيال الشعبى تفوق صورته التى قدم بها إنجازه التاريخى الذى حسم الأمور

الناصر بالحضور فى الحفل الذى أقامه الملك فاروق فى القصر الملكى يوم حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ● هذه الواقعة لم تكن معروفة ولا منشورة فيما قبل هذا فى الأدبيات المتاحة؛ ومن الطريف أيضا أن فى وسع كتاب الدراما أن يستغلوا مثل هذه الواقعة فى أى عمل فنى عن ثورة ١٩٥٢، وبإمكانهم أن يديروا أى حوار يريدونه بين جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين وهما على مائدة من موائد الطعام فى قصر عابدين بينما القاهرة تحترق ● نلمح فى هذه المذكرات إيحاء قويا وواضح الدلالة بحقيقة موقف الدول الغربية من أزمة التسليح التى تصورها بعض أدبيات الثورة على أنها كانت نقطة الافتراق فى العلاقات المصرية والغربية، ونقطة البداية فى توطيد العلاقات مع المعسكر الشرقى ● نقرأ لحلمى السعيد ما يدل على موقف آخر أو توجه آخر تماماً وهو أن الغرب لم يكن يمانع فى تسليحنا ولكن بشرط ألا تتعدى قدراتنا قدرة إسرائيل، وهو بالطبع موقف مختلف تماما عن مسألة رفض التسليح من الأساس ● تلقى مذكرات حلمى السعيد بحجر يحرك هذه المياه الراكدة للبحث والتحقيق الكفيلين بإدراك وجه الحقيقة فى هذا الموضوع ● يقدم صاحب المذكرات حديثا مفصلا عن بعض المقدمات التى مهدت بها الثورة للتأميم كحل لجأت إليه للخلاص من بعض مشكلاتها ● يذكر أن مكتب الرئيس خطط للتأميم على مراحل، بدءا بالبنوك وشركات التأمين بالكامل، ثم بالتأمين «النصفى» لبعض شركات المقاولات والتجارة ● كان حلمى السعيد [وحده] بمثابة الرجل نصف الفنى ونصف العسكرى الذى وضع إطار تأميم مجموعة كبيرة من مؤسساتنا الاقتصادية ● كأنه هو ورجال الثورة كانوا يعرفون أن التأميم سيهبط حتماً بمستوى الشركات فإذا بهم ينقلون لوزير التموين توصية رئيس الجمهورية بالمحافظة على مستوى بعض الشركات وهو ما يعنى تلقائيه أنه «لا مانع من انهيار الأغلبية»!! ● يقدم المهندس حلمى السعيد حديثا مقتضبا عن مؤسسة مصر التى قدر له أن يرأسها، وهو يعترف بطريقة غير مباشرة أن هذه المؤسسات (التى تحولت فيما بعد إلى مؤسسات عامة ثم إلى هيئات عامة ثم إلى شركات قابضة.. إلى آخر مسميات عهود الثورة) لم تكن فى حقيقة الأمر إلا بنك مصر والشركات التابعة له فإذا بها تصبح مؤسسة تعلو على البنك الذى أنجبها، وما هى إلا كيان بيروقراطى ● يشير فى تعفف إلى ما شاع من أنه ذهب إلى بنك مصر ليعاين مكتبا ربما يكون مكتبه كرئيس للمؤسسة، ولكنه فى الواقع (وبحكم ما جبل عليه من تربية جيدة) اكتفى بمكتب

فى الدور الرابع من بنك مصر(!!) ● ما يرويه المهندس حلمى السعيد عن دوره فى تأسيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ● القراء كانوا يتوقعون أن تتحدث هذه المذكرات عن بعض الأسرار أو حتى عن بعض الملابسات التى ألم بها صاحبها حين تولى التحقيق مع صلاح نصر وقادة المخابرات فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ ● المذكرات تقدم الوقائع من وجهة نظر حائرة لا تستطيع الانحياز لا إلى المشير ولا إلى الرئيس، ونراها كذلك وهى لا تستطيع الانحياز لا إلى الحق ولا إلى المنطق، وإنما هى تحاول فى ظل حرصها على مجاملة هذه الشخوص الحقيقية، والشخوص الاعتبارية الأربعة على ما يسمى فى لغة الشارع السياسى تسديد الخانات، أو تقفيل الثغرات ● حديث هذه المذكرات عن قضية الفنانة التى تزوجت المشير ● يشير إلى ما يطلق عليه «الناصريون» القضايا الفرعية التى كان لابد منها مع الإنجاز الكبير ● أدبيات سياسية كثيرة تشير إلى أن شركة المقاولات الكبيرة التى لم يذكر حلمى السعيد اسمها هى شركة المقاولون العرب، وأن رئيسها هو المهندس عثمان أحمد عثمان، لكن العلاقة الحميمة بين الرجلين جعلته يتجاوز تحديد الإشارة ● يذكر حلمى السعيد أنه استقصى حقيقة موضوع السموم من صلاح نصر، وهو يشير إلى اعتراف صلاح نصر باستيراد السم الذى مات به المشير ● يتناول حلمى السعيد موضوعات كان هو نفسه فى غنى عنها لأنها لا تعبر عن مذكرات حقيقية، ولا عن شهادة تستحق التسجيل ● لا ينكر انتماءه (بحكم النسب وبحكم الاقتناع الفكرى أو البيروقراطى) إلى مجموعة شعراوى جمعة والتزامه بموقفها من الرئيس السادات فى بداية عهده ● يبدو حريصا على الإشارة إلى حفاظه على هذه الرابطة حتى أنه بعد خروجه من المعتقل ذهب للقاء رئيس الوزراء ونائب رئيس الجمهورية للعمل على الإفراج عن شعراوى جمعة ● حلمى السعيد يدافع عن التنظيم الطليعى ببعض معلوماته المحدودة عن هذا التنظيم دون أن يضيف هذا الدفاع شيئا غير تفسير الماء بالماء، أو تجهيل لما هو معروف للكافة، أو تنكير ما هو معلوم بالضرورة ● يكاد يؤكد الانتقادات التى يوجهها اللبراليون إلى طبيعة الدور المباحثى لمثل هذا التنظيم ● يضرب المثل على هذا النجاح فى «التوصيل» بما حدث فى إضراب شركة المحلة، وهى واقعة معروفة، ولم يكن لحلمى السعيد نصيب فيها لأنه لم يكن المسئول عن منطقة المحلة الكبرى وإنما كان مسئول التنظيم فى جنوب القاهرة ● مفارقات القدر تدلنا على أن الوزير الذى أوذى بسبب هذه الفاعلية أو من أجل

إبراز عضلات هذه الفاعلية، كان هو ثالث ثلاثة أصدقاء أو زملاء على الأقل، أما الآخران فهما من باب الطرافة حلمى السعيد نفسه والرئيس جمال عبد الناصر نفسه، وقد كان هذا الوزير أحمد توفيق البكرى مزاملا للرجلين فى التدريس فى مدرسة الشئون الإدارية ● حريص على أن يخصص بعض صفحات الكتاب لصور بعض نشرات التنظيم الطليعى، وقد تولى الناشر إعادة جمع المواد المكتوبة فى هذه النشرات فإذا به يخصص صفحة كاملة (أكثر من مرة) لكلمة واحدة هى عنوان النشرة ● يلجأ إلى نفس الأسلوب المبسط أو المسذج (الذى اتبعه فى الحديث عن التنظيم الطليعى) عند رواية ذكرياته عن أحداث ١٥ مايو محاولا أن يصور الأمر فى إطار استقالات طلبت منه وقد طلبها حليفه ونسيبه شعراوى جمعة ● حريص تماما وبوعى كامل على تجاهل كل الحقائق التى لا تعجبه أو لا تتفق مع توجهاته، وذلك باختزال الأجزاء التى لا تتناسب مع عقيدته، أو مع ما يبشر به فى كتابه ● يذكر القرية التى نشأ فيها وهى قرية عظيمة بلاشك يتحدث عن شهدى عطية (ابن القرية) حديثا مختزلا وكأنه ليس هو شهيد الثورة ● حريصا جداً على تصوير نفسه على أنه كان من المهنيين العسكريين أو العسكريين المهنيين الذين لا يحفلون كثيرا بالعمل السياسى ولا بالعمل الوطنى ● حديثه عن تجربته فى السجن حديثا روتينيا لا يحفل بأى قدر من الوعى السياسى أو الإنسانى، ولا يتضمن المشاعر المتأججة ولا الألم ولا الضجر ● يشير حلمى السعيد إلى أنه كان يتمتع بما لم يتمتع به الآخرون من أعصاب ● نرى هذا التوجه اللاسياسى أكثر وضوحا فى علاقته بالثورة على الرغم من أنه كان عضوا فى تنظيم الضباط الأحرار وقريبا جداً من الرئيس عبد الناصر ● حديث حلمى السعيد عن المقاومة الشعبية التى كان هو نفسه من قادتها لا يكاد يتعدى الحديث عن دور مهندس مساحة أو مقاول بسيط، أو معلم عسكرى يتولى تقييم الضباط ● نرى حلمى السعيد وهو لايكاد يعنى فى تاريخ علاقته بالزعيم جمال عبد الناصر إلا بعناصر المجاملة فيما بينهما ● ما يقدمه حلمى السعيد فى هذه المذكرات من أفكار سطحية فيما يتعلق بتقييمه لشخص الرئيس عبد الناصر ● هل لنا أن نعلق بأن نسأل صاحب المذكرات إن كان يلوم الرئيس عبد الناصر على حرمانه الوطن من كفاءة لاعب البنج بنج لو أنه يبخل عليه بموقف الوزارة بسبب هذا الموقف القديم.. أم أن سلوك الوزير كان فى عمله الوزارى شبيهاً بسلوكه السابق؟ ● ما يرويه صاحب هذه المذكرات عن بعض الاتصالات البيروقراطية التى كلف بها مع بعض السياسيين القدامى ● قصة

حسن صبرى الخولى التى تدل من ناحية على مدى ما كان يتمتع به عبد الناصر من دكتاتورية وما كان حلمى السعيد يتمتع به من قدرة على الوفاء لأصدقائه ● حرص منذ مطلع حياته على أن يكون بعيدا عن السياسة، وعن العمل الوطنى على الرغم من أن ثلاثة من أشقائه كانوا من السياسيين النشطين ● يقدم لنا أفكارا محدودة القيمة عن فهمه لجوانب العمل الوطنى ● يظل حلمى السعيد متمسكا بملامحه الجامدة والهادئة والفاترة تجاه النشاط السياسى والوطنى ● حلمى السعيد كان قريبا جدا من الموضوعية فى تقييمه لكثير من شخصيات عصر الثورة، ولننظر على سبيل المثال إلى تقييمه المتزايد لمكانة ودور كل من أنور السادات وعلى سبرى فى الفقرة التى تناولناها عند حديثه عن دوره المبكر فى عهد الثورة ● ضعف الوعى السياسى عند حلمى السعيد قد انعكس على تقييمه للأدوار التى أتيح له أن يؤديها أو أن يتولاها من خلال انتمائه للثورة ● هذه الروح التى تصور الأمور من وجهة نظر بيروقراطية صرفة، أو من وجهة نظر موظفين مؤمنين بالنظام فحسب، فى حديث هذا الرجل عن عمله رئيسا للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، ولعل أهم ما فى هذا الحديث هو حديثه الهادئ (أو الفاتر) عن نجاح مجموعة من الوزراء الجامعيين الذين دخلوا الوزارة فى ١٩٦٨ فى تنحيته عن رئاسة هذا الجهاز بعدما أقنعوا الرئيس عبد الناصر بهذا ● حديث حلمى السعيد عن هؤلاء الوزراء الذين سعوا إلى إبعاده عن الجهاز المركزى، فيركز فيه على الدكتور محمد حلمى مراد بالاسم وعلى وزير الخزانة بالمنصب دون أن يذكر اسمه!! ● عمله كأول وزير للكهرباء فى عهد الرئيس السادات فلا يحظى بأى اهتمام أكثر من إشارته إلي أنه كان يتمنى أو يفضل لو أن صدقى سليمان كان قد استمر وزيرا للكهرباء ليشهد احتفالات إتمام بناء السد العالى ● فترة تكوين هذا الرجل العظيم، ونحن سعداء بأنه انتبه إلى حد كبير إلى حقيقة فضل والده العظيم عليه وعلى إخواته السبعة ● لا يفوته بحس الإنسان الذى يعرف قيمة التجويد والدقة أن يترحم على مدارس ذلك العهد الذى نشأ فيه، ولكنه بحكم افتقاد كتابته إلى الوعى السياسى لا يعنى بأسباب افتقاد مدارس العهد الحاضر لهذا التجويد ● بعض ملامح هذه التربية الجيدة فيما يرويه حلمى السعيد عن قصة حياته، فهو على سبيل المثال يدلنا على مدى ما كان يتمتع به من شجاعة أدبية حيث يروى قصة رسوبه فى الامتحان ● مراحل نشأته اعترافا ضمنيا بفضل حكومات الوفد على الحركة الوطنية وعلى مجريات الأحداث، فهو على سبيل المثال سعيد بإلغاء

السخرة، وهو الإنجاز الذى حققته حكومة الوفد ● يشير إلى فضل حكومة الوفد (١٩٤٢) فى تعيينه بعد تخرجه من كلية الهندسة وبقائه بلا عمل حقيقى ● يشير أيضا إلى فضل حكومة الوفد فى التحاقه بالقوات المسلحة ● يشير إلى أن أحد أبناء الوزراء الوفديين قد أوصى عليه ● يشير حلمى السعيد إلى السلبيات التى كانت موجودة وقضت عليها إنجازات الوفد ● يشير إلى مدى تعاون رجال الحكم فيما قبل الثورة وتقديرهم لمسئوليات أبنائهم من المعلمين ● صاحب المذكرات لا يجد مانعا فى أن يرتكب إثم الكذب البين الصريح والاختلاق فى حق الزعيم مصطفى النحاس، ويبدو لى أن هذه الفقرة قد أقحمت على كتاب هذا الرجل لأنها تتناقض مع خلقه ومع ذكرياته ومع رواياته ● من الإنصاف أن نشير إلي رؤية كاتب صحفى عظيم ينتمى إلى نفس المركز الذى ينتمي إليه حلمى السعيد، وهو الأستاذ الدكتور فتحى عبد الفتاح فى أحد مقالاته فى الجمهورية ● جمال عبد الناصر.. مصطفى النحاس.. زعيمان من أبرز إن لم يكن أبرز زعماء مصر الراحلين ● مصطفى النحاس وجمال عبد الناصر هما أكثر زعماء مصر الراحلين اللذان تميزا بربط البعد الوطنى بالبعد الاجتماعى فى تناولهما لقضايا الوطن ● أما مصطفى النحاس ومن بعده جمال عبد الناصر فقد كان البعد الاجتماعى متداخلا ومتواكبا مع البعد الوطنى ● النحاس كان يرى الوطن المستقل فى خدمة الأغلبية الساحقة والطبقات الكادحة والمظلومة من العمال والفلاحين والموظفين ● أما عبد الناصر فكان الاستقلال يعنى بالنسبة له سيادة قوى الشعب العامل مثلما حددها فى الميثاق «العمال والفلاحين والرأسمالية الوطنية» وخرجت كل القوانين من الإصلاح الزراعى، إلى التأميمات الواسعة، إلى قوانين التأمين والمعاشات، إلى مجانية التعليم والعلاج.. وكلها استهدفت إقامة شكل من أشكال العدالة الاجتماعية المفتقدة ● آراء عدد من المؤرخين وعلماء الاجتماع المنصفين إلى القول بأن الشعارات التى جاءت بها ثورة يوليو فى هذه المجالات الاجتماعية كانت فى واقع الأمر امتدادا وتطويرا لبرامج الوفد القديم وانحيازه الاجتماعى.

● التعريف بالمذكرات وصاحبها ● هذه المذكرات التى نتناولها فى هذا الباب، مذكرات ممتعة إلى أبعد حدود الإمتاع الذهنى والعقلى والنفسى والتاريخى إن جاز أن يتفاضل الإمتاع إلى كل هذه الصور المختلفة، وقد لجأ فيه مؤلفه إلى تقنية

جديدة أو تكنيك جديد كـأنه التقنية أو التكنيك الذى لجأ إليه نجيب محفوظ فى كتابة رواية أو قصة «المرايا» ● لست أحب أن أصف منهج صاحب هذه المذكرات بصفات تقليدية بينما المنهج نفسه فى ظاهره وفى باطنه غير تقليدى، ولكنى مع هذا لا أستطيع أن أتجاوز ما هو مطلوب منى فى توصيف مافعل إن لم يكن وصفه ● من المفيد إذاً أن نتأمل فيما يصف به صاحب الكتاب مذكراته وهو يقول أو وهو يعترف فى براءة ظاهرة تبدو كذلك وإن كان وراءها بالطبع وبالقطع قدر كبير من فن كبير ● يعترف مصطفى بهجت بدوى فى أكثر من موضع من هذه المذكرات بأنها مذكرات غير وافية، إنما هو يكتب على هامش التاريخ، لهذا فإنه غير ملزم بالوثائق أو المستندات معتمداً على الصدق وحده ● يقدم مصطفى بهجت بدوى فى مذكراته صورة قلمية رائعة لليلة التى توجه فيها لتقديم أوراقه فى الكلية الحربية، وقد شهدت هذه الليلة غارات من قوات المحور على مدينة الإسكندرية ● يشير صاحب المذكرات إلى قبول الطلاب فى الكلية الحربية وما كان يستلزمه الأمر من ضرورة وجود واسطة تهيئ لهؤلاء القبول فى كشف الهيئة، ويشير ضمن هذا إلى واقعة توصية عبدالمجيد إبراهيم صالح قطب الأحرار الدستوريين على بلدياته جمال عبد الناصر فى دفعة سابقة، ثم يصور موقف دفعتهم من الدفعات السابقة عليهم وموقف هذه الدفعات منهم ● يقدم لنا مصطفى بهجت بدوى صورة مهمة لا تزال تشغل ذهنه من الأيام الأولى التى قضاها فى الكلية الحربية ● يتحدث مصطفى بهجت بدوى بتفصيل مهم عن بعض التطورات التى حكمت سياسة القبول فى الكلية الحربية فى نهاية الثلاثينيات وبداية الأربعينيات، ويروى كيف كان السلاح البحرى سيختص بدفعة من هذه الدفعات إلا أن تسعة من أفرادها راحوا شهداء قبل تخرجهم فى الكلي ● يحرص الأستاذ مصطفى بهجت بدوى على أن يروى المفارقة فى أمر الترقيات العسكرية التى حظى بها أفراد الدفعة التى ينتمى إليها فى القوات المسلحة (دفعة سبتمبر ١٩٤٢)، ذلك أن أحد أفراد هذه الدفعة، ترك خدمة سلاح المشاة وبدأ بداية ثانية فى سلاح الطيران متساويا بالطلبة الجدد مضحيا بأقدميته فى الجيش، ولكنه مع هذا حصل على رتبة اللواء قبل زملائه فى الجيش ● يقدم صاحب هذه المذكرات تصويراً طريفاً ودقيقاً وحياً لفترة الأسابيع الأولى فى الكلية الحربية وهى التى تسمى بفترة المستجدين ● من أطرف ذكريات مصطفى بهجت بدوى فى الكلية الحربية ما يرويه عن حضوز أركان حرب الكلية البكباشى حسين فريد (الفريق فيما

بعد) لخطبة الجمعة التى ألقاها فى مسجد الكلية وتهنئته عليها، وكيف أن باشجاويش الدفعة لم يدعه يهنأ بهذا التقدير ● يروى مصطفى بهجت بدوى موقفا، قد يبدو لنا اليوم وأمس وكأنه فى غاية الغرابة، وقفه منه الفريق الدجوى صاحب المحاكمات الشهيرة فى الستينيات، ولو أنه كان قد تقمص نفس الروح التى اشتهر بها فيما بعد لكان جزاء مصطفى بهجت بدوى الإعدام المبكر، وهو يحكى كيف أن باشجاويش الدفعة والتالى له فصلا من الكلية الحربية لسبب مشابه، ثم جاء الدور عليه لولا أن القدر كتب له البقاء ● يعانى معاناة المسئولين وقد أصبح فى نهاية حياته الوظيفية رئيسا لمجلس إدارة دار التحرير ورئيسا لتحرير الجمهورية مرتين.. وهذا هو يروى ببراءة شديدة أنه كان واحداً من الذين قدر لهم أن يتضمنهم كشف الدفعة الثانية من الصحفيين المبعدين عن وظائفهم الصحفية فى مارس ١٩٧٣، وهى المرة الأولى التى حدث فيها مثل هذا فى عهد الرئيس السادات، وقد أبعد هؤلاء إلى مصلحة الاستعلامات ثم أعيدوا قبيل حرب أكتوبر ١٩٧٣ مباشرة، وقد كان من بين هؤلاء: لويس عوض وأحمد بهاء الدين، وكاد مصطفى بهجت بدوى أن يكون من بينهم، ولو حدث ذلك لكان قد أصبح (بروتوكولياً) بمثابة الأول بينهم بحكم رئاسته فى ذلك الوقت لمؤسسة صحفية هى المؤسسة الثالثة (على أقل تقدير)، ولكن السيدة جيهان السادات أنقذته بمصادفة رهيبة، ويدلنا ما يرويه مصطفى بهجت بدوى على أن الأمور لم تكن واضحة تماماً ما بين أبيض وأسود وإنما كانت بحكم «الضباب» السائد فى تلك الأيام خبط عشواء، ويكفينا بدون تعليق كثير أن نقرأ ما يرويه صاحب هذه المذكرات وهو حريص على أن يذكر أن محمد عبدالقادر حاتم هو الذى قدم الكشف للسادات بحضور محمد حسنين هيكل ● تأمل كثير مما رواه صاحب هذه المذكرات عن الأسرار وما وراء الكواليس التى كانت وراء كثير من التقلبات التى عمت المؤسسات الصحفية والمسئولين عنها طيلة عهد الثورة، وهو يلخص هذا الموقف فى فقرة طريفة شاملة ● يروى صاحب هذه المذكرات ما حدث لجريدة المساء التى يحرص على أن يصفها بما كانت توصف به من أنها «وكر الشيوعيين المصريين» ● يرويه فى موضع آخر حين يتحدث عن صفات أول دفعتهم وزير السياحة السابق أمين شاكر، وهو يتحدث عن الفهلوة، والإثارة والاعتداد بالنفس إلى حد إهانة الآخرين، ويتطرق إلى أمثلة على هذا الذى يقول فإذا بأمثلته تأتى من محيط الصحافة التى قدر لها أن تستوعب أمين شاكر فى مرحلة من المراحل،

وأن تستوعب صاحب المذكرات نفسه فى فترة أخرى، وهذه القصة التى ننقلها عنه ترينا كيف أصبح الدكتور السيد أبو النجا نفسه بكل ما يمثله مجرد رقم (٢) عند أمين شاكر الذى هو رقم (١) ● يضرب مصطفى بهجت بدوى المثل على فهلوة أمين شاكر بقصة مهمة لا يقف مدلولها على فهلوة أمين شاكر وحدها ولا على أمين شاكر نفسه وحده، وإنما تتسع القصة لترينا أنماط تفكير كثير من رجال الثورة ورجال الحكم فى عهدها حين كان من شأنهم أن يرسموا سياسات إصدار الصحف والمجلات دون رؤية واضحة ودون هدف مهنى أو سياسى واضح، ثم كيف كانت سياسات التمويل تمضى غير عابئة بقواعد الاقتصاد أو الإدارة أو الضمير نفسه، ثم كيف كانت الأمور نفسها تسوى فيما بعد ● يحكى مصطفى بهجت بدوى تجربته الشخصية مع مجلة بناء الوطن ومع أمين شاكر ● كيف نشأت إدارة «الشئون العامة» نفسها ● يحكى عن فترة عمله فى الشئون العامة بعد قيام الثورة، فيتطرق إلى المقارنة بين شخصيتى السادات ووجيه أباظة، وفى هذه السطور يتضح لنا تقدير مصطفى بهجت بدوى الشديد للدور الذى لعبه وجيه أباظة فى أول الثورة إلى الحد الذى يجعله واحداً من اثنين فقط يعرفهما كل الناس فى مصر بعد قيام الثورة، هو والرئيس محمد نجيب ● مصطفى بهجت بدوى معذور فى هذا التقدير الذى يضفيه على وجيه أباظة وبخاصة عندما لمس مدى الفارق بينه وبين خلفه فى الشئون العامة الذى لم يستطع تحقيق النجاح الذى حققه وجيه أباظة ولا بذل الجهد الذى بذله، وهو يتحدث عن تولى محمد حمدى عاشور إدارة الشئون العامة فى القوات المسلحة ● مصطفى بهجت بدوى حُسب وصُنف دائما من أعداء السادات والناقمين عليه، فإنه يقدم فى هذا الكتاب أحكاما قاطعة فى إنصاف السادات، وهو يفعل هذا على الرغم من أنه لا يمانع فى أن ينتقده فى مناسبات عديدة، وهو ـ على سبيل المثال ـ يؤكد على أن توجه السادات للحريات السياسية كان مشهودا وملموسا مهما كانت الانتقادات التى وجهت إليه فى هذا الشأن ● يلفت مصطفى بهجت بدوى النظر إلى نجاح السادات فى مد مظلة التأمينات الاجتماعية، وهو النجاح الذى لا يلتفت كثيرون من المؤرخين والكتاب إلى أنه لولا اهتمام السادات شخصيا وإيمانه العميق به ما كنا قد وصلنا إلى حالة الاستقرار الاجتماعى التى نعيشها اليوم، ومع أن صاحب المذكرات لا يصور الأمور على نحو ما أصورها فإنه وهو الرجل الكيس الفطن المستمع إلى طبقات الشعب المختلفة والمخالط لهم وغير المتعالى عليهم يصور جزع أصحاب معاش

السادات عند وفاته على نحو معبر عن فهمه هو لديناميات الحياة الاجتماعية ● موقف مصطفى بدوى من هذه الحرب يدل على شجاعته الفائقة فى إبداء رأيه فى الوقت الذى استعرت فيه حملات أصدقائه والمنتمين إلى معسكره الفكرى ضد السادات وضد دوره فى هذه الحرب، ولكن صاحب المذكرات وهو رجل مسئول وعرف معنى المسئولية يشير إلى أهمية القرار فى حد ذاته، ويصوره فى أبهى صوره «نورا متلألئا» فى تاريخ مصر والسادات بصرف النظر عما أعقب ذلك ● يحرص مصطفى بهجت بدوى على أن يمتن للسادات برفع معاشه ومعاش زملائه من ضباط القوات المسلحة الذين تركوا الخدمة [أو أجبروا علي تركها] على مدى عمر الثورة، ويرى صاحب المذكرات أن هذا القرار كان خطوة جبارة فى سبيل إصلاح حال هؤلاء فى الفترة المتبقية من عمرهم وقد بلغوا أعمارا متقدمة ● يجدر بنا أن نلقى نظرة على أكثر تجارب حياة صاحب هذه المذكرات حماساً وتوهجاً قبل أن نمضى فى تناول الوقائع التاريخية وتاريخ الشخصيات من وجهة نظره ● تجربته مع حزب مصر الفتاة ● يروى صاحب المذكرات تفاصيل تجربته مع مصر الفتاة بإيجاز تتسارع خطواته وهو يروى قصة تجربته مع السنية ● يشير فى ذكاء إلى دور «الداعية»، وهو حريص بحكم التجربة على أن يشير إلى أن جوهر الدعوة والداعية هو القدوة، وأن يكون الداعية نفسه نموذجاً للسماحة وبعد النظر وفهم الدين وممارسته، وهو يشير إلى أن الرجل لم يكن يحمل من المؤهلات مثل ما حمله خطباء الجمع ولكنه - وهو الصانع الكريم - أتى بما لم يستطعه هؤلاء.. ومع هذا فإن صاحب المذكرات فى أبيات الشعر التى يضمنها قصته يثبت ظنه أن تكون استجابته نتيجة استعداد نفسى، فى نفس الوقت الذى يتساءل فيه إذا ما كان الداعية قد نجح معه بفضل البراهين أو بفضل عنصر آخر لا يعرف عنه شيئاً، فهو يطلق عليه مسمى «السحر» كما نرى فى البيت الأول ● أخذ تماماً بحديث «الصانع» الماهر، وأصبح مستعداً للهداية على يديه، وللتحول إلى صورة أخرى من صور النفس البشرية ● صاحب المذكرات يلاحظ أن هذا الرجل يصلى بصلاة النبى عليه الصلاة والسلام فهو يطيل الركوع والسجود، وشيئا فشيئا يرتبط مصطفى بهجت بدوى بهذا الداعية الذى صادفه فى طريقه على هذا النحو، وهو يروى فى سعادة - وواقعية أيضا - كيف أن الحماس أخذ به كل مأخذ حتى تبدل حاله تماما ● يحدثنا صاحب المذكرات بعد هذا عن القرارات السلبية والإيجابية التى بدأ يتخذها بعد أن اهتدى إلى مصدر الارتواء المبالغ فيه من هذا

الاتجاه الدينى الجميل، ونحن نراه لا ينكر شيئا فعله فى هذه المرحلة ولا قبلها ولا بعدها، كما نراه أقرب مايكون إلى الاعتدال فى روايته لأدائه فى ذلك الحين وبعد ذلك الحين، وهو صادق كل الصدق لأنه لا يبغى من حديثه أن يزكى نفسه عند جبهة من الجبهات أو مجموعة من الجماعات، ولكنه يقدم تجربته بتواضع وثقة ● يرينا صاحب هذه المذكرات بذكاء بالغ أثر هذا التدين فى تكوينه وثقافته، فقد قوّم القرآن لسانه، واستقامت لغته، والتزم قواعد النحو، وزودت آياته ثقافته بالحكمة، وفهم الشريعة، وانطلق لسانه بالقريض، وهكذا إلى آخر ما نراه يلتفت إلى أنه كان نتيجة طبيعية لهذه الفترة من الانغماس فى هذا الوسط الروحانى ● قدم مصطفى بهجت بدوى صورة لشاب يجنح إلى هذا الطريق الذى يجنه إليه كثيرون منا ومن إخواننا وأبنائنا ● أحسن مصطفى بهجت بدوى صنعاً حين روى كل ما رواه بمشاعر وانطباعات الفترة التى عاشها ولم يحمل هذه الفترات مشاعر ولا حكمة الفترات التالية من حياته حين أصبح عسكريا أو يساريا على سبيل المثال ● يصل مصطفى بهجت بدوى بعد هذا كله إلى أن يعلق وهو فى السبعين على تجربته الحية حين كان تحت العشرين ● يعود الأستاذ مصطفى بهجت بدوى بعد هذا الحديث المفصل ليبلور حصيلة التجربة الذاتية التى مر بها ● بعض آراء صاحب هذه المذكرات السريعة العابرة والمعبرة عن بعض رجال الثورة، ونبدأ فنقول إنه معجب بأمانة خالد محيى الدين ونزاهته، حتى فى أحكامه السياسية ● صاحب المذكرات حريص على أن يروى مان نسب إلى صلاح سالم من نبوءته بأن السادات هو الذى سيرث جمال عبدالناصر ويخلفه فى الرئاسة ● صاحب المذكرات يصف صلاح سالم بالذكى الأريب دون أن ينسحب بهذا الوصف على النبوءة نفسها، مفضلاً أن تبقى النبوءة فى رأيه ما بين العشوائية والذكاء والحسابات والحظ! ● تاريخ عبدالحكيم عامر فيحظى بموقفين مهمين فى هذه المذكرات ضمن مجموعة أخرى من الروايات والقصص والاستطرادات، ففى أثناء حديث صاحب المذكرات عن زميله العميد محمود صفوت يقول مصطفى بهجت بدوى ● القصة الثانية فتأتى فى غضون حديثه عن تشييع جنازة صلاح سالم ● نال شمس بدران أيضا كثيراً من التعليقات التى تتناسب مع شخصيته وتاريخه فى كتاب الأستاذ مصطفى بهجت بدوى «حكايات سبتمبر ١٩٤٢» ● يستطرد مصطفى بهجت بدوى ليحكى قصة من أغرب القصص وأطرفها فيما يتعلق بنفوذ شمس بدران ومدى وعى (أو لا وعى) عبدالناصر وعبدالحكيم عامر لحدود هذا النفوذ

● يروى صاحب هذه المذكـرات واقعة أخرى يدلل بها على مـدى نفوذ شمس بـدران ● ويحظى على صبرى فى هذه المذكـرات بتحليل سياسى مهم لأدواره وحظوظه، وربما لم يحظ على صبرى فى أى مذكرات أو كتابات أخرى بما حظى به فى هذه المذكرات، ويستحيل أن نفهم أو ندرس على صبرى وأدواره فى عهدى الرئيسـين عبدالناصـر والسادات من دون أن نقرأ هذا الذى كـتبه مـصطفى بهجت بدوى ورواه عنه وعن مواقفه ومـواقعه فى عهد عبدالناصـر، وسنبدأ بموقف مهم كان صاحب المذكـرات نفسه أحد أطرافه حين أبعد فجـأة عن منصبه كرئيس لدار التحرير ورئيس لتحرير الجمهورية لتكون الدار والجريدة تحت إشراف على صبرى نفسه، وهو يحكى هذا المـوقف بقدر كـبيـر من الموضـوعيـة وإن لم يخل من الشماتة بالطبع، بل والتشفى ● يروى حقيقة موقف على صبرى منه حين ارتأى أن يرشحه لرئاسة دار النشر الخاصة بالدولة، وليكون فى نظره بمثابة محور توازن مع محـمود أمين العـالم عضوها المنتـدب، وهكذا يجتمع على هذه الدار اشـتراكى معتدل مع شيوعى متطرف ● يسخر مصطفى بهجت بدوى من أفكار على صبرى الصحفية ● الرواية الوحيدة التى يظهر فيها على صبرى مغلوباً تماماً على أمره فى شأن هـذه المقـالات التى كانت تنشـر بتوقـيعـه، وهى المقـالات التى جلبت له الكراهية وألقت على عـاتقه بالمسئولية فى الوقيـعة بين الحكومة وفئـات الشعب المـختلفـة ● صاحب هذه المذكرات لتـأمل مغزى هذه التصرفات السـياسية القاصرة، وهنا يلمح صاحب المذكرات بل ويصـرح بأن الرئيس عبدالناصر نفسه ـ ولا أحد أقل منه ـ كان هو المسئول عن كل هذا!! ● يصل مصطفى بهجت بدوى فى النهاية إلى أن يقـرر حقيقة مـا يعتقده ومـا ينتهى إليه تفكيره فى هـذه الجزئية بالـذات ● يصل مصطفى بهجت بدوى فى أحـد مواضع هذه المذكرات إلى أن يتعـاطف تماماً مـع على صبرى، بل وإلى أن يقـودنا إلى المضى فى سـبيل هذا التعاطف ● يستطرد مصطفى بهجت بدوى فى تقييم على صبرى إلى واقعة مهمة يتبيـن لنا منها أن على صبرى كـان عنده إحساس وطنى بالمأسـاة التى حدثت فى ١٩٦٧، ولم يكن من أولئك الـذين لا يزالون يزعـمون أنهـا لم تكن إلا مـجـرد معركة خاسرة ● نراه حريصاً على رواية قصة معينة تدل على مدى ما كان صلاح نصر يكنه من كراهية لعبدالقادر حاتم ● من الواجب أن نشير إلى أن صلاح نصر نفسه كان حريصاً على تبرئة نفسـه وتصرفاته فى هذه القضية الخطيرة ● أبـرز السـياسيـين من زملاء دفـعة صـاحب هذه المذكـرات وهى الدفعـة التى سمـيت

المـذكرات باسـمهـا، وأبرز هؤلاء هو كمـال حسن على الذى وصل إلى رئـاسة الوزارة، فضـلاً عن توليه وزارات الدفـاع والخارجـية ومنصـبى مدير المـخابرات ومدير المـدرعات ● صاحب هذه المذكرات حريص كل الحرص على أن ينتقد بأدب شديد الموقف الذى وضع فيـه كمال حسن على نفسه فيـه حين قبل رئاسة أحد البنوك بعـد خروجه من منصبه فى رئاسة الوزارة مـباشرة، مع أنه يعـبر عن اقتنـاعه باستـثنائه من هذه القـاعدة فإنه فى ذات الـوقت يعبر عـن إيمانه بالمـبدأ الأساسى الذى لابد أن يسود وأن يظل راسخاً ومحترماً ● يتحدث مصطفى بهجت بدوى عن كمـال الدين رفعت باعتـزاز كبيـر. وإعجابه بكمـال الدين رفعت ليس بحاجة إلى تقديم، فهو يفـيض بالحب والمودة والتقدير والإعجاب ● يـصـل صاحب هذه المـذكرات فى تقديره لكمـال الدين رفعت إلى أن يضـفى عليه اسم «جمال عبدالناصر» دفعتهم ● بعد أن يسرد صاحب هذه المذكرات هذا الملخص لتاريخ كـمال رفعت النضـالى والوظيفى، يبـدأ فى الحديث عن ثوريته وخـصاله الرفيـعة التى يقدرها هو كل التـقدير ● نتحـفظ على هذا الذى يورده صاحب المذكرات، فإن كـمال رفعت ترك الوزارة فى أول تغيير فى عـهد الرئيس السادات ● العلاقة العائلية بين أسرتى السـادات وكمال الدين رفعت كانت لا تزال قائمة بعد ١٥ مايو ١٩٧١ بأكثر من عام، يدلنا على هذا ما ورد فى مذكرات محمد عبد السـلام الزيات عن حفل حـضرته زوج كـمال الدين رفـعت مع السيـدة جيـهان السادات ومع مـحمـد عبد الـسلام الزيات، ومن العجـيب أن يستـسهل الأسـتاذ مصطفى بهـجت بدوى الحكم على كمال الدين رفـعت بالنفى والحكم على أنور السادات بأنه نفى كمال الدين رفـعت إلى لندن من أجل «الانقلاب»، بينما هو فى فقرة تـالية ينبئنا بكل وضوح أنه هو نفـسه زار لندن وقضى مـعه أياماً سعيـدة بعد وقوع هذا الانقلاب بأكثر من عـام!! وهذا من أعجب ما يمكن كما قلنا فى بداية هذا التعقيب ● والشاهد أن كمال الدين رفعت ظل يحتفظ بموقعه حتى خرج فى إحدى الحركـات الوظيفية التى كان لابد منها لـتصفية أعداد المـعينين فى الرئاسة والخارجية على درجات الوزراء وما فـوقها بدون أى عمل محدد ● مـثل هذا الخلط الشائع جـداً فى الحديث عن كل الشخـصيات فى عهـد السادات الذى لم يكف عن تغـيير الشـخصـيات فى المواقع المـختلفـة دون أن يكون لهذا عـلاقة جوهرية بالتحمل أو التـوجهات، أو دون أن يقتصر السبـب على مثل هذه العلاقة كما يريد صـاحب هذه المذكرات أن يوحى ● أما ثالث السياسـيين المبرزين فى

هذه الدفعة وهو حسن التهامى فإنه يجبر صاحب هذه المذكرات على التقديم لحديثه عنه بفقرات مطولة تحفل بالتأمل، والتعبير عن الحيرة، والموازنة بين الجوانب المختلفة ● صاحب المذكرات يقف لينهى إلينا وليطلعنا فى ثقة وتواضع على ما انتهت إليه تأملاته فى شأنه ● يروى صاحب المذكرات قصة طريفة يراها صاحب المذكرات من أبرز قصص حسن التهامى، مع أن حسن التهامى ليس المسئول عن موقفه فيها ● أما أول الدفعة أمين شاكر فيحظى بكثير من الحديث عن شخصيته ونشاطه فى هذه المذكرات، ويحظى الحديث عن «الأول» بكثير من التفصيل منذ الصفحات الأولى، ولعلنا ننقل الفقرات التى تصور حياته الأولى فى الكلية العسكرية ● يبدأ مصطفى بهجت بدوى حديثه عن علاقته الشخصية بأمين شاكر ● تمثل هذه المذكرات مرجعاً مهماً جداً لدراسة العلاقة بين جمال عبدالناصر وأمين شاكر، وهى نموذج بارز لعلاقة عبدالناصر بمساعديه المقربين، وما شاب معظم هذه العلاقات من شد وجذب، ومد وجزر، وتقارب وتباعد دون أن يجد الجمهور تفسيرا واضحا أو معقولا لهذه التقلبات، وكأن العلاقة العامة بين الرئيس ومعاونيه تدخل فى إطار المحظورات، ولاشك فى أن عبارات أدبية كعبارات صاحب هذه المذكرات كفيلة بتعميق فهمنا لشخصية عبدالناصر نفسه ولأدائه ولمدى تحكمه فى نفسه فى علاقاته بالناس ● يصل مصطفى بهجت بدوى فى حديثه عن علاقة الرجلين [عبد الناصر وأمين شاكر] إلى أن يتناول بتأمل طريف ما أثير عن الجفاء الذى حدث بينهما ● وعلى الرغم من أن مصطفى بهجت بدوى يصنف تلقائياً على أنه من محبى عبدالناصر وشعراوى جمعة، إلا أن هذا لا يمنعه من أن يعترف بجواز أن تكونَ هذه الرواية على هذا النحو صحيحة! وهذا مما يحسب لهذا الرجل، ولنقرأ عباراته المفعمة بالصدق ● يلقى صاحب هذه المذكرات الضوء على الدور الذى لعبه أمين شاكر فى عهد الرئيس أنور السادات وبعده ● يحظى عدد كبير من زملاء صاحب هذه المذكرات بالإشادة ببطولاتهم العسكرية بالطبع، ومن هؤلاء المحافظ الشهير محمد أحمد البلتاجى الذى يتحدث مصطفى بهجت بدوى عن بطولته البارزة فى حرب ١٩٤٨ ● يذكر مصطفى بهجت بدوى زميل دفعته محيى الدين أبو العز بالخير مترحماً عليه وعلى صفاته الطيبة ● يروى مصطفى بهجت بدوى فى كتابه واقعة حماسة وطنية مهمة تشرف صاحبها الوزير الأسبق سعد زايد ● من بين المدنيين الذين تناولتهم هذه المذكرات يعتز مصطفى بهجت بدوى بفتحى رضوان ، ويتحدث عنه فى كتابه فى

أكثر من موضع بالتقدير ● يأتى أيضاً ذكر الدكتور عبد العزيز السيد وزير التعليم العالى (ثم التربية والتعليم) بقدر كبير من الاعتزاز ● يتحدث صاحب المذكرات باعتزاز كبير عن عمه عبد الحميد بدوى باشا وعن أنه جبل على فعل الخير على نحو لم يتوافر فى غيره بذات القدر، وأنه كان فى فعل الخير لا يقف عند حد، وكانت أوهى صلة للناس به تهيئ لهم أن يستفيدوا من علاقتهم به فى تحقيق مآربهم خاصة فى التوظيف الذى كان بمثابة إنجاز كبير فى تلك الفترة ● يتناول صاحب هذه المذكرات دور عبدالحميد بدوى فى منع الملك فاروق من الاستيلاء على «جزيرة الذهب» بأسوان، ويرجع إلى هذا السبب ـ وحده ـ استقالة عبدالحميد بدوى من وزارة حسين سرى باشا. ومن الجدير بالذكر أن الدكتور هيكل باشا فى مذكراته يشير إلى أن تعيين عبد الحميد بدوى فى ذلك الوقت كان تمهيداً لإعداده أو لاختياره لرئاسة الوزارة ● لست أعرف هل استخدم مصطفى أمين هذا التعبير فى وصف عبد الحميد بدوى باشا، ولكنى متأكد أنه استخدم هذا الوصف فى مقال تاريخى مشهور فى مخاطبة محمد هاشم باشا زوج بنت حسين سرى باشا رئيس الوزراء فى ١٩٤٩ حين كان محمد هاشم يتولى وزارة الدولة فى وزارة حميه، ولست أظنه فعل هذا من قبل مع عبد الحميد بدوى، وإن كان صاحب هذه المذكرات لم يقطع بمثل هذا وإنما قال «من عينة»، والذى أعرفه عن خبرة شخصية أن مصطفى أمين كان يقدر شخصية ومواهب عبد الحميد بدوى باشا.

● التعريف بالمذكرات وصاحبها ● صاحب المذكرات لا يحرص على الإشارة إلى حقيقة دوره فى تنظيمات الضباط الأحرار، مفضلا أن يستشهد بمقال للواء مصطفى ماهر أمين الرئيس السابق للجنة الفرعية العسكرية لتسجيل تاريخ ثورة يوليو ١٩٥٢ ● صاحب المذكرات يخطئ فى اسم أحد الضباط الأحرار البارزين، ومن الغريب أيضا أن يتكرر الخطأ أكثر من مرة : يذكر عبد الحميد كفافيه باسم شقيقه العالم الكبير محمد عبدالسلام كفافى ● ما يرويه رياض سامى عن أحداث الفترة التى سبقت الإبعاد الثانى للرئيس محمد نجيب فى أزمة مارس ١٩٥٤ وكان أبرزها صدام بدنى تعرض فيه الرئيس محمد نجيب لبعض العنف بعلم القوات البريطانية ● ننتظر ما ينشر من الوثائق البريطانية عن هذه الفترة لنرى

ما يمكن أن يكون قد سجل فيها عن هذه الواقعة ● رياض سامى يروى بوضوح بعض ما علمه عن اتصالات محمد نجيب بالإخوان المسلمين ● نرى الرئيس نجيب فى مذكرات رياض سامى رجلاً محنكاً يعلم طبائع الأشياء ويتوقع نتائج الأحداث ● الرئيس نجيب لم يكن يتصور وقوع هزيمة ١٩٦٧ ● الهزيمة أصابته بقدر كبير من عقدة الذنب عن وصول الأمور إلى ما وصلت إليه ● يحرص فى مواضع كثيرة على أن يشير إلى أن الرئيس نجيب أحس بالذنب تجاه وطنه بعد وقوع هزيمة ١٩٦٧ ● رياض سامى يحكى تفاصيل قصة أول لقاء له بالرئيس نجيب ● اكتشف مبكرا مدى تعمق الخلاف بين نجيب من ناحية، وعبد الناصر وزملائه من ناحية أخرى ● صاحب المذكرات يورد تفصيلات مهمة عن أكثر من واقعة مهمة شهدها بحكم قربه من الرئيس نجيب ● محاولة الرئيس نجيب إنقاذ البقرى وخميس من الإعدام ● صاحب المذكرات لم يعلم بالإبعاد الأول للرئيس محمد نجيب إلا من أحد الصحفيين الألمان، وبعد أن كانت الصحف قد نشرت الخبر ● سجايا اللواء نجيب وصفاته الفاضلة ● تواضع منزل الرئيس نجيب ● يبدى رأيه فى قصة كتاب «مصير مصر» الذى صدر مبكرا منسوبا إلى الرئيس محمد نجيب ● يشير باختصار إلى بعض متاعب أسرة الرئيس محمد نجيب التى لا تزال مستمرةحتى الآن ● حديثه عن وفاة الرئيس نجيب ● يروى انطباعاته عن حرب ١٩٤٨ فى سرعة بالغة ● استهتار اللواء المهدى باشا بالأعداء بدون مبرر ● نجاح قائد الكتيبة الثالثة فى استبقائها بالقاهرة وعدم نقلها للصعيد وذلك بعد عودتها من حرب فلسطين ● المؤلف يعلق : لا أدرى مدى صحة هذه الواقعة، ولا دلالتها إن صحت، وهى على كل حال واقعة بحاجة إلى مزيد من التأمل، وبخاصة أن هذه الكتيبة حسب تصوير الرواية كان يرأسها قائد جناح! ● صاحب المذكرات يحرص فى نهاية حديثه عن حرب فلسطين على تبرئة الملك فاروق من تهمة الأسلحة الفاسدة ● المذكرات تحفل بالانتقادات الموجهة إلى تصرفات ثورة يوليو ● آلام بعض الذين عانوا بدون ذنب فى عهد الثورة ● سعيد بك لطفى توفى كمدا بعد تأميم أسهمه ● معاناة مدير السجون اللواء فاضل فريد ● صاحب المذكرات يورد هذه الرواية على طريقته مصورا أنور السادات على أنه أحد ملوك العصور الوسطى الذين تحفل خزائنهم بالأموال ينفقونها بإشارة وبدون أية مستندات ● ربما لم يكن فى وسع الرئيس السادات ولا الرئيس عبد الناصر أن يتصرف على هذ النحو ● كان قانون تأميم الأسهم والسندات نفسه يسمح بهذا

المبلغ بالذات وهو يوازى قيمة الحد الأقصى فى قانون الإصلاح الزراعى (٢٠٠ فدان) ، ولكن يبدو أن رياض سامى لم يكن ملما بالقانون!! ● قصة إحالة صديقة على المعاش ● صاحب المذكرات يحرص، دون داع ملح ، على أن تتضمن مذكراته رواية قصة وفاة الطبيب الكبير الدكتور أنور المفتى ● يبدو فى ظل حملته على نظام الرئيس عبد الناصر حريصا على أن يشير إلى ما يطلق عليه الفارق الكبير فى التعامل السياسى مع المظاهرات فى ١٩٦٨ و١٩٧٢ ● يروى انطباعاته عن ديمقراطية الوفد فى عصر الليبرالية ● يرى قصته المبكرة مع زعماء الوفد ● يحرص على أن يصور صدى حرب أكتوبر عند الحكومة الألبانية والشعب الألبانى ● آراء المذكرات فى وبعض شخصيات عصر الثورة ● معجب بأفكار خالد محيى الدين وموقفه فى أزمة مارس ١٩٥٤ ● يحرص فى أكثر من موضع من هذه المذكرات على التقليل من قيمة دور الدكتور حاتم على الرغم من فارق السن بينهما الذى يصل إلي١٢ عاما، وهو يروى أنه رفض عمل حاتم معه فى مكتب الصحافة فى بداية الثورة، وهو يلخص بداية معاركه معه ● المناصب التى تولاها بعد إبعاد الرئيس محمد نجيب، وكيف أنه ظل على عدم الارتياح لسياسة عبد القادر حاتم ● يوجه سهام انتقاداته إلى إسماعيل فريد ● يعبر عن عدم ارتياحه إلى صلاح سالم ويذكر مواقف كثيرة له تتسم بالرعونة أو الخشونة ● يشير إلى خلاف وقع بينه وبين السفير سعد عفرة ويبدو لنا أن الحق كان مع سعد عفرة على خلاف ما يعتقد صاحب المذكرات .

(١)

الدكتور سمير فاضل رجل قانون وقضاء من الطراز الرفيع، وقد كان من حسن حظ القوات المسلحة والقضاء العسكرى أن وجد فيها هذا القاضى الفاضل وأمثاله، وقد بدأ حياته فى القضاء العسكرى عقب قيام الثورة بعام، إذ كان قد تخرج فى كلية الحقوق عام اثنين وخمسين، وتدرج فى القضاء العسكرى طيلة ثلاثين عاما حتى أصبح قبل الوقت الذى شهد اغتيال الرئيس السادات رئيسا للقضاء العسكرى، وقد تولى رئاسة المحكمة التى حاكمت قتلة الرئيس السادات، ورأس هذه المحكمة باقتدار شديد كان محل إعجاب العالم كله الذى كان يتابع هذه المحاكمة يوما بيوم، وقد احتشد للدفاع فيها عدد كبير من المحامين المقتدرين، ولكن اقتدار الدكتور سمير فاضل لم يكن يقل عن اقتدارهم، بل ربما تفوق بالعلم وبالعلم وحده على هذا الاقتدار.

ومازلت أذكر مدى الانبهار الذى استولى على المراقبين من عظمة شخصية هذا الرجل، ورقى أدائه، وسمو فهمه القانونى، واستيعابه لكل

التفصيلات القانونية بدءا من الدفع المبكر بعدم الدستورية ، ومحاولة الدفاع استدعاء أكبر عدد من الشهود غير المعنيين مباشرة بالموضوع أو الأحداث أو الوقائع، فضلا عن مناورات الدفاع بالانسحاب والاحتجاج، وفضلا عن تصديه للفصل فى شكاوى التعذيب وما إلى هذا كله من قضايا متشابكة.

وكنت يومها بعلمى المحدود أتصور القوات المسلحة وقد بدأت تعانى يومها بعض النقص فى الكفاءات المهنية بسبب إقبال المهنيين المتميزين على العمل فى الخارج (خارج مصر وليس خارج القوات المسلحة نفسها)، فإذا ببعض النظم العسكرية قد مكنت القوات المسلحة من أن تحتفظ بهذا الرجل فى الخدمة، وكأنما ادخره الله لهذه المهمة الصعبة التى كانت فى علم الغيب، مع أن باب العمل فى الخارج كان مفتوحا أمامه، خاصة أنه كان قد حصل بالفعل على درجة الدكتوراه فى القانون، وكانت هناك جامعات جديدة كثيرة تستوعب وظائف هيئات التدريس كل الحاصلين على هذه الدرجة، كما كانت هناك مؤسسات كثيرة بحاجة إلى مثل علمه القانونى ومهارته، لكن علم الغيب كما ذكرنا كان قد استبقاه فى الخدمة ليقوم بهذه المهمة الصعبة.

(٢)

نشر الدكتور سمير فاضل مذكراته فى كتاب يحمل عنوانا رئيسيا «كنت قاضيا لحادث المنصة»، ومع هذا فإنه حرص على أن يحمل الكتاب أيضا وفى ذات الوقت عنوانا فرعيا أبلغ تعبيرا وأدق وصفا

لمحتويات هذه المذكرات القيمة، وهو «مذكرات قاض عسكرى من حرب اليمن إلى اغتيال السادات»، والحقيقة أن العنوان الثانى أبلغ تعبيرا عن محتويات هذه المذكرات، لكنه فى ذات الوقت ليس الأبلغ، ومن الواضح أن صاحب المذكرات كان أميل إلى العنوان الفرعى منه إلى العنوان الذى عرفت به المذكرات، ومع هذا فإنى أزعم أن هذين العنوانين كليهما أقل شأنا من المذكرات نفسها، ولو كان الأمر بيدى لاخترت لهذه المذكرات عنوانا ألمحت إليه فى فقرة سابقة، وجعلت عنوانها :« مذكرات قاض فاضل».

تقع هذه المذكرات فى أكثر من ١٧٠ صفحة، وقد صدرت عن دار سفنكس للطباعة والنشر فى يناير ١٩٩٣، وقد أهداها صاحبها إلى كل باحث عن الحقيقة المجردة من كل زيف أو تهويل، وهكذا كان فى الإهداء كما كان فى كل صفحات هذه المذكرات بليغا فى التعبير عن معنى الإيمان بالحقيقة المجردة.

(٣)

تتناول هذه المذكرات عددا من الأحداث والوقائع المهمة للتاريخ الوطنى، وهى تعرض لنا حقائق مجردة ربما كنا ومازلنا غافلين عن حقيقتها وطبيعتها، وقد التزم المؤلف كما هو مُتوقع منه ومعروف عنه بالدقة البالغة فى رواية ما رأى بعينه، وما حققه بعقله، وما وصل إليه بجهده البشرى، وهو لا يتعالى علينا ولايمن بما يروى أو يستنتج، لكنه لا يفرط فى حق الحقيقة نفسها، كما أنه لا يمنع نفسه من أن ينتقد ما

يستحق انتقاده من تصرف خاطئ أو مريب، وهو يفعل هذا برضا نفس وشجاعة مطلقة دون أن يلجأ إلى المواقف الممسوخة أو الباهتة، فهو شأن كل قاضٍ عظيم وفقيه متمكن يؤمن بالحقيقة ويدافع عنها ويتحيز لها متى وصل إليها.

وقد أجاد الدكتور سمير فاضل حين مضى على سجيته المهنية العادلة المحققة فى كل ما أضفى من تعليقات أو أحكام تبدو وكأنها عابرة أو انفعالية، لكنها فى حقيقة الأمر نتاج جهد ودراسة وتجربة وخبرة.

(٤)

لعلى أفضل أن أبدأ مدارستى لهذه المذكرات أو استعراضى لما فيها بأن أروى مدى معاناة القضاء العسكرى من جهل واستعلاء القيادة العسكرية فى حقبة من الزمن هى الحقبة التى شهدت سيطرة ماسمى بمكتب المشير عبد الحكيم عامر على القيادة العامة للقوات المسلحة، وفى المذكرات أكثر من واقعة تروى هذا المعنى، لكن صاحب المذكرات يورد هذه الروايات فى سياقها التاريخى دون أن يعمد كما عمدت إلى التركيز على هذا المعنى المهم الذى أريد أن أثبت به للقراء وللدارسين مدى ما كانت تعانيه فكرة دولة المؤسسات من تشويه متعمد على يد بعض ذوى النفوذ من الذين لا يصنفون فى النهاية أمام القانون أو الوطنية إلا بأنهم غير مسئولين عن مثل هذه التصرفات التى هى الأخرى غير مسئولة.. نعم فلم تكن سلطاتهم ولا مراكزهم القانونية

لتسمح لهم بأن يفعلوا ما يفعلونه، ولم تكن هناك جهة تسائلهم عن هذا العبث الذى كـانوا لا يكفون عنه، ومع هذا فإنهم كانوا يـقودون الأمور ويسيرونها برعونة بالغة لا تقف عند حد من الحدود.

ولنقرأ ـ على سـبيل المثال ـ هذه الـقصة البالغـة الدلالة عن القانون الذى تغير من أجل إمضـاء سلطة وهمية للمشير والمـحصلة هى نزعها فى النهاية من يد رئيس الجمهورية نفسه.. ونحن نقرأ هذه القصة التى يوردها صاحب هذه المذكرات وهو متأثر مما أصاب سيادة القانون على يد المقدم على شفيق، وقد وقـعت هذه الواقعة فى أثناء خدمة صاحب المذكرات فى قواتنا فى اليمن :

«... أيقظنى أحـد ضبـاط القيـادة مبكرا ذات يوم، وأعطانـى ورقة صغيرة مكتوبا عليها بخط اليد: «يُعزل المقدم فلان إلى درجة عسكرى» وموقع عليها من المرحوم المقدم على شفيق سكرتير المشير عامر رحمه الله، فلما اسـتفسرت من حـامل الورقة عن الموضوع ذكـر لى أن أحد قادة المحاور العسكرية أبلغ المشـير وكان موجودا الأمس لزيارة القوات باليمن أن المـقدم المذكور أسـاء التصرف أمام العـدو بطريقة أدت إلى وقوع خسائر كبيرة فى قواتنا، فمـا كان من المشير عبد الحكيم عامر إلا أن أمر بعزل المقدم إلى درجة عسكرى دون تحقيق أو محاكمة ».

« لما كان هذا الجـزاء يخالف القانون مخالفة صـريحة إذ أن عقوبة العزل للضباط لا توقع إلا بمعرفة محكمة عسكرية ويُصدَّق على الحكم من رئيس الجمـهورية قبل تنفـيذه، فقد أسـرعت لمقابلة قـائد القوات لعرض الأمر عليه لتدارك الموقف قبل اتخاذ إجراءات التنفيذ » .

«وفى الحجرة المجاورة لمكتب قائد القوات تقابلت مع المقدم على شفيق ولم أكن قد قابلته من قبل وسألته عن صحة الموضوع فأكده لى، ولما حاولت إفهامه أن المشير لا يملك سلطة توقيع هذه العقوبة طبقا للقانون بدت عليه الدهشة الشديدة ليس من خطورة الإجراء الخاطئ الذى تم، بل إنه اندهش لجرأتى وأنا ضابط برتبة الرائد أن أناقش أمرا أصدره المشير، وطلبت منه إعادة العرض على السيد المشير ليأمر بعرض الضابط المتهم على محكمة عسكرية وربما يكون حكمها بعد التحقيق أشد من قرار العزل إذا ثبت سوء تصرف الضابط فى أثناء القتال.. فقال لى بتعالٍ شديد: «الأمر لم يعد موضوع مناقشة، والقرار تم تنفيذه، وتم عزل المقدم المذكور، وتم ترحيله صباح اليوم للقاهرة».

(٥)

و تقود الأمور نفسها إلى أصعب خطوة نتصورها تصدر عن حكومة مسئولة تجاه هذا الإجراء الشاذ، وربما ينبغى لنا هنا أن نذكر القراء بحقيقة أنه كان من الصعب فى ذلك الوقت بل من المستحيل أن تُرد كلمة المشير أو تبدل، وهو قد قضى بما قضى به دون معقب، وليس لمعقب أن يعقب، ولكن ماذا تفعل الدولة أمام إصرار" القاضى" سمير فاضل على التشبث بالقانون؟.

إن دولة المشير عبد الحكيم عامر لا تعدم الحيلة لإثبات القوة والغطرسة.. وهكذا فإنها تعدل القانون نفسه ليتوافق مع ما أمر به

المشـير، وتقـضى فى التعديل عـلى أن يكون هذا التعديـل بأثر رجعى كذلـك ، وهو ما يصـفه سـمير فاضل بأنه لا مـثيل له فى أى قـانون عسكرى فى العالم:

«وأمام إصرارى على مخالفة الإجراء الذى تم للقانون وضرورة تعديله بتقديم الضـابط للمحاكمة، بدأ المـختصون فى مكتب المشـير بالقاهرة يبحثون الموضوع، وبدلا من تعديل قرار المشير، فقد تم تعديل القانون بإضافة مادة جديدة لقانون خدمة الضابط تبـيح للسيد المشير بوصفه نائبا للقائد الأعلى للـقوات المسلحة عـزل أى ضابط مهـما كانت رتبـته إلى درجة عسكرى وبأثررجعى بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٣».

« وكان نصا فريدا لا مثيل له فى أى قانون عسكرى فى العالم».



ولا يفوت الدكتـور سمير فاضل أن يطمـئننا إلى أن هذا الخطأ قد صُحح فيما بعد فيقول:

«وقد ألغى هذا القـانون بالقرار بقانـون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٧ بعد أن دالت دولة المـشير وعلـى شفيق، ثـم صدر مؤخـرا فى ٤ يناير ١٩٩٢ حكم المحكمـة الدستورية العـليا بعدم دسـتورية المادة الثـانية منه فى القضـية رقم ٢٧ لسنة ٨ قـضائيـة «دستورية» المـرفوعـة من ورثة أحد الضـباط الذين عُزلوا لدرجـة عسكرى بمـقتـضى هذه المادة (الجـريدة الرسمية ـ العدد ٤ فى ٢٣ يناير سنة ١٩٩٢».

(٦)

ويبدو لى ـ وإن لم يصرح الدكتور سمير فاضل بهذا فى مذكراته ـ أن بعض كبار القادة العسكريين فى عهد الثورة لم يكونوا قد تعودوا بعد على وجود رأى قانونى يضىء التصرفات العقابية والتنظيمية، وليس هذا بالأمر العجيب فى تلك الفترة، خاصة أن قدامى القادة كانوا قد بدأوا خدمتهم العسكرية أيام كان الجيش المصرى نفسه لا يزال تحت السيطرة العسكرية البريطانية، ومع هذا فإن هؤلاء القادة لم يكونوا ـ شأن ضباط مكتب المشير ـ معادين تماما للالتزام بالقانون، وإنما كانوا مؤمنين بأن يكون التزامهم هذا فى حدود لا يتعداها.

ولنقرأ للدلالة على هذا المعنى الذى أذهب إليه تفاصيل هذه القصة التى كان بطلها هو أكبر القادة القدامى الباقين فى قيادة القوات المسلحة فى أوائل الستينات و هو اللواء على على عامر الذى شغل رئاسة أركان حرب القوات المسلحة لأطول مدة فى ذلك العهد، وقد أوردها صاحب المذكرات فى أثناء حديثه عن فترة خدمته المبكرة فى خدمة القضاء العسكرى والفرصة النادرة التى أتيحت له بالتعامل رأسا مع كبار قادة القوات المسلحة بينما كان لا يزال فى أول الطريق وبرتبة صغيرة:

«كان قسم التحقيقات الذى نعمل به يتبع مباشرة الفريق رئيس إدارة الجيش، وكان من أهم الأقسام القانونية رغم صغر الرتب التى نحملها، وكانت تحقيقات الضباط على اختلاف رتبهم تعرض مباشرة بمعرفتنا

على رئيس إدارة الجيش بالرأى القانونى ومقترحاتنا بخصوص التصرف حيالهم، وكذلك جميع التحقيقات المهمة فى القوات المسلحة التى ترد من كافة القيادات للعرض على رئيس الهيئة».

«أعطانى العمل بهذا القسم وبهذا الأسلوب فرصة نادرا ما تتوافر لمن يحمل مثل رتبتى، وكان هذا الوضع المتميز رغم سعادتى به يسبب لى بعض المتاعب لما يتطلبه الأمر من ضرورة المواءمة بين اعتبارات الانضباط العسكرى التى تفرض علىّ أسلوبا خاصا فى التعامل مع الرتب العسكرية الكبرى من جهة، والتزامى القانونى والأخلاقى بأن أكون أمينا صادقا فى عرضى لوجهة نظرى القانونية، بصرف النظر عن توجهات الرتب الكبرى التى أعرض عليها هذا الرأى».

« وقد تعودت منذ ذلك الحين ألا أخشى فى الحق لومة لائم، أو غضبة كبير، لذلك كنت كثيرا ما أتعرض لمواقف لا يقوى على تحملها مَنْ هو فى مثل رتبتى الصغيرة » .

« وأذكر فى هذا الصدد أن الفريق أحمد حليم إمام رئيس الهيئة اصطحبنى معه بصفتى مستشاره القانونى لعرض بعض الموضوعات على الفريق على على عامر رئيس أركان حرب القوات المسلحة رحمه الله فى مؤتمر عقده لكبار القادة والمديرين. . وصلنا إلى الاستراحة الملحقة بمكتب الفريق على عامر حيث تجمع كبار القادة من بينهم اللواء سيد جاد مدير القضاء العسكرى رحمه الله، واللواء عبد الرحمن فهمى كاتم أسرار حربية وقادة المناطق، وكنت برتبتى المتواضعة (يوزباشى)

كالنغـمة النشـاز فى وسط هذا الجمع الرفيع الـمستـوى. . وكنت آخر الداخلين لمكـتب رئيس أركـان حرب الـذى شد انتـبـاهه وجـود هذا اليـوزباشى بين الأفرقـة واللواءات فـأشار إلىّ قـائلا: «مين اليـوزباشى ده؟»، فرد الفـريق حليم إمام قائلا: «هذا نائب أحكام الـهيئة أحـضرته معى ومعه الملفات الجارى بحثها».

« جلسنا إلى ترابيـزة المؤتمـرات وبدأ الفريق علـى عامر الحـديث مشـيرا إلى انخفـاض مسـتوى الانضبـاط العسكرى لدرجـة ملحوظة، وأرجع ذلك إلى ضـعف مسـتـوى العقـوبات التى تُوقع على مـرتكبى المخالفـات العسكرية، وبدأ صوته يرتفع مهاجـما قادة المناطق، منددا باستعانتـهم بنواب الأحكام فى كل صغيرة وكبيـرة، ووصل فى هجومه إلى حـد وصف قـادة المناطق بـأنهم أصـبـحـوا ألعـوبة فى يد نواب الأحكام، وهدد بإلغاء نظام القضـاء العسكرى كله لأن الأمر ـ على حد تعبيره ـ لم يعد يُحتمل والريحة بدأت تفوح » .

« عندمـا وصل إلى هذه العـبارة الأخـيـرة خُيل إلىّ أنه يتـهـم نواب الأحكام وأنا منهم طبـعا بخـراب الذمة والفـساد. . فنظرتُ إلى مـدير القضاء الجـالس أمامى فأشار إلىّ برأسـه أن الزم الصمت. . لم يحاول أحد من الـقادة الدفاع عـن نفسه أو ينـاقش رئيس الأركان. . حـماس الشـباب بدأ يدفـعنى دفـعـا لرد هذه التهـمـة التى ألصقـهـا بنا رئيس الأركـان. . هممت أن أتكلم فـلكزنى كاتم أسـرار إشـفاقـا علىّ ممـا سأتعرض له إذا فتحت فمى».

وها هو ذا صاحب المـذكرات يواجه هذه التـجربة المبكرة بشجـاعة وتوفيق:

«أخيرا حـزمت أمرى وقلت مخاطبا الفـريق على عامر: «يا افندم هل الرائحة التى تقصدها سيادتكـم تعنى رائحة انحراف أو فساد بدا من أحد نواب الأحكام».

ساد الصمت ونظر الجميع إلى الفريـق على عامر منتظرين ما سيحل بهذا اليوزباشى طويل اللسـان من غضب.. سكت برهة ثم تكلم قائلا: «يا ابنى أنا لا أقـصد هذا المـعنى الكبـير، أنا أقـصد أن قـادة المناطق أصبحوا يلتزمون بشكل صارم برأى نواب الأحكام الذين يعملون معهم، وهو ما يقلقنى».

«وانتهى الاجتماع دون أن ينالنى سوء».

ثم يسجل الدكتور سـمير فاضل ما يدل على مدى مـا يتمتع به قادتنا العسكريون الكبار من نفوس سوية عادلة منصفة وقلوب بيضاء:

«وقد تبـين لى فيـما بعد أن هؤلاء القـادة الكبار كانوا يـحملون بين حناياهم قلوبا بيضاء رحيمـة، رغم ظاهرهم العنيف، فقد تأزم الموقف ذات مرة بينى وبين الفريق أحمد سالم رئيس إدارة الجيش ـ رحمه الله ـ نتيجة إصـراره على تنفيذ قرار رأيته مخالفـا للقانون، وفى نهاية النقاش أمرنى بالانصراف من مكتبه قائلا لى: «يايوزباشى يجب أن تعلم أن مدة خدمتى أكبـر من سنك».. توقعت أن يلحق بى ضررا بليغا نتـيجة هذا

الموقف ، ولا أقل من أن يظهر غضبه فى تقريرى السرى السنوى، وتمر الأعوام ويقع بصرى مصادفة على التقرير السرى الذى كتبه عنى الفريق أحمد سالم عن ذلك العام، وأجده كله إشادة بآرائى الصائبة ـ على حد قوله ـ وكفاءتى وانضباطى، وكان من أحسن التقارير السرية التى كتبُت عنى على مدار خدمتى».

(٧)

ونعود إلى معاناة القضاء العسكرى فى الستينات، ويبدو أن الأمور لم تكن تتوقف عند المشير عبد الحكيم عامر ورئيس أركانه فى الفترة المبكرة (الفريق أول على عامر)، لكنها كانت لا تزال متأصلة فى نفوس بعض كبار القادة حتى بعد أن وقعت هزيمة يونيو ١٩٦٧ . فها هو الفريق أول محمد فوزى القائد العام الجديد يأبى أن يسمح لمدير القضاء العسكرى أن يجبره على الحق، فإذا هو يعزله (أى يخرجه من الخدمة العسكرية كلها) بعد أن يأخذ برأيه:

« . . . . . أتذكر واقعة تؤكد حرص رجل القضاء ـ عسكريا كان أو مدنيا ـ على سيادة القانون، واعتناقه للعدالة كهدف أسمى مهما كانت العواقب التى قد تصيبه فى شخصه أو مستقبله ».

« كنا نعيش كقضاء عسكرى جو النكسة بكل أبعادها، وكانت قضايا أخطاء العمليات الحربية تشغلنا جميعا ليلا ونهارا. . استدعى الفريق محمد فوزى مدير المحاكم العسكرية اللواء على منير لمناقشته فى بعض الأمور الخاصة بتلك القضايا، وبعض الأحكام التى تعرض عليه

بصفته قائدا عـاما، أو تعرض عليه لرفعها لرئيس الجمـهورية للتصديق عليها، إذا كانت تخرج عن صلاحياته القانونية».

« احتدم النقاش بينهما حـول بعض النواحى القانونية.. وكان الفريق فوزى عنيـفا فى تعامله مع مـرءوسيه، وأصـر مدير المحـاكم العسكرية على وجهة نظره وشـفعها بأسانيده القانونيـة، ولم ينافق الفريق فوزى، ولم يخش تهديداته وتلمـيحاته.. أخـيرا وافق القائد العام على وجـهة النظر القانونية مضطرا لعلمه نتيجة المناقشة، إنه سيتحمل وحده مسئولية مخالفة القانون إذا أصر على رأيه.. فى نهـاية المقابلة أمر الفريق فوزى مـدير المحـاكم العسـكرية بلزوم منزله إلى أن يصله قـرار إحالتـه على المعاش » .

وهنا يعلق الدكتور سمير فـاضل بتعليق مهم جدا من وجهة نظره فى ضرورة توفير الحصانة من العزل للقضاة العسكريين :

«وكانـت تلك الواقعـة هى النتيـجة الحـتمـية لخلو قـانون الأحكام العسكرية من الحصـانة للقاضى العسكرى فى مزاولته لعـمله القضائى، وهى نتيـجة لم تثن أى عـضو بالقضـاء العسكرى عن التـمسك بالحق والقانون ولو على حساب مستقبله، وهى ثغرة طالما نادينا بسدها ونرجو من الله أن يتم ذلك فى أقرب تعديل لهذا القانون».

ومع هذا فإن صاحب المذكرات حريص على أن يطمئن نفوسنا النازعة إلى الخير إلى التعويض الإلهى الذى لقيه مدير المحاكم العسكرية حين صمم الفريق أول محمد فوزى نفسه على أن يختاره - بالذات - كمحام عنه فى قضية١٥ مايو ١٩٧١ :

«لم يكد يمضى على هذا الحادث وقت طويل إلا وتغيرت الأحوال، وأصبح الفريق محمد فوزى متهما فى قضايا مايو الشهيرة، ومُثُل فى قفص الاتهام أمام المحكمة العسكرية العليا، ولم يرد على خاطر الفريق فوزى من المحامين ليختاره للدفاع عنه أمام المحكمة عن التهم الخطيرة المنسوبة إليه إلا اللواء متقاعد على منير المحامى الذى أحاله إلى المعاش منذ سنوات قليلة، رغم أن هيئة الدفاع فى تلك القضية كانت تضم العديد من الأسماء اللامعة فى حقل المحاماة ».

وعلى الرغم من أن الواقعة فى حد ذاتها لاتحتاج إلى تعليق أو تفسير فى دلالتها البليغة فإن صاحب المذكرات يعقب بقوله :

« ولا تفسير لذلك إلا أن الفريق فوزى كان يكن لهذا القاضى احتراما وإكبارا لموقفه المتمسك بالحق والقانون، رغم أن كبرياءه أبى إلا أن يعاقبه وقتئذ على تمسكه برأيه فى مواجهته وهو القائد العام.. والغريب أن اللواء على منير سارع إلى تلبية رغبة المتهم الذى استنجد به فى محنته، ونسى تماما ما لحق به من ظلم على يديه فى يوم من الأيام».

(٨)

كذلك لا يبخل علينا صاحب هذه المذكرات برواية تجربته الشخصية مع غطرسة أصحاب الرتب الصغيرة من أعضاء مكتب المشير ، وربما كانت تجربة هذا الرجل قد أوشكت أن تقوده إلى ما وراء الشمس لولا حدوث نكسة ٥ يونيو ١٩٦٧، ولا ينزعجن القارئ من التفاصيل التى سأحرص على نقلها عن المؤلف وهو يروى هذه التجربة الجديرة بالتأمل، ونحن ندعو الله سبحانه وتعالى ألا تتكرر وألا تعود تلك الأيام:

«. . . قبل النكسة بعدة شهور شُكلت لجان فرعية تابعة للجنة العليا للإقطاع التى كان يرأسها المشيرعامر رحمه الله، وذلك لمراجعة أعمال بعض شركات القطاع العام، وبحث تصرفات رؤساء هذه الشركات وغيرهم من المسئولين فيها، والتى أدت إلى إحالتهم لمحكمة الجنايات بتهم الاختلاس والرشوة وغير ذلك من جرائم حققتها النيابة العامة ، وقررت إحالة مرتكبيها لمحكمة الجنايات».

«أحيلت صور من ملفات القضايا المعروضة على المحاكم، والمؤجلة لجلسات مقبلة إلى هذه اللجان الفرعية بهدف فحصها، وإصدار توصيات باتخاذ تدابير احترازية قبل المتهمين فيها كالاعتقال، والوضع تحت الحراسة ، وغير ذلك من الإجراءات إذا ما ثبت لهذه اللجان ارتكاب المتهمين لهذه الجرائم ودون انتظار لصدور حكم محكمة الجنايات فى الموضوع، وكان تشكيل هذه اللجان وتخويلها

هذه الصلاحيات الاستثنائية يتم وفقا لأحكام قانون صدر بهذا الشأن فى ذلك الوقت».

«تم تشكيل هذه اللجـان ـ لحسن الحظ ـ من عناصـر قضائـية على أعلى مستوى من القضاء العام ينضم إليهم عضو يمثل القضاء العسكرى ، وآخر يمثل ديوان المحاسبة العـام، مما أحاط هذه اللجان بسياج من الهيبة والاحـترام يتعذر على مراكز القوى اختـراقه. . صدر قرار تشكيل هذه اللجان متضمنا تعيينى عضوا بإحدى هذه اللجان ـ بالإضافة لعملى الأصلى ـ وشُكلت هذه اللجنة برئاسة المسـتشار على كامل نائب رئيس مجلس الدولة وقتئذ، وعضوية المستشـار عبدالحميد الشربينى المحامى العام رحمه الله، ومـراقب عام من ديوان المحاسبة وعضـويتى كممثل للقضاء العسكرى »

« بدأت اجتمـاعات هذه اللجان بمبنى الاتحـاد لاشتراكى بكورنيش النيل، وكنت سعـيدا بالاشتـراك فى أعمـال هذه اللجان، فالمناقـشات القانونية رفيعـة المستوى كانت تمتد أحيانا لسـاعات متأخرة من الليل، وكان تأثرى شديدا بعلم وخلق المستشارين أعضاء اللجنة، ولاشك أننى استفدت كثيرا من خبرتهم القـضائية، وتقبلهم للرأى الآخر، ومناقشتهم له، واقتناعهم به فى كثير من الأحيان».

« وكان واضـحا أننا جمـيعا كـأعضاء باللجنة لا نسـعى إلا لإظهار الحقـيقة غـير مـتأثرين بأى مؤثرات خـارجية سـياسـية كانت أو غـير سياسية. . وكنا فى هذا السبـيل نقوم بدور التحقيق والدفاع والحكم فى

ذات الوقت نظرا لأن بحثنا كان يعتمد أساسا على الأوراق فى غير حضور النيابة أو المتهم، وإن كان الأمر يقتضى أحيانا استدعاء بعض الشهود من أجهزة الضبط القضائى التى قامت بالتحرى ، وضبط الواقعة ابتداء».



ثم يصل سمير فاضل إلى أن يروى طبيعة الدور الذى كانت المباحث الجنائية العسكرية تقوم به فى هذه القضايا ونحن نلاحظ أنه يروى ما يروى من زاوية القانون دون أن يتطرق إلى الدوافع السياسية من قبيل حماية النظام.. إلخ، أو إلى الانتقادات السياسية من قبيل صراع الطبقات المصطنع.. إلخ:

«كان جهاز المباحث الجنائية العسكرية برئاسة المقدم حسن خليل هو القائم بضبط كل هذه القضايا وتقديمها للنيابة العامة، وكنت أقوم بدور رئيسى فى سؤال ومناقشة ضباط المباحث الجنائية القائمين بالتحرى والضبط فى محاولة للوصول إلى الحقيقة، ويبدو أن بعضهم قد اعتبر أن فى مناقشاتى التفصيلية معهم فى كل صغيرة وكبيرة إحراجا لهم أمام باقى أعضاء اللجنة، [وإهداراً لقيمة] العمل الذى قاموا به فى ضبط هذه القضايا متخيلين أن عضو القضاء العسكرى يجب أن يساند موقفهم أيا كان هذا الموقف».

« سارعوا بنقل هذا الانطباع إلى رئيسهم حسن خليل رئيس المباحث الجنائية وكان من أكثر مراكز القوى اقترابا من القيادة العسكرية والسياسية

معا، وبدوره نقل انطباعا إلى قياداته مفاده أن المقدم سمير فاضل عضو اللجنة الفرعية قد تضامن مع المستشارين أعضاء اللجنة فى محاولة لتخريب الجهد الذى بذلته المباحث الجنائية العسكرية فى تحقيق وضبط قضايا القطاع العام موضوع البحث ».

« لم أعبأ بما كان يصل إلى سمعى من بعض الزملاء حول هذا الموضوع، إلى أن كنت فى أحد الأيام فى زيارة للمرحوم اللواء سيد جاد مدير القضاء العسكرى وقتئذ فى مكتبه، وكنا نعتبره الأب الروحى لضباط القضاء العسكرى، فقد تعلمنا الكثير من آرائه القانونية الصائبة، وخلقه الرفيع، وجرأته فى الحق، كنت أعرض عليه بعض الأمور الخاصة بالعمل ورن جرس التليفون فرفع السماعة للرد على المتحدث، وإذا به يتحفظ فى الرد على محدثه بطريقة شعرت منها أن الحديث يخصنى، وبدأ وجهه يكفهر ويتغير، وأخذ يؤكد لمحدثه أن الشخص الذى يتكلم عنه موثوق فى أمانته ودقته، ولا يتطرق شك فى إخلاصه لعمله القضائى ».

« بعد أن وضع السماعة لم يواصل حديثه الذى كنا قد بدأناه، وأطرق فى سكون كأنه يحدث نفسه.. بادرته بالقول إننى أشعر أن هذا الحديث التليفونى كان بخصوصى، لذلك ورفعا للحرج أرجو إعفائى من عضوية لجنة القطاع العام إذا كان الحديث بخصوصها، فرد علىّ منفعلا: «لأ، ستستمر فى عملك باللجنة، ولا يهمك من مخلوق»، وطلب منى قضية عرضت علينا باللجنة. نفذت ما طلب منى، ويبدو

أنه كان يريد الاطمئنان إلى سلامة رأيى وإجراءاتى فى الموضوع قبل أن يتصدى لعـرضه على المسئولين، ولمـا انتهى من القراءة زال عنه القلق الذى كان يرتسم علـى وجهه منذ الصـباح، وقال لى بلهـجة الواثق من موقفى: «اعتمد على الله ،ولا تعبـأ بهذه التفاهات، وسأطلب حضورك اللجنة العليـا لعرض مـذكرات هذه القـضايا على المـشير بنفـسك فى حضورى».

(٩)

وعلى الرغم من كل هذا الوضوح والثقة اللذين كـانا يدفعان الدكتور سمـير فاضل إلى أن يطمئن إلى مـستقبله بيـنما هو يسلك هذا السلوك القانونى الملتزم.. على الرغم من هذا التأييد الذى قدمه له مدير القضاء العسكرى فى وضوح شديد فإن صاحب المذكرات يجد نفسه فجأة أمام تجربة مثيرة حين يدعى للقاء « الإمبراطور » حسن خليل:

«فى اليوم التـالى اتصل بى ضابط من المـباحث الجنائية فى السـاعة الحادية عشرة مساء بمنزلى، وأبلـغنى أنه أرسل لى سيارة للحضور فورا لأمر مهم، ولم يفصح لى أحد عن هذا الأمر المهم».

« أثار هذا الاتصال الشك فى نفسى إذ لو كان هذا الاستدعاء لتحقيق حادث بصفتى رئيسا للنيـابة لأبلغنى بموجزه وما اتخذوه من إجراءات، فأيقنت أن الأمر يتعلق بموضوع موقفى فى اللجنة، وتحسبا لأى احتمال فقـد طلبت من أهل بيتى الاطمئنان وعـدم الانزعاج إذا تأخر حـضورى لأيام، فقد تطول المأمورية بعض الشىء» .

« علمت فى أثناء الطريق أننا فى طريقنا لمنزل المقدم حسن خليل، وكان الغموض يحيط بالرحلة وخط السير كأننى أسير أو معتقل، وصلنا أخيرا إلى عمارة ضخمة بجاردن سيتى أعتقد أنها من العمارات الموضوعة تحت الحراسة، وصلنا إلى شقة حسن خليل - الذى هو بنفس رتبتى - وكأننى أدخل قصرا لأحد العظماء».

« بعد تقديم القهوة دخل حسن خليل وجلس معه كلبه الضخم الذى أخذ يداعبه فى أثناء حديثه معى على طريقة الزعماء فى الأفلام الأمريكية».

«لم يدخل فى الموضوع مباشرة بل أخذ يحدثنى عن ضرورة تعاون نيابة القاهرة العسكرية التى أرأسها مع المباحث الجنائية، ومن حين لآخر كان يقوم ليقدم الفول السودانى والبلح لبغبغان بمدخل الشقة، ثم انتقل إلى لب الموضوع وأخذ يهاجم بشدة المستشارين أعضاء اللجنة، واتهمهم بمحاولة استقطابى لكى أشترك معهم فى هدم كل ما تعبت المباحث الجنائية فى اكتشافه وضبطه من قضايا، فتركته حتى أنهى كل حديثه ثم قلت له: «إن أعضاء اللجنة من المستشارين الأفاضل ولا يتطرق الشك إلى نواياهم، وأنا والحمد لله لدىّ من العلم القانونى والخبرة ما يحصننى ضد أى استقطاب لغير الحق، وعلاقتى بأعضاء اللجنة علاقة تعاون تام للوصول إلى الحقيقة، ولم ألحظ أن أحداً منهم له هدف آخر».

« وأخيرا قـام بتوديعى وأخذ ينصـحنى نصائح يشوبها تهـديد خفى، واضعا سيادة المشير فى جمل مفيدة ».

« فى اليوم التالى بلغت السـيد مدير القضاء العسكرى بتـفاصيل هذا اللقاء الغامض فكـرر ما قاله لى قبل ذلك: «إن شاء الله سـوف تحضر مـعى اجتـماع اللجنة العليـا لتعـرض بنفـسك ما توصلتم إليـه فى هذه القضايا على السيدالمشير فى الأسبوع القادم».



ويصل سمير فاضل إلى أن يضع نهاية غيـر حزينة للقصة لكنها نهاية مؤسفة على مستوى الوطن الذى ضاع فى غمرة هذه الأحداث:

«لم نحـضر هذا الاجـتمـاع المرتقب لأن النكسـة كانت قـد حلت بالبلاد، ودالت دولة المـشير وحسن خـليل، وأسدل الستار تمـاما على لجـان الإقطاع والقطاع العـام، وبقـيت أوراق هذه اللجـان فى دواليب الاتحاد الاشتراكى لا أعلم ما تم فيها بعد ذلك».

(١٠)

ويبدو لى ـ والله أعلم ـ أن التـصرفات الرعناء لأعضاء شلة المـشير عبد الحكيم عـامر كانت بمثابة الهم الأكبر الذى عـانى منه القضاة فى عهد الثورة، وقد رأينا فى الفقرات السابقة الروح شبه العدائية التى كانوا يواجهون بها وهم يؤدون واجبهم، وهى روح أقل ما توصف به هو أنها عابثة بالقـانون وبالحقائق وبالحق نفسه، وسنرى ـ بعـد قليل ـ نموذجا

مؤلما لتحدى القـانون يقوم به أعضاء مكتب المشير فى مواجـهة سمير فاضل، وكان فى ذلك الوقت ممـثل النيابة العسكرية فى تلك الجلسة، فإذا به يمضى فى الإجراءات التى يـراها ضرورية من أجل إحقاق الحق إلى النهاية، لكنه لا يكاد ينتهى منها وينفذ أمر الإفراج عن مظلوم حتى يصل أمر جديد باعتقال هذا المظلوم وإعادة ترحيله للسجن الحربى .

وقد يكون واجـبا علينا أن نشـير إلى مـا تجنب الدكتور سـميـر فاضل الإشارة إليه فـيما سننقل عنه من فقرات مـذكراته من أن هذه «الصورة» موضوع اتهام هـذا الرجل تاجر الموبيليا كانت بمثـابة الوثيقة التى لابد للسيدة برلنتى عبـد الحميد أن تحافظ عليها بروحهـا وبأكثر من روحها لأنها بمثـابة الدليل القوى والإثبات الذى لا يقبل النـقض على زواجها بالمشير ومعرفة الرئيس نفسه بهذا الزواج.

ومن العجيب أن أعضاء مكتب المشيـر لم يكلفوا أنفسهم سؤالا منطقيا عن المستـفيد الأول من الاحتفاظ بالصـورة ، وظلوا على نحو ما نرى من هذا الذى يرويه صـاحب المذكـرات مفـضلين للمـضى فى مسـار الضغط على تاجر الموبيليـا، واعتقاله وإعادة اعتقاله واسـتجوابه وإعادة استجـوابه، وكأنهم بهذا سدوا خانة المـشكلة الناشئة . . . . وهو وضع مأساوى خلقيا وعمليا وإنسانيا ووطنيا لكنه حدث:

«ومن أشهر القضايا التى قمت بتحقيقها مع زملائى من أعضاء النيابة فى تلك الفترة قضـية الاختلاسات الكبرى بإدارة الشئـون العامة للقوات المسلحـة، وكان متهـما فيـها بعض القائمـين على العمل بتلك الإدارة

ومعهم بعض صغار العاملين بمكتب المشير، ومدنى واحد هو الصيرفى تاجر الموبيليا المعروف الذى كانت له علاقة عمل وثيقة بإدارة الشئون العامة ومكتب المشير كمورد لبعض الأصناف اللازمة لتلك الجهات».

«وكانت التهم الموجهة لهم تتراوح بين التزوير والاختلاس والتهريب الجمركى».

«لن أدخل فى تفاصيل الوقائع، وتكييفها القانونى وموقف المتهمين فيها فهذا ليس مجاله، لكننى سأشير إلى بعض التصرفات التى تنم عن مدى تسلط واستبداد القريبين من مراكز السلطة فى ذلك الوقت».

«فى أثناء جلسة التحقيق التى خصصتها لاستجواب المتهم الصيرفى فيما هو منسوب إليه وجدته يتوقف عن الحديث فجأة وينخرط فى بكاء شديد خلت معه أن شيئا ما يتمزق فى داخله ولا يريد الإفصاح عنه، فأخذت أهدئ من روعه وأطمئنه إلى أنه فى أيد أمينة، وأن دفاعه سيتحقق بما يرضى الله والقانون».

«وبعد أن استعاد هدوءه قال لى: «يافندم الموضوع ليس موضوع قضية الشئون العامة وما نسب إلىّ فيها، فأنا أقبل حكم القانون بما يثبت ضدى فيها، لكن هناك سبب آخر لإقحامى فى هذه القضية»، فطلبت منه زيادة الإيضاح فاستحلفنى ألا أثبت ما سيقوله فى التحقيق وإلا عاد إلى العذاب الذى لاقاه بالسجن الحربى تحت إشراف شمس بدران شخصيا، فوعدته بذلك إذا لم يكن لكلامه علاقة بالتحقيق الجارى».

«فأخذ يسرد علىّ قصة مفادها أنه كانت له علاقة عمل وثيقة بمكتب المشير والعاملين به وبمنزل المشير، إذ كان مختصا بالمشتروات الخاصة بالعائلة من غزة، وبهذه الصفة كان يتمتع بثقة أهل المنزل، وذات يوم استدعى لمنزل المشير لمعاينة الأثاثات المطلوب إصلاحها أو تغييرها، وقام بما كلف به وانصرف».

«فى ذات المساء أعيد استدعاؤه لسؤاله عن صورة فوتوغرافية فُقدت من مكتب المشير بمنزله،و هى صورة عائلية للمشير وبرلنتى عبد الحميد بعد عقد قرانه عليها ومعهما الرئيس الراحل عبد الناصر، وكان هذا الزواج لازال فى طى الكتمان، وسراً يعامل معاملة الأسرار العسكرية، فأقسم لهم أنه لم ير هذه الصورة ولا يعرف شيئا، فاقتيد إلى السجن الحربى وبدأ تعذيبه بحضور شمس بدران الذى كان يأمر بإرقاده على الأرض ويسير فوقه أحد الموتوسيكلات لكى يعترف بسرقة الصورة، ولما لم يعترف بشىء أدخلوه ضمن المتهمين فى قضية الشئون العامة التى لم يكن يشترك فيها ـ حسب قوله ـ لولا موضوع اتهامه بسرقة الصورة العائلية المشار إليها».

. . . .

لابد لنا أن نقف هنا لنشير إلى أن هذه الصورة موضوع التحقيق مع الصيرفى كانت مجالا لكتابات كثيرة، ولكن أحداً من الذين تحدثوا عنها لم يذكر ما ذكره سمير فاضل من أن الصورة كانت تضم الرئيس عبد الناصر نفسه، وكل ما تصل إليه الروايات الأخرى هو أن تشير إلى

وجود المشير وبرلنتى ووالدتها وأحد أشقاء المشير. وعلى كل الأحوال فإن هذا لا يغير من الموضوع شيئا، وإن كان وجود عبد الناصر نفسه فى الصورة مما يرفع من قيمة الصورة ومن قيمة الجرم فى الاستحواذ عليها(!!)

«بعد انتهاء التحقيق أفادنى الصيرفى بأنه لم ير زوجته وأولاده منذ تم حجزه بالسجن الحربى، وغير مسموح له بالاتصال بهم بأية صورة، واستأذن فى الاتصال بهم من مكتبى فأذنت له، وطلب منهم الحضور لمقر النيابة لمقابلته، وكانت فرحته غامرة وامتنانه لا يوصف لهذا الاتصال التليفونى، وطلب منى أن يقابلهم فى مكتبى لأن الحرس لن يتمكنوا من [إتاحة] ذلك [لهم] وأذنت لزوجته وأولاده بالدخول [هم] والحرس، وأذنت لهم باستعمال المائدة الموجودة بالكتب لتناول طعامهم الذى أحضروه معهم، وشعرت يومها أننى أديت واجبا إنسانيا لا يقدر بثمن».

« فى الجلسة الأولى للمحاكمة طلب دفاع الصيرفى الدكتور محمد عبد الله الإفراج فورا عن المتهم، وكانت مرافعته الممتعة بمثابة محاضرة قانونية رفيعة المستوى، وقد اقتنعت المحكمة العسكرية العليا بالأسباب التى أوردها المحامى فى مرافعته، وقررت الإفراج عن المتهم الصيرفى».

«بناء على قرار المحكمة بدأتُ فى إعداد أمر الإفراج».

. . . .

ثم يروى الدكتور سـمير فاضل أن ورقة جاءته تطلب إليـه عدم تنفيذ القرار الخاص بالإفراج، ولكنه لم يستجب:

«فأعدت الورقة لـحاملها وأفهمتـه أن يبلغ مرسله أنه لا توجد سلطة تمنعنى من تنفيذ قرار المحكمة بالإفراج عن المتهم».

«انتهت الجلسـة وفى ذات الوقت الذى بدأ فيـه المختـصون تنفيـذ أمر الإفراج كان قد وصل أمر باعتقال الصيرفى وأعيد ترحيله للسجن الحربى».

. . . .

هكذا لم يضع دفاع الدكـتور محمـد عبد الله فحسـب، وإنما ضاع حكم المـحكمـة، ومن قـبله تحـقيق الـنيابة، ومن بـعده أمـر النِيـابة بالافراج!.

(١١)

وعلى نحو ما حظيت مـجموعة المشـير عبد الحكيم عامـر بالانتقاد العنيف من صاحب هذه المـذكرات فى فقرات عـديدة فإن المجـموعة المحيطة بالرئيس عبد الناصر تحظى أيضـا بانتقادات واضحة لسلوكها، ولعل أبرز هذه الانتقادات مـا يرويه صاحب المذكرات عن مـدى القيود التى كانت تفرض نفـسها على شخـصية الوزراء وكبار المـسئولين بمن فيـهم وزير الداخلية نفسـه الذى بلغ به الأمر أن يلجأ إلى الرئيس عـبد الناصر ليأخذ منه الإذن أو الموافقـة على تركيب حمام أفرنجى بدلا من حمام بلدى(!!) فى سجن شمس بدران.

ويبدو الدكتور سمير فاضل فى هذا الذى يرويه بوضوح وكأنه لا يزال عاجزا عن تصور الطبيعة المفضلة لرجال الحاشية، ذلك أن سلوك وزير الداخلية الذى ينتقده سمير فاضل كان يحسب له على المدى الطويل حتى لو انتهره الرئيس فى لحظة من اللحظات على مثل هذا التصرف، وقد كان رجال الحاشية ولا يزالون يدركون بأفضل منى ومن سمير فاضل ما ينبغى عليهم أن يفعلوه.. ولولا هذا ما وصلوا إلى ما وصلوا إليه:

«... كان لكل شخص ممن يطلقون عليهم مراكز القوى وجه آخر يختلف تماما ويناقض الوجه الشرس العنيف الذى يتعامل به مع ضحاياه بغير إنسانية أو رحمة، وجه آخر يقابل به مَنْ يعتقد أن بيدهم أمره مع أن الأمر كله بيد الله وحده، وجه ذليل مرتعش مذعور يخشى غضب سيده عليه غضبة قد تفقده نفوذه وسلطانه، [وهو لهذا] يبدو أمامه لا حول له ولا قوة، لا يستطيع أن يخطو خطوة مهما صُغر شأنها إلا بعد الرجوع إليه واستئذانه».

« وتحضرنى واقعة رواها لى صديق أثق فى صدقه كان يعمل مديرا للسجن الذى أودع فيه شمس بدران تنفيذا للعقوبة الصادرة ضده مع زملائه من أعوان المشير عامر رحمه الله.. بناء على تقرير طبى من أطباء السجن كانت حالة شمس بدران الصحية لا تمكنه من استخدام دورة المياه العادية بالسجن (التواليت البلدى)، مما طلب معه تركيب (تواليت أفرنجى) كضرورة ملحة تقتضيها حالته الصحية».

«اضطرت مصلحة السجون لاستئذان وزير الداخلية لتركيب المطلوب كاستثناء من النظام المتبع فى السجون عموما، لم يستطع السيد وزير الداخلية وقتئذ (واحد ممن صدرت ضدهم أحكام فى قضايا مايو الشهيرة) البت فى هذا الموضوع البسيط وخشى إن وافق ووصل الأمر لعلم الرئيس عبد الناصر أن يعتبر ذلك مجاملة من الوزير لشمس بدران (زميله السابق) فيغضب عليه، فطلب موعدا لمقابلة الرئيس وعرض عليه الأمر ليأذن فى تركيب (التواليت الأفرنجى) المطلوب».

. . . .

ومع هذا كله فإن نفسية الدكتور سمير فاضل أو عقليته أو منطقيته حريصة على أن تعبر عن اعتقادها فى أن الرئيس عبد الناصر لم يكن مرتاحا لمثل هذا الأسلوب:

«وقيل إن الرئيس عبد الناصر نهر الوزير للرجوع إليه فى مثل هذا الموضوع التافه الذى يدخل فى صميم اختصاصه، أو اختصاص مَنْ هم دونه بالوزارة».

(١٢)

ومع هذا كله الذى رآه الدكتور سمير فاضل فإنه لايلتفت إلى حقيقة أن الوجه الآخر لهذا الولاء الشديد كان يتمثل فى إمكان التصرف بخاتم الرئيس على نحو مطلق، وقد روى هو نفسه كما سنقرأ ما يدل على هذا ، ونحن نرى سمير فاضل حساسا أشد ما تكون الحساسية لهذا التصرف، سواء فيما يرويه أو فيما اتخذه وقتها من إجراءات:

« . . . وصلتنى كرئيس للنيابة من رئاسة الجـمهورية بطريق التسلسل القانونى أوراق قضية محكوم فيها بالإعـدام على أحد المتهمين بالتخابر مع دولة أجنبية بعد تصديق الرئيس على الحكم لاتخاذ الإجراءات التالية من إعـلان والتمـاس وإعـادة نظر وغيـره من الإجـراءات حـتى تنفيـذ الحكم».

« بمراجـعتى للأوراق خاصة تصـديق السيد رئيس الجمـهورية على الحكم اتضح لى أن الـسيـد الرئيس لم يوقـع بخطه على الأوراق، بل اكتفى بوضع بصمة ختمه عليها. . دون تفكير طويل اعتبرت أن الأوراق ناقصـة هذا التوقـيع وأعدتها من حـيث أتت بطريق التسلســل القانونى العسكرى الواردة به للنيابة ».

« وما هى إلا أيام قـليلة حتى فوجـئت بثورة عـارمة مـصدرها وزير الحربيـة (الفريق فـوزى) ثورة على جرأتى فى مناقـشة أوراق واردة من رئيس الجمـهورية وعن تشكيكى فى أمانة مـن يملك وضع هذا الخاتم على الأوراق (سامى شرف وقـتئذ)، فأبلغت مـحدثى الذى أبلغنى هذه الثورة أن الأمر يتعلق بحياة إنسان محكوم عليه بالإعدام ، ولابد قبل أن أتخذ أى إجـراء بخصوصـه أن أتأكد أن الرئيس جمـال عبد الناصـر قد صدق رسميا على الحكم طبـقا للقانون ووقع بخط يده على التصديق، وأعيدت الأوراق لمكتب الرئيس نظرا لإصرارى ووردت بعد فـترة موقعا عليها من الرئيس شخصيا».

ولايفوت صاحب المذكرات أن يعقب فى نهاية هذه القصة بقوله :

«وهكذا كان يمكن أن يتم التصرف فى حياة إنسان، أو أى أمر من أمور الدولة الخطيرة ببصمة خاتم يحمله شخص آخر غير الرئيس وربما بغير علم من الرئيس نفسه».

(١٣)

ومن المهم أن نشير إلى حرص صاحب هذه المذكرات على أن يصور لنا أن الرئيس السادات على الرغم من حرصه على سيادة القانون والتزامه بهذا بالفعل كما نرى مما يرويه صاحب المذكرات ، كان هو الآخر يتمتع بروح الاعتقاد فى فرعونيته أو تألهه، ومع هذا فإنه كان يعود إلى الحق متى نُبه إلى الصواب، ويبدو هذا المعنى فى اعتقاد السادات أن يعاقب بعقوبة يسميها بالإبعاد خارج البلاد مع أن الدستور لا يجيز مثل هذه العقوبة، وسنقرأ بالتفصيل هذه القصة.

ومع أنه يمكن لنا أو للقراء انتقاد تصرف السادات بالعفو عن الزوجة التى شاركت زوجها فى أعمال الجاسوسية، فإن رؤية السادات البعيدة كانت تسجل نفسها فى نص التأشيرة ، لأنه رأى حكمة من هذا العفو أبلغ من إمضاء العقوبة، وليس هناك مجال للمزايدة بأى شكل على تصرفه بعد أن أقرّ (وصدق على) إعدام الزوج بالفعل، وأجدنى مضطرا إلى أن أسبق بهذا التعقيب لأن العنوان الفرعى الذى وضع فى المذكرات لم يكن دقيقا بما فيه الكفاية فى التعبير عن المعنى الذى أراده صاحب المذكرات بما أورد من وقائع ونصوص وتعليق :

«انتهت حرب أكتوبر بالنصر العظيم الذى رفع هاماتنا، واستعادت مصر ثقتها بنفسها بعد أن أزاحت عن كاهلها ذل الهزيمة الذى سيطر بظلاله القاتمة على حياتنا وأعصابنا ست سنوات طوال.. نشطت أجهزة المخابرات الإسرائيلية نشاطا واسعا ملحوظا بعد انتهاء الحرب، واستعدت المخابرات المصرية لملاقاتها وكشف مخططاتها ، وفى نطاق هذا الاستعداد اكتشفت أجهزة الاستماع بالمخابرات العامة خلال عام ١٩٧٤ رسائل مشفرة تبث بالراديو فى ساعات محددة، وبطريقة تدل على أن الإرسال موجه لجهة ما بمصر».

«كثفت الأجهزة الفنية من تتبعها لهذه الإذاعة الغامضة حتى تمكنت من تضييق نطاق البحث المكانى واستمرت فى المتابعة حتى تمكنت من تحديد وكر التخابر داخل القاهرة».

«انحصرت الشبهات فى شقة يقطنها أحد الفلسطينيين المقيمين بالقاهرة ويدعى إبراهيم شاهين مع أسرته المكونة من زوجته المصرية انشراح، وأولاده الثلاثة.. استمرت المراقبة وتتبع الرسائل اللاسلكية بمعرفة الأجهزة الفنية حتى تيقنت المخابرات العامة من صحة توقعاتها، ولم يبق إلا ضبط الجاسوس فى مكمنه».

«طلب رئيس المجموعة المكلفة بالتحرى الإذن بضبط المتهم وتفتيش منزله على أن يرافقه عضو من النيابة العسكرية عند القيام بهذه المهمة لضمان سلامة الإجراءات من الناحية القانونية».

«بصفتى نائبا للمدعى العام العسكرى والمختص بالإشراف على تحقيقات أمن الدولة العسكرية، ندبت أحد رؤساء النيابة العسكرية لتحقيق القضية تحت إشرافى.. توجه ضباط المخابرات العامة ومعهم رئيس النيابة إلى منزل المتهم، وما إن فتح لهم الباب وأخبروه بصفتهم حتى انهار تماما، وما أن التقط أنفاسه حتى صحبهم إلى داخل الشقة وقال لهم: «سأخبركم بكل شىء بعد أن توصلتم إلىّ وكنت أعتبر ذلك من رابع المستحيلات»

«وبدأ يخرج أجهزته المخبأة فى فجوة أسفل إفريز الجدار، ثم بدأ فى سرد تفاصيل اتصالاته بالعدو الإسرائيلى منذ تقابل مع مندوب مخابراتهم «أبو يعقوب» فى العريش لأول مرة عام ١٩٦٧، ثم تكررت زياراته لتل أبيب، ومقابلاته لمندوب المخابرات الإسرائيلية فى روما وأسمرة، وكلما زادت المعلومات التى يزودهم بها عن مصر وجيش مصر عن طريق تصويره للتحركات والمنشآت العسكرية، زاد راتبه الذى وصل إلى ألف دولار شهريا».

«اعترف المتهم تفصيلا بطريقة التراسل بينه وبين مخابرات العدو عن طريق الاستماع إلى الراديو على تردد معين فى ساعات معينة، وإرساله خطابات بما يطلبه العدو على عنوان معين بروما، وشرح أسلوب تدريبه فى تل أبيب على طريقة حل الشفرة التى ترسل بها الرسائل اللاسلكية وطريقة الكتابة بالحبر السرى، وطريقة الحصول على المعلومات العسكرية وإرسالها لهم، إلى أن [كانت] حرب أكتوبر وفشل فى

إبلاغهم باحتمالات وموعد بدء العمليات الحربية مما أثار غضبهم عليه، واستدعوه إلى تل أبيب وعنفوه على إهماله وتهاونه».

«ثم حاولوا كسب ثقته بتسليمه جهاز إرسال صغير فى حجم كف اليد أو أصغر يعمل بالكمبيوتر ويعتبر فى ذلك الوقت أحدث جهاز من نوعه فى العالم، ويبلغ ثمنه وقتئذ مائة ألف دولار، يمكنه إرسال أية رسالة مكتوبة فى ثوان إلى تل أبيب عن طريق طبع الرسالة المشفرة على أحرف الجهاز ثم الضغط على زرار فتصل الرسالة فورا لمتلقيها، وكلفوه باستخدام هذا الجهاز لإنذارهم باحتمال شن أى هجوم مصرى جديد عليهم، وستكون مكافأته عشرة آلاف دولار فى هذه الحالة».

«دربوه على طريقة استخدام هذا الجهاز ثم حددوا له المكان الذى سيجد فيه هذا الجهاز فى مصر مدفونا خلف جدار فنطاس بالكيلو ١٠٨ طريق مصر ـ السويس، دفنوه فيه منذ وقت الثغرة، وكان هذا الجهاز ضمن المضبوطات التى عثرت عليها المخابرات العامة عند تفتيش منزله، وتم تحريزه على ذمة القضية».

«بسؤاله عن زوجته انشراح ذكر أنها سافرت إلى روما لشراء بعض البضائع للاتجار فيها لأنها تاجرة شنطة، وستعود لمصر قريبا، وحدد تاريخ عودتها. . استمر استجواب المتهم إبراهيم عدة أيام وكان التحقيق يستمر أحيانا لساعات متأخرة من الليل. . كل يوم يأتى بجديد يضيفه لاعترافاته ويحاول الإيهام بأنها آخر ما عنده».

«فى الموعد المحدد لاستقباله الرسائل بالراديو ـ السادسة مساء كل أحد وأربعاء ـ كان يقوم فى حضورنا بضبط الراديو على تردد معين، ويقوم بتلقى الرسالة وكتابتها، ثم يقوم بحل الشفرة باستخدام الكتاب المسلم له من إسرائيل وبالطريقة التى درب عليها فى تل أبيب».

«كانت الرسائل تتضمن طلب بعض المعلومات وتستحثه على الاستمرار فى إرسال الرسائل على عنوان روما، وكان يتم إثبات كل هذه الإجراءات فى محضر تحقيق النيابة استكمالا لاعترافاته وتأكيدا لها».

«لاحظنا تردد اسم «دينا» كثيرا فى الرسائل الواردة لاسلكيا.. يخطرونه بوصول رسالته مع دينا، وأنهم سيرسلون طلباته مع «دينا» قريبا، ويشكرون دينا على جدية تعاونها معهم.. بسؤاله عن دينا هذه كان يجيب إجابات متضاربة يبدو فيها عدم الصدق، ومحاولة إخفاء حقيقة شخصيتها».

«بالربط بين ما ورد برسائل الراديو بخصوص «دينا» وبين موعد وصول زوجة المتهم انشراح إلى القاهرة، بدأ الشك يثور لدينا فى احتمال أن تكون دينا هى نفسها انشراح زوجة المتهم».

«فى الموعد الذى حدده المتهم لوصول زوجته انشراح توجهت قوة المخابرات يرافقها رئيس النيابة المحقق إلى المطار لمفاجأتها وتفتيشها فور وصولها».

«تبين أنها خرجت من المطار إلى منزلها قبل وصول القوة مباشرة.. أسرعت القوة إلى منزلها.. فتحت لهم الباب وكانت لا زالت بملابس السفر.. وفاجأها رئيس النيابة العسكرية العميد عماد السبكى بقوله: «حمد لله بالسلامة يادينا»، وكانت حركة ذكية من المحقق، وما أن سمعت اسم «دينا» حتى انهارت تماما وقالت إنها مستعدة للاعتراف بعد أن تم اكتشاف أمرها».

«ويجدر بالذكر هنا أننى لاحظت فى تحقيق جميع قضايا الجاسوسية التى حققتها أو أشرفت على تحقيقها، أنه بمجرد مفاجأة الجاسوس بكشف أمره يسقط فى يده، ويعترف فورا ويقدم كل ما لديه من أدلة ومعلومات، نظرا لإيهامه السابق بمعرفة مخابرات العدو أنه فى أمان تام ويستحيل اكتشاف أمره، قامت إحدى السيدات المرافقة للقوة بتفتيشها ذاتيا داخل حجرتها فأخرجت من صدرها رسالة موجهة من مخابرات إسرائيل لزوجها الفلسطينى إبراهيم».

«اعترفت انشراح بأنها ضالعة فى التخابر مع إسرائيل متعاونة فى ذلك مع زوجها وأولادها الثلاثة وأصغرهم لم يصل للسادسة عشرة من عمره، وأنها تحمل رتبة ملازم أول فى قوة الدفاع الإسرائيلى واسمها الحركى «دينا»، اعترفت انشراح أنها تعاونت بصفة خاصة مع زوجها وأولادها الثلاثة فى إحضار اللاسلكى المدفون فى طريق مصر - السويس، بعضهم يحفر، وبعضهم يراقب الطريق حتى تم العثور على الجهاز».

«قُدمت عائلة التجسس إلى المحكمة العسكرية فى أكتوبر ١٩٧٤ طبقا للقانون الذى يجعل الاختصاص للقضاء العسكرى فى نظر الجرائم التى تقع على أسرار القوات المسلحة أيا كان مرتكبوها».

«وبتصريح من المخابرات العامة نشرت الصحافة وقائع القضية ويعرف «أبو يعقوب» نبأ سقوط عائلة الجواسيس».

« أصدرت المحكمة العسكريا العليا حكمها بالإعدام على المتهم الأول إبراهيم شاهين، وبالأشغال الشاقة والسجن على باقى المتهمين مراعاة لظروفهم العائلية وصغر سن الأبناء».

«بعرض الحكم على الرئيس الراحل أنور السادات للتصديق عليه طبقا للقانون، صدق على حكم الإعدام بالنسبة للأول، ولم يصدق على الحكم بالنسبة للمتهمة انشراح وأولادها اكتفاء - طبقا لتأشيرته على ورقة الحكم - بترحيلهم خارج البلاد».

«بوصول الأوراق لدينا بعد التصديق لاتخاذ الإجراءات القانونية التالية، قمت بإعادة الأوراق مرة أخرى لجهة ورودها مبديا رأيى بعدم إمكان تنفيذ قرار الترحيل خارج البلاد لمخالفة ذلك للدستور الذى يحظر إبعاد مصرى إلى خارج البلاد».

« استجاب الرئيس لذلك لكنه طبقا لسلطاته القانونية أمر بالإفراج عن انشراح وأولادها لتقوم برعايتهم بعد فقدهم لوالدهم».

«أسدل بذلك الستار على أخطر قضية تجسس اشتركت فيها أسرة بأكملها، الأب والأم والأولاد، وأفلتت الأم الجاسوسة من العقاب اكتفاء بإعدام زوجها».

(١٤)

ويبدو لنا من قراءة بعض تفصيلات مهمة فى رواية اللواء الدكتور سمير فاضل عن قضايا التعذيب أن المناخ المحيط بالرئيس السادات كان لا يزال واقعا تحت تأثير الإحساس بالسلطة ونفوذها والطبيعة المميزة(!!!) لتصرفاتها على نحو ما حدث فى فترات سابقة، وهو أمر متوقع وإن لم يكن طبيعيا تماما، حتى إن البعض ـ على حد تعبير صاحب هذه المذكرات ـ كان يظن أن من مصلحة الدولة الإيحاء بوجود اتجاهات معينة لرئيس الجمهورية فى قضايا معينة، ومع هذا فإن استقامة رجال القضاء والقضاء العسكرى من طراز سمير فاضل كانت كفيلة بتبديد مثل هذه الغيوم، وقد حرص صاحب المذكرات على أن يروى بكل وضوح مدى سعادة كل من الرئيس السادات والمشير الجمسى بأن تمضى الأمور فى نصابها القانونى دون تحيز أو تجن.

ولسنا نستطيع أن نذكر هذا الجانب من القضية دون أن نلخص للقارئ أبعادها.

فقد كان الفريق أول محمد صادق وزير الحربية فى عهد السادات قد تعرض بعد فترة من خروجه من الوزارة للاتهام بأنه شارك فى تعذيب الضباط المتهمين فى القضايا التى أعقبت حرب ١٩٦٧، وقد كان

الفريق صادق منذ ما قبل الحرب مـديرا للمخابرات العسكرية، وقد ظل محتـفظا بهذا المنصب حتى عـين رئيسا للأركان خلفـا للمشيـر أحمد إسماعيل فى سبتمبر ١٩٦٩ وهكذا فإنه كان قريبا جدا من القضية.

وقـد انتهت المـحكمـة التى تولت مـحاكـمتـه فى النصف الثـانى من السبعينيات إلى أن حكمت عليه بالإدانة، وحكم عليه بالسجن لمدة سنة مع إيقاف التنفيذ .

لكن. . . قبل هذا وفى إحـدى مراحل المحاكمـة كان صاحب هذه المذكرات بصفته مسئولاً فى ذلك الوقت عن النيابة العسكرية كمدع عام عسكرى بالنيابة قد توصل إلى أنه لا وجه لإقـامة الدعوى الجنائية ضد الفريق صادق، نظرا لأن كل ما ورد فى التحقيقات بشأنه لم يرق لمرتبة الدليل على ارتكابه إحدى جرائم التـعذيب. وقد وافق الرئيس السادات على هذا القرار وتم تنفـيذه فورا وأعلن به الفـريق صادق. . لكن فيـما بعد وفى أثناء المحاكمة التى لم يقـدم إليها الفريق صادق بناء على قرار النيابة العسكرية كما ذكرنا ، ظهر شاهد جـديد برتبة لواء متقاعد وشهد بأن الفـريق صادق كان يأمـر بتعـذيبه ويحـضر بنفـسه هذا التـعذيب، واستشهد هذا الشاهد بشاهد آخر أيد أقواله.

ولنقرأ قـصة محاكـمة الفريق أول مـحمد أحـمد صادق كاملة كـما يرويها صاحب المذكرات:

«بعد صدور قرار الاتهام بالنسـبة للعسكريين يلزم الحصول على إذن بالإحـالة للمحـاكمـة من الجهـة العسكرية صـاحبـة السلطة فى الإذن

بالإحالة، وهو عادة وزير الدفاع، لكن فى حالتنا هذه ونظرا لرتب العسكريين ووظائفهم الرفيعة، كان الأمر يستلزم الحصول على إذن القائد الأعلى - رئيس الجمهورية - بإحالتهم للمحكمة العسكرية العليا».

«كان الفريق صادق وزير الدفاع الأسبق بين مَنْ تم التحقيق معهم بمعرفتى نظرا لورود اسمه على لسان بعض المجنى عليهم، ذكر بعضهم أنه كان يعلم بتعذيبهم وقت أن كان مديرا للمخابرات الحربية، وأضاف بعضهم أنه كان يعلم بتعذيبهم قبل عرضهم عليه فى غرفة التحقيق».

«باستعراض كل ما ورد بشأن الفريق صادق على لسان الشهود المجنى عليهم اتضح تضاربها فى أغلب تفاصيلها، أو أقوال نقلية عن أشخاص آخرين أحيانا، غير مؤكدة أحيانا أخرى كأن يقول المجنى عليه إنه كان يسمع الفريق صادق يعطى تعليماته بالتعذيب من حجرة مجاورة، وإن كان لم يره بنفسه، وإنما يعتقد أن ما سمعه كان صوت الفريق صادق».

«أمام هذا التضارب فى الأقوال، وعدم تواجد شهود رؤية على تورط الفريق صادق فى عمليات التعذيب، ونظرا لأن كل ما ورد فى التحقيقات بشأنه لم يرق لمرتبة الدليل على ارتكابه إحدى جرائم التعذيب المنصوص عليها فى القانون، فقد أصدرت قرارا بصفتى مدعى عام عسكرى بالنيابة - وقتئذ - بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبله لعدم كفاية الأدلة، وأصدرت أمرا بالإفراج عنه بلا ضمان».

ويعلق الدكتور سمير فاضل على مدلول هذا القرار الذى أصدره فيقول:

«القرار بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية يعتبر بمثابة حكم قضائى لا رجعة فيه إلا إذا ظهرت أدلة جديدة لم تكن متوافرة فى أثناء التحقيق».

«حررت مذكرة كالمعتاد فى مثل هذه الأحوال بوقائع القضية والحيثيات التى استندت إليها من أدلة ثبوت بالنسبة للمتهمين العسكريين، وأدلة براءة بالنسبة للفريق متقاعد - مدنى - محمد أحمد صادق، وأنهيت المذكرة بطلب الإذن بإحالة العسكريين للمحاكمة العسكرية، نظرا للتهم الواردة بقرار الاتهام، وثانيا بقرار بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية بالنسبة للفريق صادق».

«القرار بالنسبة للفريق صادق تم تنفيذه فورا ، وأعلن به وبمذكرة بأسبابه حيث لا يتوقف تنفيذه قانونا على تصديق أو إذن من سلطة أخرى، ولكن ترابط وقائع التحقيق كلها كان يقتضى أن يشار إلى موقفه فى مذكرة طلب الإذن بإحالة العسكريين التى سترفع إلى السيد رئيس الجمهورية».

«أرسلت المذكرة بطريق التسلسل العسكرى لرفعها للرئيس» .

« راجعنى مَنْ سيعرض المذكرة على وزير الدفاع محذرا إياى من أن الرئيس ربما تكون له رغبة فى إحالة الفريق صادق للمحاكمة، فأفهمته أن هذه الرغبة إن وُجدت فلا علاقة لها بوقائع التحقيق التى

انتهيت فيها إلى عدم وجود أدلة كافية لإحالته للمحاكمة، وأن قرارى لا رجعة فيه ولا تملك أية سلطة تعديله قانونا إلا إذا ظهرت أدلة جديدة لم تكن موجودة فى أثناء التحقيق، وأضفت أنه علاوة على أنه لا تربطنى بالفريق صادق علاقة صداقة أو عمل سابقة، ولم ألتق به وجها لوجه إلا فى أثناء التحقيق، فإننى من جهة أخرى لا أخشى فى عملى سوى خالقى، فهو الحى الباقى وكلنا إلى زوال».

«لما رأى إصرارى واستهجانى لتدخله على هذا النحو غير من نبرته وقال: «أنا لا أقصد التدخل فى التعليق على قرارك، لكنى أرى فصل موضوع الفريق صادق عن مذكرة باقى العسكريين حتى لا يقع المشير الجمسى فى حرج عند عرضه للموضوع على الرئيس وتصرف أنت على مسئوليتك فى موضوع صادق.. أجبته باستحالة ذلك نظرا لارتباط الوقائع الخاصة بجميع المتهمين».

«لم يتحرج المشير الجمسى من عرضه المذكرة على الرئيس السادات ـ كما أراد البعض أن يوحى لى ـ بل إنه قد أبلغنى عن طريق مدير القضاء العسكرى قول الرئيس بعد اطلاعه على المذكرة: «اشكر لى كاتب هذه المذكرة القانونية فقد أعطى كل ذى حق حقه»

«سعدت بهذه الرسالة التى كانت ردا حاسما على المرتعشين محترفى النفاق، الذين يحسبون ألف حساب للحالة المزاجية لرؤسائهم حتى على حساب مصالح الناس، وإن كنت لا أستطيع الكشف عما اعتمل

فى نفس الرئيس السادات، ولم يظهره بخصــوص الفريق صادق، فتلك أمور يعلمها الله وحده».

«مرت أيام على هذه الواقـعة، وبدأت إجراءات محـاكمة المتـهمين بالتعذيب، وإذا بنا نفاجأ بظهور شاهد جـديد برتبة لواء متقاعد لم يظهر من قبل فى أى تحقيقات تقدم بشكوى جديدة ذكر فيها أن الفريق صادق ـ رحمه الله ـ وهو مدير للمخابرات الحـربية ورئيس للجنة التحقيق كان يأمر بتعذيبه، وكـان يحضر بنفسه هذا التعذيب، واستـشهد بضابط آخر أيد أقـواله. . هنا فـقط يمكن إعـادة النظر فى قرارى الـسابق وإلغـاؤه لظهور أدلة جديدة لم تكـن موجودة فى أثناء التحقـيق، وكان المدعى العام العسكرى قد عـاد من إجازته المرضية فأصدر بعـد التشاور معى قرارا بإلغـاء قرار الحفظ الســابق وقدم الفريق صادق لـلمحاكمـة ضمن باقى المتهميــن بشهادة هذا الشاهد الذى ظهر فجأة بعد انتــهاء التحقيق وصدور القرار بألا وجه لإقامة الدعوى».

«وانتهت المحاكمة بالحكم عليه بالحبس سنة مع إيقاف التنفيذ».

(١٥)

ومن أهم المواضع لتاريخنا فى هذه المذكرات ما يرويه الدكتور سمير فاضل عن مــحاولتى الانقلاب أو التــمرد العســكرى اللتين حدثتـا قبل حرب أكـتوبر ١٩٧٣، ونحن مدينون لـلدكتور ســمير فـاضل بمصطلح «التمــرد العسكرى»، وهو وصف دقيق لمــا حدث بالضبط، وقـد انفرد الفريق الشاذلى بالإشــارة إلى هاتين الواقعتين فى مذكـراته، وإن كان قد

وصفهما وأوردهما فى إطار فقدان الرئيس السادات لثقته فى وزير الحربية الفريق صادق، وفى إطار صعود نجمه هو، أى نجم الشاذلى وقد أوردنا روايات الفريق الشاذلى فى الباب الثانى من كتابنا «النصر والوحيد» .

ونحن نرى سمير فاضل وهو يروى ما حدث بطريقة قانونية دقيقة بادئا من الحادث الأحدث إلى الأقدم منه، ويأبى صاحب هذه المذكرات إلا أن يصور لنا ما حدث من وجهة نظر الطب الشرعى والنفسى على نحو ما صوره له بطريقة علمية طبيب نفسى كبير، والقصة فضلا عن أهميتها ودقة ما يرويه صاحب المذكرات، ممتعة أيضا من حيث هى تضيف إلى قدرتنا على فهم النفس البشرية وتصور سلوكها:

«انقضى عام الحسم دون حسم. . الاستعداد للحرب على قدم وساق دون أن يلوح فى الأفق ما يشير إلى موعد قريب لنهاية حالة اللاحرب واللاسلم. . القلق والترقب يستبد بالجميع، بدأت حالة الإحباط تنتاب المصريين جميعا، المدنيون يعبرون عن إحباطهم بالنكات اللاذعة التى اعتاد الشعب المصرى أن يدفن فيها أحزانه، أما العسكريون فإن حالة الإحباط يمكن أن تؤدى بهم إلى نتائج خطيرة. . يتلهف الجميع على إنهاء هذه الحالة والدخول فى الحرب بأسرع ما يمكن، والعالمون ببواطن الأمور ، وحقيقة الموقف يرون أن الوقت لم يحن بعد، ولابد من الوصول بالاستعداد العسكرى إلى أقصى مداه قبل الإقدام على الحرب، وإلا كانت مغامرة غير محسوبة النتائج، وكانت القيادة السياسية من هذا الرأى الأخير» .

«ظهرت صورة هذا القلق فى اللقاء العاصف للمجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة الرئيس الراحل أنور السادات قبل حرب أكتوبر بحوالى عام، ووصل اختلاف الرأى إلى حد تنحية الرئيس لبعض القيادات بالقوات المسلحة. . لم تنته حالة القلق والتمزق النفسى لدى بعض القيادات بانتهاء هذا اللقاء، فلم تمض أيام حتى اكتشفت أجهزة المخابرات لقاءات تتم بطريقة مريبة بين بعض القيادات العسكرية وبعض الضباط ممن لا يتطرق إليهم الشك».

«انتهت المراقبة بإلقاء القبض على أعضاء هذه المجموعة التى كانت تلتقى فى بعض الأماكن العامة للتشاور والتدبير لما يمكن عمله لتحريك الموقف العسكرى. . قُدموا للمحاكمة العسكرية وصدرت الأحكام ضدهم، والغريب أنه كان على رأسهم ضابط كبير عرف بالاتزان والانضباط والحكمة، هو اللواء على عبدالخبير، الذى تولى العديد من المناصب القيادية الكبرى فى القوات المسلحة، ويبدو أنه عزت عليه نفسه أن ينضم إلى مجموعة خارجة على القانون فأبدى ندما شديدا، وأصيب بحالة نفسية كادت تفقده حياته».

(١٦)

ونأتى بعد هذا إلى الفقرات التى يفصل فيها صاحب هذه المذكرات الحديث عن محاولة أحد الضباط التحرك بدباباته إلى وسط القاهرة:

«فى وقت سابق على هذا الحادث كان قد وقع حادث بدا فى أول الأمر كمحاولة انقلاب عسكرى وتبلور فى نهاية الأمر كحادث عابر

صدر عن ضابط تبين إصابته بلوثة عقلية مؤقتة، فقد فوجئت قوات الشرطة العسكرية بتحرك كتيبة دبابات من مقرها بالهاكستب عبرشوارع مصر الجديدة متجهة إلى وسط المدينة دون أن تكون هناك أية معلومات أو أوامر بتحرك هذه القوة، وسارعت قوات الشرطة العسكرية بملاحقة قوة الدبابات حتى وصلت إلى ساحة مسجد سيدنا الحسين، ونزل قائد الكتيبة وأخذ يخطب فى الجنود بعبارات غير مفهومة، وبطريقة تدل على إصابته بلوثة عقلية.. تم القبض عليه وأحيل إلى النيابة العسكرية، وبمباشرة التحقيق اتضح أن الضابط المذكور أصدر أوامره فى ليلة الحادث لأفراد كتيبته بتجهيز الدبابات والأسلحة للتحرك فجر اليوم التالى فى مأمورية فهموا أنها مأمورية تدريب، لم يحدد طريق التحرك، بل كان يوجههم فى أثناء الطريق بعد أن خرج على رأسهم حتى وصل إلى مسجد الحسين».

« وباستجواب الضابط المتهم أخذ يهذى بعبارات غير واضحة تارة، ويلجأ إلى الصمت التام مع نظرات زائغة تارة أخرى.. صدر قرار بحجزه تحت الملاحظة بمستشفى القوات المسلحة للأمراض النفسية والعصبية لبيان مدى مسئوليته عن تصرفاته».

«بالاستفسار من قائد المستشفى عن حالة المتهم طلب منى زيارته بالمستشفى ليشرح لى حالته النفسية على الطبيعة.. قابلت قائد المستشفى بمكتبه وأخذ يشرح لى الحالة، وذكر أن المتهم مصاب بمرض عقلى وقتى، تنتابه نوبات تعقبها فترات إفاقة يعود فيها لطبيعته».

«وقال لى سأعرض عليك حالة ملازم طيار مصاب بنفس حالة المتهم، وهى حالة قد تصيب الطيار إذا لم يكن مؤهل صحيا للطيران الأسرع من الصوت وأرسل فى استدعاء الطيار المذكور، وعندما دخل علينا حيانا بوجه بشوش، وبطريقة مهذبة تدل على تمتعه بأخلاق عالية.. وأخذ قائد المستشفى يناقشه أمامى عن أحواله والأحوال العامة، وكانت ردوده تتسم بالاتزان والعقل، بل كان يفوق الشخص العادى فى مستوى معلوماته العامة ومدى يقظته لما يدور حوله.. فجأة سأله الطبيب: «أنت لسه زعلان منى؟».. فرد عليه: «طبعا زعلان»، ثم وجه الطيار الشاب حديثه قائلا لى: «أنا حاشتكى لك من الدكتور، لأنه أحرجنى مع سيادة الرئيس»، ثم استطرد قائلا: «أنا يافندم وصلنى خطاب من السيد رئيس الجمهورية يتنازل لى عن الرئاسة، وطلب منى أن أرد عليه فى أسرع وقت، وأنا كتبت له الرد أننى لا مانع عندى من تولى الرئاسة بدلا منه، والدكتور لم يرسل له ردى حتى الآن، مما وضعنى فى حرج بالغ مع الرئيس، وأخشى أن يظن الرئيس أننى تجاهلت طلبه».. وبعد أن أنهى حديثه فى هذا الموضوع ألقى علينا تحية مهذبة وانصرف إلى حجرته بالمستشفى».

«أراد قائد المستشفى بعرض هذا الشاب علىّ تقريب تشخيصه لحالة قائد الكتيبة المتهم.. وإن كنت قد استفدت من هذه المقابلة أننى تبينت حالة المتهم ومدى إدراكه لتصرفاته ومسئوليته عنها، إلا أننى خرجت آسفا حزينا على حالة هذا الطيار الشاب الذى فقد نصف عقله».



ويؤكد صاحب هذه المـذكرات على وعيه بحـدود ما ينبغى أن يكون عليه تصورنا لهذه الفترة من حياتنا الـسياسية والعسكرية وهى الفترة التى انتهت بفضل الله نهاية مجـيدة بالنصر العظيم الذى حققناه. وهو يردف ما سبق من فقـراته التى نقلناها بعبارة مهمة يعـبر بها عن ضرورة وضع هذه الأحـداث التى حدثت قـبل حـرب أكتـوبر ١٩٧٣ فى موضـعهـا الحقيقى من حيث هى استثناءات وليست قاعدة، ويقول:

«لم أقـصـد بسـرد هذه الأحـداث التى حـدثت فى فـتـرة اللاسلم واللاحرب أن أصبغ تلك الفترة بالقتامة واليأس، ولكنها أحداث عارضة حدثت فى فترة كان كل فرد فى القـوات المسلحة يبذل أقصى ما يمكنه من طاقـة للوصول إلى الـمسـتوى الذى أهلنـا بفضل من الله لإحـراز النصرفى حـرب أكتوبـر، وغسل عار الاحـتلال لجزء من أرض مـصر الغالية».

(١٧)

والحق أننا نجد أنـفسنا فى كثـير من صفـحات هذه المذكـرات وقد دخلنا مع صاحبـها إلى المعسكرات وإلى الحيـاة العسكرية فى الخنادق فى تلك الفترة الخـانقة من تاريخنا حين تزايد احتمـال حدوث الجرائم فى معسكرات الجيش، ونحن نرى صاحب المذكرات وهو يصور بدقة بالغة وباختصار شديد ملامح الحياة الاجتماعية فى القوات المسلحة فى الفترة التى سبقت حرب أكتوبر المجيدة ويقول:

«كانت جنايات القتل وحوادث الانتحار هى الأكثر شيوعا خلال هذه الفترة الحساسة من تاريخ قواتنا المسلحة، فقد تزايدت هذه الحوادث بشكل لم تعرفه القوات المسلحة فى أثناء السلم».

كما يحاول الدكتور سمير فاضل أن يعمق دراسة الظواهر الاجرامية من خلال خلفياتها النفسية والاجتماعية فيقول :

«ولكى نصل إلى أسباب انتشار هذه الظاهرة يلزم إلقاء الضوء على الظروف الشديدة الصعوبة التى كانت تعيشها القوات المسلحة فى تلك الفترة ، كانت القوات بكاملها، بقادتها وضباطها وجنودها تعيش تحت الأرض فى ملاجئ تختلف أشكالها باختلاف الأغراض المخصصة لها: مراكز قيادة ـ مكاتب ـ ملاجئ للنوم ـ مخازن لاحتياجات القوات وأسلحتها وذخيرتها، كل شىء وكل فرد يعيش تحت الأرض أغلب ساعات اليوم، ولم تكن الأرض التى تُحفر فيها هذه الملاجئ صالحة فى كثير من الأحيان لحياة الإنسان العادى، لكنها ضرورة الموقف التى كانت تحتم حفرها فى أماكن رطبة كالملاحات المتاخمة لقناة السويس مما يستحيل فيها على الفرد العادى التحرك بحرية وسهولة مما كان له تأثير بالغ على صحة الأفراد ومعنوياتهم فى كثير من الأحيان، أما عن نظام الإجازات فكانت تحكمه اعتبارات الموقف العسكرى المتأزم فى أغلب الأحيان».

ويبلور الدكتور سمير فاضل مجمل رأيه فى هذه الجزئية فى قوله :

«تلك كانت لمحة سريعة عن الحياة التى كان يعيشها الضابط أو الجندى فى هذه الظروف التى أوقف فيها تسريح مَنْ أتم خدمته العسكرية منهم حتى طال بهم المقام فى القوات المسلحة لسنوات طويلة.. كان لحالة الترقب والاستنفار الدائم فى ظل الظروف المعيشية الصعبة التى ألمحنا إليها تأثير كبير على مدى انتشار الجريمة ونوعيتها».

«كان الفراغ وتوافر الأسلحة عاملا مساعدا على إثارة النوازع الإجرامية لدى مَنْ يكون مجرما بطبيعته فى حياته المدنية العادية، وكانت الضغوط النفسية التى تفرضها ظروف الحرب والترقب وندرة الإجازات عاملا يدفع مَنْ لا تقوى أعصابه على تحمل هذه المواقف لارتكاب أبشع الجرائم لغير ما سبب جوهرى».

(١٨)

وفى موضع آخر يستعرض صاحب هذه المذكرات بالتفصيل بعض قصص الجرائم التى وقعت فى هذه الفترة ثم يلخص ما يراه بمثابة دلالة ومغزى هذه الأحداث المأساوية فى قوله:

« تلك كانت بعض صور النشاط الإجرامى لمحترفى الإجرام ممن كانوا يخدمون فى صفوف القوات المسلحة فترة العمليات الحربية، وصور أخرى لجرائم قتل كانت تقع نتيجة ظروف دقيقة أو عوامل نفسية، لكنها ولله الحمد لم تصل إلى حد الظاهرة حيث كان عدد مَنْ صدرت أحكام المحاكم العسكرية بإعدامهم لثبوت تهمة القتل فى حقهم

لا يزيد على الخمسة عشر متهما طيلة فترة حرب الاستنزاف التى سبقت حرب أكتوبر المجيدة ».

« كان يتم ترحيل مَنْ يصدر الحكم بإعدامه إلى السجن الحربى بالقاهرة حتى لا تُشغل القوات المحاربة بمثل هذه الأمور، وهناك تبدأ سلسلة من الإجراءات القانونية التى تلى صدور الحكم بالإعدام من تصديق على الحكم من رئيس الجمهورية، ثم تقديم التماس إعادة نظر من المحكوم عليه فى المدة المحددة قانونا، ثم يُعاد عرض القضية على رئيس الجمهورية بمعرفة مكتب الطعون للنظر فى التماس إعادة النظر.. حتى تنتهى الإجراءات بتنفيذ الحكم أو تخفيضه أو إلغائه وفقا لوقائع وظروف كل قضية».



وفى موضع سابق يلخص الدكتور سمير فاضل مدى الإحباط الذى سيطر على أفراد قواتنا المسلحة ومعقبات هذا الأحباط وما صاحبه من مشاعر نفسية بالغة التعقيد على أفراد القوات المسلحة حتى فى سلاح الحرس الجمهورى:

«ذات ليلة بينما كنت وأعضاء النيابة نواصل العمل بمبنى النيابة بناء على خطة وضعتُها فى محاولة لإنجاز القضايا المتراكمة الواردة من النيابة العامة، اتصل بى مدير الشرطة العسكرية وأبلغنى بالعثور على جثة أحد جنود الحرس الجمهورى مقتولا بحدائق القصر الجمهورى بالقبة. انتقلت على الفور للإشراف على التحقيق الذى انتدبت له أحد

أعضـاء النيابة العـسكرية، ورغم أنه كان واضحـا من الوهلة الأولى أن الحادث انتـحار لوجـود آثار البارود حول فـتحة دخـول الطلق النارى، ووضع البندقيـة بجوار الجثة، وتقرير التـحريات الذى قدمتـه المباحث الجنائية، إلا أن إجراءات التحقيق استـمرت حتى الصباح، واضعين فى الاعتبار احتمال أن يكون فى الأمر جريمـة قتل، وانتهى التحقيق باعتبار الواقعة انتحار بعد وصول تقرير الطب الشرعى».

«بعـد عدة أيام تكرر الحـادث مع جندى آخـر بذات المكان وبنفس الأسلوب تقريبا، وأثبت التـحقيق والتحريات الواسعـة أن الأمر لا يعدو أن يكون انتحارا نتيجة حالة اكتئاب نفسى لازمت بعض الجنود فى تلك الفـترة من عـام ١٩٦٧، نظرا لحالة الطوارئ واسـتنفار القـوات بصـفة مسـتديمة، وقلة الإجـازات. تكرر الحادث للمرة الثـالثة كأنهـا عدوى أصابت جنود هذه الوحدة نتيجة شعـور عام بالإحباط والضغط النفسى، تقدمنا بتقرير أوصينا فيه بتخفيف قيود الإجازات عن جنود هذه الوحدة، وإجراء بحث اجتماعى عن مشـاكلهم العائلية وظروف كل منهم الخاصة حتى لا تتكرر مثل هذه الحوادث المؤسفة، ولوقف انتشار هذه العدوى النفسيـة القاتلة، وقام الفريق الليثى ناصب ـ رحمـه الله ـ وكان قائدا للحـرس الجـمـهـورى، بعـمل ندوات توعـيـة دينيـة لجنود الحـرس الجمهورى، وألقى عليهم بنفسه درسـا دينيا يحذرهم فيه من غضب الله على كل مَنْ يقتـل نفسه. والغـريب [الحديث لا يزال للدكـتور سمـير فاضل] أن الفـريق الليثى ناصف مات بعـد شهور إثر سقـوطه من نافذة

مسكنه فى لندن وكان هناك للعلاج، وقيل وقتئذ إنه مات منتحرا، وإن كان الأرجح أنه سقط نتيجة عدم اتزان كان يعالج منه فى لندن».

. . . .

ورغم هذا فإن الإثارة تدفع ناشر الكتاب ليجعل عنوان الموضوع الذى ضم هذه الفقرات: «مصرع الفريق الليثى ناصف».

(١٩)

ومن حق صاحب المذكرات أن ننقل عنه ما يصور به بعض متاعبه المهنية فى أثناء العمل الميدانى، ذلك أن متاعبه لم تقف عند الحدود النفسية التى تتعلق بالحرص على سيادة القانون، أو الألم لانتهاكه، لكن تحقيق العدالة كان كثيرا ما يستدعى المغامرات ، ونحن نرى صاحب المذكرات يلخص المصاعب « الطبيعية، نقصد تلك المرتبطة بظروف الطبيعة» التى كان تواجهه فى أدائه لمهمته القانونية بصورة إجمالية فيقول :

«نُقلت إلى نيابة الإسماعيلية العسكرية رئيسا لها فى أواخر عام ١٩٦٩ وحرب الاستنزاف على أشدها، والصراع قائم بين قواتنا وقوات العدو فى محاولات مستميتة لبناء حائط للصواريخ يدفع عن الجبهة المصرية وعمق البلاد الآثار المدمرة لغارات العدو المجنونة التى لا تميز بين ما هو مدنى وما هو عسكرى ».

« يمتد الاختصــاص الجغرافى لنيابة الإسماعيلية ليشمل جــبهة القتال بكاملها من بورسعــيد شمالا حتى مشــارف السويس جنوبا، علاوة على محافظات الشرقية والدقهلية ودمياط» .

«كان هذا الاتساع لدائرة عــمل النيابة يشكل عبئا جسـيما على عاتق أعضاء النيابة، إلا أن نظام العمل الميــدانى وتواجد أعضاء وأفراد النيابة بصفة مـستديمة بمقــر النيابة، كان يساعد على إنــجاز العمل فى الوقت المناسب» .

«صعوبة العمل وخطورته كانت تتمــثل فى الانتقال لتحقيق الحوادث فى مكان وقوعــها، خاصة فى أثناء الليل حــيث كانت القيود مــفروضة على تحــرك المــركــبــات، وعلى الإضــاءة بوجــه عــام، نظرا لظروف العمليات، واشتداد الغارات الجوية للعدو التى لا تهدأ ليلا أو نهارا» .

«كانت تحركات النــيابة لا تعرف قيودا خاصة بالنســبة للحوادث التى يلزم الانتقال الفــورى لتحقيقــها ومعاينتــها على الطبيعة كــحوادث القتل والانتحار، وكانت الخطورة تتمثل فى الانتقال لموقع الحادث ليلا، مع تقييد الإضاءة، ومع وجود قنابل زمنية كــانت تلقيها طائرات العدو نهارا لتنفجر فى الوقت المحدد لها دون إمكان اكــتشافها لشدة الظلام، علاوة على أن عمليات الإغارة كانت تتم فى صورة إبرار جوى تقوم به طائرات العدو المروحية لإنزال قوة مزودة بالجيب لقطع الطرق ومباغتة أية مركبة تتحرك ليلا مما يزيد من صعوبة المأمورية» .

(٢٠)

ونأتى إلى أفظع موقف واجهه صاحب المذكرات فى اثناء ادائه لوظيفته حين وجد نفسه ـ بسبب سوء تصرف أو إهمال أحد الضباط ـ وقد سُجن مع ثلاثة عشر قاتلا فى زنزانة، وهى قصة مثيرة إلى أبعد حدود الإثارة التى قد يتصورها إنسان:

«. . . . . مضت فترة استغرقتها إجراءات التصديق والتماس إعادة النظر حتى صارت الأحكام باتة، أى غير قابلة لأى وجه من أوجه الطعن، ولم يتبق من الإجراءات إلا صدور الأمر من المدعى العام العسكرى ـ الذى يقابل النائب العام ويتمتع بجميع سلطاته ـ بتحديد موعد ومكان التنفيذ، وكنت قد نقلت خلال هذه الفترة من نيابة الإسماعيلية العسكرية وعينت نائبا للمدعى العام العسكرى الذى يقابل فى سلطاته المحامى العام الأول بالنيابة العامة».

« اتصل بى العميد أبو النصر مشالى قائد السجن الحربى وأبلغنى أن المحكوم عليهم بالإعدام الذين رفض السيد رئيس الجمهورية التماسهم لهم شكوى جماعية يريدون عرضها على النيابة العسكرية، فأفدته أننى سأرسل له رئيس نيابة لتحقيق شكواهم، فأبلغنى أنهم يريدوننى شخصيا بصفتى مدعيا عاما ـ بالنيابة ـ توجهت إلى السجن الحربى، ومررت على مكتب قائد السجن، وشرح لى باختصار موضوع شكواهم وأنهم فى شبه تمرد، وأرسل معى ضابطا برتبة مقدم من السجن لانشغاله هو ببعض الأمور الأخرى».

«توجهت للمبنى المخصص للمحكوم عليهم بالإعدام وفتح الحرس أقفال الباب الحديدى الضخم. . المبنى من الداخل عبارة عن فناء صغير على جانبيه عدة زنزانات تفتح أبوابها عليه. . دخل الضباط مع الحرس وأخرج المحكوم عليهم بالإعدام وعددهم ثلاثة عشر قاتلا من زنزاناتهم وصفهم فى الفناء بمواجهتى، وبينما أنا أتحدث معهم عن شكواهم إذ ابى أفاجأ بأن الضابط والحرس قد خرجوا من السجن وأغلقوا خلفهم الباب الحديدى».

«شعرت فى هذه اللحظة ـ نتيجة تصرف الضابط الذى ينم عن الغباء وانعدام المسئولية ـ أن نهايتى قد اقتربت، ولم يعد بينى وبين الموت إلا خطوة يخطوها أحدهم نحوى وينتهى كل شىء».

«حاولت قدر استطاعتى ألا أشعرهم بحرج موقفى، لذلك لم أحاول النداء على الحارس ليفتح بوابة السجن التى حبسنى فيه مع ثلاثة عشر قاتلا أصبح الحكم بإعدامهم باتا، ورُفضت طعونهم، ولم يبق إلا التنفيذ».

«ماذا يضير أحدهم أو كلهم أن يهاجمونى وأنا الأعزل ويقتلونى، لن يخسروا شيئا جديدا، فحياتهم نفسها قد خسروها فعلا. ولن يُعدموا مرتين. . مرت هذه الهواجس كلها فى مخيلتى وأنا أقف بينهم وحيدا، لا حرس، ولا سلاح يحمينى إلا سلاح الإيمان بقدرة الله على أن يخلصنى بسلام من هذا الموقف العصيب».

«بدأت أفكر بسرعة فى طريقة للخروج من هذا المأزق، فأخذت أهدئ أولا من ثورتهم، وأطمئنهم إلى أن شكاواهم ستجد طريقها

للحل، فبدأ رد الفعل شرسا منفعلا من بعضهم، إذ قال لى أحدهم: «أنت تعلم أن تنفيذ الحكم لا مفر منه وأن المسألة مسألة وقت».. وذكرنى بمرافعتى ضدهم كممثل للنيابة العسكرية مما وصلهم جميعا للإعدام».

«خطر لى أن أقترب قدر الاستطاعة من باب السجن علنى أستطيع النداء على الحرس إذا تطلب الأمر ذلك، فطلبت منهم الجلوس ، وأحضرت كرسيا وضعته بمكان قريب من الباب لأجلس عليه فى مواجهتهم، ففوجئت بأحدهم يجذب الكرسى ويضعه وسطهم ويقول لى: «خليك قريبا منا حتى نسمعك».. وأيقنت أن هذه الحركة من هذا القاتل قد تكون مقدمة لمحاولة الاعتداء علىّ فأسلمت أمرى لله ، وبدأت فى مناقشتهم وبحث شكاواهم».

«وفجأة نهض أحدهم وقال لى: «أنت مش حتنفعنا بشىء.. إحنا عاوزين رئيس الجمهورية شخصيا».

«ووجدت فى هذه الكلمة حبل النجاة الذى تشبثت به وقلت له: «أنت محق فعلا، ورئيس الجمهورية هو صاحب الكلمة الفاصلة فى هذا الموضوع ، وسأخرج فورا للاتصال به تليفونيا ليحضر لكم بنفسه».

«لاقت كلماتى قبولا حسنا لديهم، وأصروا جميعا على حضور رئيس الجمهورية، فتوجهت فورا تجاه الباب الحديد وأخذت أطرق بكلتا يدى مناديا للحرس ففتح الباب، وخرجت غير مصدق أننى لازلت

على قيد الحـياة، وتوجهت من فورى إلى مكتب قـائد السجن، وكانت ثورتى عليه وعلى الضـابط الذى أرسله معى ثورة عارمة، فـقد عرضنى لموقف عصيب لم ينقذنى منه غير لطف من الله سبحانه وتعالى».

(٢١)

وهذه قصـة واقعـة من الوقائع النادرة فى تـاريخ العدالة حـين يُقدر لمحكوم عليـه بالإعدام أن ينجو من الإعدام فى اللحظات الأخـيرة جدا وقبل تنفيذ الحكـم بساعات، وقد حضر صاحب المـذكرات القصة من بدايتها لآخرها على نحو ما نقرأ:

«منّ الله علىّ بأن جعلنى سببا فى إنقاذ مظلوم من حبل المشنقة بعد أن كان قاب قوسين أو أدنى منهـا، فكأننى بهذا العمل الذى هدانى إليه ربى سبحانه وتعالى قد أحييت الناس جميعا، وكسبت رضاه وعفوه يوم القيامة، وهو غاية قصدى من أى عـمل دنيوى أقوم به خاصة فى مجال عملى كقاضى».

يشيـر صاحب المـذكرات إلى المـعنى الذى تتضـمنه الآية القـرآنية الكريمة : ﴿ ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا ﴾.

والقصة التى سنقرؤها بعد قليل ترينا أهمية احترام إصرار المتهم على النفى على النحو الـذى عُلمنا به فى الطب احترام إصـرار المريض على الشكوى من الألم :

«فى ليلة حالكة الظلام، فى أحد المواقع العسكرية بقطاع البحر الأحمر العسكرى، وفى ملجأ للجنود يضم ثلاثة أفراد وقعت الجريمة.. قُتل أحد الأفراد الثلاثة بآلة حادة حطمت رأسه وهو غارق فى نومه دون أن يشعر بالجريمة أحد خارج الملجأ.. خرج أحد الفردين مهرولا صارخا مستنجدا بباقى أفراد الموقع».

«بدأت إجراءات التحقيق المعتادة بعد إبلاغ النيابة العسكرية.. اتجهت الشبهات بطبيعة الحال إلى زميلى القتيل بالملجأ، وسرعان ما اعترف أحد المتهمين اعترافا تفصيليا بارتكابه وزميله جريمة القتل بقصد الاستيلاء على نقود القتيل فى أثناء نومه...».

«أنكر زميله اشتراكه فى الجريمة ، وذكر أنه كان خارج الملجأ لقضاءحاجة ، وعاد ليجد القتيل غارقا فى دمائه، وبجانبه المتهم الأول فخرج مستنجدا ومبلغا عن الحادث».

«لم يستطع المتهم الثانى إثبات وجوده خارج الملجأ وقت الجريمة حيث كانت الليلة حالكة، ولم يلحظه أحد من أفراد الموقع عند خروجه ـ حسب روايته ـ وجاءت اعترافات المتهم الأول تفصيلية ومكتملة العناصر فيما يتعلق باشتراك زميله المتهم الثانى معه فى ارتكاب الجريمة، جاء تقرير الطب الشرعى مؤيدا إلى حد كبير لرواية المتهم الأول مما يلقى بثقل الاتهام على عاتق المتهم الثانى شأنه شأن المتهم الأول، كما جاءت المعاينة مؤكدة لاتهام زميلى القتيل بارتكاب الجريمة».

«سارت الإجراءات فى طريقها المعتاد، وأخذ تحقيق النيابة العسكرية مجراه الطبيعى، وأمسكت الأدلة المساندة بخناق المتهمين، وأحيل المتهمان إلى المحكمة العسكرية العليا التى حكمت بإعدامهما لثبوت التهمة فى حقهما رغم إنكار المتهم الثانى فى جميع مراحل التحقيق والمحاكمة، لكن إنكاره أخذ على أنه وجه من أوجه الدفاع التى يلجأ إليها غالبية المتهمين، وظل اعتراف المتهم الأول ثابتا فى جميع المراحل لا يهتز أمام إنكار زميله المتهم الثانى ، ولا تشوبه شائبة ممكن أن تشكك فى صدق روايته».

«صدّق رئيس الجمهورية على الحكم بعد مراجعته من مكتب التصديق. . طعن المتهمان فى الحكم ورفض رئيس الجمهورية الطعن بناء على مذكرة مكتب الطعون الذى يضم خيرة ضباط القضاء العسكرى. . لم تهتز قناعة أحد ممن تداولوا القضية ودرسوها منذ بداية التحقيق بثبوت التهمة قبل كلا من المتهمين».

«أصبح الحكم باتا غير قابل لأى وجه من أوجه الطعن. . أصدرت أمرى بصفتى مدعى عام عسكرى بالنيابة بتنفيذ الحكم».

«فى صباح اليوم السابق على التنفيذ أبلغنا مدير السجن الحربى بأن أحد المتهمين المحكوم عليهما يريد الإدلاء بأقوال جديدة أمام النيابة العسكرية بعد أن علم برفض الطعن المقدم منه. . انتدبت أحد رؤساء النيابة لسماع شكوى المحكوم عليه فتوجه إلى السجن الحربى وسمع أقوال الشاكى فى محضر خصص لذلك».

«نظرا لحساسية الموضوع وضيق الوقت المتبقى على التنفيذ فقد انتظرت رئيس النيابة حتى عاد لمكتبى متأخرا».

«اطلعت على المحضر وقد احتوى على أقوال جديدة للمحكوم عليه الأول معترفا بأنه قام بقتل المجنى عليه وحده، وأن زميله المتهم الثانى لم يشترك معه على أى وجه فى جريمة القتل، وذكر تفصيلا كيفية تلفيقه للأدلة ضد المتهم الثانى ليبدو مشتركا معه فى الجريمة بطريقة لا تدعو للشك فى صحة أقواله، وبرر اتهامه لزميله بأنه كان يعتقد أن إشراك غيره معه سيخفف عنه العقاب ولا يُحكم عليه بالإعدام، أما وقد صدر الحكم ورفضت الطعون المقدمة منه وزميله، ولم يعد هناك مفر من التنفيذ، فقد أراد أن يريح ضميره حتى لا يتحمل أمام ربه ذنب المتهم الثانى علاوة على قتله المجنى عليه».

«أبدى المحقق لى تحفظه شخصيا على هذه الرواية الجديدة لاحتمال أن يكون قد تم الاتفاق بينه وبين المتهم الثانى على أن يتحمل الأول الحكم ، ويقوم الثانى بإعالة أولاده بعد الإفراج عنه. . رغم أن هذا الرأى له وجاهته، إلا أننى عكفت على مراجعة أوراق القضية فوجدت أن المتهم الثانى أنكر اشتراكه على طول الخط منذ وقوع الحادث، كما أن تفاصيل الأقوال الجديدة للمتهم الأول توضح تفصيلا كيفية تلفيقه للأدلة ضد المتهم الثانى بطريقة تؤيد إنكار المتهم الثانى».

وبعد هذا يصور لنا الدكتور سمير فاضل بصورة دقيقة المشاعر المتباينة التى افتعلت فى عقله ووجدانه خلال الساعات الباقية على تنفيذ الحكم :

«. . . لم يتبق أمامى سوى ساعات وينفذ الحكم فى الموعد السابق تحديده. . كلمات رئيس النيابة عن احتمال اتفاق المحكوم عليهما على هذه الأقوال الجديدة احتمال مقبول إلى حد كبير. . احتمال صدق الأقوال الجديدة أكثر قبولا ويحتمل أن تؤدى إلى ثبوت براءة المحكوم عليه الثانى وإفلاته من حكم الإعدام إذا أعيدت المحاكمة. . إيقاف تنفيذ حكم إعدام حُدد موعده إجراء خطير لم يسبق له مثيل».

«كان قرارى أن أعود إلى الله صاحب هذه الروح التى ستزهق، فهو الذى سيهدينى إلى القرار الصحيح الذى لا يملك اتخاذه غيرى من الناحية القانونية، أخيرا استقر رأيى على إصدار الأمر بإيقاف تنفيذ الحكم على المحكوم عليهما بالإعدام، وتبليغ ذلك فورا للسجن الحربى حيث سيتم التنفيذ ، رفعت مذكرة بالتماس إعادة نظر إلى السيد رئيس الجمهورية طبقا لقانون الإجراءات الجنائية لظهور أدلة جديدة لم تكن مطروحة أمام محكمة الموضوع، وطلبت إعادة إجراء المحاكمة. . تمت المحاكمة الجديدة، وبرئ المحكوم عليه الثانى، حمدت الله أن جعلنى سببا فى إنقاذ برىء من الإعدام وهو قاب قوسين أو أدنى من التنفيذ».

نستطيع الآن أن نعـود إلى المعانى التى أراد سـمير فـاضل أن يؤكد عليها،ه بل استطاع بالفعل تأكيدها من خـلال كتابته لهذا الكتاب القيم. فهو حريص على أن ينقل إلينا الفهم السليم للقضاء العسكرى وضرورته وأهمية ووظيفته وادائه وتاريخه وانجازاته ، وهو حريص على أن يوضح منذ الصفحات الأولى لكتابه أنه قضاء خاص منصوص عليه فى الدستور وليس قضاء اسـتثنائيا، ،وهو يشير بوضـوح شديد إلى هذا المعنى فى المقدمة فيقول:

«عندما نتحـدث عن القضاء العسكرى، ينبغى ألا ينصـرف الذهن تلقائيا إلى قـضاء اسـتثنائى بغـيض إلى النفس يذكـرنا بما يطلق عليـه «محكمـة الدجوى»، إنما نعنى به نظاما قضائيا نصّ عليه الدستور ، واستقر فى مصر منذ سنوات ، ونظمـه قـانون صدر عـام ١٩٦٦ فأصـبح جـزءا من النظام القضـائى فى مصر، لم يبتـدعه المشـرع المصرى، بل اقتـبس أحكامه من أعرق وأحدث التشريعات فى العالم، وفى مقدمتها التشريع الفرنسى».

« من هذا المنطلق فإننى أجد نفسـى مطالبا بإلقاء الضوء على أحكام هذا النظام القـضائى الـعسكرى. فـعلاوة على مـا يحـتويه قـانونه من نصوص خاصة بالنظام العسكرى البـحت، فإن المحاكم العسكرية تطبق قانون العقوبات العام، شأنها شـأن المحاكم الجنائية العامة، وتتبع فى إجراءاتهـا ذات القواعـد التى ينص عليهـا قانون الإجراءات الجـنائية، ولأحكامها حـجية الشىء المقضى به، شأنهـا شأن الأحكام التى تصدر

من المحاكم الجنائية العـادية وتنفذ بذات الأسلوب المنصوص عليه فى القانون العام عدا الإعدام بالنسبة للعسكريين».



ويدلل سمـير فاضل على أن صورة الـقضاء العسكرى المـصرى لا تزال بحاجة إلى تصحيح حتى فى أذهان بعض كبار أساتذة القانون :

« . . . ويحـضرنى هنا حـوار دار بينى وبين أسـتاذنا الراحل وفـقيـه القانون الجنائى الدكتـور محمود مصطفى فى أواخر السبـعينيات، وكان يلقى محاضـرة فى الجمعية المصـرية للاقتصاد السيـاسى والتشريع عن القضاء العـسكرى، وبعد أن أفاض رحمه الـله فى شرح قانون الأحكام العسكريـة، وما اقتـبسه هذا القـانون من التشـريع الفرنسى وغـيره من التـشريـعات الأخـرى إذا به فـجأة يصـب جام غـضـبه علـى القضـاء العسكرى، والقائمين عليه حتى أنه كـاد يصفهم بالجهل لعدم حصولهم حتى على ليسانس حقوق على حد قوله ».

« بعد أن انتـهى من إلقاء محاضـرته طلبت التعليق على المحـاضرة فأذن لى - ولم يكن يعلم أن هناك قضاة عسكريين يستمعون لمحاضرته - ولمـا طلب منى أن أعـرف بنفـسى قـبل التـعليق كـانت مـفـاجـأة له وللحاضرين وهم من أعلام الفقه والقانون ورجال القضاء، كانت مفاجأة أن أذكر أننـى لواء دكتور بالـقضاء العـسكرى، وكان ذلك ردا عـلى ما اعتقده رحمه الله من عدم اشـتراط حصول القاضى العسكرى حتى على ليسانس فى الحقوق».

« بدأت حديثى بتقديم الاحترام والإجلال لأستاذنا الكبير، وأضفت أننى ألاحظ أن سيادته لم يتابع أعمال القضاة العسكريين عن قرب اكتفاء بالقليل الذى ينشر عن بعض القضايا السياسية التى تنظر أمام القضاء العسكرى، وضربت لسيادته أمثلة عديدة لمواقف مشرفة لرجال القضاء العسكرى، وما يصدرونه من أحكام عادلة فوق مستوى الشبهات».

«وكانت وجهة نظرى مقنعة لدرجة أن الحاضرين من رجال القضاء العام الذين صفقوا للأستاذ المحاضر أول الأمر عادوا وصفقوا بشدة على ردى عليه ».

«ثم أعقب ذلك قيام الأستاذ الدكتور حلمى مراد وكان حاضرا فذكر أنه بصفته محاميا ترافع فى العديد من القضايا المهمة أمام القضاء العسكرى فإنه يسجل اعتزازه برجاله، وما لاحظه من بلوغهم درجة عالية من النزاهة والعدالة والعلم وشجاعة الرأى، لكنه أضاف كلمة حق أن القضاة العسكريين يضحون فى كثير من الأحيان حتى بمستقبلهم فى سبيل إحقاق الحق ونصرة العدالة، لذلك يجب أن يتمتعوا بالحصانة الكافية لتأمين مستقبلهم وعدم الاستناد إلى مجرد الأمانة والنزاهة التى يتمتعون بها حتى الآن».



ويضرب صاحب المذكرات مثلا آخر للدلالة على قصور صورة القضاء العسكرى فى أذهان أساتذة القانون ، وعندى أن هذا المثل لا يقل أهمية عن المثل السابق لأن الدكتور عبد المنعم الشرقاوى نفسه

وهو بطل الحوار لم يبرئه إلا القضاء العسكرى على نحو ما روى الدكتور سمير فاضل فى كتابه:

«كما يحضرنى ما دار فى ندوة أدارها الأستاذ عبد المنعم الشرقاوى فى ذات المكان السابق الإشارة إليه عن القضاء الاستثنائى، وأشار إلى القضاء العسكرى كقضاء استثنائى ينبغى التعامل معه بحذر، ولما أنهى محاضرته ذكّرت سيادته بأن القضاء العسكرى هو الذى برأه من التهمة التى أسندت إليه فى أحد العهود السابقة، ولم يعبأ القاضى العسكرى الشاب الذى حكم ببراءته وقتئذ بما يمكن أن يلحق به وبمستقبله من أذى بالغ » .

« كان حاضرا هذه الندوة الكثير من فقهاء القانون فى مصر منهم الدكتور رفعت المحجوب، والدكتور صوفى أبو طالب، والدكتور احمد فتحى سرور الذى قام وفند ما أسنده المحاضر للقضاء العسكرى، وكرر رأيه القانونى المعروف فى هذا الصدد، وهو أن القضاء العسكرى ليس قضاءا استثنائيا، إنما هو قضاء طبيعى مثل القضاء العام تماما، ولكنه قضاء خاص يختص بجرائم معينة، ويخضع لاختصاصه أشخاص ذوو مواصفات معينة» .

(٢٣)

بعد هذا كله ربما آن الأوان الآن لندلف مع المؤلف مع ذكرياته وما يرويه عن الموضوع الذي يبدو بمثابة الموضوع الرئيسى فى هذه المذكرات وهو توليه رئاسة المحكمة التى تولت محاكمة المتهمين فى

حادث المنصة، ومن العجيب أن نقرأ فى هذه المذكرات أن السبب المباشر فى توليه بنفسه هذه المهمة (مع أنه كان مدير القضاء العسكرى كله) كان حادثا بسيطا جدا، وهو أنه لم يحضر العرض العسكرى يوم ٦ أكتوبر الذى اغتيل فيه الرئيس السادات مع أنه كان مدعواً لحضوره بحكم منصبه ، ومن الطريف أنه لم يحضر هذا العرض لسبب طريف جدا يورده فى الرواية التالية:

«. . . فى الخامس من أكتوبر ١٩٨١ وفى إطار التعليمات المنظمة للعرض العسكرى الذى يجرى فى اليوم التالى بمدينة نصر، صدرت الأوامر بأن يرتدى الضباط من رتبة اللواء ـ المدعوون لحضور العرض فى المقصورة ـ بدلة التشريفة الكبرى التى لم أكن قد تسلمتها بعد من ورش المهمات بالمعادى، ولما كان ضيق الوقت لن يسمح لى بالتوجه للمعادى لتسلمها وإجراء أى إصلاحات قد يقتضيها الأمر، فقد قررت الاكتفاء بمشاهدة العرض فى التليفزيون » .

« وسافرت يوم ٦ أكتوبر لبلدتنا فى الشرقية لقضاء بعض المصالح هناك، وقد استغرق قضاء هذه المصالح اليوم كله ولم أفرغ حتى لمشاهدة التليفزيون أو سماع الراديو. . ».

«فى المساء ركبت سيارتى عائدا للقاهرة دون أن أدرى شيئا عن الأحداث الجسام التى وقعت بالقاهرة فى صباح ذلك اليوم، وفوجئت فى القاهرة بأنباء حادث اغتيال الرئيس السادات رحمه الله، وشاهدت لأول مرة تفاصيل الحادث بالنشرة المسائية بالتليفزيون».

«أردت بسرد هذه الرواية أن أوضح أن القدر وحده هو الذى اختارنى لرئاسة المحكمة التى نظرت قضية اغتيال السادات، فلو لم يكن قد صدر الأمر بارتداء بدلة التشريفة الكبرى التى تعذر تسلمها قبل موعد العرض لحضرته فى المقصورة كالأعوام السابقة، وعندئذ كان يستحيل علىّ أن أجلس مجلس القضاء لنظر هذه القضية لأننى سأكون إما مصابا مجنيا عليه، أو شاهدا على ما حدث فى ذلك اليوم ، وهو ما يتعارض مع صفتى كقاض فى هذه الحالة، وبصفتى أقدم القضاة العسكريين فقد صدر قرار بتشكيل المحكمة العسكرية العليا التى ستنظر قضية اغتيال الرئيس السادات فى ١١ نوفمبر ١٩٨١ متضمنا تعيينى رئيسا لهذه المحكمة».

(٢٤)

هكذا قُدر لهذا القاضى المحنك أن يكون هو الذى يرأس المحكمة التى تولت أخطر قضية فى مصر فى النصف الثانى من القرن العشرين بلا مبالغة، وهل هناك أخطر من اغتيال رئيس الدولة ومقتل سبعة آخرين معه من بينهم عُمانى وصينى، فضلا عن رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات (وهو نائب رئيس وزراء سابق)، والرجل الثانى فى الكنيسة المصرية، وكبير الياوران، ومصور برئاسة الجمهورية ولولا أن قضية اغتيال السردار لى ستاك أثرت على التاريخ المصرى الحديث كله ، لكانت قضية اغتيال الرئيس السادات بمثابة أخطر قضايا القرن العشرين كله .

وقد كانت هذه المحاكمة بمثابة المرآة التى ستنعكس عليها صورة مصر والحكومة المصرية والمجتمع المصرى أمام العالم فى الحقبة الباقية من القرن العشرين من حيث قدرة هذا الشعب وحكومته على النظام والانضباط والتأمين، والقدرة على الوصول إلى الحقيقة على الرغم من انتشار ضباب كثيف وغبار كثير يثيره المتربصون بمصر ، والمتربصون بالنظام القائم وإنجازاته، فضلا عن المتربصين بالسادات وتاريخه بعد مقتله.

ومع هذا كله فإن صاحب هذه المذكرات كان واعيا كل الوعى للحدود الفاصلة بين حقوق ومسوغات كثيرة ستفرض نفسها على المحكمة والمحاكمة، وعلى سبيل المثال فإنه كان يدرك حدود ما قد يحدث من تنازع بين حقوق المتهمين وحقوق الأمن، وسنجتزئ من روايته بواقعة واحدة تدلنا على الصعوبة المطلقة لتحقيق أمن حقيقى فى مثل هذه الظروف:

«بدأت إجراءات تجهيز المبنى بصفة عامة وقاعة الجلسات بصفة خاصة. . فى أثناء معاينتى للقاعة فى اليوم السابق على بدء المحاكمة لاحظت وجود سور حديدى يفصل مكان قفص المتهمين عن باقى القاعة بمسافة حوالى مترين، فسألت عن سبب وضع هذا الحاجز فأفادنى المختصون بالأمن بأنه وضع للحيلولة دون التقاء المتهمين فى القفص وباقى مَنْ بالقاعة من المحامين وأقارب المتهمين، فأمرت برفع هذا الحاجز فورا حتى لا يحرم المتهمون من حقهم فى الالتقاء المباشر بمحاميهم دون تدخل من أحد فى أثناء انعقاد الجلسات».

«أما أجـهزة الأمن بالقـوات المسلحـة فقد قـامت بعقـد العديد من اللقاءات للتنسيق فيما بينها من جـهة، وبينها وبين جهات الأمن المدنية من جهـة أخرى لضمان تأمـين عملية نقل المـتهمـين من وإلى السجن الحربى، وتأمين الطريق إلى المحكمة وحولها وداخلها».

«أما أجهزة القـضاء العسكرى فكان العمل مستمـرا فى محاولة لإنجاز كل ما يتطلبه انعقاد هذه المحاكمة الكبرى من إجراءات قانونية وقضائية وإدارية».

«أما هيئـة المحكمة رئيسا وأعضـاء فقد كانت فى لهفـة لسرعة تلقى أوراق القضـية من النيـابة العسكرية حتى يمكـن قراءتها وتدارسـها فى الفترة القصيرة المتبقية على موعد انعقاد المحكمة».

«باعتبـارى مسئولا عن إدارة الجلسـة كرئيس للمحكمـة، فقد بذلت جهدا كبيـرا فى اليومين السابقين على موعد بدء المحـاكمة فى محاولة الإلمام بكل محتويات ملف القضية الضخم من تحقيقات نيابة، وتقارير طب شرعى، وتقـارير فنية، ومرفقـات أخرى كثـيرة استعـدادا للجلسة الأولى التى تعـتبر جلسـة إجراءات يتم فـيها الـتحقق من شـخصـيات المتهـمين، وطلباتهم، وطلبات الدفاع، وندب مـحامين لمن ليس لهم دفاع موكل، والتنسيق بين المحامين فى حالة وجود تعارض بين مواقف المتهمين مما يتطلب قراءة دقيقة لكافة الأوراق قبل الجلسة».

«فى الليلة السابقة للمحاكمة ورغم جسامة المسئولية وضخامة العمل المطلوب إنجازه كان ينبغى الحـصول على قسط من الراحة يمكننى من

مواجهة متطلبات جلسة الإجراءات لأخطر قضية عرضت على القضاء المصرى المعاصر».

«صباح يوم ٢١ نوفمبر حرصت على التوجه إلى المحكمة فى وقت مبكر للاطمئنان على حسن سير الإجراءات التى تقوم بها سكرتارية المحكمة تحت إشراف ممثل النيابة العسكرية».

«لاحظت فى طريقى للمحكمة التى يقع مبناها فى منطقة الجبل الأحمر إجراءات الأمن المشددة التى بدأت تظهر منذ دخولى إلى مدينة نصر وحتى باب المحكمة».

«جنود المظلات بملابس الميدان والشرطة العسكرية على طول الطريق وحول مبنى المحكمة.. أفراد الأمن بأجهزتهم اللاسلكية يتابعون التحركات على الطريق.. لاحظت [وجود] «قول» من العربات المدرعة يتحرك فى اتجاه المحكمة علمت أنه خاص بالمتهمين موزعين على عدة عربات وتتابعهم طائرة هليكوبتر تراقب الطريق منذ خروجهم من السجن الحربى حتى دخولهم مبنى المحكمة.. إجراءات وإن كانت بالغة التشدد إلا أنها تتناسب مع خطورة المحاكمة، والجو السائد فى البلاد وقتئذ».

ثم يسجل صاحب صاحب المذكرات على نفسه أنه كان يتصور هذه الإجراءات مبالغاً فيها فاذا به يقتنع بأهميتها بسبب حادث رآه بنفسه :

« ... وقد اقتنعت بضرورة هذه الإجراءات من واقعة حدثت بقاعة المحكمة فى إحدى الجلسات، إذ تم ضبط أحد المتهمين يحاول إعطاء

قريب له فى أثناء الاستراحة ورقة صغيرة بطريقة مريبة، فتم ضبطها واتضح أنها تحمل خريطة لخط سير قافلة المتهمين من السجن إلى المحكمة وأسلوب الحراسة بالقافلة وبالطريق ، وداخل المحكمة ، وتفاصيل أخرى تشى بأغراض مريبة، وأذكر أن المسئول عن أمن القاعة طلب منى بعد هذه الواقعة إعادة وضع الحاجز الحديدى الذى كان يفصل قفص الاتهام عن القاعة بمسافة مترين والذى سبق أن أمرت بإزالته فرفضت موضحا أن إتاحة الفرصة للمتهم للالتقاء الحر بدفاعه الموجود بالقاعة أهم من أى اعتبار آخر اكتفاء باليقظة المطلوبة من أفراد الأمن».

(٢٥)

ثم يروى صاحب المذكرات ـ من وجهة نظره بالطبع وهى وجهة نظر قاض حريص على العدالة ـ حقيقة الموقف الذى دفع المحامين إلى الانسحاب من المحكمة، وكيف تصرف هو مع هذا الانسحاب بطريقة حاسمة انتهت بأن عاد هؤلاء فى اليوم التالى:

«بدأت مرافعات الدفاع تسير سيرها الطبيعى، وفى جلسة ٢٨ سبتمبر ١٩٨١ تقدم محامى المتهم الأول بدفع بعدم دستورية مواد التجريم المقدم بها المتهمون للمحاكمة لمخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية، مما يتعارض مع أحكام المادة الثانية من الدستور التى تعتبر الشريعة المصدر الرئيسى للتشريع، وطلب الدفاع وقف السير فى الدعوى حتى يتم الفصل فى دعوى عدم الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا إعمالا لنص المادة ٢١ من قانون تلك المحكمة».

«بعد المداولة قررت المحكمة رفض الدفع والاستمرار فى نظر الدعوى».

«انسحب المحامون بكامل هيئتهم من المحكمة، فقررت المحكمة تغريم المحامين المنسحبين مبلغ خمسين جنيها لكل منهم لانسحابهم من الدفاع عن المتهمين بدون مقتضى وبدون عذر مقبول، وتأجيل نظر الدعوى لجلسة ٥ يناير مع تكليف النيابة بندب محامين من أصحاب الدور لتولى الدفاع عن المتهمين وإخطار نقابة المحامين بما وقع من المحامين المنسحبين للنظر فى أمرهم تأديبيا ».

«توجه المحامون المنسحبون إلى رئاسة الجمهورية وطلبوا مقابلة الرئيس حسنى مبارك لعرض خلافهم مع المحكمة عليه، ورفض الرئيس مقابلتهم ـ كما نشر فى الصحف ـ موضحا أن الخلاف وقع بين المحامين ، وبين هيئة المحكمة خلال عملية قانونية بحتة تخضع لتقدير المحكمة، وأن الرئيس قد اتخذ مبدأ واضحا هو عدم التدخل فى أى أمر يتعلق بالقضاء احتراما لسيادة القانون، وأن هناك قنوات قانونية صرفة تأخذ مجراها على الجميع دون تفريق».

«قرر المرحوم الدكتور جمال العطيفى نقيب المحامين دعوة مجلس النقابة لاجتماع عاجل للنظر فى كتاب المدعى العام العسكرى المرسل له عن الموضوع. . تدخلت النقابة لإصلاح ما حدث، وسمحت المحكمة للمحامين المنسحبين بحضور الجلسة المحددة لنظر الدعوى وكان يحضرها المحامون المنتدبون من قبل المحكمة، وعاد المحامون

الموكلون لموقع الدفاع، وقررت المحكمة إقالتهم [أى إعفاءهم] من دفع الغرامة السابق تقريرها ضدهم».



والحق أن صاحب هذه المذكرات قد نجح فى أن يقدم لنا وجهة النظر القانونية فى تلك الجزئية التى حاول المحامون الاستناد إليها فى انسحابهم من الدفاع، وهو يوضح هذه الرؤية فى عبارات مبينة واضحة بما لا يقبل إضافة أو تفسيرا فيقول:

«ودون الدخول فى تفاصيل دقيقة قد لا تهم القارئ، يهمنى أن أوضح هنا أن قانون المحكمة الدستورية العليا الذى أشار إليه الدفاع يعطى لمحكمة الموضوع الحق عندما يدفع أمامها بعدم دستورية أى قانون بإيقاف السير فى الدعوى، وتحديد موعد لرفع دعوى أمام المحكمة الدستورية العليا الذى أشار إليه الدفاع يعطى لمحكمة الموضوع الحق عندما يدفع أمامها بعدم دستورية أى قانون بإيقاف السير فى الدعوى، وتحديد موعد لرفع دعوى أمام المحكمة الدستورية إذا رأت جدية الدفع، أى أن القانون لا يلزمها بإيقاف السير فى الدعوى الأصلية وترك ذلك لمطلق تقديرها لجدية الدفع، وهو أمر واضح لا لبس فيه بالنسبةلأى مشتغل بالقانون».

«ولو كانت المحكمة ملزمة بإيقاف السير فى الدعوى بمجرد تقديم الدفع بعدم الدستورية ـ كما طلب الدفاع ـ لتقدم كل متقاض أو كل متهم بمثل هذا الدفاع ليوقف السير فى الدعوى المقامة ضده، ولتعطل

الفصل فى جميع القضايا، .وهو طبعا أمر لم يقصده المشرع، وقرار المحكمة بجدية الدفع من عدمه يخضع لرقابة الجهة القضائية الأعلى منها، لذلك فإن المحكمة توضح أسباب رفضها للدفع، وهذا ما فعلته المحكمة العسكرية العليا، إذ ضمنت حيثياتها أسباب رفض الدفع وتقريرها بعدم جديته، وأكدت المحكمة بالأدلة القانونية والشرعية التى ساقتها أن أحكام القانون فيما يتعلق بمواد التجريم المطعون فى شرعيتها لا تختلف عن أحكام الشريعة الإسلامية التى هى المصدر الرئيسى للتشريع، ومن ثم فقد انتهت المحكمة إلى التقرير بعدم جدية الدفع بعدم الدستورية المقدم من الدفاع».

(٢٦)

ويشير الدكتور سمير فاضل بشجاعة فى أكثر من موضع من هذه المذكرات إلى رأيه الواضح فى محاولة تسييس القضية على يد المحامين، وهو يقول على سبيل المثال فى صفحة ٨٩ إن هذا التسييس كان عدواناً على الحقيقة وعلى الضحايا، بل على المتهمين أنفسهم الذين أصبحوا أمانة فى عنق المحكمة :

«وقد وضح من وقائع الجلسات التالية أن البعض كان قد عقد العزم على تحويل المحاكمة إلى مهرجان سياسى فى محاولة لجر الرأى العام للاشتراك فى مهرجان تتصايح فيه الحناجر، وتضيع فيه دماء ثمانية من القتلى ،وثمانية وعشرين مصابا، علاوة على ما يشكله ذلك من أضرار بالغة بحقوق أربع وعشرون متهما مصيرهم أمانة فى أعناق المحكمة يجب

أن يهيأ لهم جو هادئ لمحاكمة عادلة، يطرح فيها دفاعهم وفكرهم فى حرية كاملة مهما كان نوع وهدف هذا الفكر دون ما جرح للنظام العام».



وبعد صفحتين يعود صاحب هذه المذكرات إلى تأكيد هذا المعنى ويقول:

«سارت إجراءات المحاكمة فى مشوارها الطويل الذى استمر أكثر من أربعة أشهر استأثر الدفاع فيها بستة وثلاثين جلسة طويلة تركت له المحكمة خلالها الحرية الكاملة فى عرض كل ما يعتقده فى صالح المتهمين، ولم يخل الأمر فى كثير من الأحيان من تشويه للتاريخ السياسى للرئيس الراحل السادات، ولم تكن المحكمة تقاطع الدفاع إلا لتعيده إلى موضوع الدعوى إذا بالغ فى الخروج عن الموضوع أو إذا تعرض للرئيس الراحل فى شرفه وكرامته».

(٢٧)

ولا يجد الدكتور سمير فاضل غضاضة فى أن يروى ما تعرضت له المحكمة من أحد المحامين من تجريح دون أن تقاطعه المحكمة.. ولا يذكر صاحب المذكرات نص العبارة السيئة التى قالها المحامى فى حق هذه المحكمة، لكنه يدلنا بوضوح واختصار على أنه لم يفرط فى هيبة المحكمة، وأنه حافظ على حقها ، وكلف المدعى العام العسكرى بالتحقيق مع المحامى المذكور فيما بدر منه، ومع هذا فإن المحامين تضامنوا مع زميلهم على نحو ما نرى، لكن المحكمة المركزية فيما

بعد أصدرت حكمـها بحبسه ستـة أشهر مع إيقاف التنفيـذ مراعاة لسنه وحالته الصحية.

ويورد الدكتـور سمير فـاضل ملخصا لمـوقف مجلس نقابة المحـامين وموقف نيابة أمن الدولة العليا من هذا المحامى، ويختم حديثه فى هذا الشأن ببلورة سـبب حرصه على إيضاح كل هذه الحـقائق، وهو أنه لا يمكن للمحكمـة أن تفرط فى هيبتـها لأن هيبتـها هى هيبة القـضاء كله الذى لا تقوم للمجتمع قائمة بدونه:

«مع نهاية شهر فبراير كانت القضية قد اقتربت من نهايتها، ولم يتبق للدفـاع عن المتـهمـين لكى ينتـهى من مهـمتـه إلا ما يلزم لاخـتـتـام المرافعات حسب تقدير هيئة الدفـاع نفسها، فقد بات واضحا أن الدفاع قد استنفد كل مـا عنده، وأن وضع خاتمة عادلة لهذه القضيـة التاريخية قد بات وشيكا».

« فى صـباح يوم أول مـارس ١٩٨٢ عـقدت المـحكمـة جلسـتهـا لاستكمـال مرافـعات الدفاع. قـام أحد الأسـاتذة المحامـين وطلب الكلمة نـيابة عن باقى هيئـة الدفاع، وطلب إيقـاف السيـر فى الدعوى لحين الحكم من فصل المحكمة الدسـتورية العليا فى طلب للفصل فى تنازع الاختصاص».

«بعـد اختـلاء المحكمـة للمداولة قـررت رفض الطلب لعدم تـوافر شروطه ورفضت المحكمة بالتالى إيقاف السير فى الدعوى».

«وقف المحامى ذاته مرة أخرى، وأخذ يتحدث بانفعال شديد حديثا طويلا فيه كثير من التجريح للمحكمة وإجراءاتها وقراراتها، ويبدو أن عدم مقاطعة المحكمة له من جهة، وشعوره بضياع الفرصة الأخيرة لوقف سير المحاكمة جعله يزداد حماسا وانفعالا فقال إن المحكمة بقرارها الاستمرار فى نظر الدعوى تكون قد خالفت القانون الذى أقسمت اليمين على احترامه، وذكر عبارة سجلت فى محضر الجلسة تفيد بأن المحكمة قد حنثت فى اليمين الذى أقسمت عليه».

«بعد مداولة مع أعضاء المحكمة أصدرتُ قرارا بإفراد محضر خاص لإثبات ما بدر من هذا المحامى من أقوال اعتبرتها المحكمة إهانة لها، وكلفت المدعى العام العسكرى الذى كان حاضرا الجلسة بالتحقيق مع المحامى المذكور فيما بدر منه.. ساد القاعة صمت رهيب من جانب المحامى وزملاؤه، وكل منْ بالقاعة الذين فوجئوا بالقرار، ثم رفعت الجلسة للاستراحة».



ويروى صاحب المذكرات ملخصاً لردود فعل المحامين تجاه القرار الذى اتخذته المحكمة فى حق زميلهم :

«أعيدت الجلسة، وطلبت من المحامى صاحب الدور فى المرافعة الاستمرار فى مرافعته، لكن هيئة الدفاع فوضت أحد السادة المحامين فى الحديث نيابة عنهم، وقرر بعد المناقشة الانسحاب مع زملائه تضامنا مع المحامى المحال للتحقيق فى طلبه إيقاف السير فى الدعوى،

رغم ما سبق إيضاحه من أن تقدير جدية الدفع وإيقاف السير فى الدعوى من صلاحيات المحكمة والقانون لا يلزمها بالاستجابة لطلب إيقاف السير فى الدعوى طالما ستوضح أسباب عدم جدية الطلب فى حيثياتها، وبناء عليه قررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لجلسة ٣ مارس ١٩٨٢ مع ندب المحامين أصحاب الدور للقيام بواجب الدفاع عن المتهمين مع تغريم المنسحبين وإخطار النقابة لمساءلتهم تأديبيا لانسحابهم من واجب الدفاع عن المتهمين بدون عذر مقبول».

« لم أتابع موضوع التحقيق مع المحامى المتهم بإهانة هيئة المحكمة لأنه أمر لا يخص محكمتنا، وقد صدر حكم المحكمة المركزية فيما بعد بحبسه ستة أشهر مع إيقاف التنفيذ مراعاة لسنه وحالته الصحية، ولكننى اطلعت على بيان صادر من نقابة المحامين بذات الخصوص نشر فى جريدة أخبار اليوم فى ٦ مارس ١٩٨٢ جاء فيه:

«إن مجلس النقابة المؤقت يود أن يسترعى النظر إلى أن المحاكم العسكرية فى نظامنا المصرى هى محاكم ناط بها الدستور والقانون اختصاصات معينة، وتتمتع فى مباشرتها بنفس الحقوق، وتمارس نفس المسئوليات التى تمارسها المحاكم العادية، ويلتزم الدفاع بواجباته نحوها، ومنها الالتزام بالاحترام الواجب للقضاء، ولا تسمح تقاليد مهنة المحاماة بمناقشة إجراءات هذه المحاكم وأحكامها فى اجتماعات عامة، أو مؤتمرات صحفية، أو أن تستغل فى تحقيق مآرب سياسية، وأن القانون قد حدد حالات رد ومخاصمة القضاة ونظم إجراءاتها بما

يكفل المحـافظة على كرامة المـحاكم وهيبتـها، وبما يضمن ألا يتـخذ وسيلة لعرقلة سير العدالة، وأن المجلس لن يتردد فى ممارسة مسئولياته عند ثبوت وقوع أى إخلال بالسلوك المهنى الذى تـفرضه آداب المحاماة وتقاليدها».

«وفى عـدد الأهرام الصادر فى ٨ مـارس ١٩٨٢ قـرأت خبـرا يفيـد التحقيـق مع ذات المحامى بمعرفة نيـابة أمن الدولة العليا تحت إشراف المسـتشار رجاء الـعربى، لعقده مـؤتمرات صحـفية لمـراسلين أجانب ومصريين، ونشره فى الصحف الأجنبية أخبارا مثيرة تتعلق بما يدور فى جلسات المـحكمة الخاصة باغـتيال الرئيس السـادات. . وأخلت النيابة سبيله بعد التحقيق معه بكفالة خمسمائة جنيه».

وبعد هذا يردف صـاحب المذكـرات بما يبين به عـن هدفه من هذا كله:

«أردت بإيراد هذين الخـبرين الرد عـلى هواة الإثارة والتهـويل الذين ينسجون القصص الخـيالية عن تعسف المحكمة تجاه المـحامى المتهم بإهانتها. . والمحكمـة لا يمكن أن تكون فى خصومة مع أى طرف من أطراف الدعوى التى تنظرها، ولكن واجب المحكمة يقـتضيها ألا تفرط فى المحافظة على هيبتها إذا تعرض أحد بما يمس هذه الهيبة من قريب أو بعيد، فـهيبة المحكمـة هى هيبة القضاء كـله حارس العدالة التى لا يقوم لمجتمع كيان إلا بصيانتـها والمحافظة عليها، ومن هنا كانت نقابة

المحامين، ونيابة أمن الدولة العليا حـريصتين وبنفس القدر على حماية هيبة المحكمة دون أن يطلب أحد منهما ذلك».

(٢٨)

ومن أهم ما يمكن لـنا أن نتأمله من معـان نفسيـة رائعة فيـما يرويه صاحب هذه المـذكرات تصويره لعودته إلى مـنزله بعد أن نطق بالحكم فى الجلسة الأخيرة لمـحاكمة المتهمـين فى حادث المنصة، ونحن نراه حريصا على الالتفات إلى جملة معـان مهمة، فهو مؤمن بالقدر ، وهو حريص تماماً على التـعبير عن إحساسه براحة الضـمير ، وهو قبل هذا يعتقـد أن الذين أقدموا على طلب الشهادة حـسبما يعتقـدون لن يخشوا حكما يصدر عليهم أيا كان :

«. . . عند خروجى لاحظت تكثيف الحراسـة على هيئة المحكمة، فركبت عربتى وأفلت من هذه الحراسـة المشددة التى لم أجد نفسى فى حاجة لها طالـما أرضينا الله، وأرحنا ضمائرنا، وليقـينى أنه لن يصيبنا إلا ما كتـبه الله لنا، ومن ناحية أخرى فـقد قَرّ فى ذهنى أن مَنْ عندهم الجرأة على التضحية بأنفسهم وتعـريض أنفسهم لاحتمال الموت عندما أقدموا على فعلتهم طلبا للشهـادة ـ حسب اعتقادهم ـ لن يخشوا حكما يصدر عليـهم أيا كان، ولن يحقـدوا على قاضٍ يطبق القـانون على ما ارتكبوه من أفعال أقدموا عليها بمحض اختيارهم».

وربما يعجب القارئ أن يكون هذا هو شعور رئيس المحكمة بعدما عانى من مفاجآت فى يوم اعلان الحكم، وهى مفاجآت عديدة منها أن الجلسة نفسها لم تعقد إلا بعد ساعتين لانقطاع التيار الكهربائى عن القاعة، فضلا عن الهتافات التى بدأ أحد المتهمين فى ترديدها.. ومفاجأة الحضور بحكم المحكمة ببراءة الدكتور عمر عبدالرحمن:

«ترامت إلى أسماعنا فى غرفة المداولة أصوات هتافات وضجة عالية فى قاعة الجلسة، وبالسؤال عن هذه الضجة أفادنى المسئولون عن القاعة بأن المتهمين قائمون بمظاهرة صاخبة فى قفص الاتهام أمام مندوبى أجهزة الإعلام العالمية، ينادون بشعاراتهم، وكتب بعضهم شعارات أخرى على ملابسهم البيضاء، واعتلى أحدهم قفص الاتهام وأخذ يلقى خطبة باللغة الإنجليزية أمام الصحفيين ورجال الإعلام الأجانب مترجما بعض شعاراتهم، منددا بالسادات ونظامه، «كانت مفاجأة لرجال الإعلام الأجنبى سماعهم للحكم ببراءة هذا المتهم الذى تزعم الهتاف والتنديد بالنظام ويدعى السيد السلامونى، قررت عدم الدخول إلى القاعة للنطق بالحكم حتى يسودها الهدوء التام، فوجه مصر الحضارى ممثلا فى قضائه معروض اليوم أمام العالم شرقه وغربه، ولا يجوز أن تهتز صورته أو تجرح هيبته فى أثناء النطق بالحكم فى أخطر قضية عرضت على القضاء المصرى المعاصر».

«انقطع التيار الكهربائى عن القاعة ، وانتظرنا عودته من دون جدوى لأكثر من ساعتين، واقترح بعض المسئولين أن تعقد الجلسة ، ويتم

النطق بالحكم فى أية حجرة بالمبنى بصرف النظر عن مدى استعدادها، لكننى قررت أن تجهز القاعة التى ستعقد فيها الجلسة على نفس مستوى القاعة الأصلية، وبنفس إمكاناتها، حفـاظا على صورة القضاء المصرى أمام العالم الذى سيـشاهد هذه الجلسة. . تم فعلا تجهيز قـاعة ملائمة على وجه السرعة».

«افتتحنا الجلسة باسم الله، وبالنداء على المـتهمين تقدم قائد حرس الجلسـة وأفادنى أن المـتهـمين فى قـفص الاتهام فى القـاعة الأصلـية المجـاورة يرفضون مغـادرة القفص، ويتصـايحون بأصوات عاليـة كلما شاهدوا أجهزة الإعلام الأجنبيـة، ولن يتمكن أحد من سماع الحكم فى هذه الضوضاء إذا حضروا الجلسـة، واستأذن فى بقائهم بمكانهم خارج القاعـة فوافقنا على بقـائهم خارج القاعـة فى أثناء النطق بالحكم. . تم النطق بالأحكام «باسم الله ، وباسم الشعب»، وكانت مـفاجأة للجميع الحكم ببراءة الدكـتور عمر عبـدالرحمن الذى كان الاعتـقاد أنه الزعيم الحقيقى للجمـاعة، واتضح للمحكمة كما ورد بحثيـياتها أنه لم يتقابل مع أحد من المـتهمين من شـهرين سابقين على الحـادث، فى حين أن فكرة اغتـيال الرئيس فى المنصـة قد نبـتت فى ذهن المتـهم الأول قبل الحادث بأيام قليلة عندما كُلف بحضـور طابور العرض العسكرى، وكذا براءة المتهم سيـد السلامونى الذى كان يتزعم الهتـاف باللغة الإنجليزية أمام المراسلين الأجانب قبل النطق بالحكم مـباشرة. . وانتهت جلسات المحاكمة التاريخية بالنطق بالأحكام فى هذه الجلسة الأخيرة».

ويحرص صاحب هذه المذكرات في موضع سابق على أن يسجل مدى الاحترام والتقدير الذى لقيته هذه المحكمة العسكرية التى رأسها فى الخارج والداخل:

«أما عن تقييم الجهات القانونية والقضائية بمصر والخارج لسير القضية، فقد كان طيبا من ناحية كفالة الحرية وحق الدفاع عن المتهمين، فقد وصلت العديد من تقارير الهيئات القانونية الدولية تشيد بإجراءات المحكمة فى هذا الصدد، ولم تبادر منظمة العفو الدولية بأى تعليق يمس سلامة الإجراءات أو كفالة حق المتهمين فى الدفاع عن أنفسهم، وهى التى لا تغفل عن متابعة أى تجاوزات تقع فى مثل هذه المحاكمات السياسية ».

« أما فى الداخل فقد أشاد العديد من مستشارى النقض وغيرهم بإجراءات المحاكمة، بل وقام بعض أساتذة القانون الجنائى بتدريس القضية لطلبتهم بكلية الحقوق كنموذج لما يجب أن يكون عليه سير الإجراءات فى القضية الجنائية».

(٢٩)

ومع هذا فإن صاحب المذكرات لا يفوته أن يشير إلى معاناته الحقيقية من بعض الكتابات الصحفية التى كانت تعلق تعليقات مختلفة على بطء سير القضية ، ويذكر صاحب المذكرات أنه وصلته آلاف الرسائل المتعجبة من هذا التأنى فى المحاكمة . . ومع هذا فإن المسئولين لم يتدخلوا بنفس الفكرة فى أثناء المحاكمة:

«كان كثير من الكتاب يشيرون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى مقالاتهم الصحفية عن بطء سير إجراءات المحاكمة، واستغراقها شهورا طويلة فى قضية شهدها العالم بأسره على شاشات التليفزيون لحظة وقوع أحداثها، بل لقد وصلتنا آلاف الرسائل من جهات أجنبية وعربية تستعجل صدور الأحكام وتعجب لهذا التأنى».

« فى ذات الوقت الذى لم يحاول مسئول أن يلمح للمحكمة بمثل ما ألمحت إليه الصحف وغيرها من استعجال للإجراءات، بل إننى أذكر واقعة أسوقها للحق والتاريخ، تقابلت مع السيد المشير أبو غزالة فى لقاء عقده كوزير للدفاع حضرته بصفتى مديرا لإدارة المحاكم العسكرية - إحدى إدارات القوات المسلحة - وبادرنى بمجرد دخولى مكتبه وأمام الحاضرين قائلا بانفعال: «أرجو أن تشهد أمام الحاضرين إن كنت قد قابلتك، أو تحدثت معك بطريق مباشر أو غير مباشر فى موضوع قضية السادات، أو استعجلتك فى إنهائها!»».

«فقلت إننى أشهد أننى لم أكن لأقبل مثل هذا التدخل، ولو حدث لكنت تنحيت عن نظر القضية »

ثم قال للجالسين:

«هذا هو ردى على ما يزعمونه فى بعض الصحف أننى أستعجل المحكمة فى إنهاء القضية».

وقبل هذا فإن الدكتور سمير فاضل يعترف بتردده فى الكتابة عن حادث المنصة ومحكمته، لكنه يعترف أيضا بتعجبه من طبيعة التناول الإعلامى للقضية، وهو يقول فى بداية حديثه عن حادث المنصة:

«ترددت كثيرا قبل أن أقرر تضمين مذكراتى بعض الأحداث التى واكبت حادث اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات، وما تلاها من إجراءات محاكمة المتهمين باغتياله لعدة اعتبارات، منها أننى وقد شرفت برئاسة هيئة المحكمة التى نظرت القضية انتهى دورى فيها بصدور الحكم ورفع أسبابه للجهات المختصة، ولم يعد من الملائم أن أدلى بقول أو أكتب كلمة قد يستشف منها رأى أو اتجاه فإن الرأى القانونى قد أبدى فى الأوراق، ونطق به حكما حاز قوة الشىء المحكوم فيه، والقاضى حكم شاءت إرادة الله تكليفه بالفصل فى قضية ما لا ينحاز لطرف من أطراف النزاع ، ولا ينبغى أن يكون له ميل أو اتجاه وإلا سقط هذا التكليف عنه، فالقاضى يجب أن يكون سندا وظهيرا لجميع الأطراف لا فرق عنده بين مجنى عليه ومتهم، وبين دفاع وادعاء، يستظهر الأدلة مما يعرض عليه فى أثناء نظره للقضية، ويستخلص القرار النهائى بعد تمحيصه لكافة الأدلة ووجهات النظر، مستبعدا لأى هوى أو ميل شخصى لهذا أو ذاك، لذلك فقد كان عمل القاضى من أشق الأعمال التى يكلف بها إنسان ولا يمنع من ذلك أن القاضى يشعر بسعادة بالغة لا تعادلها سعادة فى الدنيا يوم يستقر وجدانه على القرار، ومهما كانت خطورته».

«ومن ناحية أخرى فإننى لم أكن فى حاجة للرد على بعض المبالغات وقصص البطولة التى حاول أن ينسجها حول نفسه بعضُ مَنْ كتبوا فى هذا الموضوع، خاصة وقد كانت وقائع القضية قريبة، ولم يعد [شىء] مما دار بين جدران المحكمة خافيا بعد أن نشرت حيثيات الحكم، ووصل ما دار حتى فى الجلسات السرية إلى كل أجهزة الإعلام فى العالم مكتوبة ومسموعة».

«لم يعد هناك وجه للمقارنة بين إجراءات هذه القضية ـ التى أطلق عليها قضية العصر ـ وبين ما كان يطلق عليه «محاكم الدجوى».

«لم يحدث أى لقاء أو اتصال مباشر أو غير مباشر من أية سلطة بهيئة المحكمة أو أحد من أعضائها منذ إحالة القضية إليها وحتى صدور الأحكام فيها».

«لم يكن رئيس الجمهورية يعلم عن سير القضية إلا ما ينشر أو تتناقله أجهزة الإعلام.. لم يكن لديه علم بموعد انتهاء المحاكمة إلا عندما قرأ ما نشر فى نشرة الأخبار شأنه شأن أى مواطن عادى».

«لا أسوق ذلك بغير دليل فإننى أسمح لنفسى أن أشير هنا إلى واقعة رفض رئيس الجمهورية مقابلة هيئة الدفاع فى القضية عندما حدث خلاف فى الرأى بينهم وبين المحكمة، ولجأوا إلى سيادته للتدخل لدى المحكمة فرفض مقررا الابتعاد تماما عن أمور القضاء».

وبعد فقرات يشير الدكتور سمير فاضل إلى أنه كان حريصا على أن يحفظ حق المتهمين وضماناتهم، لدرجة أن المحامين حرصوا على إثبات شكرهم للمحكمة على هذا السلوك، وهو يصرح بأنه لهذا السبب أمر بالتحقيق مع اثنين من كبار الصحفيين:

«أما عن توفير الضمانات للمتهمين فى دفاعهم عن أنفسهم فتشهد بذلك محاضر الجلسات التى أصّر فيها بعض المحامين على تسجيل شكرهم على سعة صدر المحكمة فى كثير من مراحل المحاكمة، وإفساحها المجال أمام تحقيق طلبات المتهمين، سواء كانت طلبات شخصية أو قانونية تتعلق بإثبات إصاباتهم، وتحقيق ما يدعونه من ضغط أو تعذيب تعرضوا له. . بل إننى أمرت بالتحقيق مع اثنين من كبار الصحفيين بناء على شكوى بعض المحامين من أنهما كتبا فى مقالاتهم عن تكهناتهم بالأحكام التى ستصدر فى القضية».



ويسجل سمير فاضل بعد هذا كله أنه قد أصبح بعد مرور عشر سنوات على المحاكمة فى حلٍ من أن يلقى الضوء على بعض جوانب القضية:

«ولكننى وقد مضت عشر سنوات على حادث المنصة أجدنى فى حل من إلقاء الضوء على بعض جوانب قضية العصر تصحيحا لصورة خاطئة أو روايات خيالية تكون قد تناولتها الأقلام، أو تناقلتها الألسنة».

(٣٠)

قد لا أستطيع أن أمضى فى حـديثى عن هذه المذكرات دون أن أنقل للقـارئ صورة بديعـة يرسمـها صاحـب المذكرات فـى موضعـين من المذكرات، وكأنه يريد بالصورتيـن أن يدلنا على أن الرحمة لا تتعارض مع العدل، وأن الأبوة لا تمنع أن يحاكم الأبناء على ما اقترفوه.

لنقـرأ هذا النص البديع الذى ورد بطريقـة عابرة ضـمن حديثـه عن محاكمة قتلة السادات:

«لقد كنت وأعـضاء المحكمـة نعتبر الـمتهمـين كأبناء لنا وضعـتهم الظروف فى هذا الموقف العصيب أيا كانت دوافعهم، ومن هذا المنطلق كنا حريصين على توفير كافة الضمانات للدفاع عنهم، وكنا نعتبر أنفسنا محـامين عنهم عندما يسـهو الدفاع عن إبراز نقطة لصـالحهم، بل إننى كنت أستحث بعض أعـضاء هيئة الدفاع مـمن استغرقوا فى مـرافعاتهم السياسية أن يخصصوا أجزاء من جهدهم للدفاع عن المتهمين فى صلب التهم المنسوبة إليهم».



ولنقرأ قـبل هذا نصا مـشابهـا يرويه وهو يتحـدث عن التناقض فى شخصية زعيم جماعة الـتكفير والهجرة شكرى مصطفى ضمن ما يرويه عن قيامه بالإشراف على التحقيق فى قضية مقتل الشيخ الذهبى:

«عينت بحكم منصبى كنائب للمدعى العام العسكرى مشرفا على التحقيق فى هذه القضية، وقمت بندب مجموعة من رؤساء وأعضاء النيابة العسكرية وزعت عليهم العمل تحت إشرافى، بدأت تعرض علينا محاضر الضبط ، ومعها المتهمون، وكنت حريصا على التنبيه على أجهزة الضبط بضرورة التزام القانون فى أعمالهم الضبطية مذكرا إياهم بقضايا التعذيب التى كانت ولازالت ماثلة فى الأذهان، والتى لم يفرق فيها أمام القانون بين كبير وصغير، وكنت كذلك مذكرا لأعضاء النيابة ـ ولم يكونوا فى حاجة للتذكير ـ بمناظرة أى متهم قبل استجوابه، وإثبات ما قد يكون به من إصابات، واتخاذ الإجراء المناسب بخصوصها، والاستجابة لأى مطلب قانونى لأى منهم مؤكدا ما سبق أن كررته مرارا من أن فن التحقيق، وخبرة المحقق هى التى تؤدى إلى كشف الحقيقة دون حاجة لضغط من أى نوع كان».

«مادمت سأبتعد عن تفاصيل سبق نشرها ومعروفة للجميع، فإننى سأكتفى بإلقاء الضوء على بعض ملامح شخصية شكرى مصطفى زعيم جماعة التكفير والهجرة.. خلافا لمظهره العنيف، ونظراته الحادة، وسلوكه الفظ الذى كان يبدو به أمام الجمهور وفى مواجهة كاميرات الصحافة والتليفزيون، كان داخل غرفة التحقيق خاصة بعد تكرار اللقاء به، يبدو هادئا كالحمل الوديع، يرد على ممازحتنا له خارج التحقيق بابتسامة خجولة، وكلمات رقيقة لا تتصور أنها صادرة عن هذا الوحش الكاسركما تصوره أجهزة الإعلام.. بدأ يطمئن إلينا بعد ما لمس فينا من حرص على حقوقه كمتهم، وقد بلغ اطمئنانه لى وثقته فى شخصى

أنه كان يتنحى بى جانبا فى غرفة التحقيق، ويطلب منى النصيحة بخصوص مسلكه فى التحقيق، وكنت أقدم له النصيحة لوجه الله».

«اشتدت ثقته بى ـ ربما لشعوره بحرصى على توفير كافة سبل الدفاع له فى أثناء التحقيق ـ لدرجة أننى زرته مرة فى محبسه فى أثناء مرورى وأحد رؤساء النيابة على سجن القلعة للاطمئنان على إزالة شكاوى المتهمين المحبوسين على ذمة القضية فى هذا السجن فوجدته يقابلنى مرحبا متهللا قائلا لى: «لقد وصلت فى موعدك، لقد رأيتك فى منامى ليلة أمس تدفع عنى وحشا كاسرا يريد أن ينقض علىّ فصرعته وأنجيتنى منه».

. . . .

ويعقب صاحب المذكرات بما لمسه بنفسه من هذا التناقض التام بين صورتى الشخصيتين اللتين ظهر بهما شكرى مصطفى أمامه :

« عجبت من هذا الحلم الذى إن دل على شىء فإنما يدل على مدى اطمئنانه للقائمين على التحقيق معه. . كنت تراه فى أثناء المحاكمة هائجا ثائرا، يرغى ويزبد، ويتوعد النيابة والمحكمة والمباحث وكافة سلطات الدولة بالويل والثبور عندما يتولى الأمر فى يوم من الأيام، وكان كثيرا ما يردد فى المحكمة وأمام أجهزة الإعلام قوله: «أنا أمير جماعة المسلمين، أنا الذى سيرث الأرض ومن عليها». . كنت أعجب بين هذا الشموخ والتعالى والثورة أمام المحكمة، وذلك الهدوء والرزانة والحلم فى غرفة التحقيق المغلقة».

ويلخص الدكتور سمير فاضل ما أدركه من طبيعة علاقة شكرى مصطفى باتباعه فى فقرة موجزة، ولكنها حافلة بالمعانى حيث يقول:

«لقد كان تأثير شكرى مصطفى على أعضاء جماعته قويا، وكان اعتقادهم فى مصداقيته يفوق أى مؤثرات أخرى، حتى أن أحدهم ذكر فى التحقيقات: «إننا عندما نبدأ فى الاقتناع بما يخالف فكر أمير الجماعة الذى علمه لنا، نعلم أن الشيطان بدأ يوسوس لنا، فنصم آذاننا عن وسوسة الشيطان».

(٣١)

بقى أن نتحدث ـ بعد هذا كله ـ عن اهتمام صاحب المذكرات ببيان وجه الحق فى جزئيتين مهمتين لا يزال اللغط حولهما يدور، وهو حريص على أن يبين فى الصحفات ١٠٢ ـ ١٠٥ أن الرصاص الذى أصيب به السادات لم يكن من حراسه، ولا من الأمن، وإنما من رصاص المتهمين، وهو ينهى حديثه فى هذه الجزئية بقوله:

«خرجت فى هذه الخصوصية عن خطتى فى عدم الخوض فى تفاصيل الوقائع وما يحيط بها من أدلة ثبوت ونفى، نظرا لما أحاط واقعة مصدر الطلقات القاتلة من شائعات ترددت فى وقت معاصر للحادث، بل وامتدت بعدها، وحتى بعد أن تم نشر حيثيات الحكم، لذلك رأيت أن أنقل ما ورد بهذه الحيثيات فى هذا الخصوص إجلاء للحقيقة، خاصة لدى مَنْ لا يهتمون كثيرا بالاطلاع على حيثيات

الأحكام التى تنشر فى الصحف ، ولايسعفهم وقتهم إلا لمطالعة العناوين الرئيسية لهذه الحيثيات».



أما الجزئية الثانية التى يحرص صاحب المذكرات على بيان وجه الحق فيها فيلخصها فى قوله: «إن كامب ديفيد لم تقتل السادات»، وهو يرد بهذا على ما أثاره الأستاذ أحمد بهجت فى عموده بالأهرام يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٩١، وهو حريص تماماً على أن يرد بقوله:

«بينما كنت أطالع مقال الأستاذ أحمد بهجت فى باب صندوق الدنيا بجريدة الأهرام الصادرة فى ٢٩/ ١٠/ ٩١ كعادتى اليومية، أثار اهتمامى نبأ ورد بين سطورها مفاده أن إحدى الجماعات الفلسطينية المعارضة لمؤتمر مدريد للسلام وزعت بيانا ذكرت فيه المندوبين الفلسطينيين فى المؤتمر بأن الرئيس أنور السادات قد اغتيل لإبرامه معاهدة سلام مع إسرائيل. . فرأيت أن الأمانة التاريخية التى أتحملها فى هذا الصدد تقتضى منى أن أتصدى لإيضاح حقيقة هذه المقولة، ولم يكن فى نيتى أصلا أن أتعرض لهذه الجزئية فى معرض ذكرياتى عن قضية اغتيال الرئيس الراحل السادات، فقد حسبتها مجرد رواية من الروايات العديدة التى انتشرت وقت نظر القضية مما كان يتناثر هنا وهناك مما كان يدور فى مرافعات الدفاع، وأن هذه المقولة قد انتهت بإيضاح حقيقتها فى حيثيات الحكم التى نشرت فى حينه فى كافة وسائل الإعلام».

«جاء فى رد المحكمة على دفع تقدم به المحامون فى مجال دفاعهم مفاده أن المتـهمين كانوا فى حالة دفاع شرعـى عن النفس ضد الاعتداء الواقع من الرئيس الراحل المـجنى عليه ـ من وجهـة نظر الدفاع ـ على الدستور والقانون الذى يتمثل فى أمور أجسـمها توقيعه معاهدة السلام، جاء فى رد المحكمة على هذا الدفع:

« والمحكمة إذ ترد على هذا الدفع فإنما تسترجع اعترافات المتهمين الذين أدلوا بها أمـام النيابة العسكـرية فور ارتكابهم للحادث، فـلا نجد أنهم قد برروا فعلهم بأمور سياسيـة مما أثارها الدفاع كمعاهدة السلام ، أو قوانين تقـييد الحريات ، أو غـير ذلك مما أثاره الدفـاع، إنما برروا فعلتهم أسـاسا بامتناع الرئيس الراحل من وجهـة نظرهـم عن الحكم بما أنزل الله، وقبضه على رجال الدين وسبهم».



ثم يستطرد الدكتـور سمير فاضل فى رده على الأستـاذ احمد بهجت إلى بيان رأيه هو شـخصيا كـمتخصص فى القـانون الدولى فى الإنجاز الذى حقـقه السادات فى كامب ديفـيد ، مقارنا هذا الإنجـاز بما يتطلع العرب إليه فى مـؤتمر مدريد الذى كان قد بـدأ أعماله فى الوقت الذى كان صاحب المذكرات يكتبها فيه :

«وما دمنا نـعيش وقت كتـابة هذه الجزئيـة من المذكـرات فى أجواء مؤتمـر السلام المنعـقد بمـدريد من ٣٠ أكتوبـر ١٩٩١، وما يدور من

مفاوضـات تتم لأول مرة بين كافة الأطراف الـعربية المعنيـة من جهة، والجانب الإسـرائيلى من جهـة أخرى، فلن يحول مـوقعى من قضـية اغتيـال السادات دون أدائى لواجبى كمتـخصص فى القانون الدولى بأن أعقد مقارنة سريعة بين ما تم فى كـامب ديفيد ـ وكر الخيانة ـ على حد تعبير بعض الأطراف التى تشارك فـى المفاوضات الآن، وبين ما يمكن وما نتـمنى أن تحـصل عليه هذه الأطراف فى مـدريد وما يعـقبـها من مفاوضـات قد تطول إلى أمد لا يعلمه إلا الله سبـحانه وتعالى.. ذلك أن اتفاقـيات كامب ديفيـد ليست ملكا للسـادات وحده بصفتـه صاحب قرارها ومهندسها، لكنها عمل قومى شـارك فيه مجموعة من خيرة أبناء مصر من رجـال القانون والسياسة، منهم عـدد ممن لا يزالون فى موقع المسئولية، وعادت نتائجها البارزة التى لا يمكن لمبصر أن ينكرها على مصر وأبناء مصر».

على هذا النحو كتب سمـير فاضل رأيه منذ تسع سنوات ، ويبدو أن رأيه لايزال كما هو متوقع يعبـر عن الصواب ، ويكفيه من رجاحة رأيه وصفـه للمفـاوضات بأنه قـد تطول إلى أمد لا يعلمـه إلا الله سبـحانه وتعالى .

(٣٢)

و فى رأيى المتواضع أن أعـذب ما فى هذا الكتاب ليس فيمـا يتفرد به، فهو يتـفرد بحديث مهم رأينا كـثيرا من عناصره عن تـاريخ القضاء العسكرى المـصرى وأهمـيته، وإنجـازاته وتاريخه ومتـاعبه وقـد أجاد

صاحب المذكرات إلى أقصى ما يمكن فى كل ما سجله لنا فيما يتعلق بهذا القضاء وتجربته الممتدة فى العمل فيه حتى أصبح رجله الأول ، ومع هذا كله فان فى الكتاب جزءا أعذب فى قيمته الأدبية من هذا كله ، ذلك أن فيه تعبيراً دقيقا لم أجده بهذه الروعة (التى حققها سمير فاضل) فى أى كتاب كتبه أى طالب علم منا عن المناخ العلمى فى فرنسا وعن مناخ الحياة نفسها.

ومن العجيب أن يسبقنا جميعا إلى هذا التسجيل الدقيق والتصوير الجيد هذا القاضى الفاضل الذى لم تفته شاردة ولا واردة من الأدلة المتناثرة على سر عظمة المجتمع الذى أتيح له أن يقضى فيه عاما كاملا لجمع المادة العلمية لرسالته، وسأحاول أن أصور للقارئ من خلال فقرات متتابعة ومختارة من نصوص صاحب المذكرات هذا المناخ الجميل الذى عاشه صاحب المذكرات فى هذه السنة دون أى تدخل منى، فقد عبر بأفضل مما أستطيع التعبير بمراحل، وربما لا أجد أى نص فى النصوص المتاحة من ذكريات طلاب البعثات يعبر كل هذا التعبير عن الفارق الحقيقى، وهو الفارق فى روح الحضارة وتصرفات البشر على جميع المستويات، وأعترف أننى أعدت قراءة هذه الفقرات مرات ومرات، وكنت أشعر برهبة روحية شديدة وأنا أرى هذا القاضى يسجل كل ما جاشت به نفوسنا كطلاب علم حين كنا نلمس ونعيش الفارق بين بيئتين علميتين مختلفتين، فى بلادنا وفى البلاد المتقدمة، وقد اجتزأت للقارئ بعض ما كتبه صاحب المذكرات عن هذه المرحلة

وجعلت الفقرات المختارة متوالية وراء بعضها على نحو ما يرى القارئ، ومع هذا فإن الوحدة الشعورية بين هذه الفقرات ظلت مسيطرة وربما بأكثر منها فى الكتاب الأصلى، وفى هذا دلالة قصوى على مدى ما تمتع به صاحب المذكرات من دقة التصوير وصدق التعبير.

يقول الدكتور سمير فاضل:

«بعد حصولى على دبلومى القانون العام والقانون الجنائى سجلت رسالتى للحصول على الدكتوراه فى القانون عام ١٩٦٩، رغم أننى حاصل على ليسانس الحقوق عام ١٩٥٢، وذلك بسبب انشغالى الدائم فى العمل الذى لم يكن يتيح لى فرصة كافية للبحث والدراسة.. رغم محاولاتى الجادة للحصول على مصدر يثرى بحثى فى القانون الدولى عن المسئولية الدولية عن الأضرار النووية، إلا أن المراجع الموجودة فى مكتباتنا القانونية فى مصر لم تكن تسعفنى حتى لوضع أقدامى على بداية الطريق.. مراجع قديمة يرجع أحداثها للخمسينيات.. وثائق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لا تصل مصر بانتظام.. الأبحاث والدوريات الموجودة فى المكتبات المصرية منقطعة الاتصال بالفكر القانونى العالمى لعشر سنوات سابقة على الأقل».

....

....

«فجأة.. أراد الله أن يهيئ لى فرصة الاستمرار فى بحثى للدكتوراه.. لأول مرة تخصص وزارة التعليم العالى إحدى المنح

الفرنسية لجمع المادة العلمية للدكتوراه فى القانون للقوات المسلحة. . رشحت للحصول على هذه المنحة من جامعة باريس لتوافر كافة الشروط المطلوبة. . بدأت الإجراءات تسير سيرها المعتاد، سهلة ميسرة من الجانب الفرنسى ممثلا فى مكتب الملحق الثقافى فى السفارة الفرنسية، روتينية حذرة من الجانب المصرى ممثلا فى إدارة البعثات وهيئة التدريب. . تقدمت بجميع الأوراق المطلوبة للسفارة الفرنسية، وأجريت المقابلة المقررة للمرشحين للحصول على المنح الفرنسية».

. . . .

. . . .

«بعد فترة توجهتُ للسفارة الفرنسية لمعرفة القرار النهائى بالنسبة للمنحة، وتقابلت مع سكرتيرة الملحق الثقافى فهنأتنى وحددت لى الموعد التقريبى للسفر لأكون مع بداية العام الدراسى ٧٣ ـ ١٩٧٤ فى باريس فشكرتها وهممت بالانصراف، ولكنها بادرتنى بالقول:

«أنت واخد الموضوع ببساطة، ألا تعلم ماذا حدث حتى تقرر تخصيص منحة لك لجمع المادة العلمية فى باريس»

«قلت: «إننى لا أعرف الإجراءات التى تتم فى مثل هذه الأحوال بالضبط»

«فأفادتنى بأن المنحة التى رشحتنى لها القوات المسلحة كانت منحة احتياطية، أى يسافر صاحبها إذا تخلف عن السفر أحد المرشحين

الأصليين لسبب أو لآخر، فقلت لها لابد أن أحدا من هؤلاء قد تخلف فكانت من نصيبى ، فأجابتنى بأنه لم يحدث أى تخلف، لكن الملحق الفرنسى اطلع على خطة البحث التى تقدمت بها للحصول على الدكتوراه، وأعجب بتفاصيلها لدرجة أنه أرسلها إلى باريس يطلب إضافة منحة أخرى لك علاوة على المنح المقررة لمصر أصلا فصدقوا على طلبه، وبذلك تقرر ضمك للمسافرين بصفة أصلية».

. . . .

. . . .

«ازددت شوقا للسفر إلى باريس بعد هذه الواقعة. . اشتقت للتعامل عن قرب مع هؤلاء الناس الذين لا يقيمون للروتين وزنا طالما الظروف تقتضى تحطيم الروتين. . لا وساطة. . لا توصية. . لا رجوات أو توسلات. . إجراءات تطوعية لصالحى. . أو لصالح خطة البحث التى تقدمت بها. . دون علمى ودون طلب منى».

(٣٣)

ويصف الدكتور سمير فاضل المناخ العلمى فى باريس وصفا دقيقاً مفصلاً يتميز بدقة غريبة لا يستطيع أى منا نحن رجال الجامعات أن يصفها على هذا النحو لأننا نخلط بين أحلامنا لما نتمناه، وبين الواقع الذى لانجده، ونستحى أن نعترف ـ على هذا النحو الدقيق ـ بقصور جامعاتنا:

«وصلت إلى باريس بلد النور والعلم والجمال فوجدتها كما تخيلتها، بل أروع مما تخيلتها».

. . . .

«توجهت فى اليوم التالى إلى كلية الحقوق بجامعة باريس حيث سأمضى عاما دراسيا كاملا لجمع المادة العلمية لرسالة الدكتوراه التى سجلتها فى جامعة القاهرة فى القانون الدولى.. نصحتنى المشرفة على شئون المبعوثين الأجانب أن أبدأ عملى فى مكتبة كلية الحقوق الضخمة بتخصيص الأيام الأولى للتعرف على المكتبة، ومحتوياتها، وأقسامها، ونظام العمل فيها، وألا أبدأ فى الاطلاع والبحث إلا بعد التأقلم تماما مع المكتبة. . عملت بالنصيحة ، وبدأت أتفحص كل شىء فى المكتبة القانونية الهائلة، فقد كانت علاقتى بالكلية تكاد تنحصر فى هذا المكتبة حيث لم أكن مرتبطا بأستاذ معين ، أو برنامج محدد فى دراستى. . وجدتنى غارقا فى تلال من المراجع والدوريات والأبحاث والوثائق، منها القديم ومنها الحديث، وما تعجز عن العثور عليه فى المكتبة من كتب تتقدم ببيانه لمشرفة المكتبة فتجده أمامك فى اليوم التالى».

. . . .

«رغم ضخامة المكتبة واحتشادها بأعداد كبيرة من الطلبة، فإن كل شىء يسير بنظام دقيق وسريع. . لا تسمع حتى الهمس. . تتقدم للشباك باستمارة بالمراجع المطلوبة، وبعد دقائق تجد إعلانا على لوحة كهربائية بوصول المطلوب للشباك لتتسلمه وتعيده بعد الانتهاء منه. . أمينة

المكتبة تجلس على منصة منهمكة فى عمل مستمر لا ينقطع حتى تنتهى ورديتها».

(٣٤)

ويلخص الدكتور سمير فاضل فى دقة رائعة كثيراً من دروس الحياة التى تعلمها فى باريس والتى ارتقى بها سلوكه العام والمعرفى :

«توجهتُ فى اليوم التالى لوصولى إلى مركز الدارسين الأجانب بالحى اللاتينى لتلقى التعليمات الخاصة بنظام الدراسة خلال مدة المنحة، وهناك تقابلت مع أحد الدارسين المصريين وخرجت معه متجهين إلى محطة المترو، ووقفنا على رصيف المحطة منشغلين بالحديث بعد أن حصلنا على تذاكرنا من شباك التذاكر. . وصل القطار فصعدنا أول مركبة صادفناها ونحن مازلنا منشغلين بالحديث».

«حضرت مفتشة المترو وطلبت منا التذاكر لمراجعتها وبمجرد إبرازها طلبت منا عشرة فرنكات غرامة لكل منا، بالاستفسار منها اتضح أننا ركبنا درجة أولى دون أن نتنبه ومعنا تذاكر درجة ثانية. . أخرجت الفرنكات العشرة لدفعها، بينما تردد زميلى وبدأ يناقشها وعلى الفور اختفت ابتسامتها الرقيقة وقالت بحزم: «تدفع أو أتخذ إجراء آخر». . ودفع الغرامة وتعلمت أول درس فى باريس أن أدقق فى تذاكرى وفى المركبة التى سأركبها بمترو الأنفاق».

. . . .

. . . .

«فى رحلة العودة للفندق قررنا أن نجرب ركوب الأتوبيس، انتظرنا على المحطة حتى وصل الأتوبيس المطلوب فاتجهت مسرعا نحوباب الصعود، ففوجئت بصرخة مدوية من كل الواقفين على المحطة «إلزم الطابور»، ولم ألحظ فى بادئ الأمر الطابور الواقف فى انتظار الأتوبيس، فاعتذرت، وعدت لآخر الطابور وكان درسا ثالثا فى أول يوم لى فى باريس».

(٣٥)

وهذه هى قصة حصوله على معونة الأستاذ العالمى الكبير له ، وهى قصة تشى فى وضوح بكل معانى الأستاذية الحقيقية والمناخ العلمى المتميز الكفيل بمساعدة أصحاب الرغبة فى الكمال على المضى فى الطريق العلمى الصحيح :

«وسط هذا الخضم الهائل من الكتب والمعلومات وجدتنى محتاجاً لأستاذ من الكلية ليرشدنى لأقصر طريق للوصول إلى غايتى، وإلا ضاع الطريق منى، ولن يكفى عام دراسى واحد لجمع المادة العلمية التى حضرت إلى باريس من أجلها.. توجهت لمكتب الملحق الثقافى المصرى فى باريس الدكتور يحيى الجمل وهو دفعتى ولابد سيرشدنى إلى أستاذ يعاوننى فى مهمتى فوجدته يجهز نفسه للسفر لمصر لترشيحه عضوا فى الوزارة الجديدة، وأشار علىّ بمحاولة الاتصال بالأستاذ «بول روتير» وهو فقيه عالمى فى القانون الدولى، لكنه لم يكن واثقا من إمكانى مقابلته بسهولة».

....

«انتظرت حتى وصل الملحق الثقافى الجـديد الدكتور عاطف صدقى وقمت بـزيارته وأشار علىّ بمـا أشار به الدكتـور يحيى الجـمل ولكن تشكيك كل مَنْ اسـتشـرتهم من الأخوة الـمصـريين فى إمكان مقـابلة الأستاذ «بول روتير» كاد يصيبنى بالإحـباط. . اختصرت الطريق وكتبت خطابا وجهته للأستاذ «بول روتيـر» وضعته فى الصندوق المخصص له فى الكلية. . ذكرت فـيه عنوان الرسالة، وطلبت تحديد موعد لمـقابلته للاسترشاد برأيـه، وأوضحت أننى حضرت من مصر فى منحـة فرنسية لجمع المادة العـلمية لهذا الموضـوع، وذيلت الخطاب باسمى وعنوان المنزل. . محـاولة شبـه يائسة أقدمـتُ عليها ، ولم أعـول كثـيرا على نجاحها حسبما سمعته من الزملاء المصريين».

. . . .

«وصلت منزلى الساعة الثالثة بعـد الظهر فوجدت خطابا فى الصندوق الخاص بى فى مدخل العمارة التى أسكنها، وفوجئت عندما فتحته أنه من الأستاذ «بول روتيـر» شخصيـا يبلغنى فيه أنه تلقى خطابى صـباح اليوم، وحدد موعد مـقابلتى بمنزله فى الساعة السادسة مـساء. . كدت لا أصدق ما حدث. . يصلنى خطاب بالبريد بعد ساعات قليلة. . ويهتم هذا الفقيه الكبير الذى أفقدنى الأساتذة المـصريون الأمل فى إمكان مقابلته ويدعونى لمقـابلته فى ذات اليـوم فى منزله. ذهبت فى المـوعد المـحدد فقـابلنى الرجل ببساطة شديدة، وأخذ معطفى الذى كان يقطر ماء من شدة المطر، وعلقه على الشماعة بالمدخل كما هى عادة الفرنسيين».

. . . .

«علمتُ منه أنه اهتم بطلبى لحبه لمصر منذ زارها فى صدر شبابه، ثم بدأ يتحدث معى فى موضوع الرسالة ، وتعمق معى فى الحديث حتى كاد يخرج عن خطة البحث التى سجلتها فى مصر، وكنت من وقت لآخر أتدخل فى حديثه المسترسل حتى لا يبتعد عن خطة البحث التى تعبت كثيرا فى إعدادها، وكان يستمهلنى حتى ينتهى من حديثه، واستمر حديثه الممتع حوالى ثلاث ساعات كأنه شلال متدفق من المعلومات، وعندما وصل لنهاية حديثه كنت قد غيرت خطة بحثى تماما ، فلم أجد ما أعرضه عليه سوى أننى طلبت منه إرشادى إلى المراجع التى يمكننى الاطلاع عليها لتحقيق خطتى الجديدة التى كونتها بسرعة فى ضوءما سمعته منه من أفكار، فنصحنى بالاطلاع على مجموعة من المراجع والوثائق حدد لى الأماكن التى ينتظر أن أجدها فيها، سواء فى مكتبة كلية الحقوق، أو فى مركز الأمم المتحدة بباريس، أو فى مكتبة اليونسكو، ثم نظر فى ساعته وقال لى: «أرجو تبليغ اعتذارى للعائلة لتأخيرى لك كل هذا الوقت».

«خرجت شاكرا وغير مصدق ما حدث فى لقائى مع هذا الأستاذ العظيم، ولم تنقطع صلتى به حتى سافرت من باريس رغم أنه غير معين للإشراف على بحثى بصفة رسمية، وكثيرا ما لجأت إليه لتذليل المصاعب التى كانت تعترضنى فى البحث عن بعض المراجع، بل وكان يهدينى أو يقرضنى بعضها من مكتبته الخاصة».

. . . .

«فى اليوم التالى لهذا اللقاء كنت فى زيارة للصديق العزيز أحمد فتحى سرور بمكتبه بمنظمة اليونسكو حيث كان ممثلا للجامعة العربية بالمنظمة بباريس، ورويت له ما حدث فى مقابلتى للأستاذ «بول روتير» فكان لا يصدق أننى تمكنت من الالتقاء بهذا الفقيه الكبير ثلاث ساعات بمنزله، وقد عاوننى الدكتور سرور مشكورا فى البحث عن بعض المراجع التى لم أجدها بمكتبة الكلية بالمرور معى على بعض المكتبات التى كان يتمتع فيها بخصم خاص فى الأسعار لعلاقته الطيبة بأصحابها».

(٣٦)

ولا يفوت سمير فاضل أن يتحدث عن مدى كفاءة الموظفين الفرنسين وحرصهم على أداء الخدمة العامة بأفضل صورة بعيداً عن الروتين والجمود الفكرى وهو يروى وقائع كثيرة ومتعددة يدلل بها على هذا المعنى ولكننا نجتزئ ببعضها فقط :

«... مواقف كثيرة أتذكرها عن فترة إقامتى بباريس تعطى انطباعا عن مدى ما يتمتع به الموظف الفرنسى مهما كان صغيرا من حرية التصرف فى عمله، والخروج على الروتين فى الظروف التى تستوجب ذلك دون خوف من المسئولية طالما يشعر هو شخصيا أن الموقف يتطلب ذلك التصرف من جانبه».

«أرسل لى شقيقى الذى كان يعمل بالكويت تحويلا بمبلغ ستمائة جنيه استرلينى عن طريق بنك الخليج إلى بنك باريس الوطنى عن طريق

بنك باركليز فى لندن ـ لعدم وجود تعامل مباشر بين بنك الخليج وبنك باريس ـ قبل موعد عودتى لمصر بأيام لشراء ما يلزمنى من باريس قبل العودة، وأرفق بخطابه صورة ضوئية للتحويل المرسل إلى لندن.

«يشاء حظى أن يحدث إضراب فى جميع فروع بنك باريس، وامتنع العاملون بالبنك عن القيام بأى عمل سوى صرف الشيكات المحلية، أما أعمال البنك الأخرى فمرجأة لحين انتهاء الإضراب».

«مررت كثيرا على فرع البنك القريب من منزلى دون جدوى، ولما لم يعد باقيا على موعد سفرى سوى يومين ذهبت لموظفة البنك وشرحت لها الموضوع وأبرزت لها صورة التحويل الذى وصلنى مع خطاب شقيقى فأفادتنى بأنه يستحيل فرز أكداس الرسائل التى وصلت البنك منذ بدء الإضراب، ولكن نظرا لظروف سفرى العاجل ستقوم بصرف المبلغ لى بمقتضى صورة التحويل على مسئوليتها وعندما ينتهى الإضراب ستبحث عن التحويل الأصلى وتسدد دفاترها».

«ولكن ظهرت عقبة خلت أنها ستعوق تنفيذ ما اتفقت عليه الموظفة معى، ذلك أن توقيع مدير بنك الخليج الموجود صورته على صورة التحويل لا يوجد له أصل لديها لتضاهى التوقيع نظرا لعدم وجود تعامل مباشر لهم مع بنك الخليج، فأشارت علىّ بالتوجه لفرع بنك باركليز فى باريس ليعتمد توقيع مدير بنك الخليج لأن عنده أصل توقيعه.. توجهت لفرع بنك باركليز وأنا شاكك فى إمكان تنفيذ ذلك، ولكننى حصلت فعلاً على هذا الاعتماد من بنك باركليز، وصرفت الموظفة قيمة التحويل بموجب صورته الضوئية على مسئوليتها الخاصة».

«لعنت البيروقراطية والخوف من تحمل المسئولية، وتمنيت أن توفد البنوك المصرية بعض موظفيها ليتعلموا أصول العمل المصرفى فى باريس».

(٣٧)

و لا يخلو هذا الكتاب القيم من آراء المؤلف الصريحة والواضحة فى كثير من الأحداث الوطنية التى مرت به، وهو على سبيل المثال منحاز للدور الذى قامت به مصر فى اليمن رغم كل التوريط الذى حدث:

«فى سبتمبر ١٩٦٢ قامت ثورة الجيش باليمن منهية عهد الأئمة ولينتقل اليمن السعيد من القرون الوسطى إلى العصر الذى نعيشه، بفضل وقفة مصر القوية بزعامة رئيسها الراحل جمال عبد الناصر إلى جانب الثورة الشابة، فما أن طلب قائد الثورة عون مصر حتى سارع عبد الناصر بإرسال قوات مصرية لتحمى الثورة، وتقف بجانبها حتى يشتد عودها».

«وكان من المتصور أن قوة صغيرة قوامها سرية أو سريتان من الصاعقة كفيلة بتحقيق هذا الهدف، لكن استفحال المهام وتشعب المسئوليات السياسية والعسكرية أدى لتزايد القوات تزايدا مطردا، فمن سرية إلى كتيبة إلى لواء إلى لواءات، ومع تزايد القوات تزايد نزيف الدم والمال حتى غرقنا تماما فى مستنقع اليمن السعيد».

«وكأن هذا الاستنزاف قد أسعد إسـرائيل وحقق أهدافها، فلم تحاول فى تلك الفتـرة القيام بأى عـمل عدوانى ضـد قواتنا فى الشمـال حتى تضمن استمـرار عملية الاستنزاف دما ومالا لقواتنـا المسلحة فى أقصى الجنوب ممـا هيأ لها فرصـة الانقضاض علينا فى عام ١٩٦٧ بعـد تمام إنهاكنا عسكريا واقتصاديا».



وفى الكتاب فقرات حافلة بالاثارة عن فترة عمل صاحبها فى اليمن، وكيف اكتـشف مدى الإظلام الذى كانت تعيـشه هذه البلاد الشقـيقة ، ومن هذه الفقـرات ننقل للقارئ بعض ما يرويه صاحب الـمذكرات عن أول أيامه فى الـيمن وكيف قـاده الحظ إلى أن يواجه مـباشرة بسـيناريو تنفيذ العدالة فى محكمة الثورة فى اليمن :

«فى مساء اليـوم الأول لوصولى وجدتنى فى حاجـة شديدة للخروج من القصر للتـعرف على ملامح المدينة الغارقـة فى الظلام، فاصطحبت بعض الزملاء وركـبنا السيارة ولم نبتـعد كثيـرا عن القصر حتى فـوجئنا ببوابة ضـخمة مـغلقة وأفهـمنا الحارس الذى يقف بجـوارها أنها بوابة صنعاء تقـفل بعد حلول الظلام حتى الصبـاح. . بدأ السائق فى الدوران بالسيـارة للعودة من حـيث أتينا وسقط نور كـشاف السيـارة على منظر اقشعرت له أبداننا فى وسط هذا الظلام الدامس، منظر لم يبارح مخيلتى لفترة طويلة. . جثث معلقة بأعلى البوابة الضخمة، ورءوس بلا جثث».

«سارع السائق ، وقد لاحظ فزعنا بالقول بأنكم ستتعودون على رؤية مثل هذا المنظر كـما تعودت أنا فى بضعـة أيام، وأضاف أن هذه جثث المحكوم عليهم من محكمة الثورة، يحاكمون نهارا وتنفذ الأحكام فورا ، ثم [يُعلقـون] على بوابة صنعاء وأسـوارها ليكونوا عبرة لـمن يحاول معارضـة الثورة، ومضى يروى لنا ما يحدث فى هذ المـحكمة نقلا عن كثير ممن حضروا هذه المحاكمات الهزلية».

«يبدأ رئـيس المحكمـة فى النداء على المتـهميـن ويخبرهم بالـتهم الموجـهة إليهم، وبعـد إجراءات لا تستـغرق سوى دقـائق يوجه رئيس المحكمة حديثـه للجمهور الحاضر بالقـاعة آخذا رأيهم مناديا: «إعدام» فإذا تعـالى صياح الجـمهور، وصفـقوا مؤيدين للإعـدام أعلن القاضى حكمه بإعدام المـتهم، وهكذا بالنسبة لبـاقى المتهمين حـتى ينتهى من القضايا المعروضة عليه، ثم يقـاد المحكوم عليه إلى ساحة عامة ويقطع السياف رءوسهم علنا، ثم يعلقون على بوابة صنعاء».

«لـم أصدق هذه الرواية فى بادئ الأمـر ولـم يغمض لى جفن ليلتـها وأنا أفكر فى الجثث المعلقة، وكيف ساقهـا قدرها لهذا المصير التعس بهذه السرعة وتلك الكيفية ونحن فى ستينيات القرن العشرين».

«فى الصبـاح أكد لى كلمَنْ سألتهم صـدق هذه الرواية، بل ودعونى لحضور إحدى هذه المحاكمات إن أردت، لكننى رفضت مجرد التفكير فى حضور مثل هذه المهزلة».

. . . .

ومن العجيب أن صاحب هذه المذكرات وهو رجل القضاء العسكرى لايدلنا على ما تقدم به من اقتــراحات أو آراء من أجل القضاء على هذه الصورة من المحاكمات اليمنية مع أنه لابد فعل.

(٣٨)

وهذه فقرة أخرى تصور مدى الانفــلات التى كانت تعيشه بلاد اليمن فى تلك الفترة الباكرة بعد قيام ثورتها :

«كان المسئـولون يتصرفون بعفوية، بل ببدائيــة غريبة وأذكر أن وزير الداخلية اليمنى فى ذلك الوقت وكان برتبة العميد كان قد حضر لزيارتنا بقيادة القوات ذات ليلة، وبينما هو جالس يتحدث معنا فى موضوع مهم دخل علينا جندى يمنى مــن الشرطة وجلس على كـرسى مقـابل للوزير بعــد أن ألقى التحـية، وفى أثناء الحــديث فـوجئنا بالجندى ينهــر وزير الداخلية قائلا له: «أنت كذاب»، فما كان من الوزير إلا أن أخذ يتشاجر معــه محــاولا إقناعه أنه ليس كـذابا دون أن يحاول مؤاخــذته على هذا السلوك البدائى».

. . . .



ويصل الدكتور سمير فــاضل إلى أن يبلور انطباعه عن اليمن فى تلك الفترة فى قوله:

«هكذا كانت اليمن عندما وصلتها قوات مصر المسلحة لحماية ثورتها فى سبتمبر ١٩٦٢.. بدائية فى أسلوب الحياة.. بدائية فى التفكير الإنسانى.. بدائية فى كل شىء كأنها سقطت من حسبان التاريخ وعاشت خارج أسوار العصر».

(٣٩)

و على نفس النمط الفكرى المنطقى يروى صاحب هذه المذكرات رأيه فى الفارق بين حرب ١٩٥٦ وحرب ١٩٦٧:

«لابد لكل منصف أن يكون عادلا فى مقارنته بين انسحاب ١٩٥٦ أمام قوات الغزو الثلاثى انجلترا وفرنسا وإسرائيل، وبين هزيمة يونيو ١٩٦٧ أمام قوات إسرائيل وحدها.. انسحاب ١٩٥٦ كان بعد معركة غير متكافئة فُرضت علينا وليس أمامنا إلا خوضها فقد وقع العدوان الثلاثى علينا لتمسكنا بحقوقنا المشروعة فى استرداد قناة السويس، وحفاظا على كرامتنا الوطنية التى لا يمكن التنازل عنها مهما صادفنا من تضحيات، وكان الانسحاب ضرورة تكتيكية للحفاظ على قواتنا من التدمير الكامل أمام قوات وأساطيل ثلاثة جيوش قوية، ومع ذلك فقد قاتلت القوات قتالا مستميتا أبلت فيه حسن البلاء قبل اضطرارها لتنفيذ أوامر الانسحاب».

«أما هزيمة ١٩٦٧ فقد نتجت عن تهور من جانب قيادتنا السياسية حرصا منها على زعامة المنطقة العربية، ومغامرة تدرك القيادة نتيجتها سلفا، لذلك كانت الهزيمة ساحقة، وآثارها النفسية عميقة فى نفوس

أبناء الشعب المصرى الذى وثق فى قيادته وأسلمها أمره فقامرت بمستقبله».



ومن هذا المنطلق فان لسمير فاضل رأيا خاصا فى موقف الشعب المصرى فى ٩ يونيو، وقد عبر عن هذا الرأى فى مذكراته بوضوح وصراحة حيث قال:

«إن تمسك الشعب بعبد الناصر فى ٩ يونيو لم يكن تمثيلية، فقد شاهدت وغيرى كيف خرج المواطنون من بيوتهم فى تلقائية رافضين استقالة عبد الناصر، كان تشبثا بالرمز الذى لم يجد أمامه غيره يتشبث به، ويستصرخه أن يتحمل المسئولية ولا يتركه يغرق وحده فى مستنقع الذل والهزيمة»

(٤٠)

ومن حسن الحظ أن صاحب هذه المذكرات يروى بعض ذكريات مهمة عن فترات مبكرة من شبابه ومنها ذكرياته عما شاهده بنفسه يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ حيث حدث حريق القاهرة، وكان هو نفسه أحد الشباب المشاركين فى المظاهرات صباحا، وهو يذكر بالتحديد الاسم الكامل لضابط من ضباط القوات المسلحة المصرية حمله المتظاهرون على أعناقهم!!:

«فى صباح ٢٦ يناير شهدت القاهرة أعنف وأضخم مظاهرة شهدتها القاهرة فى تاريخها الطويل.. خرجنا من الجامعة فى مظاهرة صاخبة

مطالبين بالثأر لشهداء الشرطة وشهداء الجامعة، وكلما اقتربت المظاهرة من هدفها بمجلس الوزراءكلما زاد عدد المشاركين فيها من أبناء الشعب على مختلف مستوياتهم».

«وفى الطريق صادفنا مجموعة من جنود الشرطة انضموا للمظاهرة وزاد لهيب الهتافات وحماس المتظاهرين».

«وعلى كوبرى قصر النيل تصادف مرور اليوزباشى محمد حلمى عبدالخالق من القوات المسلحة فحمله الطلبة على الأعناق رمزاً لتضامن الجيش مع الشعب فى مسيرته، وفى فناء مجلس الوزراء بلاظوغلى خرج إلينا فؤاد سراج الدين وزير الداخلية والدكتور صلاح الدين وزير الخارجية ولم يكونوا فى كلماتهم أقل حماسا من المتظاهرين.. انصرفت إلى منزلى بعد سماع الكلمات الملتهبة بمجلس الوزراء، ولم أكن أدرى بما كان يجرى فى باقى شوارع القاهرة فى ذات الوقت».

«فى المساء شاهدنا ألسنة اللهب ترتفع فى سماء القاهرة فتحيل ظلاهما إلى نور أحمر متوهج، وسمعت لأول مرة بما كان يجرى طيلة النهار فى شوارع وسط المدينة من إشعال النيران فى جميع محلات [وسط] القاهرة ، وفى البنوك ، والمؤسسات الأجنبية».

«لم يُعرف أحد حتى يومنا هذا على وجه اليقين من الذى قام بهذا العمل البشع، ولا اليد أو الهدف الذى كان وراء هذه الحوادث المحكمة التدبير».

ولا يفوت صاحب هذه المذكرات أن يبدى وجهة نظره فيما يتعلق بمشاعره الإنسانية عند توليه تحقيق قضايا التعذيب، وهى القضايا التى أثيرت فى عهد الرئيس السادات، وحاول بعض المظلومين من خلالها أن ينتقموا لما لقيوه من تعذيب فى فترات سابقة:

«كان عام ١٩٧٦ هو عام قضايا التعذيب تحقيقا ومحاكمة، شغلت النيابة العامة بتحقيق العديد من الشكاوى التى قدمت لها عن وقائع تعذيب وقعت على متهمين فى قضايا شهيرة سابقة لحملهم على الاعتراف بارتكاب الجرائم المنسوبة إليهم،وجريمة التعذيب جناية خطيرة عقوبتها الأشغال الشاقة، وقد تصل إلى الإعدام إذا انتهى التعذيب بحدوث وفاة، ومن أشهر القضايا التى كانت محل تحقيق فى النيابة العامة قضايا كمشيش، وقضية تعذيب مصطفى أمين المتهم فيها صلاح نصر رئيس المخابرات العامة الأسبق».

«على الجانب الآخر كانت النيابة العسكرية تباشر التحقيق فى قضايا التعذيب الذى تعرض له الضباط المتهمون فى قضية المؤامرة التى نظرتها محكمة الثورة عام ١٩٦٨ والتى اتهم فيها أعوان المشير عبد الحكيم عامر».

«تم تشكيل مكتب خاص بقضايا التعذيب بمكتب النائب العام يرأسه المرحوم المستشار هاشم قراعة المحامى العام، كما تم ندب مجموعة

من رؤساء وأعضاء النيابة العسكرية تحت إشرافى لتحقيق قضايا التعذيب التى تدخل فى اختصاص القضاء العسكرى».

«كان التعاون تاما بينى وبين المرحوم المستشار هاشم قراعة، واتفقنا على قواعد التزمنا بها فى جميع التحقيقات التى أجريت فى شكاوى التعذيب، تختص النيابة العسكرية بموجب هذا الاتفاق بجرائم التعذيب التى وقعت فى السجن الحربى ومتهم فيها ضباط من القوات المسلحة، وما عدا ذلك تختص بتحقيقه النيابة العامة، وذلك فى ضوء قواعد الاختصاص الواردة بقانون الأحكام العسكرية».

«استغرق تحقيق شكاوى التعذيب من النيابة العسكرية وقتا وجهدا كبيرين، لم يكن يعنينا الإجهاد البدنى نتيجة استمرار العمل لساعات طويلة ليلا ونهارا نتيجة كثرة الشكاوى المقدمة، وكثرة عدد المتهمين الذين شملتهم التحقيقات، بل كان يقض مضاجعنا الإرهاق النفسى الناتج عن معايشتنا لقصص التعذيب التى نسمعها من أفواه المجنى عليهم مع كل تحقيق نجريه».

«تعذيب يبدأ من التعليق بالفلكة، إلى الحجز فى غرف غارقة بالمياه، إلى تعريض المجنى عليهم لهجوم الكلاب الشرسة إلى آخر تلك الإجراءات البشعة التى كانت تتم تحت سمع وبصر وبأوامر من أشخاص كان لا يرقى الشك إلى ما يتمتعون به من إنسانية وخلق، يشغلون مناصب يجب أن تكون بعيدة عن الصغائر والسلوك الإجرامى. ليس لسبب إلا لمجرد إثبات إخلاصهم، وحرصهم على

استتباب الأوضاع السياسية التى يعتقدون أنه لا بقاء لأوضاعهم الوظيفية إلا باستتابها. . يتطوعون بارتكاب جرائمهم، ومخالفة ضمائرهم، وإهدار كرامة وإنسانية المجنى عليهم دون أن يطلب منهم أحد ذلك، اللهم إلا لإثبات الولاء وضمان البقاء».

«أشخاص كان يشار إليهم بالبنان احتراما لهم ولمكانتهم العسكرية والاجتماعية، أصبحنا نطالع فيهم وجوها ذليلة منكسرة بعد أن وصلت إليهم يد القانون».

«انتهت تحقيقات النيابة العسكرية بصدور قرار اتهام وطلب إحالة للمحاكمة لمجموعة من العسكريين منهم ضابطان برتبة اللواء هم مدير المخابرات الحربية، ومدير السجن الحربى، وضابطان برتبة العميد بالمخابرات الحربية والسجن الحربى، نظرا لما توافر لدى النيابة العسكرية من أدلة ثبوت على «تهمة التعذيب للحمل على الاعتراف» الموجهة لهم من واقع شهادة المجنى عليهم وغيرهم مدعمة بتقارير الطب الشرعى عن الإصابات التى كانت آثارها لا تزال بادية على أجسامهم».

(٤٢)

ولا تخلو مذكرات الدكتور سمير فاضل من حديث شيق يبين عن الاهتمام العميق لهذا الرجل بالأخلاق العامة وهو أمر جدير بالتنويه وبالرواية:

«دخل مكتبى ذات يوم أحد المواطنين ويعمل طبيبا وهو فى حالة ثورة عارمة، وهياج شديد يريد أن يتقدم بشكوى ضد أحد الضباط الشبان حديثى التخرج برتبة الملازم لتعرضه لابنته الشابة وهى تسير على كورنيش النيل بالعجوزة بأفعال وألفاظ خادشة للحياء، مما أصابها بحالة نفسية شديدة، وطالب فى نهاية شكواه بتقديم الضابط الشاب للمحاكمة لينال عقابه، وليكون عبرة لأمثاله من الشباب المستهتر الذى لا يرعى حرمة أعراض الناس، ولا يقيم وزنا للقيم والأخلاق.. بعد تلقى شكواه، واتخاذ الإجراءات اللازمة لاستدعاء المشكو فى حقه طلب منه عضو النيابة المحقق إحضار كريمته لسماع شهادتها فى الموضوع».

«كانت المفاجأة عندما حضرت ابنته الشابة لسماع أقوالها أن ملابسها التى ترتديها هى التى تخدش الحياء العام، وتحرّض على الرذيلة، فقد كاد الميكروجيب أن يكشف عن ملابسها الداخلية من فرط قصره، ناهيك عن الديكولتيه والشابونيز، والغريب أن والدها الطبيب لم يخجل أن يحضرها لتقديم شكواها وهى بهذا المظهر المخل بالآداب، بل استمر فى ثورته ضد هذا الضابط الشاب الذى اعتدى على الفضيلة والكرامة».

«رغم هذا الموقف المضحك المبكى فقد تم اتخاذ الإجراءات القانونية ضد الضابط الشاب مع مراعاة عوامل الإثارة التى كانت وراء تصرفه الأحمق، ذلك أن الخطأ لا يبرر ارتكاب الخطأ».

(٤٣)

وبما أن وعى صاحب المذكرات بهذا العنصر من عناصر الحياة الاجتماعية كان أبرز الدوافع التى دفعته إلى الحرص على أن يذكر تفصيلات قصة المذكرة التى رفعها إلى رئيس الجمهورية بعد الانتهاء من محاكمة المتهمين فى حادث المنصة:

«من المعروف أن الهدف الاجتماعى للعقوبة هو منع وقوع الجريمة، وليس مجرد الانتقام من مرتكبيها، وذلك عن طريق ما يسمى فى علم العقاب بالردع العام بتهديد كلمَنْ تسول له نفسه ارتكاب جريمة ما بأن العقاب ينتظره إذا أقدم على ارتكابها، والردع الخاص لمرتكب الجريمة نفسه حتى لا يفكر فى العودة لارتكابها خشية تعرضه للعقاب مرة أخرى، وهذا هو ذات الغرض الذى استهدفته الشريعة الإسلامية من نظام القصاص الذى جعل الله فيه حياة لأولى الألباب».

«وإذا لم يتحقق هذا الردع العام والخاص رغم تكرار توقيع العقوبة وشدتها فلابد أن هناك [خللا اجتماعيا] واكب توقيع هذه العقوبات، فليس بالعقاب وحده تمنع الجريمة، بل يجب أن يصاحب العقاب إزالة الأسباب التى أدت لارتكاب الجريمة حتى نضمن عدم العودة لارتكابها».

....

....

«بحكم الخبـرة القضـائية والمعـايشة لغالبـية قضـايا التطرف الدينى كقضية الفنية العسكرية، وقضايا التكفير والهجرة والجهاد، اتضح لى أن العـقوبات الرادعـة التى صدرت فى هذه القـضايا لم تسـتطع أن تطفئ جذوة التطرف وإن أخـمدتهـا حينا ثم تعود للاشـتعـال، وذلك لسبب رئيسى هو أن بعض المتربصين بأمن هذا البلد واستقراره يستغلون انتشار بعض المظاهر المنافية للمبادئ والتقاليد والقيم الإسلامية فى المجتمع، ويضربون على وترها لإثارة جموع الشباب المتـدين واستغلال حماسهم واندفاعهم، وقلة خبرتهم، ويوجهونهم لأعمال العنف مصورين لهم أنه السبيل الوحيد لإصلاح الفساد، والعودة إلى قواعد الدين».

«ولما كانت المـحكمة قد قرّ فى يقينها لمـا تقدم أن إصدار الأحكام بالعقوبات التى نصت عليها القوانين لن يكون وحده كافيا لمنع تكرار ما حدث طالما بقيت عوامل الإثارة المشار إليـها، فقد رأت لزاما عليها أن تنبه إلى ضرورة إزالة هذه المظاهر المنافية لقيمنا، فاستعملت حقها الذى كفله لها القـانون فى رفع مذكرة منفصلة أرفقت بأوراق القضـية للعرض على السيـد رئيس الجمهورية بصفـته الضابط المصـدق على الحكم بما رأته من ملاحظات استخلصتها من معايشتها لأحداث القضية».

. . . .

. . . .

. . . .

«اقترحت المحكمة فى هذه المذكرة وضع خطة وقائية وعلاجية لوضع حد للتطرف الدينى الذى ينشأ غالبا من التفاعل العكسى مع كثير من مظاهر الفساد والخلل الاجتماعى السائد، وركزت المذكرة المرفوعة للسيد رئيس الجمهورية على مظهر واحد من مظاهر الخلل الاجتماعى، وهو ترويج الانحراف الخلقى، ليس لأنه المظهر الوحيد لهذا الخلل فهناك مظاهر أخرى يجب أن يتصدى لها المتخصصون كل فى مجاله، لكن تركيزنا على الناحية الأخلاقية لأنها ذات تأثير مباشر سريع على الشباب فإما أن ينحرف خلقيا ويصبح عالة على المجتمع، وإما أن يتلقفه دعاة الفتنة مستغلين فيه نوازع الدين والقيم الخلقية ليدمر فى طريقه كل ما هو قيم فى هذا البلد، ويدمر نفسه هو الآخر بتهوره وعدم تبصره ».

. . . .

. . . .

«ومن ناحية أخرى لأن علاج هذا الانحراف الخلقى سهل ميسور يمكن أن يتم بضربة واعية سريعة، غير مبالية بما يدعيه البعض من ضرورة الإبقاء على هذه المظاهر حرصا على السياحة ومواردنا المالية، فحماية قيمنا الاجتماعية والدينية الأصيلة هى حماية لأمتنا واستقرار بلادنا، وبالتالى مشجع ومنمٍّ لمواردنا السياحية وليس العكس».

. . . .



«وتساءلنا: هل من العسير أن ننقى برامج التليفزيون من مظاهر الابتذال والفساد الذى يدخل بيوتنا صباح مساء!».

. . . .

«هل يتساوى ما تحصل عليه الصحف والمجلات من دخل نتيجة نشر إعلانات الملاهى الليلية بصورها العارية مع الخطر الذى يحيق بمجتمعنا نتيجة استثارة الشباب المؤمن بهذه الإعلانات ودفعه إلى التطرف والتدمير؟ ».

. . . .

«هل يستعصى على الحكومة حظر ظهور السيدات بملابس البحر العارية على الشواطئ العامة، وقصر ذلك على شواطئ خاصة محددة لمن يرضى لنفسه ذلك؟».

. . . .

. . . .

«إن هذه المظاهر اللاأخلاقية لا تعتبر مبررا لارتكاب الجرائم، فالقانون والشرع لا يبيحان ذلك، ولكن على ولاة الأمور تهيئة المناخ الطبيعى والبيئة الصالحة بتوجيه مؤسساتنا الثقافية والإعلامية لتقديم الزاد الطبيعى لهؤلاء الشباب والبعد بهم عن مظاهر الابتذال والإثارة، وتبصيرهم بحقيقة دينهم وتقديم القدوة الصالحة حتى نقطع خط الرجعة على كل نهاز للفرص مستغل لحماس الشباب فى غير موضعه».

. «كمـا ناشدت المـحكمة فى مـذكرتها على الإسـراع فى مراجـعة قوانيننا الوضـعية لتكون مـتمشـية مع أحكام الشريعـة الإسلامية تنفـيذا لحكم الله ومـبادئ الدستـور لقطع خط الرجعة علـى كل مستـغل لهذا النقص التشريعى لإثارة حماس الشباب المتدين، ودفعه لتكفير حكامه ، ومجتمعه عن غير حق».

(٤٤)

ويحرص صاحب الـمذكرات على أن يذكر أن الرئيس حـسنى مبارك قد اهتم بـالفعل بما تـضمنه المذكـرة وأن لقاءاته وأحـاديثه فـيمـا بعد أفصحت بالفعل عن توجهاته فيما يتعلق بمضمونها :

«أولى السيـد الرئيس عناية كبيـرة لهذه المذكـرة، فقد وافتنا أجـهزة الإعلام بأنباء المقابلات التى أجـراها سيادته مع وزير الإعلام من جهة، ومع فضـيلة شيخ الأزهر من جـهة أخـرى فور رفع المـذكرة لسـيادته، وتبعت ذلك إجراءات واسعة اتخذت فى مجال تنقية برامج التليفزيون من مظاهر الخلاعة والرقص الشرقى ومظاهر العرى والإثارة، وغير ذلك من الإجراءات التى أعلن عنها وزيرالإعلام فى مؤتمـره الصحفى الذى عقده لهذا الغرض، وشرح فيه ما سيتم تنفيذا لتوجيهات رئيس الجمهورية».

«كمـا اتخذت إجراءات أخرى خـاصة بتوعـية الشبـا ب بأمور دينهم الحـقيـقى، وخـرج برنامج " ندوة للرأى " إلى مكانـه المرمـوق فى التليفزيون، وتوالت برامج التـوعية الدينية الممتـازة فى التليفزيون وعلى صفحات الجرائد مبشرة بوعى ثقافى ودينى جديد للشباب المتدين حتى

لا يُترك نهبا للأفكار المتطرفة التى تهدم ولا تبنى».



ثم يظهر صاحب المذكرات أساه من تناقص حماسنا لهذه القضية على نحو ما يحدث مع كل حماس مصرى تجاه أى قضية :

«لكن كعادتنا دائما حماس زائد من كل حديث جديد، ثم يتناقص هذا الحماس حتى يتلاشى تماما..».

«وعادت إلى التليفزيون مؤخرا مظاهر الانحلال الخلقى، فمن رقص شرقى خليع لا يعرف من الفن إلا فن إثارة الغرائز، وتمثيليات مليئة بالبذاءات والألفاظ الهابطة واللقطات المقززة، وإعلانات رخيصة عن تمثيليات أقرب إلى الكباريهات منها إلى الفن الذى نعرفه، وصور عارية مستفزة تنشر فى مناسبة أعيادنا الدينية لراقصات تعلن فى الصحف والمجلات عن النشاط المكثف لكباريهات شارع الهرم.. مظاهر تحرض على الفساد، وتثير فى الشباب نوازع الشر والجريمة وكأن كل مسئول ينتظر حتى يعيد رئيس الجمهورية تذكيره بواجباته، أو ينتظر حدوث كارثة جديدة حتى يتحرك ويشعر بواجبه الذى ينبغى عليه القيام به».

....

«ويهمنى أن أوضح هنا أن هذه المظاهر السلبية فى مجتمعنا لا يمكن أن تبرر وصفه بالكفر، ولا تبرر التطرف وارتكاب الجرائم ضد هذا

المجـتمع، فالأمـر بالمعـروف والنهى عن المنكر له قواعـده وشروطه الشرعية التى يعتبر الخروج عليها خروجا على الشرع والقانون، ولكننى أنبه فقط إلى ضرورة إزالة هذه المظاهر السلبية بمعرفة الجهات المسئولة حتى لا يتخذها البـعض ذريعة لإثارة الشباب المتدين ودفعـه لتدمير كل ما هو طيب فى هذا المجتمع المسلم».

الباب الثانى

شاهد حق

مذكرات أحمد طعيمة

---

(١)

هذه مذكـرات مهـمة لرجل مـهم من رجال الثورة قـدر له أن يكون بمثـابة اللاعب الذى أحرز الهدف النهائى فـى الصراع على السلطة بين نجيب وعبد الناصر فى مارس ١٩٥٤ ، فـإذا بشعور زملائه تجاهه يصبح كالعادة فى مثل هذه الأحوال هو الخـوف والتربص والحرص على اتقاء شره فى المسـتقبل، وعدم تمكينه من الاستحـواذ على وسيلة القوة التى نجح فى استـغلالها، ولأن هذا اللاعب لم يكن (بحكم طبـائع الأمور) على الدرجة الكافـية من الوعى السيـاسى أو التاريخى أو النفـسى بمثل هذه الحقـيقة، فإنه ظل منذ ذلك الـحين وحتى كتب مـذكراته يظن أن الوشايات قد أصـابته، ويغفل عن الحقيـقة الكبرى وهى أن الآذان التى تستـمع هى التى كانت ترحب بالوشـايات، ولو أن هذه الأذان لم تجد الوشايات لاختـرعتـها واصطنعتـها وأوجدت مَنْ يخـلقونها ويؤلفـونها وكافأتهم عليها بما هو فوق الكفاية من المجد والمال.

ومن العجيب أن هذا اللاعب الذى كان يتمـتع بلياقة بدنية عالية ظل على ظنه الخاطئ بأن المطلوب منه هو التجـويد والظهور ورسم الصورة

الحسنة، على حين كانت الآليات الحاكمة والسائدة تتمنى منه وله كل ما يشاء من العبث والانكماش والاستمتاع بالحياة ما شاء، وسنقرأ فى مذكراته كثيرا من الوقائع التى يرويها ويحرص فى روايتها على الصدق والدقة، لكنه مع هذا يبدو وكأنه لا يفهم الجزء المهم من القصة التى يروى كل تفاصيلها وأطرافها.

وليس بالأمر الصعب على مَنْ يقرأ هذه المذكرات أن يدرك هذه الفكرة التى نشير إليها، فهى واضحة تمام الوضوح وإن كان صاحب المذكرات قد ظل يفضل ألا يتحدث عنها.

(٢)

وحتى نستطيع أن نقدم صورة متكاملة لمدارستنا لهذه المذكرات فسنبدأ بتأمل فترة عمله كوزير للأوقاف خلفا للشيخ أحمد حسن الباقورى وسلفا لحسين الشافعى، وسنقرأ بعض ما يرويه عن إنجازاته فى هذه الوزارة أو فى هذا المنصب، دون أن نلتزم بالترتيب الذى التزم به فى عرض إنجازاته وسنعقب بما أتاحه لنا التاريخ السياسى والاجتماعى والاقتصادى من أبعاد كثيرة لفهم حقيقة ما يرويه أحمد طعيمة.

ها هو ذا أحمد طعيمة يروى أحد إنجازاته وهو إنشاء مؤسسة الزكاة للرعاية الاجتماعية، فيدلنا على أنه أنشأ مؤسسة نموذجية بشهادة خبيرة دولية، لكن هذه المؤسسة ـ على حد تعبيره ـ سرعان ما أصبحت وكراً للجرائم حين سلمت لوزارة الشئون الاجتماعية عقب إخراجه من

الوزارة مباشرة، وهو ما يدلنا على مدى العبث الذى كانت الثورة فى بعض الأحيان تتعامل به مع بعض إنجازات بعض رجالها، وذلك لما عرفناه من طبيعة عصور الشمولية وطبيعة عمل وزرائها وأن كل واحد منهم يظل حريصا على أن يهدم ما بناه السابقون عليه، ونحن لا نستطيع أن نلوم أحمد طعيمة لأنه أنشأ مؤسسة اجتماعية من خلال وزارة الأوقاف، وكان أولى بالشئون الاجتماعية أن تنشئها، ذلك أن ما فعله أو أنجزه قد يندرج فى كل العالم تحت نشاط وزارة الأوقاف، كما أننا لا نتوقع من حسين الشافعى غير ما فعل، خصوصا أنه كان يتولى فى بعض الأحيان الوزارتين معا، ومن ثم فإنه لم يلغ المؤسسة التى أسسها سلفه وإنما ضمها إلى ما يعتقد أنه المجال الصحيح، بل إن من العجيب أن الدولة فى الستينيات ظلت تتعامل مع الأوقاف والشئون الاجتماعية على أنهما شأن واحد، وقد اعترض على هذا أحمد خلنيفة الذى عين نائبا للوزير فى الوزارتين، ولكن دون جدوى، كذلك فمن المفيد أن نذكر أن حسين الشافعى نفسه قد بدأ وزيرا للشئون الاجتماعية، ثم خلف أحمد طعيمة فى الأوقاف. ولنتأمل فى ضوء من كل هذا ما يرويه أحمد طعيمة عن نقل تبعية مؤسسة الزكاة التى أنشأها:

«راعنى منذ صغرى منظر الأطفال المشردين وهم ينامون على أرصفة الشوارع، ويحصلون على التدفئة فى الشتاء بالتصاق أجسادهم الواهنة، فقررت إنشاء مؤسسة للزكاة للرعاية الاجتماعية بحيث أشجع دافعى الزكاة على أداء الزكاة فى مصرف قائم هو إعانة هؤلاء الأيتام واللقطاء

والمشـردين من الأحداث فـى هذه المؤسسـة، على أن تتـحمل وزارة الأوقاف عبء إنـشائها وتمـول نفقـاتها فـيمـا بعد من أمـوال الزكاة. وبالاتصـال بوزارة الداخلية قـدرنا أن المبـانى يجب أن تستـوعب ثلاثة آلاف فتى وثلاثة آلاف فتاة».



ويروى أحمـد طعيمـة الملامح العامـة للمؤسسـة التى أنشأها باسم «مؤسسة الزكاة » فيقول:

«وكان لدى وزارة الأوقاف فى المـرج مساحة ١٢٠ فـدانا خصصت منها ٧٠ فـدانا للزراعة لتمـوين المؤسسـة بالمنتجات الزراعـية على أن يقوم الأحداث بأعمال الزراعة تحت إشراف المتخصصين».

«وخصصـت للمبانى مسـاحة ٥٠ فدانا لتضم العنابر ومـركز تدريب مهنى ومدرسـة ابتدائية وحمـاما للسباحـة ونقطة للمطافئ ونقطة شرطة وعنابر لمبيت الإخصائيين والإخصائيات الاجتماعيين، ورصفت الطريق إلى المدينة، ورصفت أيضا الطرق الداخلية، فأصبحت مدينة لا ينقصها الجمـال، وإنى لأذكر أن الكاتب أحمـد الصاوى محـمد طلب منى أن أهيئ زيارة لإخصـائية اجـتماعـية تعـمل فى الميـدان الدولى (لا يذكر صاحب المـذكرات اسمـها ولا درجتهـا ولا منصبهـا)، وعندما أتمت الزيارة أبلغـتـه أن هذه أكـبر وأحـدث مـؤسـسة لـليتـامى والأحـداث والمشردين رأتها بعينها».

«وللأسف الشديد أيضا وبمجرد خروجى من وزارة الأوقاف، سلمت «المدينة» إلى وزارة الشئون الاجتماعية لتكون وكرا للجرائم».

هكذا يقول أحمد طعيمة وهو لا يستنكف أن يتحدث بهذا الأسلوب الذى يدين به خلفه من حيث تحولت المدينة المؤسسة إلى وكر للجرائم على حد تعبيره(!!)

(٣)

وتكرر المذكرات التعبير عن هذه الصورة نفسها حين يؤسس الأستاذ أحمد طعيمة مستشفى للوزارة وموظفيها فإذا بالثورة المباركة تأخذ هذا المستشفى بعد بنائه وتسلمه لوزارة الصحة ليكون معهدا للقلب، ونحن نرى طعيمة يروى هذه الواقعة ويصور نفسه سباقا إلى الإنجاز الذى لم يتحقق إلا بعد أربعين عاما حين افتتح فى عهد الدكتور زقزوق مستشفى للدعاة.

يقول أحمد طعيمة:

«كان عدد عمال وموظفى الوزارة يقرب من ١٥ ألف موظف وعامل، وكان العلاج الطبى يمثل لهم مشكلة المشاكل على الرغم من تحمل وزارة الأوقاف [بعضا] من نفقات العلاج لهم، ففكرت فى إنشاء مستشفى للموظفين والعمال».

هكذا كان أحمد طعيمة يظن على نحو ما ظن غيره وما لا يزال غيره يظنون أن المشكلة تكمن فى بناء المستشفى، وكأنما البناء وحده كفيل

بعلاج المـرضى، وكأنمـا البناء وحده يغطى نفـقات العـلاج، أما نظم التأمين وأما أن هؤلاء جزء من أبناء الشعب كله فأمر لم يكن يخطرعلى بال من يسمـهيم المحللون الاجـتماعيـون والسياسيـون والإداريون قادة الجزر المنعزلة فى عهد الثورة»:

«أنشأت المستشفى فى إمبابة على أرض تملكها الوزارة، وراعيت فيه أن تكون هناك مساحات كبيرة للعيادة الخارجية لتحفظ كرامة المريض، ولأن العيـادة الخارجيـة دائما تسـتقبل من المـرضى أضعـاف المرضى المقيـمين بالمستـشفى، وأنفقت عليه من أمـوال وزارة الأوقاف، وبعد خروجى من الوزارة سلمت المستشفى إلى وزارة الصحة التى خصصتها لمعـهد القلـب، وهو ما يعـرف بمستـشفى مـعهـد القلب الآن. ومن الطريف أن يقوم وزير الأوقـاف الحالى الدكتـور محمود زقـزوق بإنشاء مستشفى لنفس الغرض بعد أربعين سنة وتم افتتاحه عام ١٩٩٩».

(٤)

على أننا لا نسـتطيع أن ننجـو بأحمـد طعيـمـة من اللوم على بنائه المستشـفى السابق، ذلك أنه كان قد رأى بعينيه أن الـدولة قد استولت من قبل على المـستشفـيات التابعة لوزارة الأوقـاف وحولتها إلى تبـعية وزارة الصـحـة، وكـان عليـه أن يفـهم هذا المـعنى، قـبل أن يؤسس مستشـفى جديدا للأوقاف، لكنه مع هذا كله أصر على إنشاء مـستشفى جـديد لم تلبث الحكومـة أن نقلته من تبـعـية الوزارة، ومع هذا فـإن الحكومة تركته أيضـاً يؤسس صيدلية للإسعاف وقد صبـر معارضوه (أو

منافسوه) على وجودها لأنهم لم يجدوا أنها تحقق له نفوذ ذا بال، ومع هذا فقد نقلت تبعيتها بعد فترة على نحو ما كان العهد الجديد يمضى.

يقول أحمد طعيمة:

«كانت وزارة الأوقاف تشرف على عديد من المستشفيات التى أنشئت من أموال الأوقاف، ثم صدر قرار بتسليمها لوزارة الصحة، ولما لاحظت أن كثيرا من المواطنين عند تعرضهم للمرض يبحثون عن الدواء ولا يجدونه فى الصيدليات، مما جعلهم يعانون من ذلك الكثير، خاصة أنهم يتحملون أمراضا خطيرة تحتاج إلى علاج يخفف عليهم آلامهم أنشأت صيدلية الأوقاف وسميتها صيدلية الجمهورية، وكان يحق للمواطن إعطاء اسم الدواء فيقدم له إن وجد وإلا استورد بالطائرة عاجلا، وذلك تخفيفا على المرضى وإنقاذا لهم».

هكذا نرى الحصول على الدواء وقد أصبح محل مزايدة بين وزراء مسئولين، حتى إن وزير الأوقاف الذى سُحبت منه المستشفيات أصبح يستورد الدواء بالطائرة عاجلا!! وكأن الطائرة لا تكلف شيئا، ولسنا نعرف حقيقة الآليات التى كان يتم بها هذا الاستيراد العاجل أهو للأدوية المسموح باستيرادها أم لغير المسموح؟ وماذا كان موقف شركات الدواء فى هذه الحالة؟ كل هذه أسئلة يعجب لها الأطباء والصيادلة بل المرضى حين يقرأون حديث هذا الوزير عن هذا الإنجاز الذى تم بالفعل واستمر يعمل!

(٥)

ونحن نرى نفس هذا المنطق الذى يبدو وكأنه يفضل أن يستحوذ على وصف «الثورى» وهو يحكم تصرفات الأستاذ أحمد طعيمة فيما يتعلق باقتصاديات الممتلكات العقارية التى كانت تابعة لوزارة الأوقاف فقد كان يظن أن بإمكانه أن يدير قدرا من الأموال «الجديدة» ببناء مساكن جديدة، وذلك إذا ما قام ببيع شقق الأوقاف بدلا من تأجيرها، فإذا بالرئيس جمال عبد الناصر نفسه يأمر بعدم تنفيذ مثل هذا المشروع، وإذا بطعيمة القريب منه لا يحادثه بوجهة نظره كما كان يفعل فى موضوعات أخرى على نحو ما توحى به وترويه المذكرات.

يقول أحمد طعيمة:

«فكرت فى أننى لو قمت بتمليك المساكن والعقارات الأخرى التى تؤجرها وزارة الأوقاف لشاغليها ولو بالتقسيط، فإنه أمر مربح للوزارة، لأنى سأحصل على رءوس أموال جديدة [تمكننى] من التوسع فى مشروعات إصلاح الوزارة وتوسيع قاعدة الملكية. وأعلنت عن ذلك فإذا بخطاب يصلنى من السيد على صبرى يخطرنى فيه بأن الرئيس جمال عبد الناصر أمر بعدم تنفيذ هذا المشروع، وأنه لا يجوز لى التصرف إلا بموافقة الرئيس، والآن وبعد أربعين سنة تقوم وزارة الأوقاف بتمليك العقارات القديمة والحديثة».

(٦)

ونحن نرى طعيمة أقرب إلى السذاجة الاقتصادية فى علاجه للمشكلات الناشئة كآثار سلبية للأخذ بسياسات القرارات القومية الشمولية، فهو يحدثنا ـ على سبيل المثال ـ عن أن توزيع شقق الأوقاف كان مصدرا للشائعات والأقاويل، فإذا هو يلجأ إلى القرعة(!!) وكأنما هذه الشقق أو الأصول الثابتة من حوافز اليانصيب، مع أنها سلعة تستحق أن تنال حقوق السلعة فى سوق العرض والطلب، ولكن ماذا كان فى وسع أحمد طعيمة أن يفعل وقد زادت الطنطنة والشنشنة بينما المعروض قليل والمطلوب كثير جدا، ومن العجيب أن سذاجة أحمد طعيمة تدفعه لأن يقدم لنا هذه الرواية منتهيا بقوله: «وانتهت مشكلة الشقق السكنية!!» وكأنما قد تمكن من الحل الأمثل بينما ظلت المشكلة فى الحقيقة قائمة طيلة أربعين عاما:

«كانت الشقق السكنية فى وزارة الأوقاف مصدرا للشائعات والأقاويل الكثيرة التى كان لها نصيب من الصحة، حيث كانت تؤجر الشقة الواحدة لأكثر من شخص فتحدث النزاعات وتنتهى الأمور إلى الشرطة لفض النزاع. فقررت توزيع الشقق السكنية بالقرعة العلنية على أن يحضرها أصحاب طلبات التأجير وهم أنفسهم أعضاء فى لجنة التأجير ويسحب القرعة أحد أصحاب طلبات التأجير بوجود مندوب من أملاك الوزارة ومستشار مجلس الدولة، فكان الذين لم يجدوا حظا فى القرعة يهتفون بحياة العدل وانتهت مشكلة الشقق السكنية».

ربما يود القارئ لو سأل طعيمة عن منطوق الهتاف الذى كان يهتفه مَنْ فازوا إذا كان مَنْ لم يفوزوا يهتفون بقولهم: يحيا العدل. أغلب الظن أنه لو طلب منى أن أبحث عن هتاف يهتف به الذين فازوا لاقترحت عليهم أن يقولوا : يحيا الحظ.

ويبدو لى من خلال هذا النص غير المنطقى الذى يقدمه صاحب هذه المذكرات، أنه كانت هناك مافيا تستولى على الشقق وتوزعها بمعرفتها من خلال القرعة، ثم تستأجر مَنْ يهتفون بمثل هذا الهتاف أمام هذا الوزير الثورى(!!) فيسر للهتاف لما يدل عليه الهتاف من نجاح سياسته!

(٧)

بل إن أحمد طعيمة يحدثنا أنه كان يتصدى لمشكلة تافهة وسخيفة كانت من صنع بعض أجهزة الثورة نفسها بحل بدائى هو فى حقيقته أسخف من المشكلة نفسها، ومن العجيب أن يتصارخ بعض رجال الحكم فى عهد الثورة بعد هذا بشكواهم من التطرف والمتطرفين بينما كانوا هم الذين يصنعون البيئة الصالحة للتطرف بما ينمونه من شائعات الأجهزة السرية، ثم بمثل هذه التصرفات التى يصورها هؤلاء الوزراء الثوريون على أنها هى الحاسمة، ولنقرأ هذا الذى يرويه الأستاذ أحمد طعيمة تحت عنوان «دخول النساء وزارة الأوقاف» حيث يقول:

«كانت هناك شائعات لا يعلم إلا الله عز وجل مدى صحتها بالنسبة للوزير الذى سبقنى الشيخ أحمد حسن الباقورى، وأنا أعتبره من أفضل الدعاة المتنورين للإسلام.. فقررت أن أنأى بنفسى عن مواضع

الشبهات فقررت فتح باب خاص للسيدات فى وزارة الأوقاف، وأقسام وخزينة لخدمتهن، بحيث لا يسمح لهن بدخول مبنى الوزارة، وهناك إخصائيات من الوزارة لمقابلتهن وإنهاء موضوعاتهن، وإن كانت هناك تصرفات مالية فهناك الخزينة الخاصة بالسيدات».

ومن العجيب أن الأستاذ أحمد طعيمة نفسه كان موضوعا مفضلا طيلة عهد عبد الناصر لمثل هذه الشائعات التى يرمى بها سلفه.

(٨)

والأدهى والأمر من هذا الفكر العقيم ما يرويه أحمد طعيمة عن مساعدة الوزارة، ذات مرة، فى عهده لبعض الطلاب الأقباط، وهو يتناسى أو ربما يتجاهل أن الثورة نفسها كانت قد أممت مع الأوقاف الإسلامية بعض الأوقاف المسيحية أيضا، ثم هو يحاول أن يظهر نفسه أكثر فهما للدين من الشيخين الجليلين سيد سابق ومحمد الغزالى، ولست أدرى لماذا استشارهما إذا كان هو نفسه يملك الفتوى الأكثر فقها وفهما من فتواهما.. ولكن ماذا بوسعنا أن نقول فى مواجهة الذين يتصورون أن كرسى الوزارة يعطيهم تلقائيا مكانة الفقيه والمفسر والمحدث دون أن يبذلوا من أجل هذه المكانة أى قدرمن الاجتهاد، يقول الأستاذ أحمد طعيمة:

«تقدم لى بعض الطلبة الأقباط فى الجامعة طالبين دفع مصروفات الجامعة من الأوقاف، فاستدعيت [انظر إلى هذا الفعل السلطوى] الشيخ محمد الغزالى والشيخ سيد سابق وذلك للتأكد من رأى خطر لى

[دائما مـا تخطر الأفكار الذكيـة للأستاذ طعـيمـة] وهو أن تقوم الوزارة بسداد مصروفـاتهم، فلهم ما لنا وعليهم ما علينا، وأنهم يسـتحقون من مـال الأوقاف كـغيـرهم من الطلبـة فأقـرا بذلك، واعـترضـا على أن البطريركية لا تنفق على الطلبة المسلمـين، فقلت لهما فلنضرب المثل، وسيأتي يوم تدفع البطريركية المصروفات لبعض الطلبة المسلمين».

على هذا النحو يصـور أحمد طعـيمة الأمور وكـأنها هى مقـايضات مظهرية طائفيـة وليست مسئوليـة مجتمع ودولة، وكأنه لم يقـرأ تعقيب عمر بن الخطاب رضى الله عنه على شكوى اليهودى العـاجز ومسئولية الدولة المسلمة عنه.. ولله الأمر من قبل ومن بعد.

(٩)

وعلى هذا النحـو نرى أحمـد طعـيمـة يمضـى فى طريق السيـاسى المحـدث الذى يتصور نفســه أو يصور نفسه قـادرا على حل مشكلات المواطنين جميعا، فـإذا به يظن نفسه فى لحظة من اللحظات قادراً على أن يكون حلال المشاكل للموظفين من خلال الأموال الكثيرة التى كانت تحت يده بفضل ما أممته الدولة ومـا استولت عليه من أموال الأوقاف، وإذا هو يبدأ مشروعاً يقرض فيـه الموظفين بدون فوائد على حين كانت وزارة الخـزانة تقرضـهم بفائدة ٣٪، أى أنـه بفضل مـا تحت يديه من أمـوال المـسلمـين كان يـزايد على عـمل وزارة الخـزانة والاقتـصـاد والبنوك.. ولـم لا؟ وهو يروى القصة فى فخر شديد، ونكاد ننزعج فى النهاية من أنه حصل على شكر الرئيس فحسب!!

يقول أحمد طعيمة:

«لاحظت أن الموظفين تصيبهم كوارث كالحريق أو المرض، كما أنهم قد يعانون حاجة ملحة وغير متوقعة كالزواج.. فجاءتنى فكرة [ربما نتوقف هنا لنشير إلى هذا الطابع المميز لكتابة أحمد طعيمة وروايته، فدائما نراه يقول: جاءتنى فكرة] إصدار قرض للموظفين بما يعادل ستة أشهر من المرتب بدون فوائد، وتقسيط المبلغ على سنة أو أكثر، وكانت وزارة الخزانة تعد مشروعا بإقراض الموظفين بفائدة ٣٪».

«فذهب أحد أعضاء مجلس الثورة إلى الرئيس عبد الناصر شاكيا أن الأوقاف فى البداية تبذر أموالها بدون عائد، ثم إنها تقصد إحراج وزارة الخزانة، فاستدعانى جمال عبد الناصر وسألنى عن الموقف فقلت له: لو طلبنى وسألنى لما جاء لك وأضاع وقتك.. فأنا لم أبذر جنيها واحدا، والقصة تتلخص فى أن أموال الأوقاف كانت تودع فى البنك الأهلى بدون فوائد، فطلبت إعطائى بيانا بالمبالغ التى فى الرصيد كل عام لمدة عشر سنوات مضت، فاكتشفت أنه لو صدرت مليون ونصف مليون جنيه للقرض الخاص بالموظفين فإن ذلك سيكون فيه تفريج لأزمة موظفى الدولة ودون أن يتحملوا فوائد.. وبذلك نحقق الخير للمقترض، والتخفيف عنه، وفى الوقت نفسه فلن تضار الوزارة فى أموالها مطلقا.. وقد كان ذلك عن طريق إيداع هذا المبلغ فى بنك الجمهورية دون أن أتقاضى فوائد كنفس الموقف بالنسبة للبنك الأهلى، لأن أموال الأوقاف لا تحسب لها فوائد من أى نوع بشرط أن يخرج هذا

المبلغ للموظفين كقروض بدون فوائد ويعود كأقساط.. فشكرني الرئيس».

انتهى ما رواه الوزير، ولكن يبدو أن عضو مجلس قيادة الثورة كان على صواب، ذلك أن بعض الوزراء على نحو ما يروى طعيمة نفسه فى موضع آخر كانوا قد حصلوا على قروض من هذه القروض، وقد روى أحمد طعيمة نفسه أنه كان بوسعه أن يحصل على قرض من هذه القروض عندما احتاج إلى المال لبناء مسجد والدته، لكنه لم يفعل.. وأغلب الظن أن بعض هذه القروض لم يرد وأن عضو مجلس قيادة الثورة كان يعرف أن هذه القروض لن ترد، كما أن البنك نفسه الذى تولى هذه العملية وهو بنك الجمهورية قد ذهب أدراج الرياح، ولسنا نعرف حتى اليوم مَنْ المسئول عن ضياع أموال الأوقاف فى تلك الحقبة، ومع هذا فسنرى مما يرويه الأستاذ أحمد طعيمة ما هو أشد وأنكى!

(١٠)

نرى أحمد طعيمة فى مذكراته حريصا كل الحرص على أن يصور نفسه صاحب مبادرات فردية ذكية من أجل أبناء شعبه، فقد كان هو الذى انتبه إلى أن يكون القرض الحسن بلا فوائد(!!) بينما كانت الفوائد على هذا القرض تصل إلى ٤٠٪، ولا يحلل أحمد طعيمة الأسباب التى أوصلت الأمور إلى هذا الحد من اقتطاع ٤٠٪ من قيمة القرض ولا يراجع النظم المالية والإدارية أو الرشاوى مكتفيا بأنه أصدر تعليماته:

«كان هنـاك قرض حسن مـن وزارة الأوقاف مقـابل رهن أى شيء، وكانت تصل فوائده إلى الثلث، وقد علمت هذا الأمـر من سياسة الباب المفـتوح التى أؤمن بها. . ذلك أن أفـضل وسيلة للقضـاء على الرشوة والإهمـال الإدارى ومنع الظلـم هى سـيـاسـة البـاب المـفـتـوح لكل المواطنين، بحيث يعلم كل مسئول فى الوزارة أنه إن لم يحل الموضوع شخصيا فالشكوى لابد أن تصلنى حتـما. فقد حضر إلى مكتبى شخص يشكو من أن الجنيه فى القرض يتـسلمه حوالى ستين قـرشا، فضلا عن الرهن، فأصدرت قرارا بأن القـرض الحسن بلا فوائد انطلاقا من أن هذا هو من مسئولية الوزارة، وليس لها أن تتعامل بالربا».

(١١)

ويعترف صـاحب هذه المذكرات بأنه واجه الـشيء نفسه فيمـا يتعلق بالمصـروفات الزائدة التى كان يتقـاضاها التفتـيش الزراعى التابع لوزارة الأوقاف من مسـتأجرى أرض الوزارة مقابـل لوازم الزراعة، وهى صورة من صور النهب الـمنظم التى كانت بعض أجهـزة الدولة تمارسـها على حـساب أجـهزة أخـرى وبمسـاعدة أجـهزة ثالثـة، وفى ظل وارف من نصوص تتخذ شكل القانون.

يقول أحمد طعيمة:

«كان هناك تفـتيش زراعى فى وزارة الأوقاف للإشـراف على الأطيان الزراعية، فجاءنى وفد من المـستأجرين يشكون من أنهم يحصلون على لوازم الزراعـة بأسعـار تزيد ١٠٪ على أسـعـار بنك التسـليف نفسـه،

فأصدرت قرارا بألا تحصل الأوقاف على ١٠٪ وأن يتسلم المزارعون لوازمهم بنفس الأسعار المقررة فى بنك التسليف تيسيرا عليهم».

(١٢)

بل إن أحمد طعيمة يعترف فى وضوح وصراحة أن وزارة الأوقاف نفسها كانت تتعمد عدم إعطاء مستحقى الأوقاف مستندات الوقف حتى لا يحصلوا على أموالهم، وهكذا كانت الوزارة بصفة رسمية ومقننة حريصة على أن تأكل حقوق مستحقى الأوقاف.

يقول أحمد طعيمة:

«ذات يوم فوجئت بأحد المواطنين يشكو من أنه مستحق فى وقف من الأوقاف، والوزارة ترفض إعطاءه صورة من الوقفية، وبسؤالى للمختص قال لى إنه لو حصل كل المستحقين على مالهم ستفلس الوزارة، وأن هناك قرارا يمنع إعطاء أى صورة. فأصدرت قرارا فى نفس اليوم يعطى الحق لكل مستحق فى الأوقاف أن يحصل على صورة من الوقفية بعد أداء الرسوم القانونية، وألغيت القرار السابق الظالم الذى يحرم المستحق من الحصول على حقه فأولى بالوزارة أن تعطى الحقوق لا أن تسلبها».

(١٣)

على أن ما هو أكثر من هذا دلالة على مدى تعسف الدولة بالأوقاف وأموالها هو ما يرويه أحمد طعيمة فى أحد المواضع من هذه المذكرات

وقد غلب عليه الظن أن هذا التعسف كان موجها إليه هو فى المقام الأول، وهو نتيجة انشغاله بذاته وذاتيته يتحدث بدقة عن مدى ضخامة وجسامة مشكلات التمويل فى الدولة التى يحكمها أفراد ذاتيون مختلفو الأهواء ومتعارضو الأغراض، ومن الطريف أن حديث طعيمة عن هذه الجزئية يرتبط بالشكوى من تصرفات أحد المقربين من الرئيس عبد الناصر، وقد أطلعه على هذه النوايا شقيق عبد الناصر نفسه. ويجدر بنا أن ننوه إلى تكرار الإشارة فى المذكرات السياسية وأدبيات التاريخ إلى نفوذ الليثى عبد الناصر فى المحيط السياسى دون أن تقابله مسئولية محددة:

ولنقرأ هذه القصة الدالة:

«بدأت صداقتى والليثى عبد الناصر بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ باعتباره شقيق الرئيس، وتعمقت وتوطدت هذه العلاقة لتربطنا علاقة أخوية صحيحة، مما جعله يبصرنى بما يحيط بى من نوايا عدائية أو مؤامرات تدبر لى. جاءنى الليثى عبد الناصر منذرا بأنه سيصلنى خطاب من الرئاسة بتسليم كل الأراضى الزراعية والعقارات وكل أملاك الوزارة للمحافظات ولوزارة الزراعة، فقد سمع شخصيا السيد على صبرى يقول للرئيس : إنه لا فائدة من وقف نشاط وزارة الأوقاف إلا بغلق المنافذ الخلفية التى يستخدمها أحمد طعيمة، ويقصد على صبرى بذلك الفائض من ريع الأوقاف، ولم يعلم أن ما ينفق لابد أن يكون له اعتماد فى الميزانية. وفعلا وبعد أيام وصلنى هذا الخطاب فقمت بالرد فى اليوم التالى بأننى أعتذر عن التنفيذ:

«أولا: لأننى قد عينت ناظرا للوقف بمجرد تعيينى وزيرا للأوقاف ولا أستطيع أن أتحمل مسئولية تبديد الأوقاف وهى مسئوليتى أمام الله».

«ثانيا: لأن هذا القرار قرار غير عملى، فكثيرا ما يكون الوقف فى محافظة وأوجه الصرف له فى محافظة أخرى فكيف التصرف فى مثل هذه الحالة التى تعتبر الغالبية العظمى من هذه الأوقاف.. وكذلك الخوف من تبديد أملاك الأوقاف التى لا تملكها الدولة فى حالة توزيعها، ولهذا السبب كانت ميزانية الأوقاف قبل الثورة تصدر بمرسوم ملكى منفصل عن ميزانية الدولة».

«أخيرا وصلنى خطاب آخر من الرئاسة بأنه قد صرف النظر عن هذا الموضوع واعتبار الأمر كأنه لم يكن.. لقد كانت حربا.. كنت أخشى أن تضيع أوقاف المسلمين.. وحمانى الله تعالى من أن أضعف.. أو أجامل فى حق الله تعالى.. وخشيت الله فكان حسبى وسندى».



هكذا يتنفس القارئ الصعداء ويظن أن الخير قد انتصر على نحو ما يحدث فى الأفلام العربية والأمريكية، ولكن للقصة بقية، فقد كان خروج طعيمة نفسه من أسهل ما يكون، وكان هذا الخروج تمهيداً لتنفيذ الخطة «الشريرة» بطريقة أوتوماتية:

«خرجت من الوزارة فى التعديل الوزارى بعد أيام وعين السيد حسين الشافعى وزيرا للأوقاف، وفى أول اجتماع له مع كبار الموظفين

أخطرهم بتسليم الأوقاف إلى المحافظات ووزارة الزراعة، فلما أفادوه بفحوى الخطاب الأخير قال: هذا الموضوع ليس للمناقشة وإنما للتنفيذ».

(١٤)

ولعل هذا كله يدفعنا ونحن نقرأ المذكرات إلى أن نعتقد أنه كان من الأولى بأحمد طعيمة أن يركز جهوده فى بناء المساجد أو صيانتها على سبيل المثال، فلعله لو كان قد استغل طاقته وحيويته وسلطاته فى هذا الشأن لكان قد ترك ثروة من دور العبادة لبلاده، ولكن يبدو أنه لم يكن منتبها بالقدر الكافى لهذا المعنى من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه كان قد عانى فى بناء بعض هذه المساجد من بيروقراطية كانت - ولازالت - كفيلة بإيقاف بناء المساجد إلى الأبد.

يقول الأستاذ طعيمة:

«لاحظت أنه بمجرد اعتماد الميزانية تشرع الوزارة فى إجراء المناقصات اللازمة لإنشاء المساجد الجديدة، وبين ترسية العطاءات وبدء التنفيذ وانتهاء العام لا يتم إنفاق إلا ١٠٪ من المبالغ المخصصة فى الميزانية، وبذلك يضيع على الوزارة عن نفس العام حوالى ٩٠٪، فقررت إجراء المناقصات لعدد أكبر من المساجد يستوعب مبلغ الميزانية حيث لا يتبقى شىء، ومن ميزانية العام الذى يليه تستكمل المبانى».

وبالطبع فإن الزمن لم يتح لهذا الرجل أن ينفذ فكرته ولا أن يجعلها أساسا قابلا للتنفيذ.

(١٥)

ويتصل بالمعنى الذى ورد فى الفقرة السابقة ما يرويه صاحب هذه المذكرات عن سوء معاملة الحكومة للمقاولين حتى كادوا يقاطعون العمل فى إنجاز الأعمال الإنشائية فى وزارته، ومن الحق أن نشير إلى أن وزارته لم تكن وحدها التى تعانى من هذه النظم، ولكن الجهاز الحكومى كله كان يعانى هذه المعاناة باستثناء بعض البؤر المهمة التى كانت الثورة ترى أنها بحاجة إلى إنجاز سريع بعيدا عن التعقيد الروتينى أو التقليدى:

«كانت هناك إدارة هندسية للإشراف على مبانى وزارة الأوقاف من مساكن ومساجد، فلاحظت عدم تقدم مقاولين للاشتراك فى المناقصات الخاصة بمشروعات الوزارة، وهو ما دعانى إلى عقد اجتماع دعوت له، كل شركات المقاولات المعروفة، وسألت عن سبب عدم مشاركتهم وعدم المساهمة فى مشروعات الوزارة ومنها المساجد. فكانت شكواهم أنهم لا يحصلون على مستحقاتهم فى الوقت المناسب، فضلا عن مساومات بعض المسئولين مما يؤخر الصرف، فوعدتهم بإنهاء هذا الموضوع وعلاج آثاره بما يضمن حق الوزارة والحفاظ على حقوقهم، لذلك فقد أصدرت قرارا بإنشاء ملف خاص يعرض علىّ شهريا فيه اسم الشركة وتاريخ وقيمة المطالبة، وتاريخ المراجعة، وتاريخ الصرف، ثم حددت ١٥ يوما كحد قصى لإنهاء هذه الإجراءات كلها، وكل مَنْ يتأخر فى التنفيذ عن الخمسة عشر يوما سيوقع عليه أشد الجزاء فلم

تحدث إلا مخالفة واحدة ووقع عليها الجزاء الرادع ثم انتظمت الأمور كدقات الساعة».

(١٦)

ويتصل بهذين المعنبين السابقين ما يرويه أحمد طعيمة عن قصة الاعتراض الذى واجهه فى الموافقة على الاعتماد الإضافى لإصلاح المساجد:

«جاءنى الدكتور عبد المنعم القيسونى زائرا، بل وجدته فى مكتبى فى الصباح الباكر منتظرا وصولى، وكان صديقا وزميلا عزيزا أحبه وأجله، وكان وزيرا للمالية، فدهشت من هذه الزيارة المبكرة، فقال لى أنت قدمت مشروع اعتماد إضافى بمبلغ مليون جنيه التى وردت لك من وزارة الخزانة بعد اعتماد الميزانية لإصلاح المساجد، فقلت له: نعم، فقال: عرض الموضوع على اللجنة أمس ورفضته اللجنة وسمعت تعليقا من أحد أعضاء مجلس الثورة شعرت بأن واجبى نحوك يدفعنى إلى ضرورة أن أنبهك بأن عليك أن تقابل الرئيس جمال عبد الناصر، لأنى غير مطمئن عليك، ورفض د. القيسونى إخبارى باسم عضو مجلس الثورة.. ولقد عرضت عليه أن أسميه فإذا كان صحيحا فليجبنى فسميت العضو فأجابنى بالإيجاب، فقلت له: لن أطلب مقابلة الرئيس، وليصنعوا ما يريدون، فأنا قد ضقت ذرعا بكل تلك الوشايات».

(١٧)

وتبدو مذكرات طعيمة حريصة على أن تصور صاحبها وقد تجاوز الروتين فى كل ما أنجز، حتى إنه يصل إلى أن يعترف أنه أنشأ المجلس

الأعلى للشئون الإسلامية رغم أنف اللجنة الوزارية المختصة، التى رفضت إنشاءه، فعاد من الاجتماع وأصدر بنفسه قرارا وزاريا بإنشائه وتمويله من فائض موازنة الوزارة وكأنما لم يكن لعرض الموضوع على اللجنة الوزارية ورفضها له أى معنى، ومن الإنصاف أن نشير إلى ما يعتقده أمثال طعيمة من أن مثل هذا الأسلوب كفيل بالقضاء على البيروقراطية من أجل أهداف نبيلة، بيد أن التاريخ علمنا أن أسلوب دولة المؤسسات يفوق فى نبله وفعاليته كل مثل هذه الخطوات الطوباوية الظاهرة النبل:

«لقد أصبح هذا المجلس الأعلى للشئون الإسلامية أهم جهاز تفخر به وزارة الأوقاف الآن، وقد كان لقرار إنشائه قصة، فقد أردت إنشاءه بقانون وعرض الأمر على اللجنة المختصة فى الحكومة المركزية التى رفضت مشروع القانون فعدت إلى الوزارة فى نفس اليوم لأصدر قرارا وزاريا بإنشاء المجلس على أن يمول من أى فائض فى بنود الميزانية».

(١٨)

ولم يكن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية هو الكيان الوحيد الذى أنشأه طعيمة بمجهوداته الشخصية بعيدا عن منظومة الحكومة والوزارة، لكنه فخور بأنه هو الذى استن سنة بعثات الحج الكبيرة العدد التى درجت الهيئات على ابتعاثها للحج موفرة مصاريفها من الشركات (شركة المحلة وشركة قها...) من خلال تبرعات هى فى واقع الأمر تبرعات إجبارية. لنقرأ هذا النموذج المصرى الواضح لتجاوز القوانين

تحت شعارات جذابة، وهو ما يحمل خطر فتح باب الفساد على مصراعيه بينما ترتفع فوق باب الفساد شعارات جميلة وربما كان طعيمة نزيها ولكن مَنْ أدرانا أن كل مَنْ يتولون مثل هذه البعثات قد ظلوا يتمتعون بالعفة والنزاهة.

يقول أحمد طعيمة:

«وفقنى الله منذ بداية هيئة التحرير أن أستن سنة حسنة، فأوفدت بعثة للحج كل عام سميتها «موكب النور»، يختار أعضاؤها من ممثلين لنقابات العمال ونقابات المهنيين وأفرع هيئة التحرير، وكان يختار لرئاسة موكب النور أحد عمداء الكليات المشهود لهم بالخلق الكريم والتمسك بأهداف الدين. أما تمويل موكب النور الذى بدأ بـ ٣٠٠ عضو فقد تم بكامله من التبرعات، فلم يتحمل العضو جنيها واحدا، فتذاكر السفر بالباخرة تبرعت بها شركة البوستة الخديوية، أما ملابس الإحرام فقد تبرعت بها شركة مصر المحلة الكبرى للغزل والنسيج، أما الأغذية المحفوظة فقد تبرعت بها شركة قها، وكان من فضائل موكب النور أن أعضاءها يعودون أخو ة متحابين فى هيئة التحرير».

«وحدث فى عام ١٩٥٩ وقبل تعيينى وزيرا للأوقاف، أن قرر أخى إبراهيم الطحاوى أداء فريضة الحج وعرض علىّ المشاركة، ولا أعلم حتى هذه اللحظة كيف أجبته بالرفض قائلا: إنى أرسل موكب النور منذ عام ١٩٥٣ إلى عام ١٩٥٩، أى سبع سنوات، فأنتظر من الله عز وجل أن أؤدى الفريضة وأنا أمير للحج، وفعلا بعد تعيينى وزيرا للأوقاف وفى موسم الحج عام ١٩٦٠ الذى كان آخر سنة تسلم فيها الكسوة

للسعودية، إذ أنه فى بعثة عام ١٩٦١ أعيدت الكسوة إلى مصر بعد أن رفضتها المملكة السعودية، أقول إنه بعد تعيينى وزيرا للأوقاف اتصل بى السيد زكريا محيى الدين وزير الداخلية عارضا علىّ رئاسة بعثة الحج فوافقت فورا وقلت له إنى طلبتها، فقال: إذا كنت طلبتها فلماذا كلفنى الرئيس عبد الناصر أن أعرض عليك رئاسة البعثة! فقلت له: بصفتك وزير الداخلية لا أستطيع البوح باسمه».

«وكانت بعثة الحج مكونة من ١٢ عضوا رسميا، ولكنى كونت موكب النور فى تلك السنة من ٦٠٠ عضو متكفلين بكل النفقات كما أوضحت سابقا، وكانت أول بعثة تشمل شخصيات من البلاد العربية والإسلامية وشخصيات مصرية ليصل الرقم إلى ٦٠٠ عضو».

(١٩)

وفى خضم كل هذه المصاعب الثورية (!!!) التى كان يواجهها وزير الأوقاف الشاب من زملائه الضباط فى أثناء عمله كوزير للأوقاف، نراه يثنى الثناء كله على المطرب محمد فوزى الذى مكن هذا الوزير من أن ينجز ما يعتبره أعظم إنجازاته فى الوزارة وهو القرآن المرتل المسجل. ومن العجيب أن نرى من الرواية أن الأمريكيين كانوا أول مَنْ انتبه إلى قيمة هذا العمل وطلبوا نسختين لمكتبة الكونجرس.

يقول أحمد طعيمة:

«طلب مقابلتى الأستاذ لبيب السعيد، واقترح علىّ تسجيل القرآن مرتلا وشكا من أنه أمضى عدة سنوات محاولا تنفيذ المشروع ولكن بلا

جدوى، فاستدعيت الشيخ سيد سابق والشيخ محمد الغزالى إلى مكتبى وطلبت منهما مناقشة الأستاذ لبيب السعيد فى مشروعه، وجاء رأيهما بأن هذا المشروع جدير بالتنفيذ فنفذته فورا».

«ومما يذكر هنا بالفضل، ونسأل الله عز وجل أن ينزله فسيح جناته، المطرب محمد فوزى، الذى أقام لأول مرة فى مصر [مصنعاً] للاسطوانات حيث كانت الاسطوانات ترسل للخارج لصنع النسخة الأصلية التى يتم الطبع عليها، ولم تكن شرائط التسجيل قد ظهرت بعد، فقرر محمد فوزى أن تدفع الوزارة ثمن التكلفة الفعلية للاسطوانات دون أى ربح يحصل عليه محمد فوزى».



كما يذكر صاحب المذكرات الأستاذ أحمد طعيمة بالفضل أيضا الشيخ محمود خليل الحصرى:

«... الذى تطوع بتسجيل القرآن الكريم كاملا وبلا أى أجر، فى الوقت الذى طالبنى فيه آخرون من المقرئين بمبالغ تصل إلى خمسة آلاف جنيه لكل منهم، وهو ما لا أملكه للإنفاق على المشروع، فلما تطوع الشيخ الحصرى حلت المشكلة».

«وكنت أنوى توزيع القرآن على مجموعة من المقرئين المعروفين لإخراجه فى وقت قليل ليلحق باحتفال عيد ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٦٠، مما جعل الشيخ الحصرى يعمل يوميا لمدة ١٢ ساعة حتى يستطيع

تسجيل القرآن كاملا فى الوقت المطلوب، وكان ذلك أول تسجيل صوتى للقرآن الكريم فى العالم بعد جمع القرآن فى عهد سيدنا عثمان بن عفان رضى الله عنه».

«وكان لتسجيل القرآن المرتل صوتيا آثار بعيدة المدى، فقد حرصت جميع محطات الإذاعات الإسلامية على إذاعته فى برامجها، حتى أن الاهتمام أثار الأمريكان فجاءنى السفير الأمريكى زائرا فى الوزارة طالبا نسختين من اسطوانات القرآن المرتل حتى تضم إلى مكتبة الكونجرس بناء على طلبه».

(٢٠)

ويبدو أحمد طعيمة بعد هذا كله واثقا من وجهة نظره الشخصية (كوزير للأوقاف) فيما يتعلق بقضيتين محوريتين من قضايا السياسة، وهما قضيتان مرتبطان بعلاقاتنا الخارجية وصراعنا الدولى ومكانتنا على خريطة العالم، ونحن نقرأ ما يرويه طعيمة فى هاتين القضيتين فنراه واثقا من صواب رؤيته دون أن يقدم روافد هذه الرؤية التى تسند منطقه.

أما القضية الأولى فهى قضية تطوير الأزهر وقد كان طعيمة يعارضها، وهو يصل فى معارضته إلى حد التشكيك مستندا إلى تبنى كمال الدين رفعت (وهو المعروف بميوله اليسارية) للمشروع:

«كنت وزيرا للأوقاف عندما بدأ الحديث عن تطوير الأزهر، وكان الأمر سيعرض على مجلس الأمة، فقابلت الرئيس جمال عبد الناصر

واستوضحته عن سبب هذا التطوير، فأجابنى بأن البعثات التبشيرية تتكون من داعية دينى، وفى الوقت نفسه يكون طبيباً أو بيطرياً أو مهندساً زراعياً.. أى رجل دين له حرفة.. ويريد الرئيس أن يكون رجال البعثات الإسلامية على هذا النمط».

«وبعد تفكير أرسلت إلى الرئيس عبد الناصر خطابا سجلت فيه أننى لا أمانع فى تطوير الأزهر ولكن بأسلوب مختلف، فحتى الآن توجد جامعات وكليات للاهوت متخصصة لتخريج رجال دين دون حرفة أخرى، وذلك فى البلاد المسيحية، وخوفاً من أن يدفع الدين الإسلامى ثمنا غاليا لهذا التطوير فإنى أقترح أن تبقى جامعة الأزهر كما هى ونقوم بإنشاء جامعة إسلامية أخرى لها كل الكليات العملية والنظرية التى يرغب الرئيس فى إنشائها، ثم يشكل مجلس يجمع بين الجامعتين، وبذلك نحافظ على مستوى التعليم الدينى فى الأزهر، وفى الوقت نفسه نخرج الدعاة ذوى المهنة والحرفة».

«كان وراء فكرة التطوير السيد كمال الدين حسين بإيعاز من وكيل الوزارة سعيد العريان، كما ساهم فى تأييد تلك الفكرة السيد كمال الدين رفعت المعروف بيساريته المتطرفة.. والله وحده يعلم النوايا لأن هذا القانون مر خلسة فى البرلمان فى الساعة الثانية صباحا حيث لم يكن هناك عدد من الأعضاء يسمح بأن تكون الجلسة قانونية».

ربما نتوقف هنا لنلفت نظر القارئ إلى أسلوب رجل من رجال الثورة فى الحديث عن مرور مشروع القانون خلسة فى البرلمان!!! ونواصل قراءة ما يرويه أحمد طعيمة:

«وكان هدف الغرب والشرق على مر التاريخ الوصول إلى قاعدة القرآن الكريم والدين الإسلامى وكعبة المسلمين العلمية الأزهر الشريف وتفريغه من مضمونه».

«وقد كانت مقاومتى لهذا القانون أننى اكتشفت حقيقة خريجى الأزهر قبل التطوير، وهو الواقع الذى أجبرنى على إنشاء معهد الإمامة ليحفظوا القرآن والسنة النبوية الشريفة.. فما بالنا بالنتيجة بعد التطوير خاصة بعد التطوير الثانى، فلا نحن أرسلنا فى بعثة إسلامية مهنيا واحدا يدعو للدين.. ولا حصلنا على رجل دين متفرغ لدينه، قوى فى مادته».

ولا أحب أن أبدو موافقاً على هذا الرأى الذى يبديه طعيمة إذا أنا تركت التعقيب على مثل هذه الفكرة الساذجة، لكنى أظن أن الأزهر كان ولابد أن يمضى فى هذا الطريق ليواصل الدور التعليمى والعلمى الذى أداه على مدى عشرة قرون سابقة كان يدرس فى أغلبها كل ما هو موجود فى العام من علم.

(٢١)

وقبل هذا نرى طعيمة يصور نفسه منتبها إلى أمر يصوره لنا على أنه الأمر الخطير الذى لم ينتبه له الرئيس عبد الناصر وجهازه السياسى وهو أن كل يهودى صهيونى(!!) وأنه لابد من خوض معركة الكتب المقدسة مع اليهود أينما كانوا وأن اليهود يزدرون القرآن.. إلخ.

يقول أحمد طعيمة:

«علمت أن إسرائيل قامت بتوزيع أعداد كبيرة من مصاحف مزورة حيث نزعت منها كل الآيات التى تذكر اليهود بالسوء، وتم التوزيع فى الدول الإفريقية وغيرها، فلما تأكدت من ذلك اتصلت بالمخابرات العامة وطلبت تزويدى بنسخة أصلية من التلمود لأن اليهود يحرصون على ألا تقع فى أيدى غير اليهود حتى لا يفتضح أمرهم ودينهم فيعلم الناس مخططات اليهود وأسرارهم».

«وعقدت مؤتمرا صحفيا أعلنت فيه أن وزارة الأوقاف لن ترد على تزوير القرآن بتزوير التلمود، بل ستقوم بطبعه كما هو وبدون تزوير، وترجمته لكل اللغات وتوزيعه على العالم أجمع ليعلم كل البشر ما تضمره إسرائيل لهم وللإنسانية، وأنهم أعداء لكل دين ولكل جنس».

«وصلت رسالتى لليهود بغاية السرعة، لأنه بعد مضى عدة أيام استدعانى الرئيس جمال عبد الناصر وطلب منى وقف طبع التلمود وتوزيعه لأن رئيس الاتحاد اليهودى العالمى الأمريكى الأصل حضر من أمريكا خصيصا لمقابلة الرئيس لهذا الشأن، وأنه أثار أن الصهيونية عدو لجمال عبد الناصر، أما باقى اليهود فليسوا أعداء لمصر أو جمال عبد الناصر، ولكن إذا قامت مصر بطبع التلمود وتوزيعه فإنه يؤكد له أن كل يهودى العالم سيكونون أعداء لعبد الناصر».

ويردف طعيمة بقوله:

«وقد اقتنع الرئيس بهـذا المنطق على الرغم من أنى قلت للرئيس إنه بعد قيام إسرائيل لا يوجد يهودى واحد إلا وهو صهيونى، فكلهم صهاينة».

«وفعلا توقفت عن هـذا المشروع الذى أعتبره صالحـا للتنفيذ بدون إعلان حتى اليوم، بعدما تأكد خطر إسرائيل وأطماعها التى أصبحت بدون حدود خاصة بعد معرفة خفايا دينهم، ونظرتها للشعوب الأخرى، كما توقفت إسرائيل عن تزوير القرآن».

لست أستطيع أن أتجاوز هذه الفقرة من دون أن أشير إلى مـا نعرفه جميعا من وجود يهود كثيرين مناهضين للحركة الصهيونية، بل إن هناك أكثـر من حاخام يهـودى يعادون اتجاهات الحكومة الإسرائيلية جملة وتفصيلاً.

ومما يؤسف له أن تجـد مثل هذه الأفكار المجال ليكتـبها قلم رجل كان مسئولا، ثم لينشرها على الناس على هذا النحو.

(٢٢)

لعلنا بعد هذا كله ندرك أن طـموح طعيمـة لم يكن يقف عند حد، وأنه مع هذا الطمـوح لم يكن قادرا على أن يتـصدى لكل من يوقـفون سلطاته عند حـدود مـعـينة لا يتـخطاها، بل وكـانوا بوسـائل كثيـرة يستطـيعون أن يحـرجوه أو يجـعلوه عاجزا عن أن يكـرر الإنجاز الذى

حققه. ولعل هذا يهيئ لنا فهم ما يرويه طعيمة بمرارة عن قصة الموقف الحرج الذى وجد نفسه فيه حين توسط لبلاده للحصول على شحنة القمح من المكسيك وبهذا تمكن من فك الأزمة التى واجهتها الحكومة المصرية فى ذلك العام، فإذا المسئولون المصريون يحرجوه تماما ويقضون على أية فرصة للإفادة من مثل هذه العلاقة فى المستقبل، وذلك بأن يمتنعوا تماما عن سداد ثمن هذا القمح على الرغم من أن الشرط فى شرائه كان التسديد بالنقد، ولنقرأ هذه القصة المذهلة:

«... كانت أمريكا قد قطعت معونة القمح فى أوائل عام ١٩٦٥، وكنت قد عدت من الأرجنتين المشهورة بتصدير القمح والحبوب، ولما كان عبد الناصر يعلم أننى نجحت كسفير فى الأرجنتين نجاحا جعله يسأل الليثى عبد الناصر فى أثناء مشاهدتهما فيلما عن الأرجنتين إن كان يعلم مَنْ هو رئيس الأرجنتين، فأجاب الليثى بالنفى، فقال له الرئيس عبد الناصر: أنا أرسلت أحمد طعيمة كسفير عمل رئيس جمهورية، وقد روى لى الليثى هذه الرواية».

«فوجئت بالرئيس جمال عبد الناصر يطلبنى ثم يكلفنى أن أسهم فى إنقاذ الموقف، إذ أننا بعد قطع المعونة الأمريكية أصبحنا نواجه خطرا حقيقيا لأن الشعب لن يجد رغيف العيش، وقال إن علاقتى قوية بالأرجنتين لذلك قرر إرسالى على رأس وفد اقتصادى لشراء القمح وتصدير أى سلعة مصرية إلى الأرجنتين».

«وفى ليلة سفرى إلى الأرجنتين استقبلنى الرئيس جمال عبد الناصر وعرض علىّ أن آخذ أى مبلغ من الدولارات أحدده أنا بشرط العودة بالقمح، فرفضت أن آخذ أى مبلغ وقلت شاكرا: إننى أعطيت بدل سفر وبدل تمثيل، ولو احتجت شيئا سأطلبه عن طريق السفارة».

«فتشكل الوفد برئاستى وسافرنا إلى الأرجنتين وقوبلنا مقابلة حميمة، وبدأنا المفاوضات وكانت إيجابية، وفجأة زارنى صديق يعمل فى وزارة الخارجية الأرجنتينية مسئولا عن الشرق الأوسط واسمه كريستوفر، وأفادنى بأنه وصلت تعليمات من أمريكا لمنع الأرجنتين من بيع القمح فى مصر، وأنه ينصحنى بعدم إضاعة الوقت لأننى لن أحصل على القمح».

«ومن أعجب المقادير أن يزورنى سفير المكسيك فى الأرجنتين وكان صديقا عزيزا فأخبرنى بعلمه بعدم بيع الأرجنتين لأى قمح، وأنه يعرض علىّ السفر إلى المكسيك فهم هناك على استعداد لإعطائى ما أطلب».

«فاستأذنت القاهرة بالسفر إلى المكسيك فأذن لى، فتوجهنا إلى المكسيك حيث استقبلنا استقبالا حافلا وأحسست بأنهم يقدرون جمال عبد الناصر كزعيم وطنى، وأنهم على استعداد لتقديم العون ما استطاعوا».

«وكان جمال عبد الناصر عند طلبه منى السفر قال: إن أهم نقطة فى شراء القمح ألا يطلبوا ضمان بنك دولى حيث إن البنوك امتنعت عن إعطاء الضمانات بعد أن صرح الرئيس جمال عبد الناصر بأن المدين

أقوى من الدائن، وقد كان يتحدث عن ألمانيا، ولذلك فقد نجحت المفاوضات إلا فى نقطتين سعر البيع والضمان الدولى».

«فطلبت مقابلة رئيس الجمهورية لعله يساعدنا فى التغلب على هاتين القضيتين، وفعلا رحب بى قائلا: نحن على استعداد للاستجابة لجمال عبد الناصر فى كل ما يطلب، وأعطى تعليماته بتخفيض ثمن البيع دولارين فى الطن عن السعر العالمى، وإعفائنا من ضمان البنك الدولى».

«وللعلم فإن القدر قد لعب دورا مهما فى استجابة المكسيك لنا، إذ كنا طلبنا فى فترة تمر العلاقات الأمريكية - المكسيكية بأسوأ المراحل فيها، مما جعل المكسيك توافق على البيع نكاية فى أمريكا».

«وخطب وزير التموين المكسيكى قائلا: إن المكسيك لا تبيع لمصر، لا قنابل ذرية ولا مفرقعات، بل قمحا وذرة، وكأنها رسالة تقول إن إطعام الشعب المصرى سوف يؤكد مدى عمق الروابط الإنسانية بين مصر والمكسيك، وكأن الوزير فى خطابه يرد على الولايات المتحدة فى طلبها عدم بيع القمح لمصر».

«لقد بلغ التعاقد ٢ مليون طن قمح و٦٠٠ ألف طن ذرة، وللأسف وردت إلى مصر فى مواعيدها وكانت الأقساط تستحق بعد ١٨ شهرا من وصول كل رسالة، ومع ذلك تعذر السداد لدرجة أحرجتنى، فقد اتصلوا بى فى القاهرة يطلبون احترام السداد وقد كانت فترة ندرت فيها العملة الصعبة فى مصر».

على أننا لا نستطيع أن نمضى فى مطالعة الأجزاء الأخرى من هذه المذكرات من دون أن نشير إلى ما أورده الأستاذ جميل مطر فى مذكراته المعنونة: « أول حكاية : حكايتى مع الدبلوماسية»» عن هذه الواقعة، فقد قدم صورة مختلفة تماما ، ورواية جميل مطر (نشرت فى كتاب الهلال ابريل ٢٠٠٢) تدين أحمد طعيمة بما لم يدن به أحد قبله ولا بعده ، وسنورد الفقرات التى تناول بها جميل مطر هذا الموضوع متوالية ، مع أقل قدر من تعقيباتنا :

«وفى ذات يوم من ربيع ١٩٦٥، أى فى الخريف الأرجنتينى، وصلتنا برقية رمزية من رئاسة الجمهورية فى القاهرة، أى عن غير طريق الخارجية، وهو ما كان يعنى بالنسبة لنا كموظفى خارجية درجة أعلى من الاهتمام أو التكتم الشديد أو الاثنين معا. أبلغت الرئاسة فى هذه البرقية أن الوزير الذى كان سفيرا فى الأرجنتين [أى أحمد طعيمة وقد تعمد جميل مطر عدم ذكر اسمه فى أى موضع من كتابه على الرغم من إشارته بكل وضوح إليه وإلى كتاب مذكراته بل إلى أرقام صفحات المذكرات] يصل بيونس أيرس يوم (كذا) على متن طائرة (كذا) على رأس وفد اقتصادى يضم عددا من رؤساء مجالس إدارة شركات قطاع عام وموظفين كبار فى وزارات تعمل فى التجارة والتموين والاقتصاد، وتحدد البرقية مهمة الوفد بأنها بغرض عقد اتفاق تجارى يسمح بتصدير قمح أرجنتينى إلى مصر، وفهمنا أن الحاجة ماسة إلى شراء كميات كبيرة من القمح مع تسهيلات فى الدفع أو بالتبادل مع سلع مصرية».

« كانت المفاوضات قد بدأت بين الوفد المصرى وممثلى الوزارات المعنية بالشئون الاقتصادية والتجارية فى بيونس أيرس قبل وصول السفير الجديد، وقد تمسك السيد الوزير السفير رئيس الوفد بقراره فلم يضم من السفارة أحدا إلى الوفد، على عكس العرف فى العمل الدبلوماسى، ومن جانبنا لم نحاول إثارة هذه المسألة معه، فقد كنا نعرف مقدما مصير هذه المفاوضات. ومن ناحية أخرى كان أصدقاؤنا فى إدارة الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الأرجنتينية وأصدقاء آخرون فى رئاسة الجمهورية [يقصد الجمهورية الأرجنتينية] يبلغونا بتفاصيل المفاوضات. من هؤلاء عرفنا أن المفاوضات تجرى بدون انتظام أو توقيتات محددة، وعرفنا أن الوزير السفير رئيس الوفد يكاد يكون الوحيد الذى يتحدث عن موضوع القمح بإصرار غريب، بينما بقية أعضاء الوفد لا يشاركون فى الحديث، بل واختفى بعضهم عن أى لقاءات رسمية أو شبه رسمية، وبخاصة بعد أن انتهوا من زيارة المؤسسات الاقتصادية والصناعية التى تتناسب مع اهتماماتهم. ولم يحقق أى من الأعضاء صفقة أو علاقة، سواء كان ممثلا لشركة نسيج أو سيارات أو حديد وصلب [هكذا يقول جميل مطر بكل صراحة ، وليست هناك إدانة للنظام المصرى فى ذلك الوقت أكثر من هذا ، فإذا كانت هناك مشكلة فى القمح فما المشكلة فى المجلات الإخرى]، ثم عرفنا أن المفاوضات توقفت أكثر من مرة، ولمدد غير قصيرة، وفى كل اتصال مع وزارة الخارجية الأرجنتينية كنا نسمع التعليق الذى اعتدنا عليه من كثرة ترديده، وهو أنهم لا يفهمون سببا لإصرار الوفد المصرى على مواصلة المفاوضات حول

موضوع قيل له [أى للوفد] بشأنه منذ اليوم الأول لوجوده بالعاصمة الأرجنتينية إنه لا أمل يرجى فى التوصل إلى اتفاق يقضى بتوريد قمح أرجنتينى إلى مصر، رغم أنهم تفهموا الظروف وصعوبة الوضع الاقتصادى والغذائى فى مصر،وقالوا إنهم عرضوا على الوفد استعدادهم للتوسط لدى دول أخرى فى أمريكا اللاتينية قد يكون لديها فائض لبيع قمح لمصر، ولو من خلال صفقة ثلاثية توفر الأرجنتين فيها بعض التسهيلات الائتمانية مساعدة لمصر».

«على الرغم من تمسك رئيس الوفد بقرار إبعادنا عن المفاوضات، فإنه كان مجبرا على استخدام قسم الرمز بالسفارة لإرسال برقيات إلى مكتب رئيس الجمهورية فى القاهرة. كان يأتى إلى السفارة ويذهب مباشرة إلى غرفة الرمز ويقضى ساعة أو ساعتين يملى خلالها على سكرتير الرمز برقيته، ثم يغادر السفارة. حاول أكثر من مرة إجبار سكرتير الرمز على تسليمه البرقية بنصها غير المشفر، وبالنص المشفر، ولم يستجب سكرتير الرمز لهذه المحاولات بسبب مخالفتها الشديدة لكافة تعليمات الأمن والرمز المعمول بها فى وزارة الخارجية».

وهنا يستطرد جميل مطر ليقدم لنا معلومات (شبه سريه !!) عن نظام الترميز فى البعثات الدبلوماسية المصرية ، وهو النظام الذى كان لا يعلم به ذلك السفير المصرى !! وكأن رجال الخارجية طوروا نظرتهم فى التعامل مع السفراء العسكريين حتى هذه الدرجة التى تمكنهم من السماح لهم بمعرفة ما يوافقون عليه فقط !!!.

« ما لم يعرفه رئيس الوفد، رغم أنه كان سفيرا بالخارجية، أن سكرتير الرمز ما كان ليرسل برقية رمزية أو عادية إلى وزارة الخارجية أو إلى جهة فى الدولة إلا بعد أن يوقع بالموافقة على إرسالها رئيس البعثة الدبلوماسية، أى السفير أو من ينوب عنه، لذلك كنا نجتمع بعد مغادرته السفارة ونطلع على البرقية ويوقع بالموافقة على إرسالها الزميل القائم بالأعمال، أو السفير الجديد منذ يوم وصوله، إذ هكذا تقضى التعليمات حتى وإن لم يكن قدم بعد أوراق اعتماده إلى الرئيس الأرجنتينى، رغم أنه طلب منا عدم إشراكه فى موضوع المفاوضات فى خلال المرحلة الانتقالية بين وصوله واعتماده، وكانت لنا جلسة يومية نناقش فيها محتوى كافة البرقيات التى أرسلها رئيس الوفد إلى القيادة السياسية فى مصر[!!!]، ونقارنها بالمعلومات التى كنا نتلقاها يوميا من وزارة الخارجية الأرجنتينية عن سير المحادثات [!!!].

«كنا أحيانا نغضب، وفى مرة أو مرتين تمكن الغضب منا إلى درجة كان يمكن أن نفقد عندها هدودئنا ونرتكب خطأ سياسيا. كنا بدون حيلة، فالمسئولون فى القاهرة لم يطلبوا من السفارة الاشتراك فى المفاوضات، ولم يطلبوا متابعتها، والمعلومات الوحيدة فى القاهرة عن المفاوضات هى تلك التى يرسلها رئيس الوفد إلى جهة غير وزارة الخارجية [نذكر القارئ أن جميل مطر أشار بصراحة فى فقرة سابقة إلى أن هذه الجهة كانت : مكتب رئيس الجمهورية]، وكان المتبع، أو المفهوم ألا يتصل بهذه الجهة كل من كان، لم يكن مناسبا ولا ممكنا

أن نصحح معلومات أرسلها السيد الوزير، ولم يكن لائقا أن نتدخل فى مفاوضات سرية لم يطلب أحد منا المشاركة فيها أو الاطلاع على تفاصيلها، ولم يكن مرخصا لنا الاطلاع جماعة على نص برقية مرسلة من السيد الوزير السفير إلى جهة عليا جدا، دون إذن منه أو من هذه الجهة، بمعنى آخر لم يكن من حق القائم بالأعمال الذى وقع بالموافقة على إرسال المعلومات الشفرية أن يطلع زملاءه عليها أو يناقشهم فى محتوياتها، لكننا كنا شبانا، لم يتجاوز أكبرنا الثالثة والثلاثين من عمره، وأصغرنا السابعة والعشرين، كنا فى سن الغضب، وكنا نمر فى مرحلة شعارها الطهارة الثورية، كانت فترة قصيرة، ولم تتكرر الفترة بشعاراتها ولا تكرر الجيل بغضبه، تغيرت الفترة وتغيرت الشعارات وتغير الجيل وتغير نوع الغضب».

«كان قد مضى على وصول السفير الجديد إلى العاصمة الأرجنتينية أكثر من أسبوعين حين قرر [أى السفير المصرى الجديد] إقامة حفل عشاء على شرف الوفد الاقتصادى المصرى، وأذكر أننا ناقشنا مطولا قائمة المدعوين، وأيدت وجهة نظره فى أن نسأل السيد الوزير رئيس الوفد رأيه فى توجيه دعوة لأعضاء الوفد الأرجنتينى المشترك مع الوفد المصرى فى المباحثات لحضور حفل العشاء، علما بأن السفير لم يكن قد قدم أوراق اعتماده، وجاء الوزير رئيس الوفد المصرى كما توقعت، قال: إنه لا يمانع فى دعوة الجانب الأرجنتينى، ويتمنى دعوة أصدقائه من السفراء العرب وشخصيات الجاليات العربية».

«فى مساء ذلك اليوم، يوم العشاء، وكنت بالسفارة أنهى بعض الأعمال وأستعد للعودة إلى منزلى لتغيير ملابسى قبل الذهاب إلى ضاحية مارتينيز حيث يقع منزل السفير، دق جرس الهاتف وكانت على الطرف الآخر سكرتيرة السفارة تبلغنى أن مدير إدارة الشرق الأوسط بالخارجية الأرجنتينية يريد التحدث معى، وأضافت إنها تظن أنه منفعل بشدة، وكانت على حق، إذ ما كدت أبادره بالتحية حتى وجدته يندفع بالكلمات كطلقات رشاش، مما جعلنى أطلب منه إعادة ما قال خشية أن أسيء الفهم، وعندما أعاد ما قال فهمت أنه أراد فى البداية أن أذهب إلى الوزارة على الفور لأتلقى بنفسى ومباشرة رسالة بالغة الأهمية، لكنه وبعد أن هدأ لم يعد يرى مانعا - بصفة شخصية - أن يمر بالسفارة بينما هو فى طريقه إلى منزله ليبلغنى بالرسالة، مؤكدا أنه يتمنى أن يكون - ويبقى - مفهوما أننى تلقيت الرسالة فى مكتبه رسميا وليس فى السفارة. شعرت أن الأمر دقيق وأن الرجل لابد فى حرج شديد، وأن عدوله عن طلب ذهابى إلى الوزارة القصد منه تخفيف وقع الرسالة التى سيقرأها على مسامعى أو أتسلمها باليد، وأدركت أنه يخاطر بإغضاب رؤسائه باقتراحه أن يأتى بنفسه إلى السفارة، لذلك بدا مرتاحا حين قلت له إننى سأكون فى مكتبه بعد ساعة على الأكثر مقترحا أن نذهب سويا بعد الاجتماع إلى عشاء السفير، لم يرد على الاقتراح لكنه اكتفى بتأكيد انتظار وصولى إلى الوزارة خلال ساعة. بالفعل كنت فى مكتبه قبل انقضاء الساعة، استقبلنى كعادته مرحبا ومستفسرا عن أحوالى الشخصية وعن مدى استعدادى للقيام برحلة مشتركة معه وعائلته إلى الجنوب قبل

حلول الشتاء القارس، وفجأة اختفت ابتسامته وتبدلت أساريره وتمتم بعبارات فهمت منها أن المطلوب منى أن أنسى تماما لبضعة دقائق علاقة الصداقة التى تربطنا وأستعد نفسيا لاستقبال رسالة رسمية لم يكن يود أن يتولى مسئولية إعلانها، لكنه بعد تفكير قرر ألا يترك أحد مرءوسيه يقوم بالمهمة فينتشر خبرها وقد يساء إبلاغها والتصرف فيها فيصعب التحكم بعد ذلك فى عواقبها».

ونواصل قراءة ما يرويه جميل مطر :

«ومرت الدقائق ثقيلة، ولا أنكر أن الصديق الأرجنتينى حاول قدر إمكانه التخفيف من وقع كثير من الكلمات، كان القصد أن تكون قاسية وأحيانا عنيفة، بدأ حديثه بأن ذكرنى بالاتصالات الأولى التى جرت بيننا عندما تلقت الخارجية الأرجنتينية ما يفيد بأن وفدا مصريا سيغادر مصر إلى الأرجنتين للتباحث مع مسئولين فى الأرجنتين فى مسائل اقتصادية وتجارية، وشعرت أنه فى هذه المقدمة الطويلة يحاول التأكيد على أن الحكومة لم تدخر وسعا منذ اليوم الأول للمحادثات لتوضيح حقيقة وضع مخزون القمح فى الأرجنتين، ومع كل نقطة جديدة فى المقدمة كان يستخرج من الملف أمامه محضرا بمقابلة أو بأخرى جرت معى أو مع زميلى القائم بالأعمال، ليثبت أنه أو غيره من المسئولين أبلغونا أن الأرجنتين ليس لديها فائض من القمح يسمح بالتصدير رغم تقديرهم للأوضاع الاقتصادية التى تمر بها مصر والحصار الأمريكى المفروض عليها، وعندما وصل فى هذه المقدمة إلى مرحلة المفاوضات وبخاصة

إلى اللقاء الذى رتبه الوفد الأرجنتينى للوزير المصرى رئيس الوفد مع رئيس الجمهورية، وقرأ نص كلمات الرئيس «إليا» وطلب نقل أسفه إلى الرئيس المصرى واستعداد الأرجنتين للتوسط لدى دول أخرى وفى الأسواق العالمية لتدبير بعض القمح، اقتنعت بأن الرسالة قد تكون أسوأ مما تصورت، ورحت أخمن أملا فى أن أستعد بالرد المناسب فلا أفاجأ بمضمون غير متوقع ولا أجد إجابة مرضية أو دفاعا شافيا».

«وكان قد وصل إلى الورقة الأخيرة من الملف، وعندها توقف عن الكلام، وتصورت للحظة أنه لن يقرأها بصوت عال وسيكتفى بتسليمى إياها، لذلك كانت مفاجأة أن أجده يقرأها فى صمت، ثم يعيدها إلى الملف ويغلقه، ويدق جرسا ليطلب الشاى، ويأتى الشاى ونبدأ فى احتسائه، وبعد دقيقة صمت نظر طويلا إلى ناحيتى وقال وكأنه يتحدث إلى شخص يقف خلفى: أريد أن تتأكد أننى كنت أتمنى أن يكون مكانى مسئول غيرى، وأن يكون مكانك مسئول غيرك، لذلك أرجو أن تفصل كلية بين ما سأبلغك به رسميا عن محتويات هذه المذكرة، وبين العلاقة الطيبة التى تربط بين بلدينا، والعلاقة الشخصية التى تربط بيننا أنا وأنت. واستطرد يردد برتابة ما معناه أن كافة المسئولين الأرجنتينيين الذين قابلهم رئيس الوفد المصرى أبلغوه حقيقة الوضع بالنسبة للقمح، ورغم ذلك، وبعد أكثر من ثلاث أسابيع أقام فيها رئيس الوفد مع كافة أعضاء الوفد الأحد عشر فى أفخم فندق فى بيونس أيرس على نفقة الدولة الأرجنتينية، فوجئت الحكومة الأرجنتينية بأن الوزير رئيس الوفد

طلب سرا الاجتماع ببعض ضباط الجيش المحالين للاستيداع، وبأنه أبلغ أكثر من ضابط كبير من هؤلاء الضباط رغبة حكومة الرئيس جمال عبد الناصر أن يتدخلوا بأى شكل يرونه مناسبا لدى الحكومة المنتخبة لتسهيل إجراءات صفقة القمح وتوفير ما تطلبه القاهرة، ولو كان من المخزون الاستراتيجى المخصص للاستهلاك الداخلى، وبأنه أكد لهؤلاء الضباط أن حكومة القاهرة لن تنسى لهم هذا الجميل، وأنها مطمئنة إلى أنهم لن يبخلوا ليها بقليل أو بكثير من الضغط يمارسونه باسم المؤسسة العسكرية. وأضاف محدثى قائلا: إن جهات أمنية سجلت هذه اللقاءات التى جرت فى منازل هؤلاء الضباط، ولقاء مع ضابط أو أكثر داخل معسكر مايو [كذا فى الأصل] المتاخم للعاصمة، واستخصلت الجهات الأمنية أن الضيف المصرى ربما ألمح فى بعض هذه اللقاءات إلى استخدام العنف من جانب العسكر إذا استدعى الأمر، خاصة أن الأزمة الاقتصادية كانت فى أوجها، وأن الرأى العام سيكون مؤيدا للتدخل العسكرى فى الحكم».

«وتوقف مدير إدارة الشرق الأوسط لحظة ليلتقط أنفاسه ويكتم انفعاله، وليصل إلى مضمون الرسالة، تقول الرسالة: إن الحكومة الأرجنتينية تأسف لإبلاغنا أنها قررت إنهاء ضيافتها للوفد الاقتصادى المصرى، وتطلب من السفارة تسهيل مغادرته البلاد خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أيام، وقررت أيضا سحب السيارات الموضوعة رهن إشارة رئيس الوفد وأعضائه اعتبارا من منتصف هذا الليل، وترجو الحكومة

الأرجنتينية أن تراعى حكومة الجمهورية العربية المتحدة دوافع حكومة الأرجنتين لاتخاذ هذا الإجراء، وتؤكد لها مرة أخرى أسفها عن عدم تمكنها من المساهمة فى حل أزمة القمح، وإن كانت قد عرضت على الوفد استثمار علاقاتها الطيبة بدول أخرى فى القارة اللاتينية لتوفير كميات من القمح لسد بعض العجز فى مصر».

« كانت الرسالة ـ كما سجلتها ـ هادئة ورصينة، على عكس الشرح الشفوى الذى رافقها، قالت صراحة .. إنهم حريصون على علاقات الأرجنتين بمصر، وهم أيضا حريصون على نجاح مهمة السفير الجديد، ولذلك فإنهم يتمنون على السفارة أن تنقل بكل الموضوعية الممكنة محتوى الرسالة، وتتمنى أيضا أن تتوقف اتصالات رئيس الوفد بالضباط «الناصريين» فى الجيش الأرجنتينى، وهو تعبير كان يستخدمه الأرجنتينيون فى ذلك الحين لوصف الضباط المعادين لليهود وأمريكا. كما تمنت الرسالة الحرص على ألا يصل الموضوع إلى أجهزة الإعلام أو إلى أعضاء السلك الدبلوماسى المعتمد فى الأرجنتين».

« انتهى الاجتماع، ونهضت واقفا ومودعا، لم يفتنى أن أعرض عليه اصطحابه معى إلى عشاء السفير، وأنا مدرك تماما أنه سيعتذر هو وبقية الجانب الأرجنتينى عن عدم حضور العشاء. لا أعرف كيف قدت سيارتى هذه المسافة الطويلة التى تفصل بين وزارة الخارجية ومنزل السفير، بينما أفكار كثيرة ومشاهد متنوعة تتلاطم فى ذهنى، تحولت جميعها إلى أسئلة بدون أجوبة شافية. كيف أنقل ما سمعت إلى السفير

والزملاء بدقة واجبة، ولكن برقـة متناهية، فلا أتسبب فى توتر ينعكس على حـفل العشـاء ويثيـر فـضول الضـيوف؟ كـيف نواجه تسـاؤلات المدعوين أو اسـتفساراتهم عن غـياب الوفد الرسمى الأرجنتـينى؟ ماذا نقول ومـاذا لا نقول للقاهـرة؟ أليس الأرجنتينيون على حـق فى طلبهم إنهاء الموضوع برمتـه فى بيونس أيرس وألا ننقل إلى القاهرة إلا فحوى رسالة الاعـتذار عن صعوبات توفـير القمح المطلوب؟ مـاذا سيكون رد فعل الوزير رئيس الوفد عندما يبلغه السفير بقرار الأرجنتين إنهاء الضيافة ودعوته إلى الرحيل خلال ساعـات؟ هل سنبلغ رئيس الوفد بالاتهامات الأرجنتـينية عن مـحاولتـه تدبيـر انقلاب عـسكرى فى الأرجنتين ضـد الحكومة المنتخبة ديمقراطيا؟ وإن فعلنا فأى رد سنسمع؟».

«وصلت، وقدرت، وكنت مـازلت عند أبواب حديقة السـفارة، إن غالبية المدعوين قد وصلت، إذ كانت الطريق الضيقة المحاذية للحديقة والمـؤدية إلى النهر مكتظة بالسـيـارات، ولم تكن بينها على أية حـال سيارة رسـمية، سلمت مفاتيح سيـارتى لأحد سائقى السفارة ليـجد لها مكانا مناسـبـا ومـشـيت إلى مـدخل السـفـارة، وبعـد لحظات كـان فرانشيـسكو، النادل الأشقر الأنيق، يفتح لى البـاب مرحبا ومـشيرا إلى باب الصالون الكبير، ولكنى أمسكت بذراعه وتوجهت به إلى غرفة إلى اليمين، وكـلفته إبلاغ السفيـر أننى أريد التحدث إليه عـلى انفراد، عاد بعـد ثوان وطلب منى الصعـود إلى الطابق الثانى حـيث يوجد صـالون صغـير تجتـمع فيه العـائلة وتستقـبل أصدقـاءها. ولم تمض دقائق إلا

ودخل السفير وقد استبد به القلق، إذ لم يحمل إليه تأخرى عن الحضور وامتناعى عن الاتصال التليفونى إلا نذر شر أكيد، ولم يكن هذا القلق غريبا عليه، إذ كان من نوع الناس التى تتشاءم كثيرا وتتوقع الشر والمشكلات دائما، ولا تنتظر خيرا إلا بالصدفة أو نادرا. عرفت أن وراء هذا القلق رجلا لن يصبر على سماع التفاصيل كما سمعتها من الدبلوماسى الأرجنتينى، وعشرات من النساء والرجال موجودون فى الطابق الأرضى، وآخرون مازالوا يفدون، ولا يستطيع أن يغيب طويلا. بدأت من الآخر، قلت له فى عبارة سريعة وموجزة: إن الحكومة قررت إنهاء ضيافتها للوفد، وكانت تنوى سحب السيارات فورا لولا أننى طلبت أن تبقى حتى نهاية السهرة تفاديا للحرج أمام الضيوف ولأسئلتهم، وقلت: إن الحكومة منحت الوفد يومين أو أطول قليلا ليغادر البلاد بعدها ولن يودعه فى المطار مسئول أرجنتينى. هنا قاطعنى السفير مستفسرا عن السبب وراء كل هذا الغضب الأرجنتينى، وعندما أبلغته بالسبب وقف واتجه نحو باب الغرفة وقبل أن يدلف منه استدار فجأة وقال: اذهب إليه وخذه على انفراد وبلغه بالرسالة، أليس هؤلاء هم أصدقاؤك الذين تدافع عنهم؟ وأضاف أنه منذ وصول هذا الرجل إلى بيونس أيرس وهو متوجس شرا، وأنه لم يتوقع أن تكون المصيبة على هذا القدر. إنها أسوأ بداية يمكن أن يبدأ بها سفير مهمته فى دولة لم يقدم بعد إلى رئيس جمهوريتها أوراق اعتماده. خرج وتركنى فى الغرفة أفكر فيما سأقوله للوزير رئيس الوفد، وهو الذى قال لى لحظة وصوله

في مطار بيونس أيرس منذ ثلاث أسابيع إنه لا شأن لنا به أو بوفده أو بمباحثاته فى الأرجنتين».

« نزلت إلى الطابق الأرضى متوجها مباشرة إلى مكان وقوف الوزير المصرى يقودنى إليه صوته، إذ كان من نوع الأصوات عالية النبرة، وقد عرفت بعد سنوات أن بعض الناس لا يهمسون، أو بمعنى أدق لا يقوون على الهمس، وفهمت أن طبقة صوتهم لا تنزل عن حد معين. كان يقف وسط عدد من الضيوف منهم على ما أذكر سفيران عربيان وأحد قيادات الجالية، وبعد تحية الحاضرين وتحيته هو شخصيا، وكان ودودا، اقتربت منه وهمست فى أذنه برغبتى فى التحدث إليه على انفراد فى شأن رسالة عاجلة من الحكومة الأرجنتينية، طلب منى النطق بها بصوت عال، «فهى بالتأكيد ليست سرا»، بدا منشرحا جدا كما لو أنه ينتظر منى رسالة تعلن الموافقة على الصفقة، عدت لأهمس وعاد ليطلب بصوت عال أن أقول ما عندى أمام الجميع، وبالفعل وبصوت غير عال لكنه أيضا ليس بالهمس، قلت له إنهم استدعونى ليبلغونى أن الضيافة توقفت والسيارات ستسحب ابتداء من الغد. . ثم أضفت بصوت أقرب إلى الهمس. . إنهم غاضبون بسبب ما فعل» .

« جاء رد فعله كالصاعقة من حيث إننى لم أتوقعه، ولأنه جاء وأعصابى مشدودة، فما أن قلت إنهم غاضبون بسبب ما فعل، إلا وانطلق مقهقها فتوقف الحديث فى كل القاعة واتجه الجميع بأبصارهم وأسماعهم ناحيته ليعرفوا القصة وراء هذه الضحكة التى جلجلت

السفارة. وعندما توقف عن القهقهة تمينت أن يعود كل ضيف إلى شأنه، فإذا به يعلق بأعلى صوت وكأنه يخطب فى ميدان عام: نجحنا.. خافوا.. قلت لكم إنهم لن يجيئوا إلا بالعين الحمرا.. ابتعدت عنه، وذهبت إلى زميلى القائم بالأعمال وهمست فى أذنه طالبا منه محاولة تهدئته ومنعه من أن يحكى شيئا عن تدخله عند العسكريين، وانضم إلينا السفير ليطلب منا، ثلاثتنا، أن نبذل المستحيل لإنقاذ الموقف قبل أن يتدهور ويصل إلى الصحافة، وكان يمثلها اثنان من المدعوين، ولم يكونا من المتحدثين بالعربية، أصر على امتداد نصف ساعة أو يزيد على أن نسمع منه عبارة : خافوا.. ناس تخاف ولا تستحى.. لا يجيئوا إلا بالعين الحمرا.. غدا فى الصباح الباكر سنحصل على القمح».

« انتهى العشاء.. وانتهت الزيارة ولم تحصل مصر على القمح، وقيل فى تبرير الفشل إن القوى الصهيونية والأمريكية ضغطت على الحكومة الأرجنتينية لوقف المحادثات ومنع تصدير القمح إلى مصر، واشترك الجميع فى إسدال الستارة».

....

ومع أنى لا أريد أن أستطرد أكثر من هذا إلى الحديث عن هذه الجزئية فإنى لا أستطيع أن أمنع نفسى من تسجيل العجب من ثلاثة أمور:

(١) أن يصل التناقض فى رواية واقعة واحدة إلى مثل هذا الحد من التناقض التام مع أن الواقعة تمس أمراً عاماً شبه علنى ولا يتحمل كل هذا التناقض التام.

(٢) أن يصل أحمد طعيمة إلى الجنرالات الأرجنتيين المتقاعدين وأن يتعامل معهم على هذا النحو دون تحسب .. ليس بالأمر الذى يمكن تحقيقة بجهد فردى .. وانما كانت هناك أجهزة تقوم بمثل هذه الترتيبات ويبدو أن جميل مطر لحظة كتابته لمذكراته لم يكن يدرى من امرها شيأ.

(٣) أن تاريخنا السياسى الحقيقى لايمكن له أن يكتب من دون أن تتاح الوثائق الحقيقية الكاشفة بما وراء تصرفات كثيرة .. أما البديل فهو أن تظل الساحة خالية لمن يريد أن يقدم زعماً أى زعم.

(٢٣)

ويصل أحمد طعيمة فى مواضع كثيرة من هذه المذكرات إلى أن يعترف بأنه كان حريصا على بقاء نفوذه الذى استطاع توسعته وتنميته من خلال هيئة التحرير، حتى إنه كان يرفض أن يوضع فى ذلك «السجن الذهبى» الذى يمثله منصب الوزير، ونحن لا نستطيع أن نتخيل أن الصراع على النفوذ بين ضباط الثورة بعضهم وبعض كان قد وصل إلى هذا الحد، ولكن المذكرات التى بين أيدينا تطلعنا على صورة بليغة التعبير عن هذا المعنى فى صفحة ١٤٢ حيث نرى لافتة من القماش وقد وضعت بصورة غير كريمة على واجهة سبيل من الأسبلة الأثرية

وهى تقول: «إن أحـمد عبـدالله طعيمـة وزير الأوقاف يدعو سـيادتكم لتناول طعام الإفطار وكل عام وأنتم بخـير». . كذا بالنص، وتحت هذه الصورة كتب التعليق «أحمد طعيمة وموائد الرحمن سنة ١٩٥٩».

ومع هذا فيجـدر بنا أن نتأمل فيمـا ما يرويه أحمد طعـيمة فى ثلاثة مواضع مـختلفة عن ضـيقه بمنصب الوزارة وخـوفه من أن ينهى تقلده لهذا المنصب تمتعه بأهيمته وسطوته فى التنظيمات السياسية للثورة.

الموضع الأول يشيـر فيه أحمد طعـيمة إلى رفضه الوزارة حين عـرضها عليه عبد الناصـر بعد أحداث ١٩٥٤ مقدماً أسبـاباً « تقليدية !!» تعودنا عليها فى مثل هذه المذكرات والروايات وهو يقول:

«. . . فى أعقاب أحداث مـارس ١٩٥٤ كنا فى زيارة للرئيس جمال عبد الناصـر أنا والطحاوى، ورافقناه حتى مـجلس الوزراء، وعلى وجه التحديد عند وصول السيارة إلى كوبرى الليـمون فوجئت بحديث جمال عبد الناصر قـائلا: إنه سيصدر قرارا بتعيـينى وزيرا للعمل حتى أتمكن من ربط العمال بى أكـثر وأكثر، فقلت: إننـى [لم] أربط العمال بى بل ربطتهم بثورة ٢٣ يوليو وبجمال عبد الناصر شخصيا».

«وبمجرد عودتى بدأ تفكيرى فى هذا العرض وأخبرت أخى الطحاوى بأننى سأرفض هذا العـرض ولأسباب سأذكرها للرئيس عـبد الناصر. . وفى اليوم التالى توجهنا مباشرة إلى اسـتراحة القناطر الخيرية حيث كان جمال عبـد الناصر موجودا بها وأقـسمت له على القرآن أننى لا أرغب فى هذا المنصب لعدة أسباب:

«أولا: فى حالة تعيينى وزيرا للعمال سيكون ذلك معناه أننى تقاضيت مقابلا أو ثمنا لحركة مارس ١٩٥٤، وبذلك أكون قد قمت باستغلال العمال وحركتهم لمصلحتى الشخصية، وهذا ما أرفضه ولا أرتضيه لنفسى».

«ثانيا: إن التصرف مع قيادات العمال وقيادتهم قد يتطلب شيئا من الشدة فى بعض الأحيان للوصول إلى الانضباط، وإلا سارت الأمور إلى فوضى ويفلت الزمام، وقد [يؤوَّل] ذلك إلى كبرياء أصابتنى بعد تعيينى وزيرا لهم لا بدافع المصلحة العامة، وبذلك يصبح المنصب قيدا لا عونا».

«ثالثا: إننى بحكم وضعى الحالى لا ألتزم بأية قيود على تحركاتى، فأنا أذهب إلى العمال وأجاملهم فى أفراحهم وأحزانهم.. أى أشاركهم حياتهم.. مما يجعلنى متفرغا تماما لعلاقتى، وبتعيينى وزيرا قد لا أجد الوقت والظروف التى تسمح لى بهذه اللقاءات فيفسره ضعاف النفوس بأنه كبرياء منى بعد تعيينى وزيرا، وبذلك يصبح منصب الوزير قيدا لا عونا».

«رابعا: إن تعيينى فى منصب الوزير سيفقد الثورة وجمال عبد الناصر لسانا ينطق بين جماهير العمال والشعب بالمدح، وذلك بذكر الحقائق التى تجمع القلوب حول الثورة ومبادئها، فلن يستطيع لسانى بعد ذلك أن ينطق بحرف واحد ولو كان حقا خشية أن [يؤول] حديثى أنه نفاق أو تملق، فقد قبضت الثمن وهو منصب الوزير، وبذلك يصبح منصب الوزير قيدا لا عونا».

وبعد هذه الأسباب(!!) التى يصورها أحمد طعيمة على هذا النحو حين كتب مذكراته، نراه حريصا على أن يردف بقوله:

«وقد اقتنع الرئيس عبد الناصر بوجهة نظرى [كأنما كان الرئيس عبد الناصر بحاجة إلى تصديق مثل هذه الأقوال والاقناع بها .. بينما كان قد أصبح فى ذلك الوقت بمثابة الزعيم الذى لم يعد بحاجة إلى مثل هذه المساعدات !!!] وقال: «على كيفك، أنا أتعجب، أنت أول واحد يقول لا»، وكان عمرى وقتها لا يتجاوز الثانية والثلاثين، فلم أكن ممن يغترون بالسلطة وتستعبدهم المناصب وكراسى الحكم وتستهويهم المظاهر الكاذبة، إنما أتوجه بعملى دائما لوجه الله تعالى ولخدمة وطنى فى صمت وسكون ورضاء، لكن بطانة السوء صورت له أنه لا يكفينى منصب الوزير وأنى لأتطلع لمنصب رئيس الجمهورية وأننى «بيرون مصر» [الإشارة إلى رئيس الأرجنتين السابق الذى بدأ الصعود إلى السلطة بعلاقاته بالعمال]».

(٢٤)

أما الموضع الثانى الذى يشير فيه أحمد طعيمة إلى أنه لم يكن مرحبا بتولى المسئولية الوزارية فيأتى عند تعيينه وزيرا بالفعل، حيث يروى أنه ظل أسبوعا بعد أدائه اليمين الدستورية كوزير للأوقاف دون أن يذهب للوزارة حتى استعان أشقاؤه عليه بوالدته:

«... نجحت بطانة السوء فى إبعادى أنا والطحاوى عن التنظيمات الشعبية والعمالية وذلك بصدور قرار بتعيينى وزيرا للأوقاف وتعيين

إبراهيم الطحاوى سكرتيرا عاما للمؤتمر الإسلامى.. ولما كنت قد استشعرت هذا الاستبعاد فإننى وبعد حلف اليمين لم أتوجه إلى مكتبى بوزارة الأوقاف لمدة أسبوع حتى شعر أشقائى بالحرج وأن هذا الموقف قد يوقع بينى وبين الرئيس عبد الناصر».

«وشكانى أشقائى إلى والدتى التى كنت أعتز بها جدا وأطيعها طاعة كاملة كريمة فى كل أمورى، قلت لوالدتى إننى لم أتوجه إلى الوزارة لأنى غاضب من تركى الناحية العمالية والشعبية، فما كان من والدتى إلا أن قالت لى: وكيف تضيع فرصة خدمة الإسلام والمسلمين فى وزارة الأوقاف، اخدم ربك ودينك واخدم الفقراء.. فتوجهت إلى الوزارة وأملى أن يوفقنى الله لأنفذ نصيحة أمى الغالية».

(٢٥)

أما الموضع الثالث فيأتى حيث يروى أحمد طعيمة قصة مواجهة مباشرة بينه وبين زميله أحمد أنور الذى هو بطل تأديب السنهورى فى ١٩٥٤ وهى معركة موازية للمعركة التى قادها طعيمة وقد دارت حول الهدف ذاته، ولا ننسى أن أحمد طعيمة كان تاليا فى كشف الجيش وأقدميته لأحمد أنور، مما مكن أحمد أنور من أن يحدثه بهذه الطريقة:

«أحمد أنور وكان قائدا للبوليس الحربى ويشغل فى ذلك الوقت منصب وزير فى الوزارة الاتحادية، جاء إلىّ زائرا على غير عادته وبدأ حديثه بأنى أصبحت الآن وزير أوقاف ويجب أن أنسى هيئة التحرير

والاتحـاد القومى وأنسى «الـمصطبـة» التى كـانت هناك وأعمل كـوزير فقط».

«لقد فوجئت بهذا الحـديث وقلت له: لماذا تقول ذلك؟ فقال: لأن العاملين فى الاتحاد القومى يشكـون بأن الجميع بدلا من أن يأتوا إليهم أصبحوا الآن زوارا لوزارة الأوقاف، فقلت له: أنا لن ألغى أسلوبى ولن أغلق المصطبة ولن أقفل بـابى فى وجه أى فرد يلجأ لى أو يزورنى.. وأنهيت الزيارة».

ليس بوسعنا أن نقول أكثر من أنه هكذا كانت تسير الأمور.

(٢٦)

ويرتبط بهذه المعـانى التى تصور فهم أحمد طعـيمة لمنصب الوزير على أنه قيد على حـركته وعلى قوته ما يرويه هو نفسـه فى مذكراته من تهديد خفى تلقاه من زميله الدكتور عبد القادر حاتم:

«جاءنى الدكـتور عبد القـادر حاتم.. وكان وزيرا للإعلام [يقـصد: الإرشاد القـومى]. زائرا ثم بدأ حديثه.. أننى أصبـحت وزيرا للأوقاف ولم يُطلب منى أن أصنع من الفـسيخ شربات، فقـلت له هذا معناه أننى حين أرى عيوبا لا أصلحها، أو عـملا يأتى بفائدة لمصر وللمواطنين لا أقوم به.. وقلت له طالمـا بقيت وزيرا للأوقاف.. فسـأبذل كل جهدى لأصنع من الفسيخ شربات».

وهنا يعقب أحمد طعيمة بموعظة خلقـية تقليدية يفرضها علينا فرضاً مع أن السياق لا يقتضيها تماما:

«إن اللص فى نظرى ليس فقط هو مَنْ يسرق منزلك أو مالك، بل إن اللص الأخطر هو مَنْ يتقاضى أجرا عن عمل يؤديه فلا يؤديه بأمانة، لأنه فى هذه الحالة يتقاضى مالا حراما، ويشغل مكانا لو تركه لغيره لكان أصلح للدولة وللشعب».

(٢٧)

كما يرتبط بهذا المعنى إعادته من سفارتنا فى الأرجنتين بعد وصوله إليها بيوم واحد(!!) لأنه كان من المفروض أن يبقى فى مصر - على حد تعبير حسين الشافعى - ليعمل فى الاتحاد الاشتراكى، وهو يروى هذه الرواية من دون أن يشير إلى أن حسين الشافعى كان فى ذلك الوقت الأمين العام للاتحاد الاشتراكى:

«وفى اليوم التالى لمغادرتى القاهرة إلى الأرجنتين، اتصل السيد حسين الشافعى بشقيقى يسأل عنى فأجابه بأننى سافرت، فقال: لماذا سافر المفروض أن يبقى هنا، وبعد يوم واحد من وصولى إلى السفارة فى الأرجنتين وصلتنى برقية بنقلى إلى القاهرة للعمل فى الأمانة العامة، وكان قد مضى على عملى كسفير للأرجنتين عام واحد هو نفس العام الواحد الذى أخبرنى به عبد الناصر عند سفرى».

هكذا يوهمنا أحمد طعيمة أو يقنعنا أنه ذهب إلى الدولة التى هو سفير فيها لوطنه فأعيد بعد يوم واحد لأن الأمانة العامة (للاتحاد الاشتراكى) كانت فى حاجة إليه ، ولأنه وُعد بعام واحد فى الأرجنتين وليس أكثر !! ولله الأمر من قبل ومن بعد.

(٢٨)

بل إن أحـمد طعـيمـة يحرص على أن يدعم كل هذه الروايات بـما وصله من المعانى من خلال اعتراف تقدم له به صلاح سالم قبل موته:

«فى يوم من الأيام وأنا وزير أوقـاف طلبنى الأخ صـلاح سالم وقـد كنت أكن له حـبـا وإخلاصـا، وطلب منى أن يزورنى أنا والطحـاوى، فـحددت مـوعدا فـى منزل الأخ الطحاوى، وأذكـر للقـارئ الكريم أن صلاح سـالم هذا الذى قال أمام اتحاد الـنقل المشترك فى أزمـة مارس ١٩٥٤ أمام جمال عـبد الناصر والمشير عامر: « إن طعـيمة يساوى ثقله ذهب».

«ولم أعرف سبب الزيـارة واللقاء إلا عند حضوره ومفـاجأته لنا بأنه مريض للغاية وأنه فى أيامـه الأخيرة، وأنه يريد أن يلقى الله وهو نقى، ثم فوجـئنا بطلبه أن نسامـحه أنا والطحاوى فقـد كان يهاجـمنا بشدة، وأضر بنا كـثيرا وهو الآن يشـعر بخطئه وأننا كنا لا نسـتحق منه ذلك، وقـام فقـبل رأسى ورأس الطحـاوى قائلا: أرجـو أن تسـامحـونى من القلب، فبكينا نحن الثـلاثة وقلت له: إننا لم نكن له من قبل إلا الحب والإخلاص والتقدير، وإننا على العهد وكأن شيئا لم يحدث».



ولا يكتفى صاحب المـذكرات بإيراد اعتراف صـلاح سالم على نحو ما أورده فى الفقرة السابقة، لكنه يتذكر (!!) أيضـا اعترافاً مبكراً لشقيقه جمال سالم فى فترة سابقة:

«ومما يذكر فى هذا الشأن وفى هذه الفترة بالذات أننا علمنا أن جمال سالم مريض وقررت أنا والطحاوى زيارته، وفوجئنا بقوله إن مجلس قيادة الثورة كله كان يرفض حل هيئة التحرير، لأنه إذا كانت هيئة التحرير قد نجحت حتى الآن فلماذا لا نعزز هذا النجاح وندخل فى تجارب جديدة لا ضمان فى نجاحها، ولكن الرئيس جمال عبد الناصر أصر على الحل».

(٢٩)

هكذا نرى أن كثيرين من رجال الثورة كانوا «يعرقلون» خطوات أحمد طعيمة إلى المجد وإلى الإنجاز على حد ما نفهم من رواياته، وقد رأينا محاولات حسين الشافعى، وعضو مجلس القيادة الذى لم يذكر اسمه، وجمال سالم، وصلاح سالم ، وعلى صبرى، وعبد القادر حاتم، وأحمد أنور، وفى الفقرة التالية نراه ينسب إلى السفير وحيد جودة رمضان أيضا جهدا فى الدس له أيضا مع أنه يعترف بأن وحيد جودة رمضان كان هو الذى ضمه للثوار الأحرار:

«... عند خروجنا من مجلس الوزراء وجمال عبد الناصر يهم بركوب سيارته، إذا بالأخ وحيد رمضان يكرر ما كتبته صحيفة المصرى بأن مليون جنيه أنفقت على حركة مارس، فغضب جمال عبد الناصر غضبا شديدا لأن هذا الكلام عار تماما من الحقيقة، ويسىء إلينا دون داع وألقى عبد الناصر باللوم علىّ شخصيا».

«إن وحيد رمضان هو الذى ضمنى للضباط الأحرار، ولما قامت الثورة وعملت أنا والطحاوى فى هيئة التحرير طلب منى وحيد رمضان أن ينضم لى أنا والطحاوى للعمل معنا فى هيئة التحرير، توجهت أنا والطحاوى عدة مرات إلى جمال عبد الناصر بطلب ضم وحيد رمضان وفى كل مرة يرفض عبد الناصر طلبنا».

«وفى النهاية وافق عبد الناصر وقال لى: أنا أعرف وحيد رمضان أكثر منك وكنت أرفض ضمه لكما لأنه سيثير المتاعب ولا يحق لكما الشكوى منه فيما بعد، وذكرنى جمال عبد الناصر أن وحيد رمضان أغضب المشير عبد الحكيم عامر من قبل لأنه أطلق على نفسه القائد العام لمنظمات الشباب، فعلق المشير متعجبا: أصبح لدينا قائدان عامان فى مصر، قائد القوات المسلحة، وقائد منظمات الشباب».

(٣٠)

وفى هذا الإطار من الصراعات البينية يشير أحمد طعيمة أيضا إلى معاناته بعد حرب ١٩٥٦ من صلاح دسوقى وكان فى ذلك الوقت أركان حرب وزارة الداخلية قبل أن يصبح محافظا للقاهرة:

«... وبعد حرب ١٩٥٦ مرت هيئة التحرير بأوقات عصيبة لأسباب لم أكن أنا أو الطحاوى طرفا فيها، ولكنها فتحت أعيننا إلى ضرورة الابتعاد عن محيط السياسة وكان أكثرها مفاجأة أننى فوجئت فى منزلى بالجيزة بعدد كبير من رؤساء النقابات فى زيارة لى ويروون لى أن صلاح دسوقى أركان حرب الداخلية فى ذلك الوقت كان يستدعيهم إلى مكتبه ويعدهم بتنفيذ كل

طلباتهم بشرط الابتعاد عن أحمد طعيمة، وأنهم لو كانوا فى حاجة للرئيس نفسه فـإنه قادر على القيـام بتوصيلهم بعبـد الناصر شخصـيا. . وصدمت صدمة شديدة، فبعد طول إخلاص يكون هذا هو الجزاء».



ومن الجدير بالذكر أن أحمد طعيـمة فى هذه المذكرات يشير إلى أن عبد الناصر حدثه بأنه اكتشف أن بعض مـعاونيه كانوا عملاء للمخابرات الأمريـكية، وهو يشـير إلى أن من هؤلاء ضـابط شرطة كـان محـافظا وسفيرا، كما يشير الأستاذ طعيمة إلى أن أحد كبار الصحفيين كان بمثابة ناقل جيد لأخبار الرئيس إلى الأمريكيين!!

(٣١)

ومن الجدير بالذكـر أيضا أن أحمد طـعيمة لم يكن غـافلا عن هذا الدس الذى يعـانى منه وهو يروى أنه قـد لمس بنفـسه مـوقف الرئيس جمال عبد الناصر المتشكك فيه:

«ففى زيارة تمت فى أثناء الاتحاد القومى قـال لنا عبد الناصر بجدية شديدة إنه يريد أن يقول لنا بأنه باق بنا أو بغيرنا فى الحكم، فكان ردى ورد الطحـاوى المـباشـر: مَنْ قـال لك ذلك؟ إن هذا المـعنى لم يدر بخلدنا ولم يصل إلى القلب أو اللسان فى حياتنا».

«وفى زيارة ثانية فوجئنا بالرئيس جمـال عبد الناصر يقول لنا: «أريد أن أكسر حاجة اسمها الطحاوى وطعيمة».

هكذا يقول طعيمة لكنه يعقب فيقول:

«وهذا يوضح دور البطانة الفاسدة التى أوغرت علينا صدر الرئيس عبد الناصر دون ذنب أو جريرة سوى حب عبد الناصر والإخلاص له، وهذا يثبت أننا عندما طلبنا الانسحاب من الحياة السياسية كنا على حق ١٠٠٪ لأن من يضمرون السوء لعبد الناصر كانوا متأكدين أنهم لن يصلوا لعبد الناصر إلا بكسر الطحاوى وطعيمة»... كذا فى النص!!



بل إنهما [أى طعيمة والطحاوى] قد رأيا بعيونهم مثلا واضحا لما كان الرئيس عبد الناصر يخطط له على المدى الطويل فى معاملته لأحد زملائه أو أصدقائه المقربين من الذين وصلوا إلى مكانة متقدمة عن مكانة طعيمة وزميله الطحاوى، وهو صلاح سالم، ولنقرأ ما يرويه أحمد طعيمة فى هذه المذكرات:

«صدر قرار بتعيين السيد صلاح سالم رئيسا لمجلس إدارة دار الشعب، وكان على علاقات سيئة مع الرئيس جمال عبد الناصر فى ذلك الوقت، ففرحنا بالقرار الذى يجمع الشمل ووحدة الصف، وأصررنا أنا والطحاوى على تهنئة الرئيس على هذا الفعل الأخوى فتوجهنا أنا والطحاوى لزيارة الرئيس، وبعد أن قدمنا له التهنئة لم يعلق، وتوجه إلى مكتبه وأخرج ورقتين أعطاهما لنا للاطلاع قائلا: إنه وقع مرتين.. الأولى تعيين صلاح سالم وحدد التاريخ، والمرة الثانية الاستغناء عنه ولم يحدد التاريخ».

ويبدو طعيمة حريصا على أن يعطى العذر للرئيس عبد الناصر وأعوان عبد الناصر فى نوعية المعاملة التى كانوا يعاملونه بها ، فهو لا يزال حتى كتابة مذكراته حريصا على أن يتباهى بما حدث من تعبير عن حب الناس له حين عودته من العلاج فى الخارج:

«ولقد حدث أنه تصادف يوم وصولى أن يكون وصول الرئيس عبد السلام عارف، وكان فى استقباله أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة الذى طلب من الحاضرين استقبال عبد السلام عارف فرفضوا قائلين له إننا جئنا لاستقبال أحمد طعيمة، وأذكر أنه فى هذا اليوم اعتدى أحمد أنور قائد البوليس الحربى على صاوى أحمد الصاوى ولطمه على وجهه مرتين إذلالا له، حتى لا يتصور أنه أعاد جمال عبد الناصر إلى الحكم وأنه زعيم عمالى».

«كان استقبالى فى المطار حاشدا، وكانت طوابير السيارات لا تنتهى، فتوجه الزميل عضو مجلس الثورة إلى جمال عبد الناصر وأخبره أن هناك رئيس جمهورية آخر فى مصر، وروى له ما حدث كى يوغر صدر الرئيس جمال عبد الناصر ضدى دون ذنب ارتكبته.. فالذين ذهبوا لاستقبالى فى المطار لم يذهبوا إلا حبا وإظهارا لهذا الحب».

«وفى طريقى إلى منزلى فى الجيزة توقفت فى منشية البكرى لأزور الرئيس عبد الناصر أحييه وقلت له أنت أول من أراه عند وصولى وقبل

التوجه إلى منزلى، وشكرت له ما قدمه من أجلى، ففوجئت به يقول: قالوا لى إن هناك رئيس جمهورية ثانى وصل إلى المطار».

ومن الإنصاف أن نشير إلى أن هذا الأسلوب لم يكن غريبا على الرئيس عبد الناصر

(٣٣)

على أن أحمد طعيمة ظل على عقيدته فى أن الخوف من شخصه وكفايته الاتصاليه قد استمر حتى فى عهد الرئيس السادات، مع أنه لم يكن له أى موقع رسمى ولا أى موضع للتأثير إلا أنه يظن فى نفسه الجاذبية والزعامة ويصور لنا أدوارا قام بها على نحو لا يتفق مع حقائق التاريخ، وهو على سبيل المثال يروى فى الفقرة التالية أنه دعا عمر التلمسانى ومعه بعض الأعضاء ممن لهم أهمية فى حركة الإخوان المسلمين للاتصال به من أجل تنظيم تعاونهم مع السادات!!! وينسى طعيمة أن يشير إلى حقيقة أن الرئيس السادات نفسه كان هو الذى أفرج عن هؤلاء الإخوان فى بداية عهده، وهكذا فلم يكن طعيمة هو الذى عقد الصفقة، ويبدو لنا أن شأنه شأن كل مَنْ تعودوا أدوار الوساطة حفى بأن يشير إلى نجاح أسلوبه فى الوساطة فى مقابل عقم أسلوب وساطات الآخرين من منافسيه فى هذه الأدوار، ولهذا فإنه فى نهاية الفقرة التى بين أيدينا ينعى على السادات اتصالاته ويصفها بأنها خاطئة مما أدى إلى اغتياله!! ويذكرنا طعيمة بهذا الحديث بنماذج مشهورة لمن انتقدوا السادات لأنهم لم يحضروا الصفقة مع أنهم كانوا يتحرقون للحضور!!!:

«كانت خطة أنور السادات هى استمالة الإخوان المسلمين والاستعانة بالإخوان المسلمين فى السياسة، خاصة ضد أى معارضة من أى نوع كان.. فاستدعانى وقال أنت من قدامى الإخوان المسلمين وأنه يريد الاستعانة بالإخوان المسلمين وعفا الله عما سلف، كما أنه يريد تنظيما جديدا متعاونا معه.. فوعدته بالتنفيذ. وفعلا دعوت المرحوم السيد عمر التلمسانى مرشد جماعة الإخوان المسلمين ومعه بعض الأعضاء ممن لهم أهمية، واستمرت الاجتماعات ما يقرب من شهرين، وإذ بى أفاجأ بحديث تليفونى من فوزى عبد الحافظ سكرتير الرئيس يخطرنى فيه أن الرئيس يطلب منى وقف اتصالاتى بالإخوان، فأردت معرفة السبب فلم يصارحنى بأى شىء، ولكنى علمت فيما بعد أن بعض المحيطين بالرئيس أنور السادات أفهموه بأن هناك خطورة من إطلاق يد أحمد طعيمة فى محيط الإخوان المسلمين، وفعلا توقفت عن اتصالاتى، ولكن السادات استمر فى الاتصالات بطريقة خاطئة أدت به إلى حادث المنصة واغتياله من الجماعات الإسلامية».

(٣٤)

ومن المهم أن نشير إلى أن مذكرات أحمد طعيمة تحرص على انتقاد الرئيس السادات بمناسبة وبغير مناسبة، وهى انتقادات عابرة ليس لها مضمون تاريخى، وليس لها علاقة بالأحداث على نحو ما وقعت، لكنها رغم افتقادها للصدق التاريخى ورغم افتقادها للصدق الفنى تحفل بالصدق النفسى لأنها تعبر بوضوح عن مكنون نفسية طعيمة تجاه

السادات، ومن الإنصاف أن نقول إن طعيمة لم ينكر عداوته للسادات ولا كراهيته له، لكنه لم يقدم مبررات كافية لهذا، وهو يكتفى فى تصوير غضبه من السادات بذكر قصة إحالته إلى المعاش فى ١٩٧٤ ، مع أننا نعرف أنه لم يكن يؤدى أى عمل على مدى مدة طويلة من الزمن منذ بداية النصف الثانى من عهد الرئيس عبد الناصر وانما كان ضمن مجموعة من ضباط الثورة من وزراء ومسئولين سابقين الحقوا برياسة الجمهورية دون عمل محدد ، وقد اقتضى التنظيم الطبيعى للعمل فى ديوان الرياسة إنهاء هذا الوضع ، لكن طعيمة دون أن يدرى يصور هذه الخطوة وكأنها ظلم إدارى ، وقد كانت كذلك فى نظر القانون الوظيفى ، لكنها لم تكن كذلك بالطبع من وجهة نظر قانون السياسة ، وإذا نحن أمام أحمد طعيمة وهو يضحى لسبب غير مفهوم بمكانته السياسية كلها ليصور نفسه موظفاً فحسب . . وهذا من حقه بالطبع لكننا نعجب من تصاريف القدر مع هذا الذى كان على حد روايته يرفض منصب الوزارة فإذا به الآن يبحث عن حق الموظف فى عدم الإحالة إلى المعاش إلا فى سن الستين : ومع هذا فإننا نرى الرئيس السادات فى رواية الأستاذ طعيمة أقرب ما يكون إلى أن يكون صاحبها رجلا نبيلا حريصا على إرضاء أحمد طعيمة إلى حد ذهابه بنفسه ومعه زوجته للتهنئة بزفاف ابن طعيمة، ولكن يبدو أن صاحب المذكرات كان يطلب ما هو أكثر من هذا الإرضاء، ولنقرأ القصة على نحو ما يرويها صاحب المذكرات:

«فوجئت بإحالتى إلى المعاش فى أواخر عام ١٩٧٤ من الصحف ودون أن أخطر قبل ذلك، وهو ما يتنافى مع الأصول والذوق، وفى

الوقت نفسه يتعارض مع القانون، لأننى أبلغ من العمر ٥٢ سنة وسن المعاش ٦٠ سنة، وأنا موظف بدرجة وزير فى رئاسة الجمهورية ولست وزيرا بالوزارة. . وأنه يجب تطبيق قانون المعاشات فى حالتى كما طبق فى حالة آخرين أحيلوا إلى المعاش فى سن ٦٠ سنة فى رئاسة الجمهورية وكانوا بدرجة وزير».

«فتظلمت تظلما قانونيا فى المدة المحددة، ثم لجأت إلى القضاء ومجلس الدولة وكنت قد اخترت الأستاذ سامى مازن المحامى الذى كان وزيرا للتعليم من قبل [هنا يتجاهل الأستاذ طعيمة أن يقول: من قبل الثورة مكتيفا بقوله من قبل. بدلا من أن يقول : من قبل الثورة ، ومن الطريف أن رجال الثورة كانوا قد همشوا وضع وزراء ما قبل الثورة ومنعوهم من تولى المناصب ومن خدمة وطنهم، لكنهم بعد عشرين سنة من هذا التهميش المتصل لجأوا إليهم ليتولوا لهم قضاياهم ضد بعضهم] ليتولى القضية، وكان معى ستة عشر وزيرا فى رئاسة الجمهورية لم يبلغوا السن القانونية لكنهم لم يلجأوا إلى القضاء».

«حضر الرئيس أنور السادات إلى منزلى ومعه السيدة حرمه فى زيارة خاصة وللتهنئة بزواج ابنى، حيث كان الرئيس فى رحلة بالخارج فاستقبلناهما بحفاوة كما يجب فى إكرام الضيف، خاصة أنه رئيس الجمهورية، ولم تكن فى نيتى إثارة موضوع الإحالة إلى المعاش إلا أنه فاتحنى فيه».

«قال لى السادات إنه لم يتوقع أن ألتجئ إلى القضاء وأرفع قضية ضده، فشكوت له من أسلوب إخراجنا إلى المعاش والذى قرأته فى

الصحف قبل أن أعلم به، وأنه لو كان دعانا إلى تناوى الشاى معه وأخبرنا بهذا القرار وأنعم علينا بوسام على ما قدمنا من خدمات، وجميعنا من الضباط الأحرار لما اعترضت.. ذلك لأن أسلوب إحالتنا إلى المعاش بهذا الشكل يطلق الألسنة عن سبب الإحالة ويثير التساؤلات حول ما يمس الشرف.. فقال لى إنه يريد أن تعود علاقتنا كما كانت... ولكننى كنت مصمما على السير فى القضية حتى يحكم لصالحى، وجاء الحكم فعلا لصالحى وحكم لى بالتعويض بالفرق بين المعاش والمرتب حتى سن الإحالة إلى المعاش، فقررت التبرع بقيمة المبلغ لأخبار اليوم والأستاذ مصطفى أمين ومشروعاته الخيرية، الذى كتب عن هذا الموضوع فى عموده اليومى «فكرة».

انتهت الرواية على نحو ما قدمها أحمد طعيمة ، ولا يزال ، بالطبع ، بخاطر القارئ سؤال عن فيه هذا التبرع !!

(٣٥)

ومع كل هذا الذى رويناه عن مكانة أحمد طعيمة فى عهد الرئيس عبد الناصر على نحو ما صورها هو ورواها هو، وحرص فيها على تصوير نفسه فى البرىء الذى تفاجئه الدسائس والمؤامرات فإنه يبدو لنا أن طعيمة لم يكن غافلا تماما عن مدى ما يمكن أن يصادفه من متاعب بسبب سيطرته على الأحداث فى ١٩٥٤، وهو ينسب الفضل فى تنبيهه إلى خطورة موقفه فى هذه الأحداث إلى وزير الأشغال العظيم المهندس أحمد عبده الشرباصى، كما يروى أن هذا التنبيه الذكى قد صدر له عن صديقه فى ذروة أحداث مارس ١٩٥٤، ومع أننا نشك فى أن يورط

المهندس الشـرباصى نفسه فى مـثل هذا التعليق فى مرحلة مـبكرة فإننا ندرك أن كثيراً من الأقوال الحكيـمة كانت تنسب إلى ذلك الرجل الذى كان كثيراً ما ينطق بالحكمة ولربما أنه علقّ تعليقه فى فترة تالية :

يقول أحمد طعيمة:

«اتصل بى جمال عبد الناصـر فى ٢٩ مارس سنة ١٩٥٤ واستدعانى أنا والطحاوى إلى مجلس الوزراء لمقابلته، وأثار موضوع أنه يرغب فى انتهاء المظاهرات وعودة السكينة والأمن إلى البلاد، فقلت له: إن القرار قراره فليحـدد لنا الساعة التى يريد إنهاء الإضراب فيـها، ونحن قادرون على حظر التجول فى الساعة التى يحددها، فقال: كيف ذلك والشوارع كلها مـمتلئة بأفـراد الشعب! فقلت له: إن هؤلاء لهم قـادة وكل القادة متصلون بنا ويأخذون التعليمات منا، فـالحبال كلها تنتهى إلينا، فتساءل عبد الناصر: هل نحن متمكنون ومتحكمون لهذه الدرجة فى الجماهير؟ فأجبناه بالتأكيد. فلما سألنـا أحمد عبده الشرباصى الصديق الصدوق ووزير الأشغال عما دار فى المـقابلة وحكينا له [حذرنا] الشرباصى بأننا قد أخطأنا بهـذا الرد وقال: ألا تعلمـوا المثل الفلاحـى القائل بأن «كل حاجة تزرعها تقلعهـا ما عدا البنى آدم تزرعه يقلعك»، وأننا سوف نرى أياما تعيسة فى المستقبل القريب والبعيد».



ليس هذا فحسب، فإن جمال سـالم هو الآخر لم يبخل على طعيمة والطحاوى بالنـصح المبكر من معـقبات الطـريق الذى سارا فيـه، وقد

جاءت نصيحة جمال سالم حين كان الرجلان يزايدان عليه بتنظيم الاستقبالات الشعبية الضخمة للرئيس عبد الناصر عند عودته من باندونج، ومن الحق أن نشير إلى أن رواية أحمد طعيمة عن هذه النصيحة التى صدرت من جمال سالم ترتفع بقيمة وقدر جمال سالم فى التاريخ، وتدلل على مدى ما كان يتمتع به من وعى سياسى وبعد نظر وإلمام بالتاريخ:

«فى مطار القاهرة كنا فى وداع الرئيس جمال عبد الناصر فى أثناء ذهابه إلى مؤتمر باندونج ، فأسر لنا جمال عبد الناصر بأن التعليمات فى غيابه ستكون من المشير عبد الحكيم عامر، لأن الرجل الثانى كان فى هذا الوقت جمال سالم ولم يكن عبد الحكيم عامر، وقبل عودة الرئيس اتصل بنا عبد الحكيم عامر وأفاد بأن الرئيس يرغب فى تنظيم استقبال شعبى له عند عودته».

«فى الوقت نفسه اتصل بنا جمال سالم معطيا تعليماته بعدم تنظيم استقبال شعبى للرئيس، والاكتفاء بالاستقبال الرسمى من الوزراء ورجال السلك الدبلوماسى وكبار رجال الدولة، فأصبحنا فى موقف لا نحسد عليه.. لكنا قررنا تنفيذ تعليمات عبد الحكيم عامر بناء على طلب عبد الناصر وتعليماته لنا».

«وصدرت الصحف كلها قبل وصول الرئيس بيوم واحد تعلن عن استقبال شعبى ضخم للرئيس عند عودته من باندونج، فاستشاط جمال سالم غضبا وطلب منى الحضور أنا والطحاوى إلى منزله فى جاردن

سيتى الساعة السابعة مساء، فتوجهنا إليه حسب الموعد ففوجئنا بوجود السيد زكريا محيى الدين وزير الداخلية وصلاح دسوقى أركان حرب الداخلية، فلما سألنا جمال سالم جميعا «داخلية وهيئة تحرير» عما نشر عن الاستقبال الشعبى وعدم تنفيذ تعليماته، أجبنا جميعا بنفى علمنا بهذا الاستقبال، فما كان من جمال سالم إلاأن قال: «لازم السفير البريطانى هو اللى رتب الاستقبال الشعبى لعبد الناصر».

«أخذت جمال سالم نوبة من الغضب الشديد، ووجه حديثه لنا جميعا قائلا: إذا كنتم تعتقدون أنكم تحبون مصر أكثر منى.. فلا.. وإذا كنتم تعتقدون أنكم تحبون جمال عبد الناصر أكثر منى.. فلا.. ولكن لو كنتم تدرسون التاريخ المصرى لوجدتم أن شعبها الطيب يصنع من الحكام آلهة وأصناما، ثم يأتى وقت يحاول الشعب التخلص منهم فلا يستطيع ويدفع الجميع الثمن.. وأنا أحذركم أن تصنعوا من جمال عبد الناصر صنما أو ديكتاتورا، ولو فعلتم لدفعتم أنتم شخصيا ثمن ذلك ومعكم الشعب الطيب».

(٣٦)

لعلنا بعد هذا العرض المفصل لديناميات الحياة السياسية والوزارية التى قدر لطعيمة أن يكون أحد المشاركين الفاعلين فيها نستطيع أن ننتقل فى مدارسة مذكراته إلى ما يرويه عن الأحداث الكبرى التى مرت بالوطن وعاصرها صاحب المذكرات، وأبرز هذه الأحداث بالطبع هزيمة ١٩٦٧، ونحن نتوقع أن صاحب هذه المذكرات كان قد بلغ

درجة معقولة من نضجه فيما قبل وقوع هذه الحرب، وأنه كان بعقله وفكره وبصره قادراً على أن يتوقع وقوع هذه الحرب على نحو ما وقعت، وقد أتيحت له فرصة حقيقية للاطلاع على الأحوال الدولية اطلاعا مباشرا بعيدا عن الوقوع فى أسر إعلامنا الطاغى الموجه والمكثف، وقد جاءته هذه الفرصة من خلال خروجه إلى العالم الخارجى قبيل حرب يونيو بسنوات قليلة، سواء للسفارة أو للعلاج أو للسعى فى تدبير اسقمح لبلاده. وقد تمكن طعيمة بفضل هذا الاطلاع على جزء من الحقيقة أن يدرك مدى الوهم الذى عاشته القيادة المصرية بفضل معاونيها من الذين صوروا لها الأمور على نحو ما تحب فحسب، ومن ثم فإنه وجد نفسه مدفوعا إلى أن يصارح الرئيس عبد الناصر بالحقيقة وأن يكاشفه بما يتوقعه، ومع أنه يلقى بعبء تضليل الرئيس على فصائل اليسار، فإنه يتجاهل أن الرئيس عبد الناصر نفسه هو الذى مكن اليسار من نفسه ومن وسائل الإعلام، وقد كان فى وسعه ألا يفعل، بل إن الحقيقة المرة هى أن اليسار كله كان فى السجن قبل أن يمكنه عبد الناصر مباشرة من الإعلام ومواقع التأثير.. ولم يكن وصول اليسار إلى هذه المواقع نتيجة انتخابات برلمانية كاسحة أو غير كاسحة، ويبدو طعيمة فى بعض الفقرات التى تضمنتها رسالته التى يزعم أنها أرسلها إلى الرئيس عبد الناصر فيما قبل حرب يونيو ١٩٦٧ متمتعا بمستوى فكرى وسياسى متقدم، وفى المقابل فإنه فى بعض الفقرات التى يروى فيها تنبيهه لعبد الناصر فى تلك الأيام يبدو وكأنه

يدعي الحكمة بأثر رجعي، ولكن كل هذا لا يصب، للأسف الشديد، إلا في بيان حجم المأساة التي عشناها قبل ١٩٦٧ وفي أثنائها وبعدها.

ونحن نرى أحمد طعيمة وهو يلخص أزمة ١٩٦٧ ومقدماتها معتمدا على عقيدته، التي أشرنا إليها، في خطورة سيطرة الاتجاهات اليسارية على الاتحاد الاشتراكي، وهو يعترف أنه كان هناك فصيلان، فصيل معتنق لليسار، وفصيل آخر مدع لليسار لمنافع شخصية، ولهذا فإنه يشير في مذكراته إلى أنه كتب إلى الرئيس جمال عبد الناصر رسالته المؤرخة ٣٠ أبريل ١٩٦٧، وأنه قابل الرئيس بعدها، وهو يلخص ما دار في لقاء خاص بينه وبين الرئيس عبد الناصر على النحو التالي:

«استدعاني [الرئيس] فورا للقائه بعد ظهر نفس اليوم ٣٠ أبريل ١٩٦٧ [وهو نفس اليوم الذي يشير إلى أنه أرسل الرسالة فيه] ، ولم تكن لديه أية مواعيد أخرى إلا موعد مع الدكتور منصور فايز الذي اضطر للانتظار حتى تنتهي مقابلتي، سألني الرئيس عن فحوى خطابي. فقلت له كل الأحداث الجارية تدل على أن مصر ستهاجم، وأن هذه الحرب ستكون أعنف وأخطر من حرب ١٩٥٦، وأبديت وجهة نظري كالآتي:

«إن الحكام في أمريكا سيكون مكانهم مستشفى الأمراض العقلية إذا لم يهاجموا مصر لخطورتها.. فليس من المعقول أن تحارب أمريكا في فيتنام بدم أمريكي ومال أمريكي حتى تقف سدا منيعا أمام انتشار الشيوعية.. ثم تترك مصر وقد أصبحت ساحة للنشاط الشيوعي وسندا لروسيا.. ولا وجه للمقارنة بين فيتنام ومصر في كافة الوجوه، فمصر

قلب العالم العربى والعالم الإسلامى، وأثرها البالغ فى محيطها الإفريقى والآسيوى وفى قلب مناطق البترول عصب الحياة للشرق والغرب».

«إن أمريكا بعد صدور القرارات الاشتراكية عام ١٩٦١ بما فيها التأميم لم تفسرها بأنها اتجاه للشيوعية، بل حرب ضد الشيوعية برعايتها للفقراء ومحدودى الدخل، لذلك استمرت المعونة الأمريكية لمصر وبنفس المقدار حتى عامين مضيا».



ثم نرى مذكرات طعيمة تجيد تصوير صاحبها فى موقف المستوعب لديناميات السياسة العالمية، فهو يشير لعبد الناصر حسب روايته التى نشرت (فى كتابه بعد أكثر من ثلاثين عاما من اللقاء) إلى مدى خطورة سيطرة اليساريين على الجماهير، ومدى إحساس أمريكا بهذه الخطورة، ويبدو طعيمة وهو يسقط إحساسه بقدرته هو نفسه على تحريك الجماهير على عبد المجيد فريد (أحد أقطاب الاتحاد الاشتراكى) على الرغم من أن هذا الرجل لا يكاد يرى له أثر على مستوى الشارع فى السياسة المصرية فى ذلك الحين ولا بعده، وإنما هو فى عقيدة من قرأوا عن هذه الفترة رجل مكتبى أكثر منه كادراً حركياً.

يقول أحمد طعيمة:

«عندما أعلنت أمريكا قطع المعونة فإن ذلك كان إنذارا لمصر بأن تبتعد عن طريق الشيوعية التى أصبح بعض البارزين فى عالم السياسة

المصرية حينذاك يدعون إليها، ويطبعـون المطبوعات التى تعرّف بالثقافة الشيوعية، وفكر ماركس ولينين، ثم يوزعـونها على معسكرات الشباب والعمـال. لقد كان عبـد المجيـد فريد يتباهـى بأن الاستدعاء للعـمال والشباب للقيام بواجب وطنى لا يستغرق ٦ ساعات، ولقد قلت للرئيس إنك عندما قطعت أمـريكا المعونة قـمت بعدة تغييـرات حتى يمكن أن تتحسن العلاقات مع أمريكا، حـيث غيرت على صبرى وأحللت مكانه زكريا مـحيى الدين كوجه يتـقبله الأمريكان بدلا من على صـبرى الذى يعتقدون أنه شيوعى».

هكذا نفهم من مـذكرات طعيـمة أن الرئيس عبـد الناصر كان يجـيد مغازلة الأمريكيين، لكنه فيمـا يبدو قد توقف عن هذه المغازلة فى فترة معينة، وربما كـانت هذه المغازلة في تصور طعيمـة مرتبطة بذلك اليوم الذى كلف فيه عـبد الناصر زكريا محـيى الدين بتشكيل وزارته فى أول أكتوبر ١٩٦٥ ليكون خلفاً لعلى صبرى،وكأن طعيمة يشير إلى ما حدث بعد ١١ شهرا حـين أقال عبد الناصر زكريا مـحيى الدين وكلف صدقى سليمـان بتشكيل الوزارة بدلا منه (!!) وهكذا تبدو الأمور وكـأنه يصور مقطعـا من الصورة لا الصورة كلها ، ومع هذا فـان المقطع يدلنا على بعض الجزئيات المهمة .

(٣٧)

ويمضى أحـمد طعـيمة فـيما يرويه عن حـديثه الذى أداره مع عـبد الناصر إلى حد القـول بأنه أكد لعبد الناصر أن أمريكا قـد اتخذت قرار الحرب بالفعل، ويعدد شواهده على هذا:

«(أ) بناء ناقلات بترول عملاقة، وهى لا تعبر قناة السويس وستتمكن من الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح دليل توقع الأمريكان إغلاق القناة».

«(ب) معدل استخراج البترول فى ليبيا والجزائر زاد فى السنوات الماضية حتى يسهل نقل البترول عن طريق البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا دون الحاجة لقناة السويس».

(جـ) زاد احتياطى البترول فى الدول الأوروبية بدلا من أن يكون لمدة أسبوعين أو شهر، بنيت له مخازن تسع احتياطى ستة أشهر حتى لا تتعرض هذه البلاد لأزمة عام ١٩٥٦ عندما أغلقت القناة».

ومن الإنصاف أن نشير إلى أن ما تتضمنه هذه الجزئيات من حقائق أو مؤشرات يدل دلالة واضحة على ثراء النص الذى يقدمه أحمد طعيمة عن هذه المقابلة، ولو أنها تمت على هذا النحو لكان حق طعيمة على عبد الناصر أكثر بكثير من المساحة التى كان يعطيها له.



ثم يخلص طعيمة من هذا إلى الحديث عن الوضع الداخلى فى مصر فيقرر بكل وضوح ما كانت السلطة تقرر عكسه بكل وضوح، مع أن أصالة الشعب المصرى وحضارته دلت على مستوى آخر من الوعى والتحمل :

«الجبهة الداخلية لدينا متهالكة، وتنوء بالضعف، بحيث لا يمكنها أن تواجه حربا شرسة كالمتوقع حدوثها، فيجب أن نسرع بالإصلاح الداخلى ورفع المظالم التى استشرّت ولا رابط لها ولا حدود».

ويذكر طعيمة أنه أشار على الرئيس عبد الناصر فى هذا اللقاء بالانسحاب من اليمن فإذا بالرئيس يجيبه بأنه لا يستطيع أن يتخذ هذه الخطوة إلا بعد استشارة أعضاء مجلس قيادة الثورة. . ومن الغريب أن يقتنع أحمد طعيمة [فى حديثه إلينا] بمثل هذا الرد من الرئيس على الرغم من أنه كان يعرف بالطبع أن مجلس قيادة الثورة قد حل منذ ١٩٥٦، وأن أعضاءه قد انصرفوا عن المشاركة فى الحكم والمسئولية على مراحل، حتى لم يبق منهم فى ١٩٦٧ إلا عبد الحكيم عامر والسادات وزكريا محيى الدين وحسين الشافعى وقد بقوا بصفاتهم الشخصية!!

(٣٨)

ومع هذا التحليل السياسى والتاريخى الدقيق والمقبول والقابل للاعتماد عليه فى تفسير ما حدث فى ١٩٦٧. . مع هذا كله فإن أحمد طعيمة حريص (من باب كسب جبهات أخرى غير جبهة الواقعيين والمنطقيين) على الإشارة إلى اقتناعه أو تبنيه لما شاع فى الوجدان المصرى من أن هزيمة ١٩٦٧ كانت نتيجة طبيعية للظلم الشديد الذى مارسته الدولة على المواطنين فيما قبل هذه الحرب، وهو يضمن مذكراته فقرات كثيرة فى هذا المعنى منها قوله:

«تميزت الفترة قبل نكسة ١٩٦٧ بانتشار الظلم لدرجة لم تصلها من قبل وتنوعت أسبابه ودوافعه، مما أجبرنى على الخوض فى هذا الموضوع مع الرئيس جمال عبد الناصر على الرغم من تحذير أنور

السادات لى بألا أفاتح الرئيس فى هذا الموضوع لأنه سيغضبه كثيرا [هل نفهم من هذا أن طعيمة كان لا يزال قريبا من السادات حتى هذا الوقت، أم أنها محاولة لتوريط السادات فى أنه كان هو الآخر حريصا على حجب المظالم عن الرئيس]، وتعددت صور الظلم من فرض الحراسات إلى التعذيب فى المعتقلات، والافتراء على الله وعباده، ناهيك عن زوار الفجر الذين يقتحمون البيوت الآمنة والاعتداء على حرمتها، حتى النساء لم يسلمن من التفتيش وسلب مصوغاتهن بعد التفتيش الدقيق الذى كانت تجريه عادة (مباحث الشرطة العسكرية)».



هكذا يتحدث واحد من رجال الثورة لا من أذناب الرجعية ولا من أنصار الإسلام السياسى عن ظلم الدولة للجماهير!

ويواصل أحمد طعيمة ما يصور به سوء الأمور فيقول:

«ووصلت قمة الظلم بفرض الحراسة على كبار العائلات فى ريف مصر وتحديد إقامتهم فى القاهرة أو الإسكندرية دون أن يكون لهم جدار يأويهم فى مكان تحديد الإقامة، ودون أن يتدبروا أمور أولادهم وبناتهم واستكمال تعليمهم فى مدارسهم، وفى بعض الحالات كانت تخصص بيوت هذه العائلات لأغراض حكومية حتى يمتنع عليهم العودة إلى مساكنهم فى يوم من الأيام، ومثال ذلك عائلة عبد الحليم الجندى من بنى سويف الذى خصص بيته ليكون محكمة، وهو الأمر الذى جعل عبد الحليم الجندى يأتينى حاملا شكواه من هذا التعسف، فلما اتصلت

بالسيد عصام حسونة وزير العدل فى ذلك الوقت نفى حاجة وزارته لإنشاء هذه المحكمة، وهكذا استمرت المظالم، وما كان الله بغافل عما يفعل الظالمون، والظلم ظلمات».



لا ينبئنا أحمد طعيمة عما حدث لبيت عبد الحليم الجندى هل عاد إليه أم لا، ولا ينبئنا ماذا فعل هو.. لكنه بحكمة الشيوخ يتأمل فيما حدث قبل ثلاثين عاما من نشر مذكراته ويقول:

«لقد كان دائما ينتابنى فكر فيما يحدث.. فكر انتهى إلى درجة اليقين بأن هذا الظلم كان من أهم أسباب هزيمة ١٩٦٧ على الرغم مما نملكه من عتاد وسلاح ومقاتلين. فقد حل غضب الله على الجميع ظالما ومظلوما، إذ يقول الله عز وجل: ﴿واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة واعلموا أن الله شديد العقاب﴾.

ويضرب أحمد طعيمة مثلا واضحا على بعض مظاهر الظلم أو الغطرسة ساخرا من تصرفات شمس بدران، ويبدو طعيمة فيما يرويه عن نفسه حريصا على تصوير نفسه غائبا عن العلم بحقيقة نفوذ وسلطان وطغيان بعض ضباط الثورة الذى استشرى إلى آفاق لا حدود لها، وهو يحدث شمس بدران دون أن يدرى الصلاحيات التى كان قد وصل إليها وزير الحربية الهمام:

«فى مساء أحد الأيام وقبل ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ فوجئت باتصال السيد شمس بدران فى منزلى سائلا أن أتدخل مع صديقى سفير المغرب فى ذلك الوقت الدكتور يوسف بن عباس حتى يسمح له:

«أولا: أن يبدأ العمل ابتداء من الساعة ٩ صباحا وحتى الساعة ٤ مساء، وذلك فى الدور الذى يبنيه أعلى دار سكن السفير فى عمارة فرنسوا تاجر، وكانت مقر إقامة فرنسوا تاجر قبل أن يغادر مصر».

«ثانيا: أن يسمح السفير بامتداد المصعد المخصص له ليصعد إلى الدور الأعلى الذى هو تحت الإنشاء».

«فسألت شمس بدران: ومَنْ هو الذى بنى فوق دار السفارة؟ فقال: إن هذا الدور يبنى له. فأخطرته بأن منزل السفير مكون من ١٦ غرفة وأن إيجاره شهريا عندما سألته ٣٠٠ جنيه شهريا، فمن أين يأتى بالإيجار الشهرى ومرتبه كوزير لا يتعدى ٢٦٠ جنيها!».

«فقال شمس بدران: أنا طالب منك خدمة أرجو أن تؤديها لى ولا تشغل بالك بأى أمور أخرى، وفعلا اتصلت بسفير المغرب الذى أخطرنى بأنه سجل محضر شرطة لوقف المبانى فوق سكنه التى سببت له الإزعاج لأنهم لا يراعون مواعيد النوم والراحة ووافق على اقتراح شمس بدران».



(٣٩)

وبعد هذا المدخل الذى صور به أحمد طعيمة انطباعاته عن وزير الحربية شمس بدران، يفاجئنا برواية تحوى كثيراً من التفصيلات عن طبيعة الدور الذى لعبه شمس بدران فى توريط مصر فى حرب وهزيمة

١٩٦٧، ويروى طعيمة تعبيرا شعبيا فولكلوريا ينسبه إلى شمس بدران، لكنه لم يرد على هذا النحو فى الروايات الأخرى، ولنقرأ ما يرويه طعيمة:

«ومرت الأيام وقبل النُكسة فى ٥ يونيو ١٩٦٧ أرسل الرئيس جمال عبد الناصر وزير الحربية شمس بدران إلى الاتحاد السوفيتى لمعرفة موقفهم السياسى والعسكرى من الأزمة الجارية واحتمالات الحرب، وكان معه فى الوفد المرافق السيد السفير أحمد حسن الفقى وكيل وزارة الخارجية فى ذلك الوقت، فلما عاد شمس بدران صرح فى مجلس الوزراء بأن الاتحاد السوفيتى معنا وأنهم مستعدون لضرب الأسطول السادس الأمريكى. وطبقا لتعبير شمس بدران: «سيشفونه عظم ولحم»، أى سيمزقونه، ولكن السفير أحمد حسن الفقى كذّب هذا القول وقال: إن الاتحاد السوفيتى لم يعد بشىء إطلاقا من هذا القبيل [لا يذكر طعيمة أين كذب السفير الفقى هذا القول وإن كان السياق يحتمل أن يكون هذا قد حدث فى مجلس الوزراء، وهو أمر بعيد الحدوث لأن أحمد حسن الفقى لم يكن عضوا فى مجلس الوزراء، وربما أن طعيمة يقصد أن السفير الفقى كذب هذا فيما بعد حين لم يعد ينفع ندم]».

ونواصل ما سجله أحمد طعيمة فى مذكراته:

«... شمس بدران فى أثناء الزيارة كان مشغولا كل الوقت بشراء أثاث ولوازم لمنزله دون أن يعلم السفير أحمد حسن الفقى قصة عمارة

فرنسوا تاجر، وأترك الحكم للقارئ ليتبين أن بطانة السوء كان لها أكبر الأثر فى هزيمة يونيو ١٩٦٧، وأن إسرائيل لم تهزم جند الجيش المصرى وإنما هزمت قيادة الجيش وألحقت بنا كل هذه الخسائر، وكانت الهزيمة شر هزيمة لحقت بجيش فى العصر الحديث».

(٤٠)

ومع أن طعيمة يفضل عبد الناصر على عبد الحكيم عامر ويفضله على أنور السادات وقد يفضله على محمد نجيب (فى أزمة مارس)، إلا أنه لا يكف عن انتقاد سياساته فى دهاء شديد، وهو يغلف هذا الانتقاد الحاد بالحديث عن نزاهة تصرفات عبد الناصر المالية فحسب، وهو فى نقده لسياسات عبد الناصر وتصرفاته لا يكاد يبقى له إلا ورقة توت، ومع هذا فإنه يترحم على عبد الناصر طوال مذكراته على نحو ما كان الرئيس السادات يترحم عليه فى خطبه العلنية، وفى موضع عابر من المذكرات يشير طعيمة بدهاء مقصود إلى أن عبد الناصر هو المسئول عن استمرار دكتاتورية عبد الناصر حتى بعد وفاته، وهو ما يتفوق به أحمد طعيمة على كل مَنْ هاجموا عبد الناصر، ولنقرأ هذه القصة:

«كان لى صديق عزيز هو السيد مصطفى فودة، ولسوء حظه صدرقرار بوضعه تحت الحراسة فى عهد جمال عبد الناصر، ولما كانت تربطه علاقة وثيقة للغاية بالسيدة أم كلثوم التى كانت أثيرة عند الرئيس جمال عبد الناصر، فقد توسطت له ورفع من الحراسة، وقد تكون هذه هى الحالة الوحيدة. فلما توفى جمال عبد الناصر أصاب مصطفى فودة

الذعر والقلق خوفا ممن سيأتى بعد عبد الناصر، فأخذ يداوم على السؤال عنى فى هذه الفترة حتى وجدت فرصة لزيارته فأخبرنى أنه يريد أن يعلم مَنْ سيأتى بعد عبد الناصر حتى لا يتكرر وضعه فى الحراسة ثانية. أخبرته عن اعتقاد ألا يهتم بمن سيأتى، فأيا ما كان مَنْ سيأتى ليحل محل عبد الناصر فى كرسيه فسيصبح ديكتاتورا ولكن بدون حسنات عبد الناصر، ولو كان معزة (عنزة)».

على هذا النحو يروى طعيمة رأيه الذى أبداه فى ١٩٧٠ دون أن يحدد رأيه فيما حدث بعد ذلك.

(٤١)

ونأتى إلى تناول ما تضمنته هذه المذكرات من حديث عن أثر ١٩٦٧ فى نفسيته وعقليته.. وفى هذا الصدد ننقل للقارئ بعض عبارات من خطاب أحمد طعيمة لعبد الناصر فى سبتمبر ١٩٦٧، وهى عبارات شديدة التعبير عن المأساة إلى الحد الذى يعبر فيه طعيمة عن كراهيته لحياته التى امتدت به حتى شهد ما شهد من هزيمة نكراء:

«لم أشعر طوال حياتى بما أحس به الآن من مشقة وعذاب وأنا أحمل القلم لأدون لكم بمداد من دم القلب وعصارة عقل أضناه الألم، وخلاصة فكر أعياه الحزن والكمد. ما تمنيت أن يمتد بى العمر لأشهد ما شاهدت، ولكنها إرادة الله وهى فوق كل إرادة».

وهو يضمن خطابه لعبد الناصر مقارنة بين ١٩٤٨ و١٩٦٧، وهى مقارنة قاسية النتائج فيقول:

«إن مأساة ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ وفرار القوات المسلحة لا انسحابها خلال ساعات، هو أمر لم يحدث فى تاريخ الحروب فى العالم كله.. فالانسحاب وجه من أوجه الحرب، ولكن الفرار بلا نظام ولا قيادة أمام العدو يستوجب التمحيص لا أن نمر عليه مرورا عابرا».

«فلنعد بالذاكرة إلى عام ١٩٤٨، ففى العهد البائد فى ظل فاروق والأسلحة والقيادة الفاسدة، [حيث] قاتل الجيش ضباطا وجنودا قتال الرجال، وأنتم يا سيادة الرئيس كنتم فى الفالوجا وضربتم أروع الأمثال والبطولات بأسلحة فاسدة وتحت قيادة فاسدة. فما بالنا عام ١٩٦٧ ومعنا أفضل سلاح دفعت فيه الأمة دماءها وعرقها ودموعها وحرمانها طوال خمسة عشر عاما، لا نقاتل ولا نثبت فى موقع، ونتخلى عن مواقعنا وسلاحنا للعدو ونهرب مولين الأدبار. هناك سبب واحد لقد قُضى على بقايا الرجولة التى ورثناها قبل سنة ١٩٥٢... قضينا عليها فى وقت السلم طوال هذه السنوات، فلما واجهنا الحرب لم نجد رجالا».

(٤٢)

ويبدو أحمد طعيمة متأثرا بما كان النظام الناصرى نفسه قد بدأ الترويج له من أن فساد قيادة الجيش كان هو السبب الرئيسى لحدوث النكسة، وذلك من أجل التغطية على مسئولية القيادة السياسية عن قرار الحرب، ولكن أحمد طعيمة يستطرد من الحديث عن الجيش إلى الحديث عن باقى أجهزة الدولة:

«فقد تركزت حفنة من الصولات السابقين والضباط فى مكتب المشير وتمكنت من إهدار كرامة ورجولة الضباط صغارهم وكبارهم (أبوزيد وطنطاوى وعلى شفيق وشمس.. وغيرهم)».

«وأن ما حدث فى الجيش لهو صورة مما حدث فى كافة القطاعات الأخرى فى الدولة، ولو قدر لهذه القطاعات أن تشتبك فى معارك مع القطاعات المماثلة لها فى إسرائيل أو غيرها فثق ياسيادة الرئيس أن نتيجة المعركة ستكون مماثلة لنكسة ٥ يونيو سنة ١٩٦٧».



ولا يكتفى طعيمة بهذا الحديث وإنما نجده لا يجد حرجا فى أن يقدم نفسه فى صورة رجل من الذين يعلون من قدر الحرية وينسبون إلى غيابها ما حدث فى ١٩٦٧:

«لقد فقد الشعب رجولته وكرامته يوم أن أصبح لا يملك من مقدراته شيئا، وأصبح كل فرد فيه مهددا فى يومه وغده.. فى عمله وأسرته.. فقد حرية الكلمة، وحرية الرأى، وحرية العمل، وحرية الحركة خوفا من الخوف. فقدنا شعبنا وجيشنا بأكمله».

(٤٣)

ويغالى أحمد طعيمة فى وصف أثر الطغيان الناصرى على نفسية الشعب المصرى دون أن يوجه اللوم للزعيم فيما حدث، ودون أن يعترف ولو من باب ذر الرماد فى العيون بأنه كان أحد الأقطاب الذين

مهدوا لهذا الطغيان، ودون أن يشير إلى أنه كان لا يزال فى السلطة حين حدث هذا الذي حدث كله، وقد قلبت نظرى مرة واثنتين وأنا أقرأ لأحمد طعيمة فى مذكراته هذا النص العجيب الذى يقول فيه:

«لقد تحول الجيش والشعب إلى قطيع من الأغنام ولن تتمكنوا من إعادة بناء الرجال وتكوين الأسود لحماية الوطن الغالى من أعدائه إلا بحرية الكلمة، وحرية الرأى، وحرية النقد والمعارضة المنظمة، ولا يمكن أن يتم ذلك فى ظل اتحاد قومى أو اتحاد اشتراكى أو تنظيمات سرية، ولكن فى ظل حزبين أو أكثر يكون الحكم بينهما للشعب، وعندما يملك الشعب مقدراته ويكون الآمر حقا لا قولا، فيستطيع أن يعزل المسىء ويولى المحسن.. ويقول للمحسن أحسنت، وللمسىء أسأت».

(٤٤)

ومن المدهش أننا نرى أحمد طعيمة فى مذكراته وهو يكاد يؤمن أو يعبر عن اعتقاده بأن أشباحا شريرة وقوى غيبية كانت تعاون مراكز القوى فى حكم مصر(!!) وكأنه يريد أن يبرئ عبد الناصر ويبرئ نفسه من المسئولية عن هذا المناخ الفاسد الذى أجاد وصف آثاره فى الفقرة السابقة، ونحن نراه يصور لنا الأمور على نحو يوحى بأن عبد الناصر نفسه كان يعانى من تسجيل حركاته عليه، وهى رواية مدهشة لا تفسر إلا بما فسرناها به فى مقدمة هذه الفقرة:

«كنت فى زيارة للرئيس جمال عبد الناصر، وكنا فى غرفة مكتبه، وبعد دقائق من جلوسنا طلب منى جمال عبد الناصر أن أخرج معه للخارج فذهبنا إلى الحديقة الملحقة بالمنزل، وكانت تلك أول مرة يطلب منى الرئيس فيها الخروج من مكتبه فتعجبت من هذا الطلب، وإذا بالرئيس يجيب على تساؤلى الباطن فيقول إنه اكتشف أنهم يسجلون مكالماته التليفونية كلها لذلك أراد أن يحدثنى دون أن يسجل اللقاء.. وفى أثناء الحديث شعرت أن الرئيس فى حالة عصبية وإذا به يقول: لقد اكتشفت أن فلانا المحافظ السابق والسفير السابق من عملاء المخابرات الأمريكية، وأنه صعق عندما طلب نائب رئيس المخابرات الأمريكية الذى حضر خصيصا لمقابلة الرئيس لرجائه فى أمر يخص ضابط الشرطة والسفير السابق والمحافظ السابق، وأن الرئيس بدأ شكه فيمن حوله يأخذ اتجاها جديدا».



وهكذا يرى طعيمة أن عبد الناصر بجلال قدره كان يعانى من المشير وبطانته وأن هؤلاء قد حرموه من لذة الاستمتاع بالسلطة، ويفوته أن يدلنا على الحال التى صار إليها الرئيس عبد الناصر بعدما تخلص من المشير ومن بطانة المشير(!!):

«فهو لم يستمتع بالحياة كما استمتع الآخرون.. ويمكن القول إنه ما استمتع إلا بالسلطة التى مارسها ولكنى أصبحت فى شك من هذه السلطة المطلقة كما تصورت، فقد حدث فى أثناء لقائى بجمال عبد

الناصر أيام أزمة المشير عبد الحكيم عامر أنه قال إن كل تقاريرى السابقة محفـوظة فى خزانته. ولكنه يسألنى: هل أجابنـى على أى منها؟ فقلت له: والله ياريس إن ذلك الأمر كان يحيرنى وكنت أقول فى نفسى إذا كان التقـرير حقيقة فـلماذا لا يعلق الرئيس قائلا إنه سيـصلح الأمور.. وإذا كان التقرير باطلا فلماذا لا يواجهنى بأننى قد جانبنى الصواب. فقال لى الرئيس جـمـال عـبد الناصـر: الآن أسـتطيع أن أصـرح لك بأننى مـا استطعت التعليق لأنى وأنا رئيس الجمهورية كنت مغلوبا على أمرى من المشير وعصابته (كذا فى النص)، وفى الوقت نفسه كنت لا أستطيع أن أصـــرح لك بذلك حـتـى لا تنقله إلى أى شـــخص من أقـــربائك أو أصدقائك، وهذا ليس من المصلحة العـامة فى شىء، كما أنه يحرجنى إحراجا شديدا (كذا فى النص)».

(٤٥)

على أن من أخطر ما يرويه طعيـمة فى حديثه عن التجـسس وانتهاك الحرمات، هو مـا يشير إليه فى مقدمـته لمذكراته من إحساسـه العميق بالتجـسس عليه وعلى مذكـراته التى استشار الـشاعر عزيز أباظة فـيمن يساعده فى كتابتها، وذلك حيث يقول:

«وقد كنت وعزيز باشا أباظة تجمعنا صداقة وأخوة، وخلال مناقشتنا اقترح على ضرورة كتابة مـذكراتى ورشح لى الملحق الثقافى السابق فى لندن الذى كـان يعمل فـى هيئـة الاستـعلامـات ليـعاوننى فى إصـدار الكتاب».

«واقترح أيضا زيارتى للسيد عصمت عبد المجيد الذى كان رئيسا لهيئة الاستعلامات فى ذلك الوقت لأستأذنه فى السماح له بمعاونتى فوافق مشكورا وبدأنا العمل فى النصف الثانى من عام ١٩٧٠ بكتابة رءوس الموضوعات. وفوجئت بمعاونى يطلب إحضار جهاز لتسجيل ما يدور بيننا فرفضت لشعورى فى ذلك الوقت أن هناك مَنْ يرغب فى الاستماع إلى ما أقول، واعتقدت أن هذا قيد لا أقبله».

«وكنت مزمعا الحج فى نفس العام ١٩٧٠، وفوجئت بحضوره إلى منزلى مودعا وأخرج ورقة من جيبه وقال لى: إن هناك عشرة أسئلة وبإجابتى عليها يمكن تصور مضمون الكتاب حتى تساعده إجاباتى فى عمله، فسألته عن ماهية هذه الأسئلة فقال: السؤال الأول: هل انتهت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢؟ فقلت له بإعلان الدستور المؤقت وقيام حياة برلمانية وحل مجلس قيادة الثورة تكون قد انتهت فعلا، ولكن تبقى مبادئها. وكان السؤال الثانى شديد الغرابة، إذ سألنى مباشرة: هل جمال عبد الناصر طاغية أم ديكتاتور؟ فتأكدت أن المخابرات هى التى وراء هذه الأسئلة فاشتد غيظى وقررت أن أجيب على تساؤلات ضابط المخابرات بالطريقة التى لا يتوقعها وقلت له هو طاغية وديكتاتور».



ثم يشير أحمد طعيمة نفسه إلى أن الرئيس عبد الناصر نفسه لم يوافق له (!!) على أن يقوم بالكتابة (!!) عن ثورة ٢٣ يوليو، وأنه طلب منه أن يؤجل هذا حتى وفاته(!!):

«وعزمت على مقابلة الرئيس جمال عبد الناصر بعد عودتى من الحج مباشرة لأنى سأتأكد فى لقـائى من أن هذا الحديث قد نقل إليه كما هو أو لم ينقل، وفى أثناء اللقاء مـع الرئيس جمال عبـد الناصر طلبت من سيـادته أن يعطى تعليمـاته للأخ أمين هويدى مديـر المخابرات العـامة لإمـدادى بكل الوثائق التى أحتـاجـها فى إصـدار كتـاب عن ثورة ٢٣ يوليو، فـفوجئـت به يطلب تأجيل إصدار الكتـاب إلى ما بعـد وفاته، وكانت هذه هى أول مرة يذكر فـيها جمال عبـد الناصر الموت أمامى، فتأكد لى أنه أبلغ من المخابرات بما قلت فكان ردى أن عشرات الكتّاب الأجانب كـتبـوا عن الثورة وأنا ابن الثـورة فلماذا لا أكتـب عنها الآن، فأصر الرئيس على رأيه وانتهت المقابلة».



ثم يشير طعيمة إلى اكتشافه أن مَنْ يعاونه ـ وهو لا يذكر اسمه الآن ـ قد وقع تحت إرهاب المخابرات!! وهى رواية غريبة لكنها فيما يبدو لنا تدل على عقيدة ثابتة عند صاحبها:

«ولقد حاولت الاتصال بمَنْ كان يعاوننى وأنا لا أذكر اسمه الآن فلم أوفق وشكوت لعزيز باشا أباظة وطلبت منه الاتصال به لإحضار الأوراق الخاصة بى وبدون جـدوى، وبعد وفاة الرئيس جمال عبد الـناصر بفترة اتصل بى عارضـا الحضور لزيـارتى وتأسف لى عما حـدث وقال: إنه كان مـضطرا بعد أن وقع تحت تهديـد المخابرات العـامة، وهم الذين قدموا له الأسئلة واعتدوا عليه بالإهانة والضرب.. كما توقعت تماما».

(٤٦)

ويفسر أحمد طعيمة مظاهرات ٩و١٠ يونيو ١٩٦٧ على نحو يتسم بالذكاء، وقد تمكن من هذا الحكم الذكى بفضل الصورة التى لجأ إلى الاستعانة بها من أجل إبداء رأيه فيقول:

«كان رد الفعل الشعبى على خطاب التنحى طبيعيا وتلقائيا، وقد أعطيت مثالا برجل أعمى يساعده رجل بصير وإذا بحفرة كبيرة يقع فيها الأعمى وهو شديد الثقة بالمبصر الذى أسلمه قيادته وكان يقوده من نصر إلى نصر، لذا فإن رد الفعل الطبيعى أن المبصر لو أخبر الأعمى أنه سيضطر لتركه لثار الأعمى ونادى على المبصر ألا يتركه فى هذه الكارثة.. لقد كان ذلك تماما هو ما حدث لجماهير الشعب.. التى عندما استمعت لخطاب التنحى خرجت فى مظاهرات عارمة، وهنا أقطع بأن تلك المظاهرات كانت شعبية ورد الفعل كان طبيعيا جدا، وأن المظاهرات التى حدثت لم ينظمها أحد ولا يستطيع أن ينظمها أحد ممن كانوا موجودين فى السلطة حول جمال عبد الناصر.. وهم الذين عجزوا عجزا كاملا ولم يتبعهم مواطن واحد عندما أرادوا إخراج المظاهرات فى ١٥ مايو ١٩٧١ لتأييدهم والعمل لحسابهم شخصيا ضد أنور السادات بعد أن قدموا جميعا استقالاتهم.. أملا فى أن يكون هناك رد فعل، وكانت النتيجة هى الفشل الذريع».

(٤٧)

ويبدو طعيمة حريصا على تصوير نفسه متمتعا بالوعى السياسى اللائق برجل فى مثل سنه عندما كتب هذه المذكرات، وهو يبدى أسفه

على أن الرئيس عبد الناصر لم يتمكن من وضع دستور، ومن العجيب أن طعيمة على الرغم من اقترابه من الثمانين ظل يظن أن وضع الدستور يمثل معجزة(!!) أو أمراً خارقاً للعادة وينسى أن الثورة قد تسلمت مصر وفيها دستور جميل قائم هو دستور ١٩٢٣، وبدلا من أن يعترف بهذا الحق الذى لا مراء فيه، فإنه يلتف حوله ويعترف باعتراف آخر يقول فيه إن دستور ١٩٢٣ أعطى البلاد حقوقا لم تعطها دساتير الثورة، وهذا حق، لكنه ورد ضمن حديث مفتعل للأسف يدلى به واحد من الذين ساعدوا على سحق الدستور.

«على الرغم من رغبة جمال عبد الناصر فى عمل دستور دائم للبلاد خوفا كما كان يقول من ترك البلاد فى يد واحد مثل جمال سالم، خاصة بعد حل الأحزاب والإخوان المسلمين وأصبح الميدان بلا معارضة. على الرغم من ذلك فإنه توفى بعد ١٨ سنة من عمر الثورة دون أن يقيم دستورا دائما للبلاد، وهذا الخطأ فى نظرى أشد وأفدح من كارثة النكسة، فالأرض استرددناها ولكن للأسف الشديد لم نسترد أنفسنا. ومما يؤسف له للغاية أن الدستور الذى صدر عام ١٩٢٣ أعطى من الحقوق فى ظل الاحتلال البريطانى ما لم تعطه دساتير الثورة، [كذا فى الأصل] ولم يجرؤ السنكى البريطانى فى يد المحتل البريطانى الغاصب على اقتحام غرف النوم وخدور النساء [كذا فى الأصل]، وللأسف الشديد اقتحمها السنكى المصرى فى يد الحكم الوطنى فى عهد الثورة المصرية والاستقلال [كذا فى الأصل]».

(٤٨)

ويبدو أحمد طعيمة حريصا على وصف الظاهرة التى يطلق عليها «تأله جمال عبد الناصر»، وهو يضرب أمثلة لا تدل على التأله بقدر ما تدل على أن طعيمة وزملاءه كانوا يظنون لأنفسهم حقوقا مكتسبة كالحقوق التى استأثر بها عبد الناصر، ولنقرأ هذا المثال.

يقول أحمد طعيمة:

«وسأضرب مثالا يوضح كيف تمكنت البطانة من عزل جمال عبدالناصر حتى عن وزرائه: «كنا فى رحلات الثورة بالقطار تخصص عربة واحدة للصالون وعربة أخرى للطعام، فكنا نجتمع بجمال عبد الناصر ذهابا وعودة، ثم تحول الأمر إلى عربتين صالون وعربة واحدة للطعام، فنجتمع به فقط وقت الوجبة، ثم تحول الأمر إلى عربتى صالون وعربتى طعام، أى أصبح للرئيس [مكان خاص] به، ينفرد به عنا».

«ثم عند عودتى من الأرجنتين عام ١٩٦٥ فوجئت بمفاجأة كبرى وكنا فى رحلة إلى المنصورة، خصص لنا قطار منفصل ووصلنا إلى المكان وجلسنا على المنصة بينما خصص قطار آخر للسيد الرئيس ومَنْ معه، وحضروا بعدنا ولم نلتق بجمال عبد الناصر.. وفى العودة غادر قطار الرئيس أولا ثم غادرنا نحن وحتى الوزراء حرموا من تحية الرئيس جمال عبد الناصر وليس فقط من مخاطبته».

وهذه واقعة أخرى يرويها طعيمة وهى لا تدل على تأله عبد الناصر وإنما على ضحالة فكر مَنْ صاغ هذه الرؤية المفبركة التى يشير إليها، ومَنْ قبلها ومَنْ اعتبرها شيئا مذكورا بينما هى هراء فى هراء:

«وتحضرنى هنا وأنا وزير أوقاف هذه الواقعة، فقد صدر الأهرام بعنوان «جمال عبد الناصر فوق مستوى البشر فى أعقاب الانفصال» مشيرا إلى أن جمال عبد الناصر رفض إقحام القوات المسلحة المصرية فى معركة الانفصال حرصا على عدم إراقة الدماء من الجانبين».

«فهالنى العنوان فطلبت الدكتور عبد القادر حاتم وزير الإعلام تليفونيا واعترضت على العنوان قائلا: إن سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل فيه القرآن وما كان إلا بشرا رسولا.. فكيف يقال عن جمال عبد الناصر إنه فوق البشر، أى فوق رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفيها شبهة التأليه، وهو ما حرص الإسلام على نفيه نفيا قاطعا».

«فقال عبد القادر حاتم: هذا الخبر وصل من الخارج وأنه أعاد نشره، فقلت له كيف تسمح بنشره وأنت الرقيب على الصحف؟ فقال إنه أخذ رأى أحد المشايخ فطلبت منه اسم هذا الشيخ إذا كان هناك شيخ أصلا.. وطبعا لم يكن هناك شيخ، وللقارئ أن يفهم دافعه الذى أصبح ميراثا موروثا لمن بعده وحتى الآن».

وربما نطمئن مؤقتا بما رواه طعيمة فى الفقرة السابقة، لكننا نفاجأ به نفسه وهو العابد الزاهد (!!) يبالغ فى تعبير من التعبيرات التى ربما لاتفهم إلا على أنها جزء من حملة النفاق لعبد الناصر ، وذلك فى خطابه المؤرخ فى ٣ أبريل ١٩٦٧ حيث نراه يبدى مبديا استعداده لسفك دم نفسه ودم أبنائه، وكأنه يملك دم أبنائه (!!) حيث يقول:

«أقسم لكم فى النهاية أنى ما كتبت حرفا أبتغى به غرضا ومأربا، وما سطرت كلمة إلا حقا حقا. . وإنى لأقسم بالله العلى القدير بأننى لو كان دمى ودم أبنائى لخيرك ولخير هذه الأمة لسفكته بيدى فداء لكم وحبا لكم وإخلاصا لكم، والله على ما أقول شهيد. . وإنى لأدعو الله لك بالتوفيق والنجاح دائما والسلام».

وبعد هذا فإنه يحرص على صفة رومانسية (!!) تسبق اسمه الذى وقع به:

المخلص إلى الأبد

أحمد عبدالله طعيمة

(٤٩)

ويبدو أن هذه الأسباب جميعا كانت هى ما دفع أحمد طعيمة إلى أن يسجل فى خطابه (سبتمبر ١٩٦٧) فكرة اقترحها على الرئيس عبد الناصر تتلخص فى ترك معاونيه للشعب يختار من بينهم من يريده، وكأنه كان واثقا من شعبية الصالحين [من أمثاله] وانعدام شعبية

الفاسدين الآخرين الذين سبقوه إلى أذن وعقل وقلب الرئيس عبد الناصر:

«يجب أن أوضح أنكم قاسيتم كثيرا بتعرضكم بتعيين أشخاص فى المناصب كانوا مفروضين على الشعب، فهم لا يحملون لهم حبا أو ثقة.. وقد يكون من أهم أسباب ذلك شعوركم الرقيق وإحساسكم بالحرج نحوهم أو نحو مَنْ يتولون أمرهم. وليس هناك من سبيل الآن للتخلص من هؤلاء وهم أثقال تنوء بحملها الجبال (ويكفيكم أنكم حملتموهم على كاهلكم خمسة عشر عاما مسئولا عنهم أمام الشعب..) إلا أن تتخلى عن الجميع بلا قيد ولا شرط ولا التزام نحوهم وتتركوهم ليذوبوا فى خضم الجماهير وليحكم عليهم الشعب بإرادة حرة فمَنْ أرادوه اختاروه ومَنْ رفضوه أبعدوه خلال انتخابات الحزبين».

(٥٠)

بل إن أحمد طعيمة يحرص فى هذه المذكرات على أن يشير إلى أنه اكتشف منذ ١٩٦٧ أهمية وجود المعارضة للقضاء على البطانة، و يبدو لى أن فكرة طعيمة عن المعارضة لم تكن تتعدى أو تتخطى فكرة عبد الناصر وغيره من العسكريين (بمن فيهم الرئيس السادات فى وقت من الأوقات) الذين يظنون أن مهمة المعارضة هى خدمة الحاكم بمراقبة معاونيه له، أما أن تكون المعارضة لتداول السلطة مع الحاكم فهو أمر أبعد ما يكون عن أذهان هؤلاء، ولنقرأ ما يسجله طعيمة فى كتابه على أنه كان قد ضمنه خطابه للرئيس عبد الناصر حيث يقول:

«وإن أفضل وأنجح الوسائل للرقابة الشعبية هى وجود حزب سياسى معارض يقف للحزب الحاكم بالمرصاد يعد عليه أخطاء الكبار قبل الصغار، ولن يسلم من حسابه وحساب الشعب علنا كبير أو صغير، وهنا أحب أن أذكر سيادتكم أنى اقترحت فى أحد تقاريرى السابقة سنة ١٩٦٥ أن تبدأوا حساب كل مَنْ عمل معكم منذ عام ١٩٥٢ وهم لا يزيدون على مائة شخص على الأكثر ويطبق عليهم القانون «من أين لك هذا؟» على أن يمتد الحساب إلى أقاربهم حتى الدرجة الرابعة، وأن تجمع لسيادتكم معلومات دقيقة عن مستويات معيشتهم الحقيقية. وقلت لسيادتكم: إن أعداءكم فى هذا البلد ليست الرجعية ولا الإقطاع فحسب، وإنما مَنْ هم حولك من المستغلين والانتهازيين فى أداة الحكم، وأرجو أن يتم ذلك قبل اشتراك أى فرد منهم فى العمل السياسى مستقبلا».

(٥١)

وهو يكرر التعبير عن رأيه الذى كان قد أبداه بضرورة إبعاد الوزراء الذين مارسوا السلطة المطلقة بعد تشكيل برلمان ١٩٥٧:

«طلبت من الرئيس جمال عبد الناصر أنه طالما بدأت حياة برلمانية فلا يجوز أن يبقى فى الحكم مَنْ مارس السلطة المطلقة فى فترة الانتقال، ويجب تعيين وزراء جدد وإلا فسدت الحياة البرلمانية وقضينا على تجربتنا الديمقراطية، ونكون قد خسرنا بذلك أسلوب المجالس النيابية ما بعد الثورة، وفتحنا الأبواب للدكتاتورية المغلفة ببرلمان. وقد

يقول البعض إن فترة الانتقال كانت ضرورية فى بداية الثورة لتأمينها، وأقول إن إثمها أكبر من نفعها».

(٥٢)

وفى ظل هذا الفهم الذى يظن أن الفساد لا يتحقق إلا من خلال الأشخاص الفاسدين فحسب، ويتناسى حقيقة أن النظم الشمولية كفيلة بإرساء قواعد الفساد، فى ظل هذا الفهم يحرص أحمد طعيمة على أن ينتقد سيطرة الدولة على رزق الجماهير منحازا إلى الشعب:

«وهنا اسمح لى يا سيادة الرئيس أن أقولها بصراحة: إن فى مصر قبل الثورة كان هناك أحمد عبود وبعض أشخاص على شاكلته لا يعدون على أصابع اليدين يستطيعون التحكم فى لقمة العيش بالنسبة لعدد محدود جدا من الناس.. ولكن ماذا حدث بعد خمسة عشر عاما من الثورة، لقد حررنا فعلا لقمة العيش من نفوذ أحمد عبود وأمثاله، واحتكرت الدولة التحكم فى لقمة العيش».

ثم يصوغ أحمد طعيمة شبه حكمة جميلة يقول فيها:

«لقد قضينا على سيطرة رأس المال على الحكم.. ولكن أقمنا سيطرة رأس المال على الشعب، لقد أصبحت الدولة هى كل شىء، هى المتحكم الوحيد للقمة العيش، إن غضبت على شخص فليس له إلا الموت جوعا.. أو إن لم تمنح الدولة للمواطن عملا فلا مجال لعمل شريف خارج نفوذ الدولة، فالأبواب كلها موصدة، والأرزاق كلها محبوسة فى خزائن الدولة».

ويحرص أحمد طعيمة على أن يؤكد على انتقاده مبدأ الحراسات، وهو يسجل فى كتابه أنه كتب للرئيس عبد الناصر فى رسالة (١٩٦٧) يقول:

«أؤمن أيضا أن نظام فرض الحراسات وتطبيقه وأسلوب تطبيقه ظالم وباطل، و[قد] طُبق على عائلات وأفراد بلا قانون يتساوى الجميع أمامه، إنما كان عنصر التقدير والاختيار والانتقاء أساسه. كما طبق بخسة وفجور ونذالة فى منتصف الليالى على النساء فى خدورهن، ولم يسلم الأطفال وهم فى مهدهم، وامتدت آثاره من الأجداد إلى الآباء وإلى النساء والأطفال من الورثة حتى مَنْ كان منهم لازال فى علم الغيب أو فى بطن الأمهات، وامتدت نتائجه فى محيط هذه العائلات بصورة مختلفة يندى لها الجبين ويستحى منها الشرف. فكم من أعراض هتكت وبيعت فى سبيل لقمة العيش.. وكم من أطفال طردوا من مدارسهم، وكم من أيد كانت تعطى فأصبحت تمتد بالسؤال تستجدى لقمة العيش».

. . . .

«فكم من عائلات طردت بناتها وأطفالها فى منتصف الليالى من بيوتها فى الأقاليم لتحديد إقامتها فى القاهرة أو الإسكندرية، دون أن يكون لها جدار يسترها أو يأويها فى هذه المدن، وبلا مال يحميها من

ثقل الصدمة وعنفها بعد أن واجهت أعمالا إجرامية من تلك العصابة الإجرامية الخائنة، المباحث العسكرية للبوليس الحربى».



كما يشير طعيمة فى رسالته التى لم تر النور إلا بعد أكثر من ثلاثين عاما(!!) بأسى وأسف إلى استمرار مظالم لجان تصفية الإقطاع:

«إذا كان المشير حقا هو المسئول عما حدث من مظالم فى لجان تصفية الإقطاع، فمن هو الشخص أو الأشخاص الذين وراء صدور قرار وقف تسليم الأراضى والممتلكات لمن ثبت حتى الآن أن ما وجه إليه تهما باطلة، بعد أن بدأ التسليم فعلا، وبعد أن تنحى المشير عن كافة سلطاته بوقت طويل؟».

(٥٤)

وينتقد أحمد طعيمة فى رسالته للرئيس عبد الناصر تملك الدولة للتعاون الاستهلاكى، وهو يبدو أسير أفكار نظرية تتعلق بالهياكل دون أن تعنى بالمضمون، ولكنه على عادة أمثاله العسكريين يظن نفسه وقد احتكر الصواب، ويظن تجربته الأولى بالتطبيق من غيرها:

«... تنحصر مشاكل التعاون الاستهلاكى فى ملكية الدولة لهذا القطاع المهم الخطير، وهو أمر عجب، فالطبيعى أن يكون التعاون الاستهلاكى مملوكا ١٠٠٪ لأفراد الشعب، وقد كان مشروعى لإنشاء المؤسسة التعاونية الاستهلاكية على أساس ملكية الأسهم لأفراد

الشعب، يقومون على إدارتها تحت إشراف الدولة ويحكمها قانون التعاون.. بل لقد بدأ الاكتتاب وأقبل الشعب على شراء الأسهم بعد الانتهاء مباشرة من إنشاء بنك الجمهورية وشركة الجمهورية للتأمين، ثم أوقف المشروع وبدأت الدولة فى إنشاء التعاون الاستهلاكى برأس مال حكومى ١٠٠٪، بل وأممت الجمعيات الشعبة التى كانت قائمة فعلا فى ذلك الوقت ولا أعلم كيف يسمى تعاونا استهلاكيا وقد أصبح مرفقا من مرافق الدولة تملكه وتديره.. ومن تجارب الشعوب الأخرى قبلنا نعلم أنه قام لخدمة المستهلك بإيجاد نوع من المنافسة الشريفة بين التعاونيين والتجار، فكل منهما يحرص على كسب المستهلك بالخدمة الأحسن ،والسعر الأقل، والسلعة الأفضل».

«ولقد حرص التعاونيون دائما على إبقاء هذه الموازنة لتستمر المنافسة لصالح المستهلك، ولهذا فقد قرر المؤتمر التعاونى فى السويد سنة ١٩٥٨ ، وهى أعرق البلاد التعاونية، ألا يزيد إجمالى السلع التى يتجر فيها التعاونيون على ٢٥٪ إطلاقا من السلع المتداولة فى السوق، وهذا لا يمنع من أن تزيد النسبة فى سلعة معينة على ٢٥٪ بشرط أن يقابلها نقصان فى سلعة أخرى عن ٢٥٪ بحيث يبقى الإجمالى دائما لا يتعدى ٢٥٪».

(٥٥)

وبالأسلوب نفسه ينتقد أحمد طعيمة الأساليب التى لجأت إليها الثورة فى تحقيق التعاون الزراعى ويقول:

«فقد جاءت هذه الأنظمة فحولتهم إلى عبيد لها بعد أن كانوا عبيدا للسادة أصحاب الأرض من الإقطاعيين السابقين، فما شعر الفلاح إلا أنه قد استبدل سيدا بسيد، وقد كان يمكن لبعضهم فى عهد الإقطاع أن يرفع صوته ضد إقطاعى أو آخر، ولكن كيف الخلاص من عبودية تفرضها الدولة بحكم القانون وبشعار إنها لخدمته ولصالحه».



كذلك ينتقد طعيمة فى رسالة للرئيس عبد الناصر ما يسميه ظاهرة سفه الاستيراد:

«ولقد حدثت خلال الفترة الماضية أخطاء فادحة عن جهل أو عمد أو انحراف، ولا تزال مخازن هذه الشركات تعج بأثر ذلك وتنطق به.. فمثلا توجد قطع غيار بمئات الألوف من الجنيهات لن تستخدم فى مصر ولو بعد سنوات.. علاوة على السوق السوداء التى تتحكم فى كثير من الأصناف الأخرى نتيجة تلاعب الموظفين وجهل المسئولين».

(٥٦)

ربما نترك الآن ما تتضمنه مذكرات أحمد طعيمة من انتقاد السياسات لنتناول بعض نقده للهيئات!! فمع أن أحمد طعيمة قد عمل فى السلك الدبلوماسى المصرى سفيرا لمدة عام، فإنه يجاهر فى هذه المذكرات بانتقادات كثيرة لرجال السلك الدبلوماسى المصرى فى عهد الثورة، وهو يورد وقائع خطيرة وآراء منسوبة إلى غيره، ولكنه يورد أيضا آراء شخصية واضحة المعنى والمغزى.

يقول أحمد طعيمة:

«فى أثناء رحلتى للعلاج فى السويد وأنا سفير مصر فى الأرجنتنين، تقابلت مع السيد صلاح جوهر سفير مصر فى السويد فى ذلك الوقت، وناقشنا أمور السفارات فشكوت له ما وجدت عليه حالة السفارة وأعضائها فقال لى إنه كان فى زيارة رسمية فى الأرجنتين منذ عام مضى وفى أثناء لقائه بوزير خارجية الأرجنتين فوجئ به قائلا: إنى أحب مصر كثيرا فلا تأخذ حديثى على أنه تدخل فى شئون مصر، ولكنى أشعر أن واجبى نحوكم أن أصارحكم بأن سمعة طاقم السفارة فى بيونس أيرس لا يرضى أحدا، وأنهم لا يمثلون مصر وتاريخها العريق، وأنه لابد من تغيير طاقم السفارة بشرط ألا يجتمع الطاقم الجديد مع القديم ولا يسمح باللقاء بينهما إلا فى سماء الأطلنطى، وفوجئت من قسوة تعبير وزير الخارجية».

«وعندما توجهت إلى القاهرة بعد زيارتى للسويد وعند لقائى مع الرئيس جمال عبد الناصر نقلت له ما قاله لى السفير صلاح جوهر».

وهنا يردف أحمد طعيمة بذكر بعض ملامح تاريخ خبرته الشخصية:

«وأضفت أننى اكتشفت أن أعضاء السفارة بالأرجنتين إما مشغول بالتجارة وجمع الأرباح، وإما على بخل شديد فلا علاقة تربطه بأى من أهل الأرجنتين، وإما منتهز الفرصة لقضاء سهرات حمراء .وإنى لم أجد بينهم من تشغله شئون مصر أو خدمتها، بل هى فرصة لقضاء وقت معين للتربح أو التنعم، وإنى لا أعرف أحوال باقى السفارات ولكن يجب إعادة النظر فى البعثات الدبلوماسية ومعرفة ما تؤديه حقا نحو واجبها تجاه مصر».

ومن الطريف أن جميل مطر حرص فى مذكراته التى نشرها (٢٠٠٢) على أن يرد بالتفصيل على هذه الفقرة من مذكرات طعيمة بعد ما أثبتها بنصها .

وهو يقول فى كتابه « أول حكاية حكايتى مع الدبلوماسية » :

«أقول إننى أتفق مع السفير الوزير فى بعض أحوال أعضاء السفارة الذين غادروها بعد أيام أو أسابيع من وصولى، ولكنى أختلف معه حين يعمم إلى هذه الدرجة، وحين ينقل حرفيا ما يصعب تصديقه، وهو أن وزيرا أرجنتينيا يقول ما يدعى السفير صلاح جوهر أنه قاله، ومن يعرف الأرجنتين وتقاليد السلك الدبلوماسى فيها ونوعية وزراء خارجيتها وأصولهم الثقافية والاجتماعية، يصعب عليه تصديق حديث الوزير الأرجنتينى إلى شخص مسئول فى مصر مهما ربطت بينهما علاقات ».

ثم يردف الأستاذ جميل مطر بقوله :

«من ناحية أخرى يكاد السفير الوزير نفسه يعترف فى مذكراته بأنه لم يعين سفيرا فى الأرجنتين إلا بغرض جمع المال، أو على الأقل تحسين أحواله المادية، حين يقول فى مذكراته:

وهنا ينقل جميل مطر فى مذكراته فقرة وردت بالفعل فى مذكرات أحمد طعيمة ويشير إلى أنها وردت فى صفحة ١٥١ وفيها يقول أحمد طعيمة :

«فأرسلت له [أى !!جمال عبد الناصر] رسالة شفوية شارحا ظروفى المالية، وفى الوقت نفسه أستأذنه فى قبول المنصب المعروض علىّ (منصب رئيس مجلس إدارة فى الشركة الشرقية للسيارات)، فحدد لى

الرئيس عبد الناصر موعدا للقاء، وقال لى: إنه لا يقبل أن يعمل أحد أعمدة الثورة فى تجارة السيارات.. ثم قال إنه سيصدر قرارا بتعيينى سفيرا، ووعدنى بإرسال ٢٠٠ جنيه شهريا مع محمد أحمد حتى يتم تعيينى كسفير.. وهكذا»..

(٥٧)

وتحفل هذه المذكرات بمجموعة من الانفرادات التى توفرت لصاحبها بحكم موقعه المتقدم فى فترات مبكرة، فهو يتحدث عن صراع عبد الناصر وعبد اللطيف البغدادى فيما يتعلق بقصة مجدى حسنين ويقول:

«ولقد كان من أحداث البرلمان تلك الضجة التى صحبت الهجوم على الأخ مجدى حسنين رحمه الله تعالى بسبب موضوع مديرية التحرير والاستجواب الخاص بها، وما حدث فى الجلسة الختامية من كلمات شديدة اللهجة كان من بينها كلمة الصحفى حسين فهمى ضد مجدى حسنين صاحب الفضل الوحيد فى جعل طريق مصر - الإسكندرية الصحراوى طريقا زراعيا».

«استدعانا جمال عبد الناصر أنا والطحاوى وأمرنا بأن ندافع عن مجدى حسنين لأن البغدادى فى نيته أن يخلص على مجدى حسنين الذى كان من أشجع الضباط الأحرار وأفضلهم. وتنفيذا لرغبة الرئيس عبد الناصر، وكنا لا ندرى أن عبد الناصر طلب من عبد اللطيف البغدادى رئيس المجلس مهاجمة مجدى حسنين، وقد علمنا ذلك فيما

بعد من الليثى عبد الناصر شقيق الرئيس. أقول تنفيذا لرغبة عبد الناصر جمعت أنا والطحاوى ٤٠ توقيعا لجعل الجلسة سرية، ثم أفسدنا عملية الهجوم وانتهى الموضوع بسلام بالنسبة لمجدى حسنين، ولكن عبد اللطيف البغدادى استشاط غضبا واتهمنى أنا والطحاوى بأننا متآمران دون أن يعلم أن تصرفنا كان بناء على طلب الرئيس».

(٥٨)

وتنفرد مذكرات طعيمة أيضا بذكر بعض وقائع مهمة، فهى تنفرد بإيرادها رواية مهمة عن محاولة عبد الناصر معاودة الاستعانة بزميله كمال الدين حسين وكيف وصل إلى علمه هو - أى إلى علم طعيمة - أن كمال الدين حسين هو الذى رفض، وهو يروى لقاءه به ومحاولته إقناعه، ولست أدرى لماذا لم يبذل طعيمة جهده مع زملائه فى إقناع الرئيس عبد الناصر بدلا من إقناع الزملاء بما كانوا يرونه صالحا لإنقاذ هذا الوطن:

«اهتزت ثقة جمال عبد الناصر فيمن كان حوله قبل ٥ يونيو ١٩٦٧، وأراد أن يستعين بأعضاء مجلس الثورة القدامى الذين تركوا مناصبهم كنواب لرئيس الجمهورية. «وضمن من استدعاهم نائب رئيس جمهورية سابق وهو السيد كمال الدين حسين، ومعروف عنه لونه الإسلامى، وعرض عليه أن يكون قائدا للمقاومة الشعبية، وأن ظروف مصر تفرض على الجميع أن يتناسوا الخلافات ويعملوا على إنقاذ مصر مما [حاق] بها، فرفض كمال الدين حسين، وفشلت محاولات عبد الناصر معه، وشعرت - حين كان - عبد الناصر يروى لى هذه القصة أنه متألم أشد

الألم، وأنه بدأ يفقد الثقة فيمن حوله، فخشيت عليه من أن يفقد الثقة فى نفسه أيضا وتكون الكارثة الكبرى، لأنه الآن هو المسئول وحده عن إزالة آثار العدوان، فقررت دون أن أخطره أن أزور السيد كمال الدين حسين وكانت أول وآخر زيارة لى فى منزله.. لعلى أستطيع إقناعه حتى يستعيد عبد الناصر الثقة المفقودة، فرفض مصمما على رأيه على الرغم من أنى قلت له إن موقفه هذا يتعارض مع دينه وإسلامه وواجبه نحو وطنه، ولكنه لم يقتنع للمرارة الشديدة التى كان يشعر بها ويعانيها سنوات ساءت العلاقة بينه وبين عبد الناصر».

وبعد هذه الرواية لا يجد طعيمة ما يعقب به غير قوله:

«وهنا أتوقف وأقول إنه لا يجوز أن تكون الصداقة بلا حدود فتعمى عن العيوب.. كما لا يجوز أن تكون العداوة بلا حدود فتعمى عن الفضائل.. وتترك آثارا دامية لا تعالجها الأيام.. وقد كان الرئيس عبد الناصر فى غنى عن متاعب كثيرة وخطيرة لو تذكر ذلك».

(٥٩)

كما تنفرد مذكرات طعيمة بالتصريح بمدى ضيق الفريق رفاعى كامل طبيب الرئيس عبد الناصر من حدوث خطأ فى علاجه من أزمة السكر التى أصابته وهو يودع أمير الكويت، وهو الخطأ الذى أدى إلى وفاته، وتنفرد رواية طعيمة بأنه هو - على حد روايته - الذى أقنع رفاعى كامل بالتجاوز عن الحقائق الطبية مادام الرئيس قد مات!! والتوقيع على تقرير وفاة الرئيس جمال عبد الناصر:

«بعد سماعى نبأ وفاة جمال عبد الناصر توجهت فورا إلى منزل الرئيس فوجدت عددا كبيرا من المسئولين وكان مكانى بجوار الفريق الدكتور محمد رفاعى كامل إخصائى القلب ورئيس الخدمات الطبية فى القوات المسلحة سابقا، فأسر لى بأنه يرفض التوقيع على التقرير الطبى الخاص بالوفاة لأنه لا يمثل الحقيقة، فعبد الناصر لم يمت بسبب أزمة قلبية، بل بسبب نوبة مرض السكر الذى كان يعانى منه وتم علاجه على أساس أنها أزمة قلبية والأدوية التى نستعملها للأزمة القلبية خطرة على مريض السكر، وأن الرئيس لو ذهب إلى مستوصف باب الشعرية ورآه ممرض لعلم أنها نوبة سكر ولعالجه بإعطائه مادة سكرية فورا. فنصحته بأن الوقت لا يسمح برفضه التوقيع وأنه فى جميع الحالات قد مات عبد الناصر بأزمة قلبية أو بنوبة سكر فالنتيجة واحدة حتى لا يتسبب فى بلبلة والوقت غير مناسب فوقع على التقرير الطبى».

(٦٠)

أما الإضافة التى يقدمها أحمد طعيمة فيما يتعلق بمحاولة اغتيال الرئيس عبد الناصر عام ١٩٥٤ فهى أن أحد أعضاء الإخوان المسلمين هو الذى أبلغ عن عشرة أسماء سيكون من بينها مَنْ يكلف باغتيال عبد الناصر، وأن هذا الإبلاغ أو التبليغ قد تم من خلال أحمد طعيمة نفسه!!:

«... وكنت أنا فى القاهرة فى مكتبى بهيئة التحرير عندما سمعت طلقات الرصاص والاعتداء فى الراديو، واطمأننت على سلامة جمال عبد الناصر وفوجئت بعد قليل بالسيد عبد العظيم فهمى وكان مديرا

للمباحث العامة يتصل بى قائلا: إن اسم الفاعل هو محمود عبد اللطيف، وأنه ضمن الأسماء العشرة التى دونها جمال عبد الناصر فى مفكرة سوداء صغيرة يسجل فيها أهم الموضوعات».

«وقصة الأسماء العشرة ترجع إلى أن أحد أشقاء عائلة سعودى الذين كانوا أعضاء فى الإخوان المسلمين قد حضر إلى مكتبى فى هيئة التحرير وأملانى عشرة أسماء مؤكدا أن أحدهم سيكلف باغتيال جمال عبد الناصر، وأن هؤلاء العشرة يتدربون على إطلاق النار فى إحدى قرى محافظة الجيزة، فأبلغت الرئيس عبد الناصر فورا بالأسماء العشرة ودونها فى مفكرته».

«سألنى عبد العظيم فهمى: هل بإمكانى الحصول على معلومات إضافية؟ فاتصلت بالأخ سعودى فقال: إنه سمكرى يقطن فى إمبابة، وأنه متطوع أيضا فى الحرس الوطنى، مما يدل على أن الإخوان المسلمين أرادوا أيضا الاستفادة من التدريب فى الحرس الوطنى لا لتحرير مصر ولكن للقتل والاغتيال».

(٦١)

ولست أدرى السبب الذى جعل أحمد طعيمة ينحاز فى معظم مذكراته إن لم يكن فيها كلها ضد الإخوان المسلمين تماما، وليس من حقنا أن نطالبه بموقف وسط، لكننا نعجب لهذا الموقف لسبب واحد هو أننا نراه يبنى مجده فى بعض الأحيان على قدرته على الاتصال بهم (!!)، وعلى الارتباط بالتيارات الدينية، لكننا مع هذا نراه حريصا على

أن يقص واقعة غريبة عن لقاء له معهم قبيل حادث المنشية ومن المهم أن نطالع رواية طعيمة الباعثة على الدهشة :

«قبل عدوان (!! كذا فى النص) المنشية ومحاولة اغتيال جمال عبد الناصر بثلاثة أيام، دعوت فى منزلى لتناول طعام الغداء الأخ إبراهيم الطحاوى والدكتور خميس حميدة وكيل الإخوان المسلمين وأحد الشيوخ من قادة الإخوان حوكما فى نفس القضية، وكنا نناقش فى جلستنا ما وصلت إليه العلاقة بين الثورة والإخوان فى محاولة لتصفية جو العداء، وكلنا فوجئنا جميعا بنجلى هانى وقد كان يبلغ من العمر حينئذ خمس سنوات مقتحما جلستنا، موجها الحديث للضيفين قائلا: «أنتم عايزين تموتونا ليه. . دا إحنا مسلمين مش إنجليز»، وكانت مفاجأتى أشد من مفاجأتهما لأنى تصورت أنهما اعتقدا أن قوله هذا بإيحاء منى أو سابق حديث أمامه».

«لقد حاولت نفى صلتى بهذا الحديث العجيب وأنه حديث تلقائى مما يتفوه به الأطفال فى مثل سنه، وحاولا من جانبهما طمأنة ابنى بأنهم لا يمكن أن يرتكبوا مثل هذا العمل الشنيع، وبعد ثلاثة أيام وقعت حادثة المنشية ومحاولة اغتيال جمال عبد الناصر وأعضاء مجلس قيادة الثورة. . فسبحان الله الذى أنطق ابنى بهذه الكلمات لتتحقق بعد ثلاثة أيام».

وقبل هذا لا يجد أحمد طعيمة حرجا من انتقاد الإخوان إلى حد قوله:

«كما كان موقفهم من مفاوضات الجلاء موقفا معيبا، إذ داوموا على الاتصال بأعضاء فى السفارة البريطانية محرضين على تأجيل اتفاق الجلاء حتى يتسلموا السلطة فى مصر، وكان موقف عبد الناصر منهم موقف الآمل فى أن يعودوا إلى منطق الحق والعقل».



ويرتبط بهذا المعنى ما نراه من رواية طعيمة لموقف الشيخ على طنطاوى أحد أقطاب الإخوان المسلمين فى سوريا من الوحدة، وهو يروى كيف أن الشيخ عانى من أجل اللقاء بالوزير، فإذا به لا يلوم الثورة ولا الوزير ولا دولة الوحدة، مكتفيا بأن يبين سوء المعاملة فحسب، وهو يروى الواقعة فى إطار حديثه عن سوء معاملة مصر للسوريين فى أثناء الوحدة:

«ومن أمثلة ذلك الفشل.. أن وفد إلى مصر وفد سورى برئاسة الشيخ على طنطاوى، كان سبب حضوره شديد الغرابة، فسوريا تحت الاحتلال الفرنسى كانت تدرس فيها مادة الدين كمادة إجبارية فى التعليم، فلما تمت الوحدة وبدلا من أن نأخذ عنهم ونجعل مادة الدين مادة نجاح ورسوب، إذا بنا نستبعد مادة الدين الإسلامى من التعليم السورى ونجعلها اختيارية. جاء الوفد السورى إلى مصر وظل لخمسة عشر يوما فى انتظار مقابلة السيد كمال حسين وزير التربية والتعليم المركزى فى ذلك الوقت دون جدوى. فلما أخطرنى الشيخ سيد سابق بهذا الموضوع، اتصلت بالأخ أحمد نجيب هاشم الوزير التنفيذى

لوزارة التربيــة والتعليم، وتم لقاء الوفد به، والذى عــاد إلى سوريا دون أن ينجح مســعاه. . وبعــد أيام قليلة تم الانفصال وبدأ الـشيخ طنطاوى رئيس الوفد مهاجمة مصر هجوما شرسا فى كل الإذاعات».

(٦٢)

بقى فى حديثنا عن هذه المذكرات أن نشير إلى ما يرويه صاحبها عن أدواره (السياسية !! أو الشعبية !!) البارزة التى قدر له أن يقوم بها ، ومما يؤسف له أنه لم يوف نفسه حقها، ولم يقدم نفسه فى صورة بديعة، بل إن صــورته فى الخيــال الشعــبى والأدبى تفــوق صورته التى قــدم بها إنجــازه التاريخى الذى حسم الأمور لصالح عبد الناصر فى ١٩٥٤، ذلك أن حديث طعيمــة عن دوره فى أزمة مارس ١٩٥٤ يحفل بقدر من النرجــسية الزائدة وهذا من حقه، ولكنه يتضمن أيضا الحديث عن بكاء الرئيس عبد الناصر: «انهالت الدموع من عينه»، وفقدانه الأمل: اقتراحه العودة إلى «العمل تحت الأرض» : ولنقرأ هذا النص الذى يقدمه أحمد طعيمة:

«وفى أثناء اشتداد الأزمــة والحركة المعادية للثورة ووصــولها إلى قمة العداء، قــررت أنا والطحاوى زيارة جمــال عبد الناصــر ووجدناه طريح الفراش ومعه الدكتور ثروت طبيبه الخاص فى ذلك الوقت يعالجه ببعض الحقن. . وجدنا عبد الناصر وقــد فقد الأمل فى وجود حل للخروج من هذه الكارثة التى تهدد بحرب أهلية. . وانهــالت من عينيه الدموع قائلا: لقد انفض من حولى الجميع وذهب كل فرد إلى منزله أو ناديه».

«وفوجــئنا به يقتــرح ترك السلطة ومعاودة النــشاط من تحت الأرض فعــارضنا هذه الفكرة تماما علــى أساس أننا كنا تحت الأرض قبل قــيام

الثورة، أما الآن فنحن جميعا معروفون الواحد، ولن يطمئن مَن يتولى السلطة إلا إذا وضعنا تحت التحفظ أو المراقبة على أقل تقدير. وتركناه ونحن ندعو الله أن يرزقنا الحل، وقد أتى الحل الإلهى على يدى مَنْ ناصبوا الثورة العداء محمد نجيب ويوسف صديق حيث حدث الآتى:

«ففى منتصف الليل وبعد أن غادر صاوى أحمد الصاوى ومحمدى عبد القادر منزل محمد نجيب، فوجئت بهما يأتيانى فى مقر هيئة التحرير حيث كان الموقف خطيرا للغاية، وقد استدعى ذلك عدم مغادرتنا مكاتبنا أنا والطحاوى لعدة أيام، إذ كانت المظاهرات تعج بشوارع القاهرة وميدان عابدين منادية بسقوط جمال عبد الناصر وصلاح سالم، لدرجة أن صلاح سالم نام فى دواسة السيارة وهو فى طريقه للقاء عبد الناصر خوفا من بطش الجماهير».

«وكان الرئيس محمد نجيب فى قصر عابدين ومعه عبد القادر عودة يمسك قميصا ملطخا بالدماء والمتظاهرون من الإخوان يهتفون بكل النداءات العدوانية ضد مجلس قيادة الثورة».

«جاءنى صاوى ومحمدى وأخطرانى أنهما قادمان من منزل محمد نجيب ورويا لى قصة اللقاء، ولما بيننا من ثقة مطلقة وحب أخوى، قالا لى إنهما فى حيرة من أمرهما فهما لا يعرفان محمد نجيب ولا يعرفان جمال عبد الناصر، لكنهما يعرفاننى شخصيا ويثقان فى رأيى تماما ولا يهمهما من الأمر كله سوى مصلحة مصر.. فقلت لهما على الفور جمال عبد الناصر زعيم وطنى ١٠٠٪ ولا يعمل إلا لخدمة مصر. وقلت لهما ـ الصاوى ومحمدى ـ نعم سنحقق رغبة المتآمرين

بالإضراب والاعتصام لا للمطالبة بسرعة تنفيذ قرار مجلس قيادة الثورة بعودة الجيش إلى الثكنات بدلا من يوليو القادم، وإنما سيقومون بالإضراب والاعتصام للمطالبة بإلغاء قرار حل مجلس قيادة الثورة، وعودة الضباط إلى الثكنات، وإصدار دستور دائم».

«واقترحت عليهما البقاء فى مقر هيئة التحرير والاتصال ليلا بكل النقابات واستدعاء رؤسائها وتنظيم عملية الإضراب بحيث تبدأ العملية بإضراب عمال النقل المشترك، وكذلك نقابة سائقى التاكسى بحيث يتساءل الجميع عن سبب هذا الإضراب ويتم الاعتصام فى مبنى اتحاد النقل المشترك وتتوالى الإضرابات إلى أن نصل إلى يوم ٢٩ مارس حيث تكتمل وحدة الصف بين كافة العمال ويشترك فى الإضراب عمال السكك الحديدية وكافة النقابات مع استثناء العاملين فى المياه والكهرباء والمخابز، وتلخصت المطالب فى بقاء مجلس الثورة حتى جلاء القوات البريطانية، وقيام جمعية وطنية تمثل كل القوى الشعبية من نقابات وهيئات، وقلت للصاوى ومحمدى: سنحقق رغبة المتآمرين فى الإضراب والاعتصام، ولكن لا من أجل المطالبة بسرعة تنفيذ قرار مجلس الثورة بعود الجيش إلى ثكناته فى ٢٣ يوليو ١٩٥٤ وحل مجلس الثورة، ولكن للمطالبة بإلغاء هذه القرارات».

«ونجح هذا العمل نجاحا كاسحا لتمتلئ شوارع القاهرة بعشرات الألوف من العمال ليستجيب مجلس قيادة الثورة إلى مطالبهم ويصدر قرارا بإلغاء قرار المجلس السابق بحل نفسه وعودة الضباط إلى الثكنات، وخمدت بذلك كل التحركات والمؤامرات فى القوات المسلحة وإلى الأبد».

(٦٣)

وتصل مذكرات أحمد طعيمة إلى التعبير عن قدر عال من نرجسية شديدة فيما يتعلق بسيطرته على جموع العمال وعلى هيئة التحرير، وهى نرجسية تكاد تتجاوز حدودها لتصل إلى حد قريب من التأله، وهو نوع يفوق ماوصفه هو بأنه تأله عبد الناصر ذلك أن ما يسميه طعيمة تأله عبد الناصر صنعته الانفعالات، ولكن تأله طعيمة صنعه الفعل والعياذ بالله:

«إن ولاء العمال كان لهيئة التحرير وللثورة لما حققته لهم من مكاسب، وصدق الله تعالى إذ يقول فى كتابه الكريم: ﴿فليعبدوا رب هذا البيت الذى أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف﴾، وما صنعت الثورة وهيئة التحرير إلا أن أمنت لهم لقمة العيش الكريم مع أصحاب الأعمال، وردت لهم حقوقهم المنهوبة، ووقفت معهم ضد الخوف على حاضرهم ومستقبلهم، وأى حكومة فى أى دولة لا توفر هذين المطلبين لشعبها فلا يحق لها طلب الولاء من الشعب».

(٦٤)

ونأتى أخيرا إلى حديث صاحب المذكرات الفخور بجهده فى هيئة التحرير، وهو نموذج للحديث فى القضاء المطلق الذى يكاد فى بعض الأحيان يحتقر العقول ويلغيها، فهو يدعى أن ولادتها كانت طبيعية وأنها لم تكلف الدولة شيئا، وأن الجماهير كلها انضمت لها.. إلخ هذا الكلام الذى تبخر مع إلغاء الهيئة بقرار فوقى، وينسى طعيمة أن هيئة

بالمواصفات التى تحدث هو بها عنها فى مذكراته لا يمكن أن تنتهى بقرار من رئيس جمهورية:

«. . . ولدت هيئة التحرير ولادة طبيعية ولم تصدر بقانون أو قرار جمهورى، فكل الناس الذين آمنوا بثورة ٢٣ يوليو ومبادئها انضموا إلى هيئة التحرير بقلوبهم وأرواحهم وأموالهم».

«فقد كانت هيئة التحرير أملهم المنتظر فى أن يشعروا بأنهم مشاركون فى صناعة هذه الثورة، فلم يتقاعسوا أبدا عن المشاركة عندما أتيحت لهم الفرصة لمقاسمة الضباط الأحرار شرف الثورة».

. . . .

«على الرغم من أن الثورة هى التى أنشأت هيئة التحرير إلا أنها لم تخصص لها أية موارد مالية فتكفل أعضاؤها بدفع النفقات والمصروفات لضمان استمرار هيئة التحرير فى أنشطتها واعتبروها هيئتهم وكيانهم وحزبهم الذى يملكونه. .»

«ولم تكن هيئة التحرير حزبا سياسيا يحصل على دعم بمبالغ مالية من الدولة سنويا».

. . . .

. . . .

«استبعاد دافع المصلحة والمنفعة من جانب المنضمين إلى هيئة التحرير وأعتقد أن ٨٠٪ من المصريين انضموا إلى هيئة التحرير بلا غرض أو هوى

لسبب بسيط جدا وهو أن الثورة لم يكن يمر عليها سوى أيام معدودة، لم تثبت أقدامها بعد ولا يطمأن لاستمرارها.. فهى حدث جديد.. ووليد مازال يحبو أولى خطواته لا يرجى من ورائه مصلحة أو منفعة».

. . . .

«ضمت هيئة التحرير كل العائلات فى الريف المصرى التى كانت تنضم إلى الأحزاب قبل الثورة، وفى أحضان هيئة التحرير تناست تلك العائلات المرارات السابقة الناتجة عن الانتخابات، وتصالحت وأصبحت كلها هيئة التحرير.»

«كان انتشار هيئة التحرير فى أرجاء مصر انتشارا طبيعيا تلقائيا فتأسست أفرع هيئة التحرير من تبرعات الأعضاء، كما تنازل البعض عن ممتلكاتهم ليوفروا مقار لهيئة التحرير».

. . . .

«انضمت نقابات العمال والنقابات المهنية أو أغلبها إلى هيئة التحرير، وكانت عنصرا فعالا لنجاح الهيئة فى أداء رسالتها».

. . . .

«مما تقدم ولنا أن نفخر أصبحت هيئة التحرير كتنظيم سياسى، أصبحت أيضا أكبر جهاز معلومات فى مصر والتى كانت تصلنى لا عن طريق عملاء مدفوع لهم أجرهم أو موظفين يؤدون الواجب فحسب، إنما كانوا جنودا فى هيئة التحرير يدافعون عن الثورة بأرواحهم..

فكانت تصلنى معلومات تصل إلى دبيب النمل!! من أسوان إلى الإسكندرية!! حماية للثورة».

. . . .

. . . .

. . . .



ومع كل هذه المقدمات الحاسمة فى إصفاء صفة التطوعية والبذل مع أعضاء هيئه التحرير فإن يردف مباشرة (بلا أى قدر من حياء أو خوف من التضارب فى الأقوال) بالحديث عن تبنى الدولة للهيئة فيقول:

«فى ٢٣ فبراير ١٩٥٣ أعلن رسميا عن قيام هيئة التحرير وخصصت لها مبانى ثكنات الحرس الملكى فى عابدين كمقر لها، وقد تم بناء شرفة فى المبنى تطل على ميدان عابدين فى سبعة أيام على أعمدة خرسانية ليلقى منها جمال عبد الناصر خطاباته الجماهيرية، ثم استبدلت فيما بعد بمنصة خشبية».

الباب الثالث

شهادتى للأجيال

مذكرات المهندس حلمى السعيد

---

(١)

أخيراً تقدم المهندس حلمى السعيد ببعض مذكرات لينشرها على الناس، ويبدو أنها كانت تجميعاً لبعض أحاديث، وليس فى هذه المذكرات التى تضمنها كتابه «شهادتى للأجيال» كثير مذهل ولا مدهش ولا جديد، ولكنه فيما يبدو حريص فحسب على أن يلبى الدعوة إلى أن ينضم إلى مجموعة أصدقائه وزملائه من الذين كونوا المجموعة المناوئة للسادات فى مايو ١٩٧١، والذين لجأوا بعد وفاة السادات إلى أن يقدموا أنفسهم للجماهير تقديما جديدا لا يزالون حريصين عليه، وهم لا يزالون يقدمون نفسهم فى صورة المدافعين عن التنظيم الطليعى وعن جمال عبد الناصر، مع أن التنظيم ليس بحاجة إلى مثل هذا الدفاع الذى يقدمه مثل هذا الكتاب. وقد نشرت دار المستقبل العربى لصاحبها الأستاذ محمد فائق، وهو واحد من هذه المجموعة، عددا من المذكرات فى هذا الإطار لهؤلاء، فنشرت مذكرات الفريق أول محمد فوزى، ونشرت مذكرات لأمين هويدى، ونشرت مذكرات لعبد الوهاب البرلسى، ومن العجيب أن المؤلف يضمن كتابه فى نهايته ملاحق

يقـدمـها علـى أنها نشـرات التنظيـم الطليـعى، ولكنه يكتـفى من هذه النشرات بـغلافهـا فقط! وكـأن هذا هو الدفاع الكفـيل برفع قيـمة هذا التنظيم!!

ويبدو بوضوح أن هذه المـذكرات قد كُتبت بالإلحاح على صاحـبها وهو الذى لم يتـعـود الحـديث عن نفـسه، وكـان أقـرب إلى الجندى المجـهول والعامـل الصامت غيـر المعنى بالحـديث أو الإعلام، ومن العجـيب أننا نراه وهو يكرر الحديـث عن منهجه فى كـتابة المـذكرات ويكرر ويكرر ثم يعـود إلى تكرار هذا الحديث دون أن يكتب مـذكرات حقيقية، فهو يتحدث عن أنه لن يكتب إلا ما رآه وشارك فيه، ثم إذا هو لا يكتب شيئـا فى كثير من المـواضع التى نعرف أنه رأى فيهـا الكثير، وعلى سبـيل المثـال فإنه يتـحدث عن أزمة مـارس ١٩٥٤ فى صفـحة واحدة فـقط، وأكرر، أنا الآخر، صفـحة واحدة فـقط، ثم إذا هو بعد هذه الصفحة يحدثنا عن منهجه فى هذه الصـفحة بأكثر مما تحدث عن أزمة مارس نفسـها، وهذا هو حديثه عن منهجه «الغـائب» على نحو ما يقدمه هو نفسه:

«... تلك هى وقائع ما يسمى بأزمة مارس ـ كما عايشتها عن قرب ـ بصـرف النظر عن كل مـا يُنشـر ويُكتب ويُقـال ويُشـاع عن حكايات واتهـامات وصـدامات يعـلم الله مدى حـجم خـيال وشطحـات الذين يرددون ذلك دون تقديم سند من حـقيقة أو أدلة دامغـة، وتلك شهادتى للأجيال عما يسمى أزمة مارس سـجلت الوقائع من قريب وكما سمعت

أقوال أطرافها الأساسيين.. كلام عبد الناصر.. كلام عبد الحكيم عامر.. وتعليق خالد محيى الدين».

أما ما قدمه من معلومات خطيرة فى هذه الأزمة فهو لا يتعدى كما أشرنا صفحة واحدة تكاد تحتقر عقل القارئ تماما، وسننقلها للقارئ فى نهاية مدارستنا لهذه المذكرات حتى لا نفسد عليه تواصل الفكرة التى نتحدث عنها وهى الفكرة الخاصة بمنهج صاحب هذه المذكرات.

ومادمنا فى صدد الحديث عن منهج المهندس حلمى السعيد فى كتابة هذه المذكرات فلنتأمل أيضا ما يقوله عن هدفه منها فى أحد المواضع التى حفلت بهذا التكرار:

«من حق الأجيال علينا أن ننقل لهم خبراتنا ودروسنا المستفادة من مشوار العمر.. بأن نسجل لهم ما أسماه المفكر المرحوم زكى نجيب محمود «حصاد السنين» وهى تسمية دقيقة اختارها [عنواناً] لآخر كتبه وخاتمة مؤلفاته. ذلك لاقتناعى أن كل جيل له ظروفه وأحلامه وحياته.. وله رؤيته ومنهجه وأسلوبه فى التعامل مع الأشياء».



ومن بين الأحاديث الكثيرة عن منهج المذكرات ننقل للقارئ هذه الفقرة:

«... عودة مرة أخرى لتأكيد منهجى فى كتابة هذه الشهادة، وهو أننى لا أقوم بتأصيل ما حدث ولا أتولى تحليل ما وقع، إنما دورى أن

أروى وأسجل ما رأيت بنفسى أو شاركت فيه عمليا أو كنت طرفا مشاركا أو وسيطا أو متابعا».



هكذ يكرر المهندس حلمى السعيد هذا المعنى فى كل جزء من الأجزاء الصغيرة فى كتابه الصغير، ومع هذا كله أو بالرغم من هذا كله فإن المذكرات فى بعض مواضعها تتحدث عن أنها حوار بضمير الغائب، وهو ما يعنى أن شخصا آخر كتبها أو كتب بعض أجزائها، ثم ضمت بعض أجزاء مكتوبة إلى بعض أحادث منشورة على سبيل المثال، ونحن نقرأ فى المذكرات على سبيل المثال هذه الفقرة التى لا يكتبها صاحب المذكرات وإنما يكتبها صحفى كى يقدم بها لحوار أجراه (!!):

«وتكون نقطة البداية الطبيعية والمنطقية هى الانطلاق من جذور الانتماء حيث يتوقف شريط ذكريات المهندس حلمى السعيد مسجلا دقائق مرحلة الطفولة والحديث عن الأسرة وتأثيرها فى التنشئة الاجتماعية».



كذلك يبدو للقارئ بوضوح أن بعض أجزاء هذه المذكرات قد كتب قبل نشرها بأكثر من عشر سنوات، وذلك حسبما نرى دلالة الإشارة الواضحة فى صفحة ١٨٢، وهى إشارة لا تعنى إلا أنها كتبت فى عام ١٩٨٨ لأنه يذكر أحداث مايو ١٩٧١ مشيرا إلى أنها حدثت منذ سبع

عشرة سنة!! ومن المهم إذاً أن نشير إلى أن هذه المذكرات قد صدرت عن دار المستقبل العربى عام ١٩٩٩!!

(٢)

ربما يمكن القول بأن أهم ما فى هذه المذكرات هو حديثها بإنصاف، وربما بتميز، عن طبيعة وحجم دور المهندس عثمان أحمد عثمان وشركته فى بناء السد العالى، فعلى الرغم من انتماء صاحب المذكرات الواضح والقوى لمجموعة ١٥ مايو المعادية للسادات، وهو الانتماء الظاهر بكل وضوح على مدى صفحات المذكرات فإنه فى جوهر مذكراته يخالف كل هؤلاء فى تقدير قيمة مساهمة عثمان أحمد عثمان وشركته فى بناء السد العالى على نحو ما نرى، ولعل هذه الرواية تنسف تماما ما لا يزال كثير من اليساريين والناصريين يروونه على مدى صفحات كتبهم ومجلاتهم من أن عثمان لم يكن إلا مقاول الأعمال الترابية فى السد العالى يحرك ترابا من مكان إلى مكان(!!) فإذا بحلمى السعيد سكرتير اللجنة العليا للسد العالى والوزير الذى تم افتتاح السد العالى فى عهده يعلن بكل وضوح فى مذكراته أن عثمان أحمد عثمان كان هو المقاول الرئيسى الذى تفوق عطاؤه على عطاء عبود من ناحية، ثم إنه هو الذى قبل طلب الحكومة (أو بالأدق طلب الرئيس جمال عبد الناصر) أن تكون الحكومة نفسها شريكا معه فى شركته، ثم إنه هو الذى أنقذ بموافقته على إنشاء هذه الشركة الجديدة إحدى الشركات المصرية التى كانت متعثرة بالفعل، وهى شركة أعمال الأسمنت المسلح

التى كانت حسب رواية حلمى السعيد (التى لم يُسبق إليها) تواجه صعوبات بالغة.

يقول المهندس حلمى السعيد:

«فى عام ١٩٥٨ تم طرح مناقصة بناء السد العالى، ولقد تقدم لها عطاءان، الأول اتحاد مقاولين (شركة أحمد عبود وآخرين)، والثانى عثمان أحمد عثمان وشركاه للمقاولات والصناعة، ولقد طلبت المجموعة الأولى تأجيل تقديم العطاءات وفتح المظاريف لمدة شهر».

«وكنت أعمل مديرا لمكتب الرئيس لشئون التخطيط والاقتصاد، وفى الوقت نفسه كنت سكرتيرا للجنة العليا للسد العالى فزارنى بالمكتب الدكتور مهندس أحمد محرم وكان معيدا علىّ فى كلية الهندسة ومعه المهندس عثمان أحمد عثمان، الذى أوضح لى أنه حضر من السعودية ونقل أعماله إلى القاهرة وأنه يرغب فى الحصول على مشروع كبير، وهو يطمع فى فوزه فى مناقصة السد العالى، وإذا لم يصادفه الحظ فسيتقدم لمشروع طريق المطرية ببورسعيد وفتح مظاريفه بعد مشروع السد العالى بمدة قصيرة، لذلك فهو يرغب فى عدم تأجيل فتح مظاريف السد العالى لمدة شهر حتى لا تضيع منه فرصة الحصول على مشروع كبير مثل السد العالى، علما بأنه جاهز للمشروعين».

«ولقد حاولت المجموعة الأولى الضغط عليه لعدم التقدم فى مشروع السد العالى وذلك بالتأثير على البنوك حتى لا تعطيه خطاب الضمان اللازم».

«وفعلا لم توافق هيئة السد العالى على تأجيل ميعاد العطاء، وكان زكريا محيى الدين رئيسها، وتم فتح المظاريف فى ميعادها وكانت النتيجة أن عطاء عثمان كان أقل العطاءات بمبلغ ٩ ملايين جنيه».

....

ونأتى إلى ما يرويه المهندس حلمى السعيد عن الحوار الذى دار بينه وبين الرئيس عبد الناصر:

«ولقد قال لى الرئيس عبد الناصر: «إنه من غير المعقول أن يبنى السد العالى بعد كل هذه المعارك مقاول من القطاع الخاص»، وطلب منى أن أتصل بالمهندس عثمان أحمد عثمان للحصول على موافقته لقيام الدولة بشراء ٢٥٪ من أسهم شركته وطبقا للقانون فإن الدولة إذا كانت تمتلك أسهم بنسبة ٥٪ [هكذا فى الأصل صفحة ١٦٦ والمقصود بالطبع ٥٠٪] من أى شركة فيصبح لها الحق فى تعيين مجلس إدارتها والتصديق على قراراتها، ولقد وافق المهندس عثمان أحمد عثمان على ذلك فورا، ثم طلب الرئيس أيضا أن تشترك معه إحدى الشركات التى تمتلكها الحكومة أو تشارك فيها».

«وكان بنك مصر قد قابل ظروفا مالية صعبة اضطرت الحكومة أن تدخل وتشترى جميع أسهمه وبذلك أصبحت الشركات التى كان يسهم بها البنك شركات ملك الحكومة ومنها كانت شركة الأسمنت المسلح، فطلب الرئيس أن تشترك مع شركة عثمان بنسبة ٥٠٪ فى اتحاد مقاولين لتنفيذ السد العالى، فوافق عثمان على ذلك واجتمع الدكتور طلعت

رئيس شـركة الأسـمنت المسلح وكـان أستـاذى فى كلية الهندسـة مع المهندس عثمان وتكون اتحاد أطلق عليه اسم «المقاولون العرب».

ينبغى هنا أن نتـوقف لنشير إلى أن المهندس مـحمد حلمى السـعيد نفسه كان رئيسـا لمؤسسة مصر، وهى المؤسسـة التى كونتها الدولة من بنك مصر والشركات التابعة له.

(٣)

أما أحدث ما فى هذه الـمذكرات مما لم يرد فى غيرهـا فهو حديث صاحبها عن دعوته هو والرئيس جمـال عبد الناصر وكمال الدين حسين للحضور فى الحفل الشهيـر الذى أقامه الملك فاروق فى القصر الملكى احتفالا بمولد ولى عـهده والذى صادف يوم حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢:

«لقد حدثـت حركة ترقيات فى شـهر يناير ١٩٥٢ فترقـيت إلى رتبة الصاغ (رائد الآن) وترقى جمال عبد الناصر إلى رتبة البكباشى (مقدم)، وفى ٢٦ يناير ١٩٥٢ وبمناسـبة مـيلاد ولى العـهد أحـمد فؤاد الـثانى للملك فـاروق أقام الملك مأدبـة غداء، وكان النظام فـى الدعوات هو دعوة كبـار الضباط ثم بعد ذلك يدعى أقدم ضـابط وأحدث ضابط من كل رتبة، لذلك فقـد دعى جمال عبد الناصر حـيث كان أحدث ضابط فى رتبـة البكبـاشى، ودعـيت أنا حيث كـنت أحدث ضـابط فى رتبـة الصاغ، وركـبنا عربية «بك آب» وكان مـعنا الصاغ كمال الدين حـسين حيث كان أقدم ضابط فى رتبة الصاغ».

ومن الطريف أن هذه الواقعة لم تكن ـ على حد علمى ـ معروفة ولا منشورة فيما قبل هذا فى الأدبيات المتاحة، ومن الطريف أيضا أن فى وسع كتاب الدراما أن يستغلوا مثل هذه الواقعة فى أى عمل فنى عن ثورة ١٩٥٢ ، وبإمكانهم أن يديروا أى حوار يريدونه بين جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين فى حضور حلمى السعيد وهم متوجهون إلى مائدة من موائد الطعام فى قصر عابدين!! بينما القاهرة تحترق!!!

(٤)

بالإضافة إلى هذين الانفرادين اللذين لم يلقيا أى اهتمام من الذين عرضوا لهذه المذكرات فى مقالات صحفية، فإننا نلمح فى هذه المذكرات إيحاء قويا وواضح الدلالة، وربما بدا غير مقصود، بحقيقة موقف الدول الغربية من قضية تسليح مصر وهى القضية التى تصورها بعض أدبيات الثورة على أنها كانت نقطة الافتراق فى العلاقات المصرية والغربية، ونقطة البداية فى توطيد العلاقات مع المعسكر الشرقى، بل إننا جميعا نكاد نعتقد أن عدم موافقة الغرب على تسليحنا كان بمثابة المبرر الذى اتخذته قيادة الثورة للتحول إلى المعسكر الشرقى باعتباره المعسكر الذى وافق على تسيلحنا، ونحن نقرأ لحلمى السعيد ما يدل على موقف آخر أو توجه آخر تماماً وهو أن الغرب لم يكن يمانع فى تسليحنا ولكن بشرط ألا تتعدى قدراتنا قدرة إسرائيل، وهو بالطبع موقف مختلف تماما عن مسألة رفض التسليح من الأساس.

بل إننا نقرأ فى نص حلمى السعيد ما يدل على أننا تمكنا بالفعل من الحصول على أسلحة مختلفة من دول غربية مختلفة، بل إننا حتى الوقت الذى شهد عقدنا لصفقة الأسلحة التشيكية كنا لا نزال نشترى أسلحة من فرنسا ومن بلجيكا ومن بريطانيا، وأقصى ما وصل إليه «التعنت» الغربى حسب رواية حلمى السعيد هو عدم موافقة وزير التموين البريطانى على تزويدنا بسلاح يتيح لنا التفوق على إسرائيل، ونستطيع أن نستنتج بوضوح أننا حصلنا على أسلحة أخرى لم يُحط بها حلمى السعيد علما.

وهكذا تلقى مذكرات حلمى السعيد بحجر يحرك هذه المياه الراكدة للبحث والتحقيق الكفيلين بإدراك وجه الحقيقة فى هذا الموضوع.

يقول حلمى السعيد:

«وأذكر أننا سافرنا إلى انجلترا وأمضينا قرابة ثلاثة شهور فى مفاوضات مع ما سبقها من جهود بذلها الملحقون العسكريون قبل وصول بعثتنا، والنتيجة أن وزير التموين فى انجلترا عندما ذهبنا لمقابلته قال: مش حانقدر نعطيكم أسلحة تجعل من العرب مجتمعين قوة أكثر من قوة اليهود. وكان هذا منطقا غريبا علينا».

. . . .

«الخلاصة أن اتصالاتنا كان مكتوبا لها الفشل من البداية لموقف وتعنت بريطانيا وأمريكا رغم أن مصر فى ذلك الوقت كانت على

استعداد للدفع نقـدا ثمنا للأسلحة، فقد سافرنا إلى بريطـانيا ومعنا [نقد أجنبى] (حـصلت مصـر على ٣٠٠ مليون جنيـه استـرلينى من نفـقات المجهود الحربى فى الحرب العالمية الثانية)».

. . . .

«فى هذا الصـدد أسجل أنه كـانت هناك بعـثة سـافرت إلى بلجـيكا وجمعوا خـردة الحرب ونجحوا فى إعادة تصنيع قطع غيـار جديدة منها وكانت اللجنة برئاسة المهندس حسن السيد».

. . . .

«بعد ذلك عُرض علينا سلاح مضاد للدبابات «البازوكا» وكان اختراعا جديدا فى ذلك الوقت، ثم سـافرنا إلى فرنسا ونجـحنا فى شراء الدبابة الصغيرة لتسليح سلاح المدرعات».

(٥)

وعلى نفس هذا النمـط من إتاحة بعـض التنوير الفكرى والتـاريخى لبعض الجـزئيات التاريخـية فإن مـذكرات حلمى السعـيد تقدم حـديثا مفصلا عن بعض المقدمات التى مهـدت بها الثورة للتأميم كحل لجأت إليه للخلاص من بعض مشكلاتها، وهو يذكر أن مكتب الرئيس كان قد خطط للتأميم على مراحل، بدءا بالبنوك وشـركات التأميم بالكامل، ثم بالتأمـيم «النصفى» لبعض شركـات المقاولات والتجـارة. . . وهو يقدم تفصيلات هذا الحل على النحو التالى:

«... وفى شهر يونيو ١٩٦١ تم حصر الشركات المصرية المساهمة وعمل بيان عن كل شركة بما فى ذلك عدد العاملين ورأس المال والنشاط ومدى الربحية، وتم تقسيمها حسب النشاط والحجم، وكان هذا العمل يتم بمعرفة إدارة التعبئة العامة والإحصاء (حاليا الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء). ثم يقوم مكتب الرئيس للتخطيط والاقتصاد بالدراسة ووضع الأسبقيات حسب تعليمات الرئيس فى ذلك الوقت بتأميم البنوك وشركات التأمين بالكامل ومساهمة الحكومة بنسبة ٥٠٪ فى عدد عشر من شركات المقاولات والشركات التجارية، وكانت شركات المقاولات سعيدة بذلك حيث صدر قرار بألا يزيد حجم الأعمال التى تسند للشركات الأخرى على ستين ألف جنيه».

«تكونت لجنة منى وسامى شرف والمستشار عمر شريف [من مجلس الدولة] لصياغة القرارات اللازمة حسب هذه التوجيهات، ولقد استمر اجتماعنا فى قصر الصفا بالإسكندرية حتى تم خلاله إعداد هذه القرارات».



هكذا كان حلمى السعيد [وحده] بمثابة الرجل نصف الفنى ونصف العسكرى الذى وضع إطار تأميم مجموعة كبيرة من مؤسساتنا الاقتصادية، وهو يواصل حديثه عن جهده [المجهول] فى هذا المجال فيقول:

«وتلاحظ أن جميع الشركات ظلت شركات مساهمة، وكان رأى الرئيس أنه سيأتى الوقت الذى تطرح فيه أسهم هذه الشركات

للشعب، كما كان من رأيه أيضا أن تظل بعض الشركات التجارية محتفظة بمستواها وقد نقلنا هذا التوجيه إلى كمال استينو وكان وزيرا للتموين للاحتفاظ بمستوى شيكوريل وهانو».

. . . .

هذا هو ما يرويه حلمى السعيد بعد وقوع التأميم بثلاثين عاماً، وكأنه هو ورجال الثورة كانوا يعرفون أن التأميم سيهبط حتماً بمستوى الشركات فإذا بهم ينقلون لوزير التموين توصية رئيس الجمهورية بالمحافظة على مستوى بعض الشركات وهو ما يعنى تلقائياً أنه «لا مانع من انهيار الأغلبية»!! وهو المعنى الذى لم يذكره حلمى السعيد ولم يعترف به، لكنه أوحى به بوضوح من دون أن يقصد:

«ثم صدر بعد ذلك تشكيل المؤسسات العامة، وهى المؤسسة الاقتصادية وكان يرأسها السيد حسن إبراهيم، ومؤسسة مصر وكان يرأسها حلمى السعيد، ومؤسسة النصر كان يرأسها محمد مرزبان، وكانت هذه المؤسسات تابعة لرئيس الجمهورية. ولكن هذا التنظيم لم يستمر طويلا فسرعان ما تحول إلى المؤسسات النوعية التى نقلت تبعيتها إلى الوزراء».



ويقدم المهندس حلمى السعيد حديثا مقتضبا عن «مؤسسة مصر» التى قدر له أن يرأسها، وهو يعترف بطريقة غير مباشرة أن هذه المؤسسات

(التى تحولت فيمـا بعد إلى مؤسسات عامة ثم إلى هيـئات عامة ثم إلى شركات قـابضة. . إلى آخر مسميـات عهود الثورة) لـم تكن فى حقـيقة الأمر إلا بنك مصـر والشركات التابعـة له فإذا بها تصبح مـؤسسة تعلو على البنك الذى أنجـبهـا، وما هى إلا كـيان بيـروقراطى، ولهـذا فإن حلمى السعيـد يشير فى تعفف إلى ما شـاع من أنه ذهب إلى بنك مصر ليعـاين مكتبـا ربما يكون مكتـبه كرئيـس للمؤسسـة، ولكنه فى الواقع (وبحكم ما جبل عـليه من تربية جيدة) اكـتفى بمكتبٍ فى الدور الرابع من بنك مصر(!!).

يقول حلمى السعيد:

«كانت مؤسسة مصر التى كنت رئيسها يتبعها (كذا فى الأصل!!!) بنك مصر وحوالى [ستين] شركـة، ولما ذهبت إلى مكتبى فى مبنى بنك مصر فى الدور الرابع بدأت عملى بزيارة الأستاذ محمد رشدى رئيس بنك مصر فى مكتبـه فى الدور الأول للتحية، ولقـد قيل فى ذلك الوقت إننى ذهبت إليه لأعاين مكتبه لأنتقل إليه، ولم يكن ذلك صـحيحا ولا فى نيتى، كما قيل لى إن الأستاذ محمد رشدى (زوج بنت طلعت حرب) متخوف من أن أقوم بمضايقته ولكنى عكس ذلك وحتى أجعله يطمئن جدا لأنه أيضا كان رجلا مـحترما وكـانت تعليماتى بأن يـدخل إلى مكتبى فى أى وقت دون المرور على السكرتيرة، وكان تعاوننا مثمرا دائما».

هكذا نرى أن أكبر تكريـم ممكن لرئيس مجلس إدارة شركة مـؤممة كان السماح له بالدخول إلى مكتب الرئيس (المهيمن!!) الجديد فى أى

وقت دون المرور على السكرتيرة، ولعل هذا يدلنا على مدى ما كان ممكنا فى الأحوال الأخرى(!!!)

(٦)

ومن المهم لتاريخنا الإدارى والاجتماعى والاقتصادى أن نتأمل فيما يرويه المهندس حلمى السعيد عن دوره فى تأسيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة:

«وقد جاء تأسيس هذا الجهاز تتويجا لجهود سابقة ودراسات قدمها خبراء، وأشير هنا إلى أنه جاءت لجنة من أمريكا تضم دكتور جولك، ودكتور بولك، واستمروا فترة فى القاهرة خلصوا بعدها إلى عمل تقرير إصلاح إدارى فى مصر، وكان معظم محاور ذلك التقرير منصبا على توصيف الوظائف والترقيات، وكان ذلك شيئا مهما فى تلك الفترة لأنه كان جديدا أن يسمع الناس عن تحديد مواصفات للوظائف (على سبيل المثال فإن مدير أى هيئة معينة حدد بشروط أن يكون حاصلا على مؤهل معين، وأن يكون له كم معين من الخبرة)، وذلك هو ما يسمى بوصف الوظائف».

«كان ذلك نواة ديوان الموظفين الذى كان يركز على مهمة شئون الأفراد، وكان يتبعه مديروا المستخدمين فى الوزارات، وعندما تأسس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ترك مديرو المستخدمين لتبعية وزاراتهم، وبذلك نقل كل مدير للمستخدمين بدرجاته إلى الوزارة التى يعمل بها».

«وأصبح فى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة مركزية لشئون العاملين مهمتها دراسة شكاوى الأفراد وتأخذ الفتاوى من الدولة وتبعث بها للوزارات، وتوجد إدارة مركزية لترتيب الوظائف.. وإدارة مركزية للتنظيم.. وإدارة مركزية للتفتيش، وقد أصبح هدف الجهاز يختلف عن مهمة ديوان الموظفين وهى تنظيم الدولة وترتيب الوظائف وتوصيفها».

«كما كان يتبع الجهاز كلا من هيئة الرقابة الإدارية وهيئة النيابة الإدارية لمعرفة الأخطاء واقتراح العلاج والتعرف سريعا على ثغرات القوانين بغرض الرقابة الإدارية، وبالتالى معالجتها، وحدد القانون أهداف الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة واختصاصاته، فنص على أن الجهاز هيئة مستقلة تلحق بمجلس الوزراء وتتألف من إدارات مركزية يصدر بتنظيمها وتحديد اختصاصاتها قرار من رئيس الجمهورية، وتتكون هذه الإدارات المركزية من عدد من الإدارات العامة يصدر بتنظيمها وتحديد اختصاصاتها قرار من رئيس الجهاز».

«والمادة الرابعة من الأحكام المرافقة للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ فى شأن إنشاء الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة نصت على أن يمارس الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهات الآتية:

١ ـ الوحدات التى يتألف منها الجهاز الإدارى للدولة.

٢ ـ الهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها.

«وفى سبيل تحقيق تلك الأهداف يباشر الجهاز الإدارى مجموعة

اختصـاصات فى مقـدمتها: اقتـراح القوانين واللوائح خاصـة بالعاملين وإبداء الرأى فى المشروعات المتعلقـة بشئونهم قبل إقرارها، والإشراف على تنفـيذ هذه القوانين واللوائـح وإصدار التعليـمات الفنيـة والنشرات المنظمة لتنفيذها».

«كان الاهتـمام بإعداد الـهيكل التنظيمى للـجهاز واخـتيار القـيادات المشرفة على الإدارة المركـزية والإدارة العامة وإعطاء دفع ليكون الجهاز ويستمر جهازا علميا يعطى المشورة العلمية المتمشية مع أحدث العلوم للوزارات والهيئات المـمثلة للدولة، وقد عهدت بهذه المـهمة إلى عدد من الخبـراء من أساتذة الجامعـات الذين أشرفوا على التـدريب وإتاحة فـرص الدراسـات العليـا أمـام شـبـاب الجـهـاز لدرجـات (الدبلوم، الماجستير، الدكتوراه)».

«كمـا كان تشكيل لجنة الوكـلاء لدراسة كافـة القضـايا ونجاح هذه اللجنة دعا إلى انتشارها فى سائر الوزارات».

«وهنا أشيد بالمسـتوى الممتاز لعناصر أعتـز بهم من شباب العاملين فى الجهاز فى الفترة التـى قضيتها معهم. لقد كـانوا عناصر ممتارة من ديوان الموظفين تم اخـتيار أفضلهم للعمل فى الجهـاز المركزى للتنظيم والإدارة».

«وكـانت العلاقـة جيـدة جدا بين الجـهاز والوزارات، فـقد كـانت الوزارات تلجأ للجـهاز فى كثـير من الأمور، كـما أن عددا من أعـضاء الجـهاز كـان يتم انتدابهم للوزارات إلى أن تم إنـشاء وحـدات اسمـها

وحدات التنظيم والإدارة فى كل وزارة صدر بها قرار وزارى، وكانت تتبع إداريا الوزارة التى توجد بها، وكان الجهاز يرسل لهم القواعد والتعليمات».

«لقد كان فراد الجهاز هم من الكوادر الممتازة وظيفيا إلى أن تركت الجهاز وعدت إلى رياسة الجمهورية».

«وكان من الطبيعى أن تستعين الجهات الخارجية بهذه الكفاءات فتمت إعارة بعضهم خارج مصر، والبعض الآخر عمل مدرسا فى أقطار عربية مثل السعودية والكويت.. والبعض دفعته الظروف إلى الهجرة، وبين فترة وأخرى ألتقى بعدد من شباب الجهاز وقد شقوا طريقهم ويشغلون الآن مناصب قيادية، منهم القضاة ومنهم مَنْ يعمل فى النيابة، ومنهم أساتذة الجامعات».

«لقد استمر عملى فى الجهاز حتى ١٩٦٩، فبعد بيان ٣٠ مارس تشكلت الوزارة التى ضمت أعدادا كبيرة من أساتذة الجامعات، وهم أساتذة متخصصين وأفاضل لكنهم وجدوا أن الجهاز يتدخل كثيرا فى أعمالهم ويمارس عليهم رقابته».

(٧)

فيما عدا هذه الأمور الأربعة التى تدارسنا روايات حلمى السعيد عنها فليس فى المذكرات شيء جديد، على الرغم مما كان القراء يتوقعونه منها، وقد كانوا يتوقعون كثيراً من مذكرات هذا الرجل، فقد كانوا

يتوقعون مثلاً أن تتحدث هذه المذكرات عن بعض الأسرار أو حتى عن بعض الملابسات التى ألم بها صاحبها حين تولى التحقيق مع صلاح نصر وقادة المخابرات فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧، وفى هذا الإطار نرى المذكرات وهى تقدم الوقائع من وجهة نظر حائرة لا تستطيع الانحياز لا إلى المشير ولا إلى الرئيس، ونراها كذلك وهى لا تستطيع الانحياز لا إلى الحق ولا إلى المنطق، وإنما هى تحاول فى ظل حرصها على مجاملة هذه الشخوص الحقيقية، والشخوص الاعتبارية الأربعة على ما يسمى فى لغة الشارع السياسى تسديد الخانات، أو تقفيل الثغرات، وحين تفعل المذكرات هذا فإنها ترفو هذه الثغرات بمهارة ضعيفة المستوى منشئة ثغرات أكبر منها للأسف، ذلك أن النسيج الفكرى الذى يحرص على مراضاة شخوص اعتبارية كثيرة يكون مهلهلا بحكم طبائع الأشياء، ويكفى أن يطالع القارئ بعض فقرات من حديث هذه المذكرات عن قضية الفنانة التى تزوجت المشير فإذا بالقارئ العادى يحدث نفسه فى أثناء القراءة بكل ملل وضجر وضيق أنه يعلم من الموضوعات والخلفيات أكثر مما يعلمها هذا المحقق الكبير!! ذى المنصب الخطير، ومع هذا فإن فى ثنايا هذه الرواية (التى يقدمها حلمى السعيد) ما يمثل اعتراف بعض أجهزة الدولة فى ذلك الحين بكثير من الأمور التى يُراد إنكارها اليوم.

يقول حلمى السعيد:

«... ولقد تم التحقيق مع عدد ٤٤ سيدة، و٩ أفراد من خارج الجهاز، و١٤ فردا من قوة جهاز المخابرات العامة، ولقد اتضح أن ثلاثة أفراد من الجهاز وثلاثة من خارج الجهاز [متورطون] فى علاقات نسائية، كما كان الجهاز يقوم بعمليات السيطرة على بعض النساء حتى يمكن استخدامهن فى عمليات المخابرات، وبعض النسوة كن لا يوافقن على الاجتماع بالرجال إلا إذا كانوا أجانب، لذلك استخدم عدد من المترجمين من أفراد الجهاز للقيام باصطحابهن إلى الشقق الآمنة الخاصة بالمخابرات والمجهزة بمعدات التصوير».

....

«وقد ذُكرت فى التحقيقات وقائع وتصرفات عديدة حول علاقات واتهامات، وقد تم استجواب الأطراف لتبيان الحقيقة، وكانت أكثر الموضوعات إثارة وخاضت الصحف فى تفصيلاتها دون الاقتراب من الحقيقة هى قصة السيدة (ن) التى كانت على علاقة مع أحد قيادات المخابرات العامة، وكان لها أصدقاء أجانب، ولقد وقعت [إقرارا] عام ١٩٦٠ لتكون مندوبة مخابرات».

«وفى عام ١٩٦١ تم تقديمها إلى السفارات لعمل صداقات مع رجال السلك الدبلوماسى، وكان جميع زملائها فى الوسط الفنى يعلمون علاقاتها مع أحد قيادات المخابرات العامة الذى نجح فى تقديمها إلى أحد القادة السياسيين عام ١٩٦٢ وذلك بترتيب مقابلة لهما (السيدة

الفنانة والشخصيــة القيادية) فى إحدى الفيلات الآمنة التـابعة للمخابرات العامة فى حــجرة مظلمة، ولما قامت القيـادة السياسية بإشعـال سيجارة فعرفته السيدة (ن) وكانت دائما تقول إنها عرفته بسيجارة».

«وفى حوالى عـام ١٩٦٣ وقعت على ورقة مع هذا القائد الســياسى أيضا وأصبحت هذه الورقة فيما بعـد عقد زواج عرفى وشهد عليه اثنان من إخوة هذا القـائد السيـاسى، أما فى عام ١٩٦٥ فـقد قـامت رئاسة المخـابرات بعمل كنترول عليهـا بواسطة مترجم من المـخابرات وذلك بغرض عدم قيامها بالتحدث عن علاقتها بتلك الشخصية السياسية، وقد أخطرت المخابرات العامة هذه القيادة بعمل الكنترول عليها».

وفى شهر ديسمـير ١٩٦٤ تعرف أحد المحامين وزوجـته على القيادة السيـاسية وذلك بالـمقابلة على طريق مـصر ـ الإسكندرية الصـحراوى بترتيب مـع السيدة (ن)، على اعـتبـار أن السيارات قـد تقابلت صـدفة لحضور حفلة رأس السنة فى كنج مريوط».

«كانت الســيدة (ن) تخطط ليكون لهـا من القيادة الـسياسـية طفل، وقالت هذا الكلام إلى المحامى وإلى النقيب (. . .) ولكنهما أصرا على كشفها للقائد السياسى».

«وقد ذكر النقيب (. . .) فى التـحقيق أن القائد السياسى كـان يحبها جدا وأنها تحبه، وأنها رفـعت معنوياته، وأنها كانت تحاول العمل على راحته وتعمل كسيدة ليقارن بينها وبين زوجته».

«وكانت السيدة (ن) تسـتهدف تأمين مستقـبلها بأن تنجب منه طفلا،

وأنها كانت قوية الشخصية، وذكية، وتحاول الاستزادة من الثقافة وتسد عنده فراغا كبيرا فى هذه الناحية، لذا كانت تبالغ فى إظهار الخوف عليه».

«ونتيجة لتبليغ النقيب (. . .) للقائد السياسى عن خططها وتطلعاتها بزواجها العرفى فقد سجل لها النقيب (. . .) هذا الكلام وسلمه للقائد السياسى الذى سلمه لها بدوره فقامت بمساعدة المخابرات والمباحث العسكرية بالقبض على النقيب (. . .) ثم غيرت خطتها بأن سعت لزواج السيدة (. . .) زوجة المحامى ثم زوجة النقيب فيما بعد لشقيق القائد السياسى وبذلك يمكنها زيارة زوجته والتعرف على أولاده».

«وكان القائد السياسى يحبها جدا وتسيطر هى عليه، والدليل الواضح على ذلك أنه كان ينقل كل ما يقال له عن تصرفاتها إليها رغم ما يمثل ذلك من مخاطر على المبلغين وتسليم التسجيل الذى قام به النقيب (. . .) للسيدة (ن) بأوامر من القائد السياسى إليها، والتضحية بالنقيب رغم إخلاصه له، وما تم اتخاذه بالنسبة للمحامى، كما سمح لها بعمل تسجيل له جاءت به أقواله: «إنت تسيبينى وأنت أغلى من أولادى، دا أنا ما شفتش أولادى من ثلاثة أو أربعة أيام لكن ماقدرش ما شوفكيش ثلاثة أو أربع أيام. . يشرفنى إن إنتى أغلى شىء. . أنا ما أقدرش أستغنى عنك. . ده حكم إعدام وإنت قاعدة تهزرى. . تحكمى عليه بالإعدام بهذه البساطة. .»، وقالت: والله العظيم قلبه وقف تقريبا وخد كورامين وبقى يزعق».

«لقد كانت قيادات المخابرات تخاف منها وتعمل لها [حسابا]، ولقد أنجبت طفلا يوم ٤ أبريل ١٩٦٧ الساعة ١٢ ظهرا، وحتى ذلك التاريخ ظلت زوجته عرفيا. ومن الغريب أن قيادات المخابرات العامة فى تلك الفترة كانت تشجع القائد السياسى على توطيد هذه العلاقة مع السيدة (ن) بدلا من حمايته منها».



ويستطرد المهندس حلمى السعيد ليشير إلى ما يطلق عليه «الناصريون» القضايا الفرعية التى كان لابد منها مع الإنجاز الكبير:

«كما تجدر الإشارة إلى أن التحقيقات كشفت عن استغلال إمكانيات المخابرات العامة للأغراض الشخصية، علاوة على استخدام بعض الأماكن الآمنة لقيادات المخابرات وأصدقائهم من الشخصيات العامة، وتلك القيادة السياسية لمقابلة سيدات، وقد قال (. . .) إنه قام بعمل مكتب للعلاقات العامة تولت إدارة المخابرات تمويله بمبلغ ٢٥٠ جنيه شهريا، ولما فشلت الفكرة قام بتقديمه إلى إحدى شركات المقاولات الكبيرة بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه سنويا، وقد انضم رئيسها إلى المجموعة بعمل جلسات ترفيهية فى منزلهم حيث قامت علاقة بين أحد قادة المخابرات وأخت أحد القيادات السياسية، وكذلك زوجة أحد كبار الموسيقيين التى كان يشك أنها على علاقة بجهات أجنبية، وقد أكدت خادمة هذا الموسيقى تردد قادة المخابرات العامة والقائد السياسى على منزل الموسيقى الذى ضاق بهم، وقد تم تعيين هذه الخادمة بالمخابرات العامة».

ربما نتوقف هنا لنشير إلى ما أشارت إليه أدبيات سياسية كثيرة من أن شركة المقاولات الكبيرة التى لم يذكر حلمى السعيد اسمها هى شركة المقاولون العرب، وأن رئيسها هو المهندس عثمان أحمد عثمان، لكن العلاقة الحميمة بين الرجلين جعلته يتجاوز تحديد الإشارة:

«وكانت المخابرات العامة قد بدأت فى مارس ١٩٦٣ استخدام الجنس كأحد عوامل الحصول على معلومات، وبالفعل بدأت المخابرات العامة فى تجنيد سيدات من الراقصات فى الكباريهات».



وعند هذا الحد يبدى حلمى السعيد بعض الاندهاش الخلقى فيقول:

«ولكن الغريب أن بعض قادة المخابرات عندما تعجبهم سيدة من الممثلات أو الفنانات يقومون بعمل سيطرة عليها وإجبارها على التوقيع على إقرار بالعمل كمندوبة للمخابرات العامة».

. . . .

ويختم حلمى السعيد حديثه فى هذه الجزئية بعبارة يبدو منها أنه حريص على الاعتذار إلى القراء الذين لم يشف لهم غليلهم:

«التفاصيل كثيرة فى قضية انحراف بعض قيادات المخابرات العامة التى كان لى شرف تكليف الرئيس جمال عبد الناصر للتحقيق فى تجاوزاتها ومعى الزميل محمد نسيم».

(٨)

وفى خضم حديثه عن المخابرات واعترافاتها يذكر حلمي السعيد أنه استقصى حقيقة موضوع السموم من صلاح نصر، وهو يشير إلى اعتراف صلاح نصر باستيراد السم الذى مات به المشير، ومع هذا فإنه يقف عند هذه الحدود، وكأنه محقق مبتدئ أو تحت التمرين فى إدارة من إدارات الشئون القانونية:

«... لقد سألت صلاح نصر عن عملية السموم وكيف ولماذا استوردتها المخابرات العامة؟ فأجاب بأن المخابرات العامة استوردت [نوعا] من السموم هو «أكونيت» يستخرج من نبات اسمه العلمى «خانق الذئب»، وقال إنه تم الاستيراد لكبار لقيادات فى حالة الهزيمة لأنها تحدث قتلا فوريا، وبدون ألم، وقال: إن الرئيس جمال عبد الناصر غضب يومها (وكان ذلك قبل ٥ يونيو ١٩٦٧) وقال بحدة: مش أنا اللى أنتحر؟! لكن المشير عبد الحكيم عامر أخذ واحدة منها ووجدوا مكان لصقها بين فخذيه وهى التى أدت إلى وفاته».

«ذلك كله ورد فى استجوابى لصلاح نصر بتكليف من الرئيس جمال عبد الناصر للتحقيق فيما نسب لجهاز المخابرات من تجاوزات، وجميع هذه الردود والتحقيقات مسجلة فى شرائط وكلها سلمت للنيابة العامة التى بمقتضاها كانت قضية انحراف المخابرات ومحاكمة قيادات الجهاز ثم صدور الأحكام على مَنْ ثبت تجاوزهم عن طبيعة العمل أو استغلالهم للأموال والنساء تحت زعم نشاط الجهاز وعملياته».

(٩)

وعلى نفس النمط من هذا الإحساس المتأصل بالحرج البالغ يتناول حلمى السعيد موضوعات كان هو نفسه فى غنى عنها لأنها لا تعبر عن مذكرات حقيقية، ولا عن شهادة تستحق التسجيل، كما أن موضوعاتها لا تبرئه من ناحية، ولا تمجده من ناحية أخرى، وكان من الأولى به أن يعرف أنه لم يكن إلا واحدا من تيار من التيارات القائدة (أو المنفذة) للثورة فحسب، وأن التيار الذى انتمى إليه قد خانه التوفيق، وهو لا ينكر انتماءه (بحكم النسب وبحكم الاقناع الفكرى أو البيروقراطى) إلى مجموعة شعراوى جمعة والتزامه بموقفها من الرئيس السادات فى بداية عهده، وإنما هو يعترف بهذا على مضض!! ثم يكرر الحديث عن هذا الانتماء ويبدو حريصا على الإشارة إلى حفاظه على هذه الرابطة حتى أنه بعد خروجه من المعتقل ذهب للقاء رئيس الوزراء ونائب رئيس الجمهورية للعمل على الإفراج عن شعراوى جمعة، ولكن هذا كله لا يعنى بالطبع أن يكون هو وشعراوى جمعة على صواب بينما السادات هو الخاطئ.

ولهذا فمن العجيب أن نرى المهندس حلمى السعيد وهو يدافع عن التنظيم الطليعى ببعض معلوماته المحدودة عن هذا التنظيم دون أن يضيف هذا الدفاع شيئا غير تفسير الماء بالماء، أو التجهيل لما هو معروف للكافة، أو التنكير لما هو معلوم بالضرورة.

بل إن حلمى السعيد ـ وهذا مما قد يعجب له القارئ ويدهش ـ يكاد يؤكد الانتقادات التى توجه إلى طبيعة الدور المباحثى لمثل هذا التنظيم،

وذلك من دون أن يدرى أنه يفعل هذا التأكيد ، فهو يبدأ بأن ينكر أن التنظيم كان يكتب تقارير أو شيئا من هذا القبيل، ويشير إلى أن هذا القول من الأراجيف والأكاذيب التى أثيرت(!!!) ووسم بها هذا التنظيم، ثم إذا به فجأة ينقض هذا كله حين يحرص على أن يضرب المثل على فاعلية التنظيم فى «التوصيل»، وبالتالى التصدى للمشكلات الطارئة بتفوق بارز على الأجهزة الرسمية متمثلة فى الوزير فإذا به يضرب المثل على هذا النجاح فى «التوصيل» بما حدث فى إضراب شركة المحلة، وهى واقعة معروفة، ولم يكن لحلمى السعيد نصيب فيها لأنه لم يكن المسئول عن منطقة المحلة الكبرى وإنما كان مسئول التنظيم فى جنوب القاهرة. يضرب حلمى السعيد المثل بهذه الواقعة على فاعلية التنظيم الطليعى فى القيام بدور «سياسى» بينما أن هذا الدور لا يعدو ما كان ولا يزال يُتهم به هذا التنظيم من أنه دور شبيه بأى دور مباحثى.

ولنقرأ ما يرويه حلمى السعيد عن التنظيم الطليعى وهذه الواقعة:

«وأسجل هنا فاعلية هذا التنظيم وقدرته على الحركة السريعة، فعندما كانت تحدث مشكلة أو موقف معين أو أزمة داخل موقع أو مصنع، سرعان ما يقوم الشخص القيادى فى هذا الموقع بالاتصال بى مبلغا بالموقف وتحليلاته مقرونة بالمقترحات بالخصوص، فأقوم أنا بدورى بالاتصال الفورى بالسيد أمين التنظيم وكان وقتذاك السيد شعراوى جمعة الذى كان يقوم بدوره بالاتصال السريع بالرئيس جمال عبد الناصر ويأخذ توجيهاته لحل المشكلة، ويفيد بالنتيجة التى أبلغها للشخص القيادى

الذى اتصل، وهنا تجد الجماهير أن قضيتها قد حسمت وأن مطالبها العادلة قد أجيبت وبسرعة عبر قنوات الاتصال».

«تلك السرعة كثيرا ما سببت حرجا كبيرا لعدد من المسئولين، فقد حدث أكثر من مرة أن مشكلة بذاتها تم التحرك فيها وحسمت تماما قبل أن تصل معلوماتها إلى الوزير المختص الذى يتبعه ذلك الموقع بسبب بطء التسلسل القيادى إلى أن يصل من المستوى الأعلى فى شكل تقرير كامل إلى الوزير المختص».

«وقد حدثت مواقف حرجة كثيرة منها كما أذكر أن الرئيس جمال عبد الناصر قبل اجتماع مجلس الوزراء تحدث مع أحد الوزراء مستفسرا عما حدث فى مصانع المحلة الكبرى ومن ردود الوزير أدرك الرئيس جمال عبد الناصر أن الوزير مازال يبحث الموضوع - حتى تلك اللحظة - بينما المشكل كان قد تم رفعه تنظيميا واتخذت فيه قرارات لأن العمال كانوا أصحاب حق».

. . . .

بل إن مفارقات القدر تدلنا على أن الوزير الذى أوذى بسبب هذه الفاعلية أو من أجل إبراز عضلات هذه الفاعلية، كان هو ثالث ثلاثة أصدقاء أو زملاء على الأقل، أما الآخران فهما من باب الطرافة حلمى السعيد نفسه والرئيس جمال عبد الناصر نفسه، وقد كان هذا الوزير أحمد توفيق البكرى مزاملا للرجلين فى التدريس فى مدرسة الشئون الإدارية، بل إن مذكرات حلمى السعيد تورد صورة لثلاثتهم عبد الناصر وحلمى السعيد وتوفيق البكرى معا فى الصفحة الخامسة عشرة

من ملحق الصور، وهى آخر صفحات الكتاب.



ولا يكتفى حلمى السعيد فى حديثه المجهل عن التنظيم الطليعى بمثل هذه الواقعة، وإنما هو حريص على أن يخصص بعض صفحات الكتاب كما أشرنا فى مقدمة هذه المدارسة لصور بعض نشرات التنظيم الطليعى، وقد تولى الناشر إعادة جمع المواد المكتوبة فى هذه النشرات فإذا به يخصص صفحة كاملة (أكثر من مرة) لكلمة واحدة هى عنوان النشرة.. وكأنما عنوان النشرة شىء مقدس لابد له من صفحة كاملة ليدلنا على إخلاص التنظيم الطليعى.

(١٠)

ومن العجيب أو الطريف أو المدهش أن حلمى السعيد يلجأ إلى نفس الأسلوب المبسط أو المسذج (الذى اتبعه فى الحديث عن التنظيم الطليعى) عند رواية ذكرياته عن أحداث ١٥ مايو محاولا أن يصور الأمر فى إطار استقالات طلبت منه وقد طلبها حليفه ونسيبه شعراوى جمعة، ثم إذا هو يتطرق مباشرة إلى التأكيد على حرص مجموعتهم على إذاعة التسجيلات فى الإذاعة فى نفس وقت وصولها إلى الرئيس، وكأن هذا فى حد ذاته لا يدل على مدى عداواتهم للرئيس ولا محاولتهم إحراجه!! ومع كل هذا فمن الجدير بالذكر والثناء أن نرى حلمى السعيد وهو يتحدث عن أنور السادات فى إطار أنه رئيس منتخب من الشعب وليس رئيسا بالمصادفة أو عميلا، كما أننا نراه يتحدث عن أحقية

الرئيس فى أن تكون له سياسته. . ومن الواضح أن الانضباط العسكرى والهندسى فى شخصية حلمى السعيد كان وراء ما سجله فى فقرته التى يحاول أن يعرض فيها ما حدث فى مايو ١٩٧١ بطريقة مخالفة لما استقر فى الأذهان عنها، وهى محاولة طريفة مع أنها يائسة، ومن المهم أن نقرأ هذه الفقرة التى يقول فيها:

«إن القضية ببساطة شديدة هى أن السادات كان رئيسا منتخبا من الشعب وله سياسته التى يطبقها، ومَنْ يريد السير معه لا يعترض، وبالتالى لا مبرر له أن يستقيل كى ينعم بالمنصب، أما الذى يختلف معه فى الرؤية والتوجه فما عليه إلا أن يترك موقعه بهدوء. . لذلك كان تقديمنا للاستقالة هو الأسلوب السليم الهادئ من وجهة نظرنا، وأمسك كل واحد منا بورقة وقلم وكتب استقالته من سطرين، تم تجميعهما فى مظروف واحد كبير».

. . . .

هل رأى القارئ تبسيطا لهذه الأحداث يفوق هذا التبسيط المذهل؟

«أذكر يومها أن الأخ سامى شرف طلب أشرف مروان وقال له: «تعالى خذ الاستقالات وروح لبيت الرئيس»، أما محمد فائق وزير الإعلام فقد ذهب إلى الإذاعة وتأكد أن الاستقالات أذيعت».

. . . .

«الذى حدث أننا طلبنا من الأخ وزير الإعلام محمد فائق أن يذيع

خبر الاستقالات فى نشرة الساعة الحادية عشرة مساء، أى قبل ن يقرأها الرئيس السادات، وفى لحظة اجتماعنا فى بيت شعراوى جمعة اتصل عبد المحسن أبو النور وقال لشعراوى إن معه ضياء الدين داود ودكتور لبيب شقير وصبرى مبدى وأنهم سيقدموا استقالتهم».

«من الأشياء الطريفة أن سامى شرف أخطر بعض الزملاء بالتليفون.. فقد اتصل على زين العابدين وزير النقل، واتصل كمال هنرى أبادير وزير المواصلات. وأخطرهم أننا استقلنا واعتقدوا أن هناك توجيها للوزراء بالاستقالة».

«وفعلا بعثوا استقالاتهم للرئيس، لكن الذى حدث أنه تم إعلان تشكيل الوزارة، وكان من بين الوزراء كمال هنري، ولما اكتشفوا أنه قدم استقالته لكنها وصلت متأخرة قاموا فورا بإخراجه من عضوية الوزارة».

«كما أذكر أن محمود رياض وزير الخارجية عندما سمع أن شعرواى استقال اتصل به تليفونيا وسأل: «إيه ياشعراوى.. خليكم لبكرة».

(١١)

وعلى هذا النحو أيضا من التجاهل الجزئى للحقائق المتداولة على نطاق واسع نرى صاحب هذه المذكرات وهو حريص تماما وبوعى كامل على تجاهل كل الحقائق التى لا تعجبه أو لا تتفق مع توجهاته، وذلك باختزال الأجزاء التى لا تتناسب مع عقيدته، أو مع ما يبشر به فى

كتابه، وهو على سبيل المثال حين يذكر القرية التى نشأ فيها وهى قرية عظيمة بلاشك يتحدث عن شهدى عطية (ابن القرية) حديثا مختزلا وكأنه ليس هو شهيد الشيوعيين على يد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وهو يتحدث عن عبد المعبود الجبيلى على أنه الوزير ويتجاهل أنه كان من ضحايا الثورة فى الاعتقالات التى كانت تفرضها من آن لآخر على الشيوعيين ولنقرأ هذا النص المبتسر:

«فى قرية ميت يعيش كانت هناك مدرسة التعليم الإلزامى، إلا أن القرية تتميز بأنها خرجت أعدادا كبيرة من النابغين فى مجال تخصصهم، منهم كما أشرت الدكتور العالم عبد المعبود الجبيلى الذى كان وزيرا بعد ثورة ٢٣ يوليو، والكاتب شهدى عطية الذى انجذب إلى الأفكار الماركسية وله كتابات كثيرة، وتخرج من أبنائها أطباء ومهندسون وتخصصات عديدة».

(١٢)

ويبدو حلمى السعيد حريصا جداً وعلى الدوام على تصوير نفسه على أنه كان من المهنيين العسكريين أو العسكريين المهنيين الذين لا يحفلون كثيرا بالعمل السياسى ولا بالعمل الوطنى، وهو يذكر فى شبه فخر أنه لم يكن يشارك فى هذين المجالين(!!) إلا عندما أتيح له أن يشارك بنوع من الالتزام الوظيفى ليس إلا، ولهذا نرى حديثه عن تجربته فى السجن حديثا روتينيا لا يحفل بأى قدر من الوعى السياسى أو الإنسانى، ولا يتضمن المشاعر المتأججة ولا الألم ولا الضجر، إنما

هو يعجب من هذه المفارقات التى يجدها فى الحياة فحسب.

ولنقرأ هذا النص للمهندس حلمى السعيد حيث يقول:

«وقبل أن روى تفاصيل ما جرى أسجل هنا بكل أمانة حقيقتين مهمتين هما:

«الحقيقة الأولى: أن فترة السجن (من مايو إلى ديسمبر ١٩٧١) من الألم والمحنة للغياب القسرى عن الأهل والأحباب والمعارف.. والحرمان من نعمة الحرية ونسيم الهواء الطلق.. هذه التجربة - على المستوى الشخصى - كانت تجربة مفيدة جدا لى.. صقلتنى بمهارات كانت كامنة، وسلحتنى بقدرات ساعدت على تكيفى مع الظروف الجديدة والقاسية، فكان لكل ذلك زادى وعدتى لاجتياز تخوفات انهيار الإرادة ومقاومة الاهتزاز النفسى ورفع الراية البيضاء استسلاما».

«الحقيقة الثانية: أنه رغم مرارة التجربة وقسوة الحياة داخل زنزانة السجن، فإننى لم أحقد على أحد.. حتى الرئيس السادات الذى أعرف أنه السبب فلم أحقد عليه ولم أشمت فى وفاته فى حادث المنصة ٦ أكتوبر ١٩٨١. كما أننى لم أحقد على الضباط والجنود فى السجون التى نزلنا عليها «مجبرين» لإدراكى بأنهم ليسوا إلا موظفين عليهم تنفيذ الأوامر وتطبيق التعليمات، بل وللأمانة فإن هؤلاء لم [تخل] قلوبهم من رحمة وتعامل إنسانى فكانت لهم مواقف التعاطف معى ومع غيرى باعثة أنهم يدركون أن الذين يقبعون قسرا فى الزنزانة الآن، كانوا بالأمس

القريب قيادات وطنية لها مكانتها، وأنه حتى لو جار النظام عليهم فإنه لا ينبغى أن يذل مَنْ كان يوما عزيز قوم!!».

وفى موضع آخر وبعد عشرين صفحة من الموضع الذى نقلنا عه الفقرة السابقة يشير حلمى السعيد إلى أنه كان يتمتع بما لم يتمتع به الآخرون من أعصاب قوية، ويقول:

«وأسجل هنا أننى أختلف نفسيا عن البعض، إذ أتمتع بأعصاب قوية ومن الصعب إثارتى، وأشكر الله الذى وهبنى قدرة على التغلب على العواطف.. وأنا لست عصبيا».

....

«سجن القلعة.. به حجرة صغيرة فيها سرير واحد، ولا توجد به شبابيك ولا دورات مياه، ويقفل الباب وتصبح الدنيا «كحل»، لكنهم وضعوا «لمبة» تضىء ليل نهار، ولكى أنام هدانى الله إلى حل عملى، وهو أن أضع «فوطة» تغطى الوجه بالعينين لكى أنام، وساعد على النوم شدة التعب والإرهاق».

....

«وأسجل هنا أن الكثير من الجنود كانوا يحملون قلوبا طيبة وعطوفة وكان تعاملهم معنا رقيقا، وكان بعضهم يخبرنا عن «النزلاء الجدد».

(١٣)

وإذا كان الأمر كذلك فيما يتعلق بتجربة السجن التى ينظر إليها

صاحب المذكرات دون أى قدر من الوعى السياسى أو الإنسانى أو التاريخى، فإننا نرى هذا التوجه اللاسياسى أكثر وضوحا فى علاقته بالثورة على الرغم من أنه كان عضوا فى تنظيم الضباط الأحرار وقريبا جداً من الرئيس عبد الناصر، ولكن انظر إلى أدواره المبكرة فى الثورة وحديثه الفاتر عنها:

«... بعد نجاح الثورة كان تكليفى بأن أتولى ـ ومعى زميلى فريد طولان الذي أصبح بعد ذلك محافظا لبورسعيد ـ الإشراف على مكتب الإعلام بالقيادة العامة التى فيها كان يجتمع مجلس قيادة الثورة وتدار كافة العمليات، وكانت مهمتنا أن نلتقى بالصحفيين من عرب وأجانب، نتسلم منهم أسئلتهم واستفساراتهم، وكانت التعليمات لنا أن نقوم بتسليم الأسئلة التى باللغة العربية إلى السيد أنور السادات، أما الأسئلة الخاصة بالصحافة الأجنبية فنقوم بتسليمها إلى السيد على صبرى، وبعد حصولنا على الإجابة كنا نقوم بتسليمها إلى المتقدمين بها من صحفيين عرب وأجانب، وقد استمرت هذه العملية ستة شهور، أى منذ اليوم التالى لقيادة (قيام) الثورة إلى نهاية شهر ديسمبر ١٩٥٢».

. . . .

«وكان قرار مجلس قيادة الثورة هو إصدار القانون الأول للإصلاح الزراعى وكانت تعليمات عبد الناصر التى نقلها لنا عبد الحكيم عامر قوله: «اتصلوا بالصحف وأبلغوهم بوقف الطبع حتى تصلهم قرارات مجلس قيادة الثورة».



بل إن حديث حلمى السعيد عن المقاومة الشعبية التى كان هو نفسه من قادتها لا يكاد يتعدى الحديث عن دور مهندس مساحة أو مقاول بسيط، أو معلم عسكرى يتولى تقييم الضباط، وربما أن حقيقة الأمر لم تعد هذا الطابع الذى يتحدث به حلمى السعيد، لكننا، فى واقع حياتنا، تعودنا على ألا نقرأ عن مثل هذه الأمور «الثورية» إلا ما هو مكتوب بحماس زائد:

«فى عام ١٩٥٣ نشأت فكرة تكوين حرس وطنى يقوم على التطوع من الجماهير، وكان مكتب رئيس الأركان يضم كمال الدين حسين عضو مجلس القيادة وأنا وعددا من الضباط، ولأن كمال الدين حسين عضو مجلس قيادة الثورة فكان هو قائد عمليات تدريب المتطوعين، وتوليت أنا أركان حرب هذه العملية، وكانت مهمتنا هى تجهيز المعسكرات بتوفير الأراضى اللازمة لها واختيار أكفأ الضباط وصف الضباط لعمليات التدريب، وأن نعمل على تجهيز «تبة ضرب النار» فى كل معسكر تدريبى، ونجحنا فى افتتاح أول معسكر فى إمبابة».

(١٤)

ويتصل بهذا المنهج المترفع عن عمد عن الحديث عن تأجج الوطنية ومشاعرها ما نراه فى موقف رابع أو فى موضع رابع من تقدير صاحب هذه المذكرات لصفات معينة فى الرئيس جمال عبد الناصر فإذا بهذه الصفات بعيدة تماماً عن أن تكون سر عظمته أو سر نجاحه، ومن ذلك

هذا الذى يرويه فى أثناء حديثه عن شخصية الرئيس عبد الناصر:

«. . . كان شابا مؤدبا لا يحب «الهزار» الذى كان سائدا بين الضباط والذين كانت حياتهم وأحاديثهم كلها لهـو وضحك وقفشات، لكن عبد الناصـر كان جـادا لذلك استـرحت له، وتكلمنا مـعا، ثم يضـاف إلى خصال جمـال عبد الناصر أنه كان خدوما وعطوفـا، وأذكر أنه شجعنى لدخـول كلية أركـان الحرب، وكـان دخول هذه الكليـة يسبـقه دخـول امتحان خاص لقياس المعلومات ودراسـة شخصية وعسكرية المتقدم. . وكان المتقدم يمتحن فى مادة التاريخ العسكرى، وهى مادة لها كتاب. . وكـان الامتـحان فى مـواد الاقـتصـاد والحرب والـتكتيك الحـربى. . والسياسـة، وكان الطالب المتقـدم يطالع أسئلة الامتحـانات فى الأعوام الماضية لتـخمين أسئلة هذا العام، وكانت تلك المـواد لها كتب يسهل الحصـول عليها والاطلاع عليـها. . وهناك مواد ليس لهـا كتب وتدخل الامتحـان تائها، وكان عبد الناصـر ينظم لقاءات ومحاضـرات «خاصة» لمن يعرفهم من المتقدمين من الضباط للالتحاق بكلية أركان الحرب».



بل إننا نرى حلمى السعيد وهو لايكاد يعنى فى تاريخ علاقته بالزعيم جمال عبد الناصر إلا بعناصر المجـاملة فيما بينهما، وهو يفعل هذا من خلال روايتـه لموقفـين، الأول إبلاغ عبد الناصـر له بنجاحـه فى كلية أركان الحرب:

«دخلت كلية أركان الحـرب عام ١٩٥١ وكانت له لفتة إنسانيـة، فقد

كان جمال عبد الناصر عضوا فى لجان التصحيح ورصد الدرجات، وكما هى العادة فى نتائج الامتحانات كانت تظهر شائعات عمن نجح ومن لم ينجح، وإذا بجمال عبد الناصر يحضر إلى منزلى فى المساء ويستقبله ابني الصغير أسامة ويدخله الصالون وعندما دخلت لأقابله فوجدته يلاعب أسامة ويضحك معه ثم قال لى: «أنا جاى أقولك إنك نجحت فى الامتحان فمبروك، لأنه كانت انتشرت شائعة صباحا أنك سقطت فخفت تكون سمعتها وتزعل».

أما الموقف الثانى فيتصل بموقف الرئيس عبد الناصر من إتاحة سيارته له دون أى تحفظ معتاد فى مثل هذه المواقف:

«... كان يمتلك عربية موريس وكان من القلائل من الضباط الذين لديهم عربة خاصة، ولما كانت صداقتى به قد قويت، وكانت لى رغبة شديدة فى أن أقود عربية ملاكى حيث كنت قد تعلمت قيادة السيارات على سيارات الجيش عندما نكون فى مأموريات خارج القاهرة، لذلك فقد طلبت منه أن أستعير عربته ففوجئت أنه بدون تردد أخرج مفاتيحها وأعطاها لى بدون أى نصائح مثل «خلى بالك من العربية» أو غيرها من عبارات تعبر عن الحرص والتخوف!».

(١٥)

ويتصل بهذا كله ما يقدمه حلمى السعيد فى هذه المذكرات من أفكار يمكن وصفها بلا مبالغة بأنها أفكار قريبة إلى السطحية فيما يتعلق بتقييمه لشخصية الرئيس عبد الناصر، وقد رأينا من قبل تلك المواقف

التى اختارها للحديث عن طبيعة توثق علاقتهما، ولو أن عبد الناصر فكر فى نفسه بالطريقة التى يرويها حلمى السعيد لكان قد توقف فى علاقته بحلمى السعيد عند رتبة العقيد على أكثر تقدير:

«فى هذا الصدد أذكر أنه دار نقاش بينه وبين أحد الزملاء من ضباط الأركان حرب الأقدم منه والذى احتد معه فى النقاش على موضوع يتعلق بالشئون الإدارية فى الحرب «فلم يرد جمال عبد الناصر عليه، لكنه اشتكى لى من ذلك ذاكرا أن هذا الزميل نسى أنه ضابط أركان حرب أيضا مثله. كما أن هذا الزميل أيضا قال له: «تعالى ألاعبك «بينج بونج» وأنا أغلبك وأوريك اللعب إزاى» فنظر جمال عبد الناصر فى الأرض، واحمر وجهه خجلا ولم يرد، ومع ذلك فقد اختار جمال عبد الناصر هذا الزميل وزيرا فيما بعد».

. . . .

هل لنا أن نعلق بأن نسأل صاحب المذكرات إن كان يلوم الرئيس عبد الناصر على حرمانه الوطن من كفاءة لاعب البينج بنج لو أنه يبخل عليه بموقف الوزارة بسبب هذا الموقف القديم.. أم أن سلوك الوزير كان فى عمله الوزارى شبيهاً بسلوكه السابق؟



ويتصل بهذا المعنى ما يرويه صاحب هذه المذكرات عن بعض « الاتصالات البيروقراطية مع بعض السياسيين القدامى » التى كلف القيام

بها:

«... ولقد كان عبد الناصر عضوا فى جمعية مصر الفتاة بزعامة أحمد حسين، ولقد ألم بأحمد حسين مرض شديد ولما تماثل للشفاء طلب منى جمال عبد الناصر أن أطلب من إبراهيم شكرى أن يعرض على أحمد حسين أى عمل يرغبه،لكن أحمد حسين رفض شاكرا».

ولا يدلنا حلمى السعيد بعد هذا إن كان أحمد حسين قد دبر أمر حياته ونفقاته من خلال شركة أو محل و شىء من هذا القبيل، أم أنه ظل متعففاً فحسب! كما أنه ينسى أن يحدثنا عن علاقة أحمد حسين «الدرامية» بالرئيس جمال عبد الناصر بعد قيام الثورة، وهى علاقة حافلة ببعض المآسى الإغريقية.

(١٦)

ويتصل بهذا الإطار ما يجود به علينا صاحب هذه المذكرت من تصوير علاقات المجموعة المحيطة الرئيس عبد الناصر ، ونحن نراه وهو يروى لنا قصة لحسن صبرى الخولى تدل من ناحية على مدى ما كان يتمتع به عبد الناصر من التزام أو دكتاتورية وتدل من ناحية أخرى على ما كان حلمى السعيد يتمتع به من قدرة على الوفاء لأصدقائه:

«...بعد نجاح ثورة القذافى فى ليبيا فى سبتمبر ١٩٦٩، قام العقيد معمر القذافى بزيارة سرية ليلا إلى القاهرة واستقبله فى المطار عدد محدود جدا، وكانت هناك تعليمات بعدم حضور أى فرد إلا بتعليمات

من عبد الناصر شخصيا، لكن حسن صبرى الخولى كانت له طرق خاصة فى الحصول على المعلومات الغاية فى السرية، ففوجئ عبد الناصر به فى مطار ألماظة الحربى يستقبل القذافي، فطلب منه الرئيس أن يغادر المطار فورا ويذهب إلى منزله».

«وعلم الجميع أن حسن صبرى الخولى مغضوب عليه، وباعتباره صديقى أردت أن أسرى عنه فدعوته لإلقاء محاضرة فى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة عن الصراع العربى ـ الإسرائيلى لخبرته العميقة فى هذا الموضوع، وقد اعتبر هذا جميلا منى نحوه لم ينسه، وبعد أحداث مايو ١٩٧١ وبعد خروجى من السجن حضر حسنى صبرى إلى منزلى لزيارتى رغم الرقابة الشديدة التى كانت مضروبة علينا فى ذلك الوقت، وكان قد ترك رئاسة الجمهورية وتم تعيينه سفيرا فى الخارجية».

(١٧)

وبوسعنا الآن، وبعد هذا كله، أن نذكر للقارئ إن هذا التوجه الملتزم ليس بغريب على هذا الرجل الذى حرص منذ مطلع حياته على أن يكون بعيدا عن السياسة، وعن العمل الوطنى على الرغم من أن ثلاثة من أشقائه كانوا من السياسيين النشطين، وهو نفسه يعبر عن هذا المعنى فى عبارات صادقة، وإن كانت تبدو وكأنها صادمة لنا حين نقرؤها فى كتاب مذكرات سياسية .

يقول حلمى السعيد:

«لم يكن لى نشاط حزبى لعدم [قناعتى] بالحـزبية والتحزب، وأذكر أنه فى بيت الأسرة كانت التيارات والانتمـاءات موجودة، فقد كان ثلاثة من إخوتى أعضاء فى جمعية مصر الفتاة، كما كان لى أخ يقرأ ويتحدث جيدا فى السياسـة لكنه لا ينتمى إلى أى حزب.. وكان ابن خالتى من الإخوان المسلمين (كنا نمـثل تجمعا وطنيا). لكننى شخـصيا لم أقتنع بالأحزاب واعتبرت أنها مضيعة للوقت وتبديدا لجهود الطلبة».

. . . .

إلى هذا الحد يصرح صاحب المذكرات برأيه فى الأحزاب والنشاط السياسى.

. . . .

بل إن حلمى السعيـد فيما قبل هذا حـريص على أن يقدم لنا أفكارا محدودة القيمة عن فهـمه لجوانب العمل الوطنى وهو فهم غريب حتى إن بدا صائباً جزئياً:

«... وبمناسـبة أحمـد عرابى أسـجل هذه الواقعة التى كـنت طرفا فيها، فعندما كنت رئيسا للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة كانت توجد لجنة اسمها «لجنة المعاشات الاسـتثنائية»، وكان من بين أعضائها وزير الماليـة، وأذكر أن عائلة أحمـد عرابى جاءت تطلب مـعاشا استـثنائيا، وأذكـر أنى قلت لأعـضـاء اللجنة: اتركـوا هذا المـوضـوع لى لأقـوم بدراسته. وفكرت لو أن أحـمد عرابى كان مسـتمرا الآن بيننا لكان بكل تأكيد سيحصل على معاش وزير، لأنه كان ناظر حربية (وزير)، بذلك

توصلت إلى تحـديد مبلغ مـعين صـرف لأقاربه، وأقـرت اللجنة ذلك وساهمت بقدر قليل لإنصاف أحمد عرابى».

ولا يفوت حلمى السـعيد أو لا يفـوت كاتب مذكـراته أن يمن علينا بهذه النظرة الوطنية، وهو سرعان ما يعقب فيقول:

«تلك كانت نظرتنا إلى البطل أحمد عـرابى بينما الجيل الذى سبقنا قيل لهم عنه إنه متمرد وإن عرابيا عصى الخديو وخان السلطان!!».

(١٨)

وفيـما بعد هذا، وبينمـا الثورة تصطرع فى الحيـاة السياسـية، يظل المهندس حلمى السعيد متمسكا بملامحه الجامدة والهادئة والفاترة تجاه النشاط السيـاسى والوطنى، وتتضح هذه الملامح الجـامدة بقوة وعنف حين نراه يتحـدث عن أزمة مارس ١٩٥٤ التى كانت بمـثابة نقطة تحول فى تاريخ مصر والثـورة فى صفحة واحدة فقط على نحـو ما أشرنا فى مقدمة حديثنا عن هذه المذكرات.

ولعل هذه الصفحة على نحـو ما كتبها حلمى السعـيد، واعتقد (ولا يزال يعتقد) أنها كل ما دار فى أزمة مارس ١٩٥٤، تدلنا على غيابه كلية عن الوعى السياسى وعن الوعى بالسـياسة، فهو لا يتـصور أزمة مارس إلا على هذا النحو الوظيفى الذى عبر عنه حوار عابر دار أمامه بين ثلاثة من كبار رجال الثورة، ولنقرأ كل ما يرويه ويـظنه فتحا مبينا فى التأريخ

لأحداث مارس ١٩٥٤، بل إنه يتمادى ويتهم كل ما عدا هذا الذى يرويه بأنه ضلال وخيال ووهم.. وياللعجب.

يقول حلمى السعيد:

«وفيما يتعلق بأزمة مارس فإننى أذكر تفاصيل ما رأيت، فقد حضر القائد جمال عبد الناصر إلى مقر القيادة وأتذكر أنه يومها وقف على منضدة الاجتماعات وقال: فيه ناس ضدنا وبيقولوا لازم ترجعوا قشلاقاتكم، وأنا لا أتحمل مثل هذا الكلام، وأنا رايح أقعد فى بيتنا. وكان رد الضباط الموجودين - وهم من الضباط الأحرار - بالرفض التام وقالوا: مفيش اعتراض عليك.. وإن اللى مش عاجبه هو اللى يمشى. ذهبنا بعدها جميعا إلى غرفة القائد العام عبد الحكيم عامر وبعد فترة حضر خالد محيى الدين، ويومها قال له عبد الحكيم: يا خالد أنت بكده حتخرب البلد.. انت بتعمل بتصرفاتك انقسام فى البلد.. وأقولها بكل صدق إنه لم يتعرض أحد لخالد محيى الدين ولم يعتد عليه أحد لا بالقول أو بالإشارة. لقد كان رد خالد محيى الدين: لا مفيش حاجة زى دى. ثم ترك خالد الاجتماع وسار على قدميه متجها إلى مكتبه فى سلاح الفرسان ومقره أمام مبنى القيادة العامة، والوصول إليه مجرد عبور الشارع الرئيسى وهو الخليفة المأمون».

وهذا هو كل ما يرويه حلمى السيعد عن أزمة مارس، ولعله يكتفى بهذا ويصمت لكنه على نحو ما أشرنا فى بداية هذا الباب يجاهر بأن كل ما عدا هذا الذى رآه وسمعه هراء وتأليف وتخرص ورجم بالغيب!!

(١٩)

ومن الإنصاف أن نشير إلى أن حلمى السعيد كان قريبا جدا من الموضوعية فى تقييمه لكثير من شخصيات عصر الثورة، ولننظر على سبيل المثال إلى تقييمه المتزايد لمكانة ودور كل من أنور السادات وعلى صبرى فى الفقرة التى تناولناها عند حديثه عن دوره المبكر فى عهد الثورة.

وهو يؤكد على هذا المعنى فيما يتعلق بمكانة الرئيس السادات بعد أكثر من مئة صفحة من الموضع السابق فيقول:

«بداية فإن الرئيس أنور السادات هو بالطبع أحد أعضاء مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو. . فهو الرجل الذى كلف بإذاعة البيان الأول للثورة. . وشغل مواقع قيادية عديدة، فكان على سبيل المثال رئيسا لمجلس الأمة، وأمين الاتحاد القومى، والسكرتير العام للمؤتمر الإسلامى، وعضوا فى محاكم الثورة والتطهير، ومشرفا على صحافة الثورة (صحيفة الجمهورية). . وغيرها من مهام ومسئوليات».

«كما كان له تاريخه قبل الثورة مع مجموعات الشباب الثائر فى الحركة الوطنية المصرية، وفصل من الجيش، أما على المستوى الشخصى فقد كانت بداية احتكاكى للعمل المباشر مع أنور السادات منذ اليوم الأول للثورة حيث عهد إلىّ مع زميلى فريد طولان مهمة الإشراف على مكتب الإعلام فى القيادة العامة، وكانت التوجيهات لى تسليم أسئلة الصحفيين باللغة العربية إلى أنور السادات للإجابة عليها. . هذا

يعنى أن السادات كان له موقعه ولديه التفاصيل ويملك قدرة الإجابة والإقناع».

(٢٠)

ويبدو أن ضعف الوعى السياسى عند حلمى السعيد قد انعكس على تقييمه للأدوار التى أتيح له أن يؤديها أو أن يتولاها من خلال انتمائه للثورة، فهو فى حديثه عن عمله كنقيب للمهندسين يبدو غير واع لمهمة النقابة ولا لمهمة النقيب، لكنه مع هذا لا ينسى التركيز على الإشارة إلى الجهود [الجبارة] التى يمكن لرئيس اللجنة النقابية للعاملين فى مصنع صغير أن يقوم بها من أجل زملائه، وذلك من قبيل توفير كشك للسلع التموينية فى مبنى النقابة، فإذا تعرض للقضايا الكبرى التى قدر له أن يتصدى لها خلال عامين من رئاسة النقابة فإننا لا نجد أكثر من حديثه البسيط عن أزمة خريجى مدارس الفنون والصنايع، وهو يروى كيف تمكن من حل هذه الأزمة على نحو بيروقراطى متميز:

«كان النظام المطبق وقتذاك أن تلك المدارس تقوم بتخريج مساعد مهندس وكان لا يعطى لهم لقب مهندس إلا بعد عشر سنوات من العمل، بعدها يحق لهم التقدم لعضوية النقابة فيأخذون لقب مهندس، وهذا يترتب عليه منح امتيازات مادية مثل بدل تفرغ إلى جانب الدلالة الأدبية والاجتماعية ونظرة المجتمع إلى المهندس، وتلك المدارس قد ألغيت ولكن تكمن المشكلة فى وجود الخريجين القدامى، تلك المدارس خرجت مجموعة من الخريجين وكان يوجد فى النقابة [دفتران] للتسجيل:

«دفتر (أ) لخريجى كليات الهندسة، ودفتر (ب) لخريجى الفنون والصنايع».

«وترتب على هذا التصنيف أنك كنت تجد - مثلا - زميلا يشغل منصبا كبيرا (مثل عبد الرحمن باشا على) وكان خريج فنون وصنايع ولم يحصل على لقب مهندس، بينما تجد أولاده مهندسين بينما هو وصل إلى درجة مدير عام مصلحة الأموال المقررة وحصل على لقب باشا».

«ساعدنى على حل تلك المشكلة أننى فى عام ١٩٦٤ كنت رئيسا للجهاز المراكزى للتنظيم والإدارة».

. . . .

«لقد وجدت أن حل المشكلة فى يد نقابة المهندسين، خصوصا أن عددا من الخريجين كانوا قد أمضوا عشرين سنة بعد تخرجهم، لذلك عرضت الموضوع على مجلس النقابة بكل تفاصيله، وكان اتخاذ القرار الشجاع وهو إلغاء موضوع مساعد مهندس بترقية مساعدى المهندسين ليصبحوا مهندسين، وعلى الفور تم إخطار وزارتهم وجهات عملهم، وكان لذلك رد فعل إيجابى كبير وما ترتب على ذلك من امتيازات مادية ومعنوية».

ويروى حلمى السعيد أنه قد حدث نفس الشيء مع خريجى المعاهد العليا الصناعية:

«كان يحدث وقتذاك أن الوزارات تعطى الخريجين بكالوريوس، بل ويحصل الممتازون منهم على درجة الماجستير، والمشكلة جاءت فى

أن نقابة المهندسين كانت تشترط للعضوية بها ضرورة الحصول على بكالوريوس وما يعادلها، وكانت المعاهد العليا تتقدم بالشكاوى من عدم وصول خريجيها إلى عضوية نقابة المهندسين، ولقد استخدمت سلطتى فى حل تلك المشكلة وقلت: ليصبحوا أعضاء فى النقابة وليس هناك أى مبرر لرفض ذلك، وذلك لحصولهم على بكالوريوس فى الهندسة».

بل إن الشىء الكاريكاتيرى فى هذا الموضع من هذه المذكرات هو حديث صاحبها عن المدارس الثانوية الصناعية بصيغة الماضى المنتهى «كانت هناك»، وكأنه لا يدرى أنها لا تزال موجودة حتى وقت نشره للمذكرات.

(٢١)

ولا يكاد حلمى السعيد يخرج عن صورته هذه التى كونتها المذكرات فى حديثه عن كثير من الأمور بكثير من الخطأ والغلط الواضح، وذلك لأنه كما ذكرنا لا يتمتع بالوعى السياسى ولا بالوعى التاريخى، ولا يحس بالإثم فى أن ينسب جهد شخص إلى اسم شخص آخر، ويكفى على سبيل المثال أن نشير إلي أنه يخطئ فى ذكر اسم عميد كلية الهندسة حين كان هو طالبا فى الكلية، فيذكر أن اسمه كان أحمد الساوى بينما هو عبد الرحمن الساوى، بل إنه يخطئ فى ذكر اسم مدير الجامعة الأشهر بطريقة مثيرة، فهو يشير إلى أن هذا الرئيس كان اسمه الدكتور محمد السعيد [هكذا بالنص]، وهو يقصد أستاذ الجيل أحمد

لطفى السيد الذي يصعب تصور أن يجهله المصحح أو المحرر الذى حرر المذكرات.. ولكن ماذا نقول والمذكرات بين يدينا تقول هذا بكل وضوح:

«كما أذكر أن أول عميد كان سويسريا بعده تم تعيين أول عميد مصرى هو الأستاذ المهندس أحمد الساوى بك الذي أصبح وكيلا للحربية، أما الجامعة فقد كان مديرها الدكتور محمد السعيد».

والواقع أن كتاب المهندس حلمي السعيد حافل بمثل هذه المفارقات، شأنه فى هذا شأن كل كتب الذكريات التى تعتمد على إجهاد الذاكرة وحدها دون رجوع إلى أى مرجع تاريخى، وربما كان من واجبى أن ألفت نظر القارئ (وربما صاحب المذكرات) إلى خطأ طريف آخر من هذه النوعية حيث يتحدث حلمى السعيد عن الفترة الأولى من العمل فى السد العالى (١٩٥٩) فيذكر أن المهندس حسن زكى كان وزيرا للسد العالى فى أثناء تلك الواقعة، ومن المدهش أن المهندس حسن زكى لم يكن وزيراً للسد العالى على الإطلاق، كما أن وزارة السد العالى نفسها لم تظهر فى التشكيلات الوزارية إلا فى أغسطس ١٩٦١.

وربما مر بخاطر القارئ الآن أن المهندس حسن زكى كان وزيرا للأشغال أو الرى فى تلك السنة التى يشير إليها حلمى السعيد، ومن ثم فإن الدكتور الجوادى كاتب هذه السطور يتعسف مع الرجل الذى وضع كلمة السد العالى بديلا عن الرى.. لكن المدهش أن وزير الأشغال فى تلك السنة كان لا يزال هو المهندس أحمد عبده الشرباصى، وكان هناك

وزير تنفيذي للأشغال هو المهندس موسى عرفة، أما المهندس حسن زكى فإنه لم يتول الوزارة التى هى وزارة الأشغال (لا السد العالى) إلا فى سبتمبر ١٩٦٢(!!!).

وهكذا نرى أن جوهر الواقعة على نحو ما يرويها المهندس حلمي السعيد غير قابل للرفو ولا للإصلاح. وعلى كل حال فلنقرأ فقرة المهندس حلمى السعيد:

«وفى عام ١٩٥٩ عقد الرئيس عبد الناصر اجتماعا فى استراحة الرئاسة عند خزان أسوان، وكان وزير السد العالى فى ذلك الوقت هو الدكتور حسن زكى، وكان معنا عدد من قيادات وزارة الرى والمهندس عثمان الذى كان يجهز الموقع لبدء الأعمال، فأمر الرئيس بصرف مكافأة شهر لجميع العاملين فى السد العالى فى ذلك الوقت، فأسرع المهندس عثمان إلى العمال خارج الاستراحة وأخبرهم بقرار الرئيس، وعلا هتافهم بحياة الرئيس، وكان تعليق عبد الناصر أن عثمان خطف حب العمال من وزير السد العالى».

(٢٢)

ونحن نجد فى مذكرات حلمى السعيد سيطرة للروح التى تصور الأمور من وجهة نظر بيروقراطية صرفة، أو من وجهة نظر موظفين مؤمنين بالنظام فحسب، وتمتد هذه الروح حتى فى حديث هذا الرجل عن عمله رئيسا للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، ولعل أهم ما فى هذا الحديث هو حديثه الهادئ (أو الفاتر) عن نجاح مجموعة من الوزراء الجامعيين الذين دخلوا الوزارة فى ١٩٦٨ فى تنحيته عن رئاسة هذا

الجهاز بعدما أقنعوا الرئيس عبد الناصر بهذا.

ها نحن نراه وهو يروى مـا حـدث دون أن يعقـب برأى أو انتقـاد، ولماذا يفعل هذا وقد أبدله الله من الوظيفة خيرا منها!!:

«أذكر أنه عند صدور قرار عودتى إلى رئاسة الجمهورية وتركى رئاسة الجهاز الـمركزى للتنظيم والإدارة، أننى عدت إلى منزلـى فوجدت فى انتظارى سامى شرف ومعه شعراوى جـمعة، وكان ذلك فى وقت متأخر من الليل، وقالا لى وقتها: «إن الرئيس جمال عبد الناصر بيقول: اوعى يكون حلمى زعلان لأنه نقلك على طول».

ويستطرد حلمى السعيد ليقول:

«وهذه كانت تانى مرة يتـأكد الرئيس فيها من عـدم زعلى حيث سبق أن نقلنى فـجـأة من رئـيس مـؤسـسـة مـصـر إلى مـسـتـشـار رئيس الجمهورية،ويومها وجدت ســامى شرف يقابلنى للتأكد من عدم زعلى، وكان الرئيس عبد الناصر يقول: «إننا رجالته وإنه يختارنا عن ثقة وكفاءة للأماكن التى يراها».

ويستدعى هذا الموقف من حلمى السعيـد أن يشير إلى واقعة مرتبطة بنفس المعنى:

«وبالمناسبـة أذكر أن حمدى عاشـور قال لى: إننى كنت مع الرئيس جمال عبـد الناصر وأنه قال له: «إن حلمى السعيد من سـاعة ما سابنى وراح الجهاز المركزى بقت الدراسات قليلة».

أما حديث حلمى السعيد عن هؤلاء الوزراء الذين سعوا إلى إبعاده عن الجهاز المركزى، فيركز فيه على اثنين هما الدكتور محمد حلمى مراد بالاسم، وعلى وزير الخزانة بالمنصب دون أن يذكر اسمه!!:

«أما فى عام ١٩٦٩ فقد دارت مناقشات فى مجلس الوزراء عن معوقات العمل التقليدى وانتهز بعض الوزراء الفرصة لإيجاد مبررات لذلك، وأثير موضوع كثرة الأجهزة الرقابية ووضع الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ضمن الأجهزة الرقابية، ويومها أتذكر أن الدكتور حلمى مراد وزير التعليم وقتها اعترض على مراقبة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة لأعمال الوزارات، كما أتذكر كذلك أن وزير الخزانة فى ذلك الوقت اقترح أن يكون وزير الخزانة رئيسا للجهاز وحجته فى ذلك أن إنشاء الوظائف والإدارات مرتبط بعملية التمويل منذ البداية، لكن لم يستمر هذا الوضع طويلا وسرعان ما استقلت رئاسة الجهاز عن وزارة الخزانة».

من الجدير بالذكر أن وزير الخزانة فى ذلك الوقت كان هو الدكتور عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء فيما بعد ذلك، وكان اسم الوزارة وزارة الخزانة لا المالية.

(٢٣)

ويبدو أن حلمى السعيد بحكم مثالياته(!!) وإيثاره لم يحرص على الحديث عن الأدوار التى قدر له أن يؤديها بقدر ما حرص على أن يتحدث عن نهاية هذه الأدوار، وقد قرأنا فى الفقرة السابقة ما نقله له

سامى شرف من خوف الرئيس عبد الناصر من (زعله) لأنه أبعده عن موقعه مرتين بنفس الأسلوب، وهو لهذا لا يحدثنا إلا عن تكليفه برئاسة مؤسسة مصر فى الوقت الذى كان مرشحا فيه للوزارة:

«... وبعد صدور القرارات الاشتراكية دار البحث حول إجراء التعديل الوزارى وتعيين رؤساء المؤسسات الاقتصادية الجديدة، وأذكر أن السيد على صبرى قال لى إن اسمى كان ينتقل من الوزارة إلى المؤسسات مثل كرة تنس الطاولة (البينج بونج) إلي أن استقر على تكليفى برئاسة مؤسسة مصر».

ربما نتوقف هنا لنشير إلى كثرة ترديد حلمى السعيد للتشبيه بالبينج بونج فى مواضع مختلفة، ويبدو أنها لازمة من لوازم التعبير عندهوربما نستطيع أن نقول إنها تعبر عن محدودية الصور أو الأخيلة التى يستخدمها فى تعبيره حديثاً أو كتابة.

(٢٤)

أما اختيار صاحب المذكرات كأول وزير للكهرباء فى عهد الرئيس السادات فلا يحظى بأى اهتمام أكثر من إشارته إلى أنه كان يتمنى أو يفضل لو أن زميله المهندس صدقى سليمان كان قد استمر وزيرا للكهرباء ليشهد احتفالات إتمام بناء السد العالى:

«... ويحضرنى هنا أننى (قبل صدور القرار الجمهورى بتشكيل الوزارة الجديدة، وكان بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٧٠) وفيه اختارنى الرئيس السادات وزيرا للكهرباء والسد العالى، أننى أبديت اعتذارى عندما بُلّغت

بهذا الترشيح مفضلا أن يستمر فى المنصب المهندس صدقى سليمان وزير السد العالى لأن موعد الاحتفال الذى تقرر لهذا المشروع كان فى ١٥ يناير ١٩٧١، بعد مدة ٣ شهور، وكان سبب تحفظى لقبول هذا المنصب الوزارى قناعتى أن الأحق به والأجدر بأن يتصدر حضور الاحتفال وإلقاء كلمة المشروع أمام وفود الحضور هو المهندس صدقى سليمان، الذى تابع دقائق هذا المشروع العملاق وعاش أكثر من عشر سنوات فى مواقع العمل، فكان الوفاء أن يستمر الرجل فى المنصب الوزارى».

(٢٥)

بعد هذا كله نعود إلى أفضل ما فى هذه المذكرات وهو حديثها عن فترة تكوين هذا الرجل العظيم، ومن الإنصاف أن نشير إلى أن صاحب هذه المذكرات قد انتبه إلى حد كبير إلى حقيقة فضل والده العظيم عليه وعلى أشقائه السبعة:

«... عندما ولدت كان أبى مازال تلميذا فى الأزهر، فقد كان ذلك عادة الطبقة الوسطى لأن جدى لوالدى كان عمدة الحاكمية، وهذا الجد كان قد سبق له أن ذهب إلى الأزهر، وبعد أن تولى منصب «عمدة» بلدة الحاكمية أرسل ابنه (والدى) لكى يدرس العلوم الدينية فى الأزهر الشريف مثل إخوة والدتى الذين كانوا يدرسون فى الأزهر حيث أرسلهم والدهم، وقد التحق الابن الأول بالأزهر أما الابن الثانى فقد التحق بالمعلمين العليا».

. . . .

«رغم أن دراسة الأب ـ كما أشرت ـ متعمقة فى الدين واللغة العربية إلا أنه لم يكن يتبع فى تربيتنا أسلوب «الوعظ الخطابى» ولا تقديم قائمة النصائح، بل كان أسلوبه هو التربية بالقدوة ويعطى بسلوكه الفعلى المثال الذى يريد أن نحتذيه.. لا أذكر أنه ارتكب شيئا خطأ، وتلك حقيقة وليست انحيازا من ابن لأبيه».

. . . .

«كان لأبى مبدأ اقتنع به وطبقه والتزم به، وهو ما كان يختلف به عن أقرانه فى تلك الفترة، حيث كانوا يحرصون على شراء الأرض، أما والدى فكانت ثروته هى حسن تربية أبنائه، كنا دائما نراه متواجدا بيننا، يراجع معنا المذاكرة المدرسية، وهنا أذكر قوله: «أنا عملت سبع عزب (جمع عزبة)».

«نتيجة لذلك التوجه السلوكى لم تكن له أية انتماءات، لم يَجرِ وراء أى عمل يبعده عن عائلته.. ولا أذكر أنه جلس فى قهوة، إنما كان يعود من عمله سريعا إلى البيت ليتأكد من أن كل الأولاد موجودون».

(٢٦)

كما أن حلمى السعيد لا يفوته بحس الإنسان الذى يعرف قيمة التجويد والدقة أن يترحم على مدارس ذلك العهد الذى نشأ فيه، ولكنه بحكم افتقاد كتابته إلى الوعى السياسى لا يعنى بأسباب افتقاد مدارس العهد الحاضر لهذا التجويد:

«إن مدارس زمان لا تقارن بما هى عـليه الآن. . لقد كان كل مدرس أيامنا يعرف تلامـيذه جيدا بالاسـم، ويتطوع لمراجعة الدروس مـعهم، وإذا حدث أن غـاب أحد المدرسين سـارع الآخرون ليدخلوا الفـصول ويشرحوا للطلاب، كنا نرى المدرس يمضى أطول فترة فى المدرسة مع التلامـيذ للمراجعـة، وكان معظم هؤلاء [المـدرسين] يشجـعوننا على القراءة وبفضل توجيههم تربت لى عادة القراءة. . والقراءة بنهم. . قراءة كل ما تصل إليه يدى وقدرتى على الشراء للمجلات والكتب التى كانت تباع بأسعار زهيدة فى متيسر الجميع».

. . . .

ونحن نرى بعض ملامح هذه التربية الجيدة فيما يرويه حلمى السعيد عن قصة حياته، فهو على سبيل المثال يدلنا على مدى ما كان يتمتع به من شجاعة أدبية حيث يروى قصة رسوبه فى الامتحان:

«وأذكر أننى رسبت فى شهادة التوجيهـية (الثانوية العامة) ثم التحقت بمدرسة الأقباط الكبرى فى الأزبكـية، وحرصت على استذكار الدروس والحـمد لله نجـحت بترتيب الأول، وأذكـر أنهم عطونى جائزة كـانت عبـارة عن طقم «كبـايات شربات»، وقـد سعدت بهـا جدا لأنهـا رمز للتفوق العلمى».

(٢٧)

ومن الجدير بالذكـر أن نشير إلى أننا نلمح فـى السطور التى يرويها المـهندس حلمى السعـيد عن مـراحل نشـأته اعتـرافا ضـمنيا بفـضل حكومات الوفـد على الحركة الوطنيـة وعلى مجريات الأحداث، فـهو

على سبيل المثال سعيد بإلغاء السخرة، وهو الإنجاز الذى حققته حكومة الوفد:

«لقد كان يتم تجميع الناس والزج بهم، ولو أنهم كانوا يقولون ظاهريا إن ذلك لحماية جسور النيل من الفيضانات إلا أن ذلك كان يتم بالقسوة والعنف لا يعطى هؤلاء الفلاحون أجرا على عملهم.. وكانت كل قرية ملتزمة بتوريد عدد من أفراد السخرة، وبالطبع كانوا أفقر أفراد القرية. وقد استمر هذا الوضع إلى أن جاءت أول وزارة برئاسة مصطفى النحاس باشا وأنهت السخرة وحققت عملين كانا مصدر سعادتى رغم حداثة سنى فى تلك الفترة المبكرة من حياتى، لقد ألغت السخرة.. وألغت العتبة، وهو إلغاء الضرائب العقارية على الفلاحين لأنها كانت متناقضة مع أبسط قواعد العدالة الإنسانية».

....

كمّا أنه يشير إلى فضل حكومة الوفد (١٩٤٢) فى تعيينه بعد تخرجه من كلية الهندسة وبقائه بلا عمل حقيقى:

«وقد أمضينا عدة شهور بلا عمل إلى أن جاءت وزارة حزب الوفد واعتمدت ميزانية لمشروع حصر المحاصيل الزراعية فتم تعيينى فى أسيوط».

....

كما أنه يشير (ثالثا) إلى فضل حكومة الوفد فى التحاقه بالقوات المسلحة:

«فى عام ١٩٤٢ طلب الجيش دفعة مهندسين فتقدمت لها».

....

بل إنه يشير إلى أن أحد أبناء الوزراء الوفديين قد أوصى عليه:

«أما عن ظروف التحاقى فقد كانت لوالدى علاقة جيدة مع الأستاذ على حمدى سيف النصر ابن وزير الحربية، الذى أخبره أن الجيش يطلب دفعة مهندسين، فذهب والدى وقدم طلبا لى أخذ دوره إلى أن وصلتنى برقية فى أسيوط تطلب الحضور للكشف الطبى».

وفى موضع خامس يشير حلمى السعيد إلى السلبيات التى كانت موجودة فى نظام القبول بالكلية الحربية وقضت عليها معاهدة ١٩٣٦ التى وقعها زعيم الوفد:

«وهنا أذكر أنه لم تكن هذه هى المرة الأولى التى أتقدم فيها للالتحاق بالجيش، فقد حدث عام ١٩٣٦ أن تقدمت له بعد حصولى على شهادة البكالوريا، ولكن لم تتحقق رغبتى فى الالتحاق به لسببين، أولهما أن الجيش وقتذاك كان يقبل عددا محدودا ويكون الاختيار لأبناء الطبقة فوق المتوسطة وأصحاب الأملاك».

«والسبب الثانى أنه كان المتبع وقتذاك أن يتم أولا كشف الهيئة ويسبق الكشف الطبى وليس كما هو متبع الآن،وكانت النتيجة المعروفة أنهم استبعدونى، وقد ضمت اللجنة مجموعة من اللواءات الذين بادر أحدهم بسؤالى: أبوك بيشتغل إيه؟ فقلت له: مدرس، فقال: طيب. كفاية كده.. قوم روَّح، وأعلنت النتيجة وكان [المقبولون] هم أولاد الضباط الكبار وأبناء أصحاب الأملاك».

«لكن الذى حدث أن وقعت مصر معاهدة ١٩٣٦ التى كان من بين شروطها الموافقة على زيادة عدد الجيش،و[بناء] عليه أعلنت عن رغبتها فى قبول مهندسين كنت ضمنها واختير منها خمسة وعشرون طالبا من بين خمسمائة من المتقدمين، والدفعات الأخرى كان من بينها جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ومعظم المقبولين فى تلك الدفعات من أبناء الطبقة الوسطى نتيجة لمعاهدة ١٩٣٦».

وهو يشير إلى مدى تعاون رجال الحكم فيما قبل الثورة وتقديرهم لمسئوليات أبنائهم من المعلمين:

«وحضرنا إلى القاهرة وعلى هذا الأساس دخلت الجامعة، وأذكر أن والدى أرسل خطابا للوزير يطلب فيه نقله لأن ابنه سيدخل الجامعة وتم نقله فعلا بدون أى رجاء من أحد».



ومع هذا الاعتراف المتواصل والمتكرر بفضل حكومات الوفد فإن صاحب المذكرات لا يجد مانعا فى أن يبدو وكأنه يشارك فى أن يرتكب إثم الكذب البين الصريح والاختلاق فى حق الزعيم مصطفى النحاس فى فقرة سنورد نصها الكامل هنا، ويبدو لى أن هذه الفقرة قد أقحمت على كتاب هذا الرجل لأنها تتناقض تماما مع خلقه ومع ذكرياته ومع رواياته، كما أنها تتناقض بالقدر نفسه مع خلق الرئيس جمال عبد الناصر وذكرياته ورواياته.

يقول حلمى السعيد:

«. . . لما هدأ القطار فى محطة أسيوط لوجود وفود كثيرة لتحيته، اندفع الناس إلى العربة المكشوفة يرغبون فى القفز إليه، لكن الحرس كان يمنعهم بشدة، ورأيته (الضمير يعود على الرئيس جمال عبد الناصر) وهو يضرب أحد الحراس بيده على ظهره لمنعه من استخدام الشدة مع الناس، ثم حكى (الضمير يعود على الرئيس جمال عبد الناصر) لنا (حسين الشافعى وأنا) أنه كان يحب النحاس باشا جدا وهو طالب، ولكنه تأثر عندما وجد النحاس باشا يضرب الناس بعصاه بينما كانوا يرغبون فى تحيته بطريقتهم وهى السلام عليه وتقبيله».

على هذا النحو ورد ذلك النص الملتبس فى ذكريات حلمى السعيد ، ومن الإنصاف أن نشير هنا إلى رؤية كاتب صحفى مخضرم ينتمى من حيث مسقط رأسه إلى نفس المركز الذى ينتمى إليه حلمى السعيد، وهو الدكتور فتحى عبد الفتاح فى أحد مقالاته فى الجمهورية، وقد وردت هذه الرواية فى مقال بعنوان «عبد الناصر والنحاس!» نشره الدكتور فتحى عبد الفتاح فى عدد «الجمهورية» الأسبوعى فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٢، وفيه يقول ما نصه:

«جمال عبد الناصر.. مصطفى النحاس.. زعيمان من أبرز إن لم يكن أبرز زعماء مصر الراحلين.. وهل هناك مَنْ ينكر ذلك؟! ماذا يجمع بينهما هذه الأيام سوى أن مصطفى النحاس حانت ذكراه الخامسة والثلاثون (توفى فى أغسطس سنة ١٩٦٥)، وجمال عبد الناصر تحين ذكراه الثلاثون (توفى فى سبتمبر سنة ١٩٧٠)».

«وهل هناك ما يجمع بين الزعيمين؟ نعم هناك الكثير وأكثر مما يتصور الناصريون والوفديون المعاصرون، على الأقل بالنسبة لجيلنا الذى عرف الاثنين وعاش العهدين. وربما كان مصطفى النحاس وجمال عبد الناصر هما أكثر زعماء مصر الراحلين اللذان تميزا بربط البعد الوطنى بالبعد الاجتماعى فى تناولهما لقضايا الوطن».

«وحين نتحدث عن البعد الوطنى، سنجد أمامنا قائمة طويلة من الزعماء الذين زادوا عن حمى الوطن ورفعوا لواء الاستقلال ابتداء من أحمد عرابى ومصطفى كامل حتى سعد زغلول وأنور السادات، وكان الفارق بين زعيم وآخر فى هذا البعد الوطنى هو طبيعة المرحلة نفسها التى تفسر لنا لماذا عنى أحمد عرابى فى المقام الأول بتمصير الجيش والسلطة، وكان مفهوم الاستقلال عند مصطفى كامل يتوقف عند العودة إلى السيادة العثمانية، بينما كان سعد زغلول يضع شعار الاستقلال بعيدا عن أى مزايدات اجتماعية أو طبقية حسب تعبيره».

«أما مصطفى النحاس ومن بعده جمال عبد الناصر فقد كان البعد الاجتماعى متداخلا ومتواكبا مع البعد الوطنى. فالنحاس كان يرى الوطن المستقل فى خدمة الأغلبية الساحقة والطبقات الكادحة والمظلومة من العمال والفلاحين والموظفين، وفى أثناء الفترة التى حكم فيها كرئيس منتخب للوزراء (أقل من ست سنوات) كانت التشريعات والقوانين التى تخدم مصالح هذه الطبقات والشرائح الاجتماعية تصدر على التوالى ابتداء من وضع حد أدنى لأجور العمال،

والسماح بتشكيل النقابات العمالية، وحق الإضراب والتظاهر. . إلى قوانين الإنصاف، ورفع مرتبات الموظفين. . إلى مجانية التعليم حتى نهاية المرحلة الثانوية، إلى تزويد القرى بمياه الشرب، ورفع الضريبة التصاعدية على الملكيات الزراعية الكبيرة».

«أما عبد الناصر فكان الاستقلال يعنى بالنسبة له سيادة قوى الشعب العامل مثلما حددها فى الميثاق «العمال والفلاحين والرأسمالية الوطنية» وخرجت كل القوانين من الإصلاح الزراعى، إلى التأميمات الواسعة، إلى قوانين التأمين والمعاشات، إلى مجانية التعليم والعلاج. . وكلها استهدفت إقامة شكل من أشكال العدالة الاجتماعية المفتقدة».

«لذلك كله ذهبت آراء عدد من المؤرخين وعلماء الاجتماع المنصفين إلى القول بأن الشعارات التى جاءت بها ثورة يوليو فى هذه المجالات الاجتماعية كانت فى واقع الأمر امتدادا وتطويرا لبرامج الوفد القديم وانحيازه الاجتماعى».

«وإذا كان الأمر كذلك، وهو كذلك بالفعل، بالنسبة للبعدين الوطنى والاجتماعى، فماذا عن البعد الثالث. . الديمقراطية؟».

«هنا نجد نقاط الاختلاف أو الافتراق بين النحاس ومفهومه وتطبيقاته عن الديمقراطية. . وبين عبد الناصر ومفهومه وتعليقاته، ولست أريد أن أدخل فى جدل نظرى حول مفهوم الديمقراطية بمضمونها الليبرالى ومفهومها بالمضمون الاجتماعى والاقتصادى (الاشتراكى)، فأنا ممن يعتقدون أن الديمقراطية وحدة متكاملة، وهى كل لا يتجزأ ولا يمكن

تقسيمها بشكل مصطنع إلى ديمقراطية ليبرالية تتعلق بحرية الرأى والقول والتنظيم، وديمقراطية اجتماعية واقتصادية توفر حقوق العمل والصحة والتعليم والمسكن».

«ولعلى أهرب من ذلك الجدل العقيم ولعلى أحاول أن أشرحه بطريقتى الخاصة حين أروى حادثة واحدة شهدتها بنفسى مع الزعيمين النحاس وعبد الناصر ويفصل بينهما ١٥ عاما».

«الحادثة الأولى فى نوفمبر سنة ١٩٥١ بعد أن قام مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر فى ذلك الوقت بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ وقال كلماته الخالدة أمام البرلمان: «من أجل مصر عقدت هذه المعاهدة، ومن أجل مصر اطالبكم اليوم بإلغائها»، وتفجر الحماس الوطنى فى مصر كلها من أسوان حتى الإسكندرية، واشتعلت منطقة القناة حيث قوات الاحتلال البريطانية».

«قام النحاس أيامها بجولة فى قطار خاص من القاهرة إلى الإسكندرية كجزء من استعراض الحماس الجماهيرى لهذا القرار الوطنى، وازدحمت المحطات على طول الطريق بمئات الآلاف من الجماهير التى احتشدت تحيى الزعيم».

«كنت أيامها طالبا بالمدارس الثانوية وخرجت مع المدرسة إلى محطة طنطا نشارك فى هذا المهرجان الشعبى الفريد، ونظرا للزحام الشديد فقد اخترت أحد الأعمدة بجوار الرصيف الذى سيقف عليه قطار الزعيم وتسلقته لكى لا تفوتنى رؤياه».

«وجاء القطار وامتلأت المحطة بهتافات الجماهير الهادرة والمتحمسة للنحاس سيد الناس وهو يقف فى شرفة العربة المفتوحة يلوح لهم ويصافح الذين اصطفوا على الرصيف، وبعد فترة بدأ القطار يتحرك متجها إلى الإسكندرية وسط الهتافات الصارخة والصادقة».

«ويبدو أن فتى فى نفس عمرى فى ذلك الوقت (١٣ عاما) حاول أن يصافح الزعيم وسط الزحام ولكن قدمه تعثرت ورأيت وسمعت الزعيم الجليل فى أغرب صورة لم تفارق ذهنى حتى الآن وهو يمسك بيد الصبى ويصرخ طالبا من سائق القطار بأن يتوقف».

«ولا أدرى هل استمر هذا الوضع دقيقة أم دقيقتين ولكن القطار توقف ورأيت النحاس يخرج من العربة ويحتضن الغلام على رصيف المحطة يتحسسه ويطمئن عليه، بينما يؤكد له الجميع أن الواد بخير، ولم يصدق النحاس إلا بعد أن رأى الولد يقف على قدميه ويجرى وهو يهتف لزعيم الأمة النحاس.. وتحرك القطار».

. . . .

«أما المشهد الثانى فقد جاء بعد ذلك بحوالى ١٥ عاما وتحديدا مع بداية خريف سنة ١٩٦٦ حيث كان الرئيس جمال عبد الناصر قادما من رحلة له فى موسكو واكتسبت الرحلة أبعادا مهمة حيث جاءت فى أعقاب إعلان الرئيس الأمريكى جونسون مقاطعة مصر اقتصاديا وعدم تزويدها بالقمح الذى كانت مصر قد تعاقدت عليه بالفعل».

«وتقرر أن يكون استقبال الرئيس عبد الناصر استقبالا شعبيا حافلا ردا على الوقاحة الأمريكية وتأكيدا لالتفاف الجماهير حول الزعيم، وخرجت النقابات المهنية والعمالية واصطفت الجماهير من مطار القاهرة وشارع العروبة حتى منشية البكرى».

«وكان موقع نقابة الصحفيين بجانب قصر البارون، ووقفت يومها مع زملاء كثيرين أمد الله فى عمرهم لتحية الزعيم العائد من موسكو وهو يركب عربة مكشوفة ويحيى الجماهير بينما اصطف رجال الأمن على الجانبين».

«وخرجت الهتافات تحيى الزعيم ومواقفه الوطنية: ولا يهمك ياريس من الأمريكان ياريس.. بالروح بالدم نفديك!».

«وفجأة انفلت من بين الصفوف صبى لا يتجاوز عمره الثالثة عشرة واندفع نحو عربة الزعيم وهو يتهف بحماس: «ناصر.. ناصر» ولعل الفتى بعواطفه الجامحة طمح فى أن يقترب من الزعيم الذى أحبه ويسلم عليه».

«لكن وجدت مجموعة من رجال الأمن يطبقون على الصبى الصغير ويوسعونه ضربا بعد أن وقع طريحا على الأرض، بينما مضى الزعيم فى عربته المكشوفة يحيى الجماهير على الجانبين».

ويصل الدكتور فتحى عبد الفتاح إلى قوله:

«نحن فى الحادثين أمام ولدين فى نفس العمر كلهما أحب الزعيم،

وكلاهمـا أراد أن يعبر عن مشـاعره، لكن أسلوب التعـامل اختلف فى الحالتين. . ترى هل أكون قد تحدثت عن البعد الديمقراطى؟!».

. . . .

. . . .

. . . .

هكذا يتضح لنا وربمـا يتضح للمهندس حلمى السعـيد، أن الارتفاع بقامة عبد الناصر لا يستلزم التجنى على زعيم وطنى من طبقة النحاس، كمـا أن هذا الارتفاع لا يتطلب مثل هذا الظلـم البيّن الذى أوقع حلمى السعيـد فيه نفسه من دون أن يدرى، كـما أن هذا الارتفاع لا يمكن أن يتم من خلال مقارنات مفتعلة من ذلك النوع الذى لجأ إليه كتاب حلمى السـعيـد معـتمـداً على الرواية عن الرئيس عـبد الناصـر دون أن يكون الرئيس عبد الناصـر نفسه قد تورط فى مثـل هذه الرواية، ومؤثراً لمثل هذا التحيز غير المبرر ، بينما الحـقيقة على نحو ما وقعت وعلى نحو ما يمكن لنا الآن أن ندركـها كانت على النـقيضين تمـاما ممـا حاولت مذكرات حلمى السعيد أن توحى به.



بقى بعد هذا أن نقول إنه على الرغم من أن فى المـذكرات كثيراً من النقص الكثير والواضح جدا فيما يتـعلق بكثير من الأحداث، فإن فيها كثيرا جـدا من التزيد فى مواضع لا تحتمل التزيد، وعلى سـبيل المثال

فإن صفحة ٢٣ بأكملها تمثل قطعة «إنشاء» ضعيفة المستوى، فضلا عن أنها خارج السياق الذى تتطلبه المذكرات وقل مثل هذا فى كل مقدمات الفصول ، بل فى كل فقرات الربط التى لم يكن لوجودها أى مبرر.

أما أن هذا الكتاب صدر وأنصف صديقاً لحلمى السعيد قبل أن يغيب هذا الصديق الذى هو عثمان أحمد عثمان عن الحياة ، فأمر قد تم إنجازه، وبقيت فائدة للتاريخ من هذا الإنصاف ، ولو لم يكن لهذا الكتاب من جدوى عند صاحبه غير هذا لكفاه.

الباب الرابع

حكايات سبتمبر ١٩٤٢

على هامش عهود فاروق وعبد الناصر والسادات

مذكرات مصطفى بهجت بدوى

---

(١)

هذه مذكرات ممتعة كتبها واحد من كبار المسئولين عن الصحافة فى عهد الثـورة، وإن لم يكن من كبار الصـحفيين، وهو الأستـاذ مصطفى بهجت بدوى، الذى بدأ حـياته فى العسكرية المصريـة ثم إذا به يتحول بحكم الثورة ليصير من الضباط المسئولين عن الصحافة، ويرتقى بفضل إخلاصه ومـوهبته الشـعرية الأصيلة سلم الصحـافة حتى يصبح رئـيسا لمجلس إدارة دار التحرير للطبع والنشر ورئيسا لتحرير الجمهورية، وقد كان رئيس تحرير الجـمهورية فى الوقت الذى اندلعت فيه حـرب أكتوبر ١٩٧٣ المجيدة وتحقق فيها النصـر لمصرنا العزيزة ولأمتنا العربية. وقد آثر وأُثر له أن يكتـفى من المناصب الصحـفيـة بهذا الذى وصل إلـيه، وعين فى الأهرام كاتبـاً متفرغاً حـيث يواظب على الكتابة كل اثنين فى عـمود «وجـهة نظر»، بهـدوء شديد فـى الصفـحة الحـادية عشـرة من الأهرام، ولكن مقـال مصطفى بهجت بدوى ينشـر بدون صورته وبدون أن يكون الاسم فى أعلاه، وأحياناً ما تلجأ سكرتارية التحرير إلى تصغير البنط حتى تستوعب المقال المكتوب فى المساحة الثابتة، ومع هذا كله

فإن مصطفى بهجت بدوى بما جبل عليه من الرضا النفسى سعيد بهذا الوضع أو فلنقل إننا كقراء لا تلمس منه تذمراً من هذا الوضع ولا رغبة فى تغييره!

أما الجانب الذى يعنى مصطفى بهجت بدوى من حياته كلها فهو شاعريته، وعلى الرغم من أنه يذكر كثيراً أنه توقف عن قرض الشعر، فهو أيضاً حفى بما نشر من شعر وبما نظم من شعر، وربما كانت شاعريته هى السبب وراء تغير مسار حياته فى العسكرية على النحو الذى حدث.

شقيقه هو الدكتور حلمى بهجت بدوى الوزير البارز فى بداية عهد الثورة، والرجل الذى اختير رئيساً لمجلس إدارة قناة السويس، وعمهما هو المستشار عبدالحميد بدوى القاضى الدولى عضو محكمة العدل الدولية بلاهاى ونائب رئيسها ، والمفكر القانونى البارز.

قبل هذا الكتاب نشر مصطفى بهجت بدوى كتابين من أدب السيرة الذاتية أو فلنلجأ إلى تعبيرنا الأكثر تخصيصا: كتب «التجارب الذاتية» وهما:

- «وجاء العيد بعد العاشر من رمضان» وقد نشره فى أغسطس ١٩٧٤ قبل أن يمضى عام على انتصار أكتوبر.

- «مذكرات رئيس تحرير» وقد نشره عام ١٩٧٦.

أما المذكرات التى نتناولها فى هذا الفصل فتقع فى ٣٢٨ صفحة من القطع ١٧ × ٢٤، وقد صدرت عام ١٩٩٠ عن مركز الأهرام للترجمة والنشر.

(٢)

ربما أبدأ بالقول بأن هذا الكتاب الذى نتدارسه فى هذا الباب كتاب ممتع إلى أبعد حدود الإمتاع الذهنى والعقلى والنفسى والتاريخى إن جاز أن يتفاضل الإمتاع إلى كل هذه الصور المختلفة، وقد لجأ فيه مؤلفه إلى تقنية جديدة أو تكنيك جديد كأنه التقنية أو التكنيك الذى لجأ إليه نجيب محفوظ فى كتابة رواية أو قصة «المرايا»، ولكن مصطفى بهجت بدوى كان أكثر مباشرة، بل كان مطلق المباشرة، بل إنه استغل المباشرة إلى أقصى حدودها، وهكذا فقد افتقد وربما تعمد أن يفتقد الفن كله، ولكنه لم يفعل هذا بطريقة غير واعية، وإنما فعله وهو واع للدرجة العالية من الشاعرية والرفاهية التى كان من الممكن لها أن تعوض الفن، وعلى هذا النحو جاء كتابه بقبس من الشعر يفوق ما فيه (وما ليس فيه) من قبس الدراما، وإن لم يخل الكتاب مع هذا من روح الرواية ومغزاها.

وإنى لأستطيع أن أزعم أن الأسلوب الذى كتب به مصطفى بهجت بدوى هذا الكتاب أسلوب مبتكر وذكى وقادر على التجديد والاستبطان والوصول إلى الأعماق فى كل ما يتناوله، ذلك أنه يتناول حياته وحياتنا وحياة الناس من حوله بينما هو يرتدى عدسات صنعت.أو صنعها هو بالذات ليرى بها أناساً بالذات، فإذا ببصره الحديد يرى الناس من خلال رؤيته لأحدهم، وهكذا يرى الكل من خلال الواحد كما يرى الواحد من خلال الكل، ويرى نفسه من خلال الآخر كما يرى الآخر من خلال نفسه، وغنى عن البيان أنه استطاع أيضاً أن يرى الآخر من خلال آخر آخر!

وعلى هذا النحو نجح هذا الشاعر القدير ـ فى هذه المذكرات الممتعة ـ أن يرسم للحياة العامة والشخصية لوحات متميزة متتالية تتصل ببعضها حتى وإن بدا أنها تنقطع، وهو يقدم لنا صورة صادقة معبرة قادرة على استشفاف المجتمع المصرى طيلة نصف قرن أو يزيد.

(٣)

لست أحب أن أصف منهج صاحب هذه المذكرات بصفات تقليدية بينما المنهج نفسه فى ظاهره وفى باطنه غير تقليدى، ولكنى مع هذا لا أستطيع أن أتجاوز ما هو مطلوب منى فى توصيف مافعل إن لم يكن وصفه، ولست أحب التصنيف الأيديولوجى ولكنى لابد أن أشير إلى أن مصطفى بهجت بدوى اختار لنفسه أن يكون أقرب إلى اليسار، وعلى هذا النحو مال بالمديح تجاه اليسار، واتخذ السير ناحية الخط المناهض للسادات دون أن يزيد فى التأويل، ومع إعجابه بعبدالناصر وبقادة الثورة فإنه لم يلزم نفسه بالابتعاد عن تقديم الصور الكفيلة بإدانة تصرفات رجال الثورة، وروحهم فى التفكير والتنفيذ، ولكنه فى واقع الأمر كان أقرب إلى فهم الأمور من وجهة متأنسنة، فهو يقدم بوعى شديد صوراً بشرية للتصرفات السياسية والإدارية دون أن يزعم غير ذلك، ولربما ضرب المثل الكفيل بإثبات صورة ذهنية لدى قارئه تعجز المراجع والمؤلفات المنمقة عن أن تصل إليها على نحو ما وصل هو بالمثل الذى ضربه هو ضمن قصة سائرة أو عابرة.

لا أظننى بحاجة الآن إلى أن أذكر القارئ أن هذا الذى فعله مصطفى بهجت بدوى بهذا السلوك هو جـوهر الفن ذاته، فلعل القارئ أدرك هذا بينما أنا ألف وأدور فى رأى القارئ نفسه.

وسوف أقتبس للقارئ من فقـرات هذا الكتاب مجموعة من اللقطات الكفيلة بإلقاء الضوء على ما نجح المـؤلف فى تصويره من حياته وحياة الناس (أو الزملاء على نحـو ما اختار مـداخله). كما أنى كمـا سيلحظ القارئ على اخـتياراتى سـأكون حفـيًّا بالفقـرات الأكثر إضـاءة لتاريخنا المعاصر وبخاصة فى الزوايا التى لاتزال تحتاج إلى الإضاءة.

(٤)

من المفـيد إذاً أن نتأمل فـيما يصـف به صاحب الكتاب مـذكراته ، ونحن نجده يقول أو يعترف فى براءة ظاهرة تبدو كذلك وإن كان وراءها بالطبع وبالقطع قدر كبير من فن كبير:

«وعنوان الكتـاب ـ «حكايات سبتـمبر ٤٢» ـ فـرض نفســه، فلا أنا أجهدت فكرى فى البحث عنه، ولا فضلتــه بين جملة اقتراحات، وإنما هو واقع الحال لتمييز ما أتحدث عنه، وليمثل ما قبله وما بعده».

«إذاً فكتابى «حكايات سبتمبـر ٤٢» أقرب إلى السير الذاتية من خلال تداعيات واسـترسالات أفكارى وخواطرى وذكرياتى عن الكليـة الحربية والجيش المـصرى، ومن خلال انطباعاتــى ومتابعاتى لأنباء وأبـناء دفعة سبـتمـبر ١٩٤٢، وكـأنما ذابت ذاتى فـى ذاتهم وانعكست ذاتهم على

ذاتى، كأنما الواحد للكل والكل للواحد، أو كأنما فى كثير من الحكايات كان هؤلاء الزملاء الأعزاء سبيلى إلى إبداء آرائى وملاحظاتى وتعليقاتى وإلى اجترار ذكرياتى».

«وقد تداخلت السنوات فى كتابى بغير تعاقب زمنى، عاماً بعد آخر، ولم تقف عند نهاية خدمتى بالقوات المسلحة فى ختام سنة ١٩٥٤، وإنما تعدتها - حسب مقتضيات الحال وتواثب الاستشهادات الحاضرة والمخزونة بين العقود الزمنية التى عاصرتها - إلى السبعينيات والثمانينيات، وتجدنى خلال حكايات تفجرت فى الأربعينيات أقفز فجأة إلى الثمانينيات ثم أعود إلى الستينيات فالخمسينيات وهكذا دون ترتيب إلا ما تمليه السوانح والاكتمال العفوى للصور المختلفة على النحو الذى سوف يكتشفه القارئ الكريم على طول وعرض صفحات هذا الكتاب».

«ولقد شعرت خلال فترة حديثى عن زملاء سبتمبر ٤٢ - وهى التى استطال بها الكتاب مادة واستقصاء وزمنا - أننى أقوم بسياحة فريدة، وأنفاسى مبهورة».

«كم تجولت وشاهدت، كم استمعت واستمتعت، كم تصايحت وهمست، كم عبثت «وقفشت»، كم تفكهت وتنبهت، كم تأملت وتألمت، كم فوجئت ودهشت، كم رحت «أطبطب» على الأكتاف مواساة، وكم صفقت إعجابا، كم صعدت درجات سُلَّم التاريخ وهبطت ثم صعدت وهكذا . . وبصحبتى عشرات وعشرات من الزملاء، مشيناها

خطى كتبت علينا، وكم بكيت شهداء لنا أو مفارقين فى رحلة الحياة، وكم سعدت بما أحرزه العديدون من نجاحات فى حياتهم العسكرية والمدنية من قادة عظام ومن رئيس وزراء ووزراء وسفراء ومحافظين ورؤساء مؤسسات وشركات وبنوك وأعضاء بالمجالس النيابية ورجال أعمال.. وجنود مجهولين، وجميعهم من أبناء سبتمبر ٤٢ عبر نيف وأربعين سنة، ومن حصيلة ذلك كله... رويت وحكيت».

(٥)

ويعترف مصطفى بهجت بدوى فى أكثر من موضع من هذه المذكرات بأنها مذكرات غير وافية، إنما هو يكتب على هامش التاريخ، لهذا فإنه غير ملزم بالوثائق أو المستندات معتمداً على الصدق وحده:

«دون عمد منى فقد كان على سن قلمى هذه اللمسات التى قد لا تغيب عن كاتب شاعر يعمل بالصحافة. فقد كنت حيناً أصوغ الأخبار المثيرة، وحيناً أكتب على طريقة اليوميات، وحيناً أنحو منحى القصة، وحيناً أفيض بالشعر، وحيناً أعمد إلى التحليل، ودائماً أتوخى وضع «العناوين الفرعية» أو «فواتح الشهية» التى قد تسترعى الانتباه وتطوع القراءة والمتابعة!».

«وما فاتنى أننى أكتب على هامش التاريخ ولا أؤرخ، ومثل هذه الكتابات ليست محتاجة إلى دعمها بالوثائق والمستندات، وإن كان خلوها منها ـ بالضرورة ـ لا يعنى كونها مدحوضة أو وهمية أو «مفبركة»، فقد كتبتها بصدق نفس وتوخيت فيها صدق القول».

«ولقد أعلم أنها ليست وافية طبعاً، فما يمكن أن تأتى هكذا ولا هى استهدفت أن تكون شبه مستوفاة، ويقولون عن «الفن» إنه «اختيار»، وربما من هذه الزاوية الفنية فإن حكاياتى تلوح مفعمة بالسوانح والاختيارات».

. . . .

«فليست هذه «مذكرة تفسيرية» لنصوص كتابى، فهو يفسر نفسه بنفسه، إنما هى أقرب «للمدخل» [منها] إليه».

«والصورة التى تشكلت على صفحات هذا الكتاب، سواء حققت أم جاوزت أحلامى أم لم تبلغها كلها.. هى على أى حال أشعرتنى بما يشبه ارتياح الرضاء النفسى، أتراها تحظى بمرضاة الله جل فى علاه، ثم برضاء القارئ الكريم؟ ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء».

(٦)

ويقدم مصطفى بهجت بدوى فى مذكراته صورة قلمية رائعة لليلة التى توجه فيها لتقديم أوراقه فى الكلية الحربية، وقد شهدت هذه الليلة غارات من قوات المحور على مدينة الإسكندرية، ويجيد صاحب المذكرات وصف مشاعر الناس تجاه هذه الغارة، ويلجأ مع حكمته وحنكته وخبرته بالحياة إلى أن يصور مشاعر الناس وكيف تتنامى الصور التى تقدمها تصوراتهم لما حدث، فالصورة فى الإسكندرية غيرها فى دمنهور، ثم تتضخم فى طنطا، وتصبح الصورة أقصى ما يمكن من التضخيم فى القاهرة:

«تلك الليلة من ليالى شهر أغسطس ١٩٤٠ كانت ليلة ليلاء مشهودة، كانت تجربة جديدة علينا، هى ليست عناوين صحف عن أحداث خارجية جارية نتابعها على البعد، ولا هى فيلم سينمائى من إنتاج هوليوود يشدنا إليه بمشاعر اللحظة وشغف أو قلق الرؤى المصورة المعروضة علينا، ولا هى حتى لقطات من «جريدة الحرب المصورة» التى تسبق عرض الفيلم الرئيسى بما يشبه يوميات الحرب العالمية الثانية التى كانت فى شهرها الثانى عشر بين المحور والحلفاء، بين هتلر وتشرشل، إنما الذى حدث وقع فى عقر دارنا.. فى مسقط رأسى.. فى الإسكندرية.. جاءت الطائرات الإيطالية المغيرة من «الغرب» حيث كانت إيطاليا موسولينى - أضعف ما فى المحور - تحتل منذ سنوات شقيقتنا ليبيا.. أو «لوبيا» كما كانت تطلق عليها الصحف المصرية آنذاك! أراد موسولينى أن يستعرض ويثبت وجوده أو «يهوش» بأن الغزو على الأبواب، فبعث ببضع طائرات فى غارة عشواء عرجاء على مدينة الإسكندرية، أفرغت قنابلها كيفما اتفق ولاذت بالفرار، قليل من القتلى وقليل من الجرحى وقليل من الهدم فى الثغر السكندرى، وقليل جداً من العقل فى الرأس الإيطالى! ولكن ذاك كان أول لقاء حقيقى لنا «بويلات الحرب».

«وذهبت من زيزينيا حيث منزلى برمل الإسكندرية إلى بولكلى برمل الإسكندرية، حيث وقعت الغارة بالأمس، أعاين «آثار العدوان» التى بدت فى شارع «ألن» بالتحديد. والغريب أن اسم هذا الشارع وأمثاله

كان موضوع أول مقال أو كلمة نشـرت باسمى فى الصحف. فقد كتبت قـبل عامـين ـ أى سنة ١٩٣٨ ـ إلى جريـدة «الثغـر» الأسبـوعيـة التى تصدرها جمعية مصر الفتاة أطالب بتـغيير وتمصير الأسماء الأجنبية التى تحملها، بكثافة شديدة واستفزاز أشد، شوارع الإسكندرية بالذات».

«إننى أذكر تلك الليلة كأنها فاجـأتنا بالأمس فقط، أذكرها بصفارات الإنذار وصدى الفـرقعات المـدوية وصفارات الأمـان وخرائب البيـتين المتهدمـين من الغارة فى الشارع المذكور، كأنهما «البـيتان المكسوران» فى أول قصيدة كتبتها قبل قليل من الأشهر! فبعد ساعات من تلك الليلة ـ وبالمصـادفة ـ كنت فى الطريق من الإسكندرية إلـى القاهرة، لم أكن أنشد «الهـجرة» أو الاحتمـاء من الغارات، وإنما كنت أشـرع فى تقديم أوراقى للالتـحاق بالـكلية الحـربيـة الملكية! هكـذا كانت البـداية مع الغارات والأنوار الكاشفة والمدافع المضادة للطائرات».

«والقطار يقف بـنا فى مـدينة دمنهـور كـانت أحـاديث الركـاب أن الإسكندرية عانت أول أمس من غارة هائلة! وفى محطة طنطا أشيع أن نصف أهل الإسكندرية لقوا حـتفهم! وعندما وصلنا إلى مـحطة القاهرة جنحت المبـالغات بالناس إلى القـول بأن الإسكندرية أصبحت «كـومة تراب!».

(٧)

ويشير صـاحب المذكرات إلى قبول الطلاب فى الكلية الحـربية وما كان يسـتلزمه الأمـر من ضرورة وجود واسطة تهـيئ لهؤلاء القـبول فى

كشف الهيئة، ويشير ضمن هذا إلى واقعة توصية عبدالمجيد إبراهيم صالح قطب الأحرار الدستوريين على بلدياته جمال عبد الناصر فى دفعة سابقة، ثم يصور موقف دفعتهم من الدفعات السابقة عليهم وموقف هذه الدفعات منهم:

«لعل مئات غيرى من شتى أنحاء القطر المصرى كانوا يحذون حذوى أو كنت أحذو حذوهم، نستكمل أوراقنا لنقدمها إلى الكلية الحربية التى أعلنت عن قبول دفعة جديدة من حملة شهادة التوجيهية (البكالوريا سابقا، والثانوية العامة لاحقا)، جاءوا من المدن والقرى، من الوجه البحرى والوجه القبلى، من مختلف الأوساط، المهم للقبول.. الشهادة والسن والطول والكشف الطبى، ثم آخر وأهم الأشياء: كشف الهيئة.. أى الشفاعة والوساطة، وكأنما هم خطابات لا تصل إلى أهدافها إلا إذا كان «موصى عليها»! «جمال عبد الناصر» مثلاً لم يكن ليقبل فى الكلية الحربية إلا لكونه توصل - أو توسل - إلى عبد المجيد إبراهيم صالح باشا أحد أقطاب حزب الأحرار الدستوريين، أحد أعيان أسيوط، فصحبه إلى الكلية الحربية وأعطاه صوته فكان هو جواز المرور، ولو كان الباشا يعلم - والله أعلم - بأن هذا الفتى سيقود ثورة ضد الإقطاع بعد نحو ١٦ سنة لما زكاه، ولربما ألقى به من عربته فى عرض الشارع!».

«وتحدد يوم الجمعة ٦ سبتمبر ١٩٤٠ لدخول المقبولين من دفعتنا إلى الكلية الحربية الملكية بالقسم الإعدادى، وكانت دفعة القسم النهائى

الضخـمة (حصـيلة دفعتى الثـقافة: يـوليو ١٩٣٨ والتوجـيهيـة: يوليو ١٩٣٩) قد تخـرج منها قـبل دخولنا مـباشـرة ٧٠ ضابطاً واسـتبـقوا الآخرين ليخرجوا مائة بعد شهر ثم ليـحتفظوا بالباقين فترة أخرى لحين النظر فى أمرهم وتدبيـر الميزانيـة! لكنهم جميـعا منحوا إجـازات لمدة أسبوعـين، فخلت الكلية فى الأيام الأولى لدخولنا إلا مـن طلبة القسم المتوسط المنقـولين من الإعدادى بعد سنة كاملة من التحـاقهم بالكلية فى سبتمبر ١٩٣٩، فى حين أن الكلـية الحربية درجت فى أعوام سابقة ألا تحجز طلبـتها بين جدرانها أكـثر من ١٢ شهراً، ثم ترقيـهم ضباطاً لحاجة الجيش وظروف الحرب، بيد أن الحظ يلعب دوره فى الاختصار والانتظار مثلما تفعل أحياناً ظواهر المد والجزر!».

«والخلاصة أننا وجدنا أنفسنا فجـأة بين يدى «محدثى نعمة» انفردوا بنا «وفين يوجعك!» حيث تولوا أمرنا لبضعة أيام كأسوأ وأغشم وأحمق ما تكون الولاية! وليس بخاف أن السن سن طيش ومشاغبة مراهقة وأن «المناخ» يتحكم وينقل العدوى!».

ربما يجـدر بنا أن نشير هنا إلى أن الدكـتور عبـد الكريم درويش قد تناول التجـربة المماثلة فـى كلية الشرطة بحـديث شيق أيضاً قـدمه فى مـذكراته : «حـصاد السـنين» يبد أن الفـارق بين حـديث الرجلين عن التجربتين أو عن التـجربة الواحدة يعبر بوضوح عن الفـارق فى مسيرتى حياتـهما ، فالدكـتور درويش يقدم ما حـدث فى إطار أنه تجربة تربوية مهمة أما مصطفى بهجت يروى فيقدم التجربة بملامح إنسانية تذكر منها

الغرابة والعبرة فى المقام الأول على نحو ما رأينا فى فقرته السابقة وعلى نحو ما سنرى فى بقية فقرات طويلة عن هذه الفترة .

(٨)

وبعد صفحات يقدم لنا مصطفى بهجت بدوى صورة مهمة لا تزال تشغل ذهنه من الأيام الأولى التى قضاها فى الكلية الحربية:

«شىء لا أبرح أذكره من الليلة الأولى لنا بالكلية الحربية.. وآناء الشهور وأطراف السنين! وقع هذا الشىء مساء اليوم الأول لنا الذى كل ما فيه جديد وغريب ومربك ومرهق، وشمال يمين، وهرج ومرج، وشخط ونطر، وتعليم وتعليمات وعدم فهم للتعليم والتعليمات! لم يكن يتخلل اليوم الأول المذكور من «الترفيه الموسيقى» سوى زعقات أو نوبات البروجى (والبروجى كلمة تركية ككثير من تراث المصطلحات العسكرية آنذاك ابتداء من الرتب العسكرية أمباشي.. يوزباشى.. بكباشى.. إلخ، ومروراً بأسماء الأشياء والأدوات والكتائب، فيقال عن الكتيبة الأولى برنجى، والثانية كنجى، والثالثة تشنجى، والرابعة أربعجى.. إلخ)».

«فبعد هذا اليوم الأول الحافل الذى يتعذر كثيراً جداً على المرء فيه أن يختلس دقائق معدودة يلتقط أنفاسه أو يخلو فيها إلى نفسه أو يؤدى صلاة واجبة.. بعد هذا اليوم الكبيس قيل لنا فى المساء إن ثمة نوبة تسمى «نوبة رجوع» فى الساعة التاسعة والربع مساء لا يجب عند انتهاء «عزفها» أن يكون أى من الطلبة فى الحمام أو الردهات أو أى مكان آخر

سوى العنبر الذى تحدد له سريره وفراشه إلى جوار دولاب ملابسه العتيد، وذلك استعداداً للنوم والارتماء فى الفراش! - «كالفسيخة» - عند «نوبة نوم» فى تمام الساعة التاسعة والنصف مساء - أى بعد ربع ساعة - حيث تطفأ الأنوار!».

«وبالكاد استطعت واستطاع غيرى أن يعودوا إلى العنبر مع آخر نغمة من مقطعة «الرجوع»، وإنها - للحق ولإتاحة الفرصة - «أطول» ما أبدعه فن الموسيقى العسكرية وأعذبها وأكثرها حزناً كذلك، أو ليست «تستعار» فى مراسم دفن العسكريين أو زيارة قبورهم. . ﴿ياأيتها النفس المطمئنة ارجعى إلى ربك. . .﴾؟!

«ولعل نوبة رجوع مألوفة بعض الشيء لدى «القارئ المدنى»، فكثيرا ما يشهدها ويسمعها فى التليفزيون لدى الزيارة المصورة لمقابر الشهداء أو الرؤساء كعبد الناصر والسادات فى المناسبات».

ونأتى إلى فقرات حافلة بقدرة الشاعر على تصوير المشاعر التى حفلت بها التجربة الأنسانية :

«لم يتخلف عن نوبة رجوع فى تلك الليلة إلا نفر قليل أشبعهم الطلبة القدامى لوماً وتقريعاً، وكنت فى شغل شاغل عمن حضر وعمن غاب، فقد كان علىّ أن أؤدى ما فاتنى من صلوات اليوم، هذا يوم عصيب عجيب، حاسم قاصم، أخال كل طالب جديد منا فيه كأنه قد انشق نصفين، أو وقف تفكيره وشل، لم يعد يذكر أهله، ولا رفاق صباه ومراحه، ولا اليوم الأول الذى التحق فيه بمدارسه الابتدائية

والثانوية، ولا أيامها كلها، ولا تلك المدارس نفسها! كأنه يوم الحشر، لولا أننا حشرنا بإرادتنا، ولولا أن «النفخ فى الصور» هنا بشرى زائل ومحلى محدود، وأن خارج عالمنا أناساً لم يسمعوا «صوراً» ولا «نفيراً» وهم ما برحوا فى خوضهم يلعبون! ولكنه ـ على أى حال وحتى ذلك اليوم ـ كان عندنا أطول يوم فى التاريخ!».

ولاينس مصطفى بهجت بدوى نفسه الخاصة فى خضم حديثه عن التجربة العمومية وهو يقدم لنا حديثا ندرك مدى صدقه من مطالعتنا لبقية مذكراته :

«كانت مشكلتى ليلتئذ هى أداء الصلوات المتأخرة باستثناء ركعتى الصبح اللتين خطفناهما خطفاً قبل ولوج باب الكلية ذلك الصباح الفاصل فى ٦ من سبتمبر ١٩٤٠، لم نستطع وضوءاً ولا تكبيراً ولا ركوعاً ولا سجوداً حتى حانت لحظة الرجوع، ولا مندوحة أن أجمع «جمع تأخير» الظهر والعصر والمغرب ثم العشاء، فهل تتسع مهلة الـ١٥ دقيقة قبل موعد النوم المحدد لأصليها جميعاً، ولأصل ما لم ينقطع ـ بحمد وفضل وهدى الله ـ بعد أن أكرمنى سبحانه وشرح صدرى للإسلام بالفعل وللسنة المحمدية من منابعها الأصيلة والمستنيرة فى سبتمبر ـ ودائماً سبتمبر ـ ١٩٣٨؟».

«صعب أن يتسع ربع الساعة لهذه الصلوات، وكان حتماً أن تجىء ساعة النوم ونوبة نوم (٩,٣٠ مساء) وأنا مازلت قائماً أصلى فى المحراب. محراب الكلية الحربية، وياله من محراب غير معترف به

فى تلك الليلة! وليت عدم الاعتراف كان مهذباً أو معقولاً، لكن لك أن تتصور أو تتذكر ـ والتمثيل مع الفارق طبعاً ـ بعض الصحابة فى مكة مع بداية الإسلام إذ قاموا يصلون وقد أحاط بهم أهل الجاهلية يسخرون وربما يلقون عليهم القاذورات! فقد تجمع حولى قدامى الطلبة (والقسم المتوسط الحاكم مؤقتا!) بزعم أنهم مسئولو الضبط والربط وهم فى حقيقتهم «محدثو نعمة» تجمعوا أشبه ما يكونون «بالكلاب المسعورة» يصيحون فى وجهى: بايظ! ملكى! (أى مدنى غير عسكرى)».

ويجيد مصطفى بهجت بدوى تصوير مشاعره النفسية وحواره الداخلى مع نفسه فى تلك التجربة حيث يقول :

« وهل كنت غير ذلك ولم تمر علىّ بعد اثنتا عشرة ساعة فى هذا القشلاق؟ فوضوى! درويش مجنون! وكأننى جئت أمراً إداً، كادوا يلفحوننى بأبصارهم التى تطايرت شررا، وأفواههم التى طفحت حمما، وأيديهم التى امتدت إرهاباً ووعيداً. . من حيث كنت لا أستجيب سوى بدموع تنساب حسرة عليهم وعلى نفسى! وحين انتهيت من صلاتى ودلفت إلى الفراش مضيت أبكى وأنشج مهموماً مكروباً مذهولاً حتى غلبنى النوم بأحلام كالكوابيس».

(٩)

ومن حسن حظ تاريخنا المعاصر أن مذكرات مصطفى بهجت بدوى التى بين أيدينا تتحدث بتفصيل عن بعض التطورات التى حكمت سياسة القبول فى الكلية الحربية فى نهاية الثلاثينيات وبداية الأربعينيات،

ويروى كيف كان السلاح البحرى سيختص بدفعة من هذه الدفعات إلا أن تسعة من أفرادها راحوا شهداء قبل تخرجهم فى الكلية:

«كانت «الدفعات» للكلية الحربية فى أواخر الثلاثينيات وبالتحديد بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ ومع بوادر نشوب الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر ١٩٣٩ تتميز بظاهرتين طارئتين وعلى غير المألوف، أولاهما غزارتها عدداً، وثانيتهما اختصار فترة الدراسة وضغطها من ثلاث سنوات إلى سنة واحدة أو سنة وبضعة شهور قليلة، خاصة أن الكلية الحربية كانت تقبل فى ذلك الحين فى السنة الواحدة أكثر من دفعة واحدة على فترات متفاوتة، وإن تراخت فى ذلك مع بداية سنة ١٩٤٠ فلم تقبل سوى قرابة ثلاثين طالباً قبلنا بشهرين أو ثلاثة، وإن كان معروفاً أن هؤلاء بالذات على ذمة «البحرية» أى السلاح البحرى الذى فكروا فى إحيائه، وكان - وهو صاحب التاريخ والأمجاد من أيام محمد على باشا - قد انكمش واضمحل لسنوات طويلة قائمة وكأنه عقاب مستمر منذ أن تجمع أعداؤنا لهزيمة طموحات محمد على التى تحطمت فى موقعة «نافارين».

«لكن حتى تلك الدفعة البحرية لم يجدوا بداً إلا أن يضموها إلينا لوفرة دفعتنا التى قاربت المائتين، انخرط هؤلاء إذاً بيننا، وكنا نستطيع تمييزهم من أول نظرة لاختلاف نوعية ودرجة اللون الكاكى فى الملابس التى يرتدونها عن ملابسنا، وفعلاً باتوا منا وبتنا منهم، وباستثناء تسعة منهم بعثوا بهم فى السنة الثانية إلى «المدرسة البحرية»

بالإسكندرية للتخصص البحرى وليتخرجوا ضباطا بحريين، فإن الباقين تخرجوا معنا بين صفوفنا فى الجيش».

ويطلعنا مصطفى بهجت بدوى على إحدى المفارقات القاسية فى تاريخنا العسكرى الحديث ، وهى مفارقة كادت تنس من كثرة ما حفل به هذا التاريخ من مفارقات وفظائع :

«ومن سخرية القدر وكالمآسى الإغريقية فإن هؤلاء التسعة قبيل تخرجهم بأسبوع واحد فى يونيو ١٩٤٢ وفى مناورتهم البحرية الأخيرة اصطدمت سفينتهم فى مدخل ميناء الإسكندرية بلغم بحرى ألمانى، ذهبت يبابا وشعاعا وهباء منشورا، لم تبق ولم تذر قبطانا وضباطا بحريين وطلبة على وشك التخرج، وغرقت بشهدائها حطاما فى أعماق البحر، لم ينج سوى واحد فقط بمعجزة نادرة، ويبدو أنه فى تلك اللحظة المنكودة كان منفردا فوق سطح الجانب الأبعد من اصطدام السفينة باللغم فأطلقته قوة الاصطدام كأنه صاروخ «بحر - جو»، وبالجاذبية الأرضية أو البحرية هوى من حالق على صدره فوق صدر الماء، انتشلته مركب عابرة وظل ينزف ويعالج شهوراً متصلة حتى كتبت له السلامة آخر الأمر، بقى «شاهدا» على أن من بين «دفعتنا» ضابطا بحريا، ذلكم هو اللواء بحرى سعد الدين حافظ الذى شغل منصب نائب مدير القوات البحرية أيام كان «يحتكر» قيادتها الفريق سليمان عزت».

(١٠)

ومن حسن حظ تاريخنا العسكرى أيضا أن الأستاذ مصطفى بهجت بدوى قد حرص على أن يروى حدود المفارقة فى أمر الترقيات العسكرية التى حظى بها أفراد الدفعة التى ينتمى إليها فى القوات المسلحة (دفعة سبتمبر ١٩٤٢)، ذلك أن أحد أفراد هذه الدفعة، ترك خدمة سلاح المشاة وبدأ بداية ثانية فى سلاح الطيران متساويا بالطلبة الجدد مضحيا بأقدميته فى الجيش، ولكنه مع هذا التنازل منه عن أقدميته حصل فى سلاحه الجديد على رتبة اللواء قبل أن يحصل عليها زملاؤه الذين احتفظوا بأقدمياتهم فى الجيش بل إنه أصبح قائداً للقوات الجوية كلها:

«كذلك ـ والاستطراد هنا مطلوب واستباق الأحداث مناسب ـ فإن من بين دفعتنا التى لم تخصص لها «حصة» مبكرة لسلاح الطيران مَنْ تقدم ـ بعد سنوات قليلة من تخرجه معنا وخدمته بسلاح المشاة ـ والتحق بكلية الطيران متساويا بالطلبة الجدد مضحيا بأقدميته فى الجيش، وأعنى به الملازم على مصطفى بغدادى. ومن الطريف أنه ترقى إلى رتبة لواء طيار قبل ترقى دفعتنا إلى رتبة اللواء، وذلك من جراء التوسع فى دعم القوات الجوية بالضباط الطيارين بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وقد بلغ على بغدادى ما هو أهل له فأصبح فى أول السبعينيات قائدا للقوات الجوية بحكم كفاءته المشهودة، واستقامته الحميدة، وأعصابه الهادئة الفولاذية».

(١١)

ولا يفوت صاحب هذه المذكرات أن يقدم من خلالها تصويراً طريفاً ودقيقاً وموحا لفترة الأسابيع الأولى فى الكلية الحربية وهى التى تسمى بفترة المستجدين:

«يُطلق على الأسابيع الأولى بعد الالتحاق بالكلية الحربية اسم «مدة المستجدين»، لا يبرح ولا يتعدى فيها الطالب المستجد أسوار الكلية إلا بإلقاء النظرات إن أمكن من حين لآخر على الرائحين والغادين فى شارع الخليفة المأمون الذى كانت تقع فيه الكلية الحربية آنذاك. . . . . . لا تصريح إجازة خميس وجمعة، عزلة تامة عن العالم الخارجى باستثناء السماح بزيارة لمدة ساعة أو اثنتين صباح يوم الجمعة من أسرة الطالب داخل أسوار الكلية، ومعظم وقت الزيارة يكرس ـ عادة ـ للشكوى من سوء المعاملة لدرجة إبداء الرغبة فى الاستقالة من الكلية تقديراً من الطالب أنه قذف به من الجنة إلى النار حتى دون المرور على «الأعراف»! وعادة أيضاً تقابل شكواه بعبارات العزاء والتسرية، وأن «الغربال الجديد له شدة» وأنه سيعتاد على الحياة الخشنة بعد فترة تطول أو تقصر».

«هذه «الحبسة» الحاجزة فوق أنها عُرف عالمى، هى منطقية لصقل الطالب المستجد وإمراره فى «معمل الاختبار وإحداث الهزة» أو الصدمة الكهربائية المطلوبة لتسهم فى تحويل تياره من «الموجة المدنية» إلى «الموجة العسكرية» بقدر المستطاع!».

وعلى الرغم من بشاعة التشبيه الذى يقدمه مصطفى بهجت بدوى إلا أنه يظهر المهارة فى تجاوز البشاعة إلى موضوع التجربة :

«وكما يحدث فى «الزيارة» مع «المسجونين» حيث تتصدر المأكولات وشهى الطعام مراسم الزيارة لتـؤكل دفعة واحدة خلال الزيارة، فكذلك كان الأمر مع زيارة الطلبة المـستجدين بالكلية الحربية صبـاح الجمعة، والحق أن الطعـام فى الكلية الـحربيـة أيامنا كان مـتقـشفـاً ومحـدوداً وموجـعاً، لـم يكن يتنـاسب لا مع سن النمو ولا مع المـجهود الـبدنى المبذول. . وكأنما رفعت الكلية شـعار «جوعوا تصحوا» ولكن الجوع، الذى كان، بات قارصا!».

ويقدم مصطفى بـهجت بدوى ذكرياته عن وجبات الطعـام فى الكلية الحربية مـقارنا بينها وبين وجبات الطعـام فى المدارس الثانوية فى ذلك العصر ، وهو حريص على أن يضمن حديثه كل ما يمكنه منه تفصيلات ومقارنات ، وكأنه كان يـستشرق مستقبلاً لن يجـد مصدراً لكتابة تاريخ هذه الفترة غير كتابته هو . . . ولنقرأ معه ما سجله :

«كانت أول وجـبة فى الصباح البـاكر هى «شوربة عـدس» مع قطعة جبن أو حلاوة، وأشهد أن شـوربة العدس كانت متقنة وشهيـة ومشبعة كـأنما هى «وقـود» حركـة اليـوم كله، ثم وجبـة الغـداء بعد الطوابيـر والمحاضرات والعناء الجسدى والذهنى ونحن نتضور جوعاً تأتى مخيبة للآمال، خضار أشبه باللغز ولا يرقى حتى لنوعية خضار غداء المدارس

الثانوية (وكنا نتناول طعام الغداء فى عنابر المدارس الثانوية على أيامنا، ولم يعد هذا ممكناً فى مدارسنا الآن ومنذ أمد.. مع وفرة العدد وضيق الأماكن، ومجانية التعليم، وضيق ذات يد الحكومة!) ثم قطعة لحم أرق من دين اليهودى كما يقولون فى الأمثال! ثم أرز لا يكفى «السرفيس» المخصص كنصيب ٧ من الطلبة طالباً واحدا بدون مبالغة، حتى أننا كنا نعد حبات الأرز التى نتناولها فلم تكن تتعدى ٤٠ حبة! ومن الطريف أن حظى أوقعنى مع جماعتى بالميس وبيننا أحد «النباتيين» لا يأكل اللحوم ـ وهو الطالب كمال الدين رفعت ـ فكنا محسودين عليه إذ نوزع نصيبه من اللحم علينا بالدور على مدار الأسبوع!».

«وفى الساعة الخامسة بعد الظهر كان هناك ما يسمى طابور الشاى.. ومن الواضح أنه مقتبس عن النظام الإنجليزى «شاى الساعة الخامسة» ولكنه شاى فحسب لا يصحبه حتى قطعة كيك أو بسكويت! وأخيراً وجبة العشاء التى تجعلنا ، هى الأخرى ، نكاد نبيت على الطوى!».

(١٢)

ومن أطرف ذكريات مصطفى بهجت بدوى عن فترة دراسة فى الكلية الحربية ما يرويه عن واقعه حضور أركان حرب الكلية البكباشى حسين فريد (الفريق فيما بعد) لخطبة الجمعة التى ألقاها صاحب المذكرات فى مسجد الكلية وتهنئته عليها، وكيف أن باشجاويش الدفعة لم يدعه يهنأ بهذا التقدير:

«.... وفى إحدى المرات حين حل الدور على السرية الثالثة ـ سريتى التى أنتمى إليها ـ للبقاء فى الكلية يومى الخميس والجمعة... حلت صلاة الجمعة وكنت بين مَنْ غشوا مسجد الكلية لأدائها، ونحن من أهل السنة.. ونظرية «الإمام الغائب» لدى «الشيعة» وليست لدينا، ولكن «الإمام الغائب» فى يوم الجمعة المذكور كان إمام مسجد الكلية الحربية حيث لم يعثر له على أى أثر! وكان لابد من التصرف، فلم أجد مفراً من أن أعتلى المنبر وألقى خطبة الجمعة، فعلتها ولم يرتج علىّ، فقد وفقنى الله سبحانه بأكثر مما تصورت، وكان محور الخطبة أداء الواجب الدنيوى فى الإسلام إلى جانب الفرائض الدينية، واستشهدت بقصة قارون الواردة فى القرآن الكريم ﴿ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك﴾ [ذكرنا النص القرآنى كما ورد فى القرآن، وكان صاحب المذكرات قد بدل وضع الجملتين].

«وكان «البكباشى حسين فريد» أركان حرب الكلية من بين المصلين، وإن لم أره ـ لحسن الحظ حتى لا أرتبك ـ فقد جلس على الحصر خارج المسجد، ويبدو أن الخطبة أعجبت حسين فريد، وهو رجل ـ رحمة الله عليه ـ يجمع بين الصرامة العسكرية والطيبة الأصيلة والتقوى، وربما لأنه لم يتخيل أن طالباً فى سن المراهقة يمكن أن تجل خطبة الجمعة تضاعف إعجابه حتى أنه بعث باسمى إلى باشجاويش الكلية آنذاك الصديق العزيز وهيب زكى وهبة لاستدعائى إلى مكتبه، وبالفعل صحبت الباشجاويش يوم الاثنين التالى إلى مكتب

حسين فريد، وأشار إلى خطبتى اليتيمة التى لم تتكرر بعدها، وأسمعنى كلمات غير مـألوفة من أركان حرب الكلية إلى أى طالب فيـها، واحمر وجهى من خـجل المفاجـأة والتكريم، وتمتمت بكلمـات متعـثرة بين الشكر والتـهـيب والتـواضع الخـالص. . ورحم الله امـرءا عرف قـدر نفسه».

«وآذنت المقابلة بالانتهاء، غير أن الباشجاويش «الماكر» انتهز الفرصة فقدم لحـسين فريد كشـفاً بأسماء الطلبـة المخالفين. . وكـان اسمى فى صدارتهم بوصفى ارتكبت مخالفة الكلام الخافت فى أثناء الطابور، تلك التى كانت تسليتى الكبرى ودائى المـزمن على السواء، خاصة مع جارى المفضل وزميل العمر محمد عبدالهادى حسونة! وما أن رأى حسين فريد اسمى (العالق فى ذاكرته) بالقائمـة حتى أفلتت منه ابتسامة نادرة. . وهى شديدة العـذوبة، ما لبث أن اقتلعهـا اقتلاعا! وأخذ يوجـه الحديث إلىّ قائلا: «أظن أنك أشـرت فى خطبتك إلى قوله تعالى «ولا تنس نـصيبك من الدنيا»، قلت: أيوه يافندم! قـال وقد علا صوته واكتسب «جـهامة» مـصطنعة: هذه المـرة سـماح. . وإذا تكرر ذلك مـنك بعدها سـيكون الجزاء مضاعفا! والتفت إلى الباشجاويش صائحا: دور!».

«خرجت لا أعرف هل أبدى سعادة أم أكظم غيظا!».

(١٣)

ويروى مصطفى بهجت بدوى موقفـا، قد يبدو لنا اليوم وأمس وكأنه فى غاية الغرابة، وقفه منه الفريق الدجوى صـاحب المحاكمات الشهيرة

فى الستينيات، ولو أنه كان فى هذا الموقف المبكر قد تقمص نفس الروح التى اشتهر بها فيما بعد لكان جزاء مصطفى بهجت بدوى الإعدام المبكر، وهو يحكى كيف أن باشجاويش الدفعة والتالى له فصلا من الكلية الحربية لسبب مشابه، ثم جاء الدور عليه لولا أن القدر كتب له البقاء:

«تلقيت خطاباً من زميل فى الدراسة والسياسة، فى العباسية الثانوية بالإسكندرية ومصر الفتاة، وكان طالباً بالسنة الأولى بكلية العلوم السكندرية، وخلال حصة دراسية فى الاقتصاد السياسى للدكتور حسين فهمى أرسل مساعد أركان حرب الكلية اليوزباشى فؤاد الدجوى! ساعى مكتبه يستدعينى بالاسم لمقابلته، وبدا أن ساعى مكتب المستدعى كأنه المدعى العام تأبط شرا استنتجته واستنتجه مقدما زملائى فى إعدادى السرية الثالثة!».

«ولليوزباشى فؤاد الدجوى بين الطلبة سمعة عريضة كمدرس للبيادة والطوابير بصوته الجهورى، ولسانه السليط المشوب بخفة ظل! ومن مأثوراته «خناقاته» المستمرة مع قارع الطبلة التى نسير على إيقاعها «شمال يمين» فى الطوابير، فلطالما كان ينبهه إلى «ضبط الإيقاع» لتنتظم خطى الطلبة ويناديه: ياطبلجى. . اصح! وفى إحدى المرات قال له: ياطبلجى إما أنك حمار، أو أننى أنا الحمار! فرد عليه العسكرى بتلقائية الريفى أو «غرور الموسيقار»: أنا مش حمار يافندم! فجرى نحوه فؤاد الدجوى وهو يسب له الأخضرين والوالدين! ولم يكن اختيار الدجوى

مساعدا للبكباشى حسين فريد أركـان حرب الكلية عبثاً، وإنما استكمالا للضبط والربط».

«وحالما وقفت أمام الدجوى فى مكتبه نادانى متسائلا: تعرف واحد اسمه مصطفى كمال عبد العليم؟ قلت: أيوه يافندم، هو صاحبى من الإسكندرية! قال: لا.. ليس صاحبك بل عدوك! إنه (وأخذ يستظهر قاموسه من السباب الذى عهدناه مع الطبلجى وغيره)، ولما ظهرت علامات العجب والرهبة على وجهى، ناولنى مظروفاً مفتوحاً معنوناً لى، فلما رحت أتلو الخطاب الكامن (الذى كان أشبه بالكمين!) داخله اصفر وجهى واحمر واخضر!».

«كتب لى مصطفى كمال عبدالعليم يقول بين ما يقوله نضر الله قلمه: عزيزى مصطفى.. بعد التحية «لقد وقع الاختيار عليك وعقدنا الآمال عليك للقيام بثورة مسلحة ضد الإنجليز! ولا عذر لك.. فالبنادق والأسلحة عندك بالكلية الحربية بغير حساب!».

«ياستار يارب! إذا كان مَنْ سيبث الروح الوطنية بين الطلبة عوقب بالرفت النهائى من الكلية هو وحامل خطابه، فماذا كان يمكن أن ينتهى إليه مصيرى مع هذا الخطاب والثورة المسلحة المبيتة التى «سوف أتزعمها».. وتحت سيف الجلاد البريطانى؟ إما الإعدام ـ وهو الأرجح ـ أو الأشغال الشاقة المؤبدة!».

« وعقدت الدهشة والمفاجأة والخوف لسانى! فرمقنى اليوزباشى فؤاد الدجوى بنظرة حانية كأنها «المعجزة السماوية» ـ النظرة والمسلك ـ

وقال لى: أنـا لا أطالبك إلا بشىء واحد.. هو أن تكتب إلى مـصطفى كمـال عبدالعليم هـذا خطاباً وتقطع علاقتك به، أمـا عن هذا الخطاب الذى بين يديك فلكى تـطمئن وتهـدأ بالا وتقر عـينا فـمزقـه إربا إربا أمامى! وفعلتها.. أعدمت بيدى دليل الاتهام والإعدام!».

ويختم مصطفى بهجت بدوى حديثه عن هذه الوقفة بقوله :

«طبعا هذا موقف عظيم لا يمكن أن ينسى كشهامة ومروءة وسعة أفق وفضل كبير».



ثم يستطرد مصطفى بهجت بدوى بعد هذا ليعقب بما لابد أن يعقب به:

«بقى أن تعـرف أن اليوزباشى فـؤاد الدجوى هو نفـسه الفـريق فؤاد الدجوى الذى اختاره جمال عبد الناصـر رئيساً للمحكمة العسكرية العليا فى الستـينيات بعـد أن رقاه لرتبـة الفريق وعـينه مديراً لمـصلحة خـفر السواحل، وهو صاحب المحاكمات والأحكام سيئة السمعة التى شملت المئات».

وهكذا يجد صاحب المذكرات نفسه مدفوعاً إلى التساؤل ويقول:

«هل يمكن أن يتغيرالرجال هكذا وينقلبوا رأسا على عقب كما حدث لفؤاد الدجوى بعد موقفه الوطنى النبـيل معى، ثم بعد عشرين سنة مما يعـرفه ويذكـره الناس جمـيعـاً عنه فى مـحاكـماته، أم أن الدنيـا قُلّب [يقصد: متقلبة]، أم هو سيف المعز وذهبه؟!».

(١٤)

بعد هذه التجارب الطريفة فى الكلية الحربية نأتى إلى الأستاذ مصطفى بهجت بدوى قد أصبح يعانى معاناة المسئولين وقد أصبح فى نهاية حياته الوظيفية رئيسا لمجلس إدارة دار التحرير ورئيسا لتحرير الجمهورية مرتين. . وهذا هو يروى ببراءة شديدة أنه كان واحداً من الذين قدر لهم أن يتضمنهم كشف الدفعة الثانية من الصحفيين المبعدين عن وظائفهم الصحفية فى مارس ١٩٧٣ ، وهى المرة الأولى التى حدث فيها مثل هذا فى عهد الرئيس السادات، وقد أبعد هؤلاء إلى مصلحة الاستعلامات ثم أعيدوا قبيل حرب أكتوبر ١٩٧٣ مباشرة، وقد كان من بين هؤلاء: لويس عوض وأحمد بهاء الدين، وكاد مصطفى بهجت بدوى أن يكون من بينهم، ولو حدث ذلك لكان قد أصبح (بروتوكولياً) بمثابة الأول بينهم بحكم رئاسته فى ذلك الوقت لمؤسسة صحفية هى المؤسسة الثالثة (على أقل تقدير)، ولكن السيدة جيهان السادات أنقذته بمصادفة رهيبة، ويدلنا ما يرويه مصطفى بهجت بدوى على أن الأمور لم تكن واضحة تماماً ما بين أبيض وأسود وإنما كانت بحكم «الضباب» السائد فى تلك الأيام خبط عشواء، ويكفينا بدون تعليق كثير أن نقرأ ما يرويه صاحب هذه المذكرات وهو حريص على أن يذكر أن محمد عبدالقادر حاتم هو الذى قدم الكشف للسادات بحضور محمد حسنين هيكل:

«. . . وفى ظهر اليوم نفسه (الخميس أول مارس ١٩٧٣) كان الدكتور حاتم يقف أمام السادات فى استراحته بكنج مريوط ، ويتلو عليه أسماء الصحفيين الذين تقرر ـ كدفعة ثانية ـ نقلهم إلى هيئة الاستعلامات . وكان يجلس إلى جوار الرئيس أنور السادات السيدة حرمه جيهان السادات والمشير أحمد إسماعيل ومحمد حسنين هيكل».

«وحين قرأ الدكتور حاتم اسمى بين المنقولين صاحت السيدة جيهان السادات : مش ممكن ياريس ! فنظر السادات إليها متعجبا ، وسألها « إيه الحكاية؟» فقالت : «ده كاتب النهاردة مقال عظيم فى جريدة الجمهورية» ! وطلب السادات جريدة الجمهورية وألقى نظرة على كلماتى ثم قال فى هدوء : طيب شيل اسمه من الكشف ياحاتم !».

(١٥)

لعل هذا يدفعنا إلى تأمل كثير مما رواه صاحب هذه المذكرات عن الأسرار وعما وراء الكواليس التى كانت وراء كثير من التقلبات التى عمت المؤسسات الصحفية والمسئولين عنها طيلة عهد الثورة، وهو يلخص تواريخ تتابع «الضباط» على رياسة دار التحرير ورياسة تحرير الجمهورية والمساء : فى فقرة طريفة شاملة يقول فيها:

« . . . ولما كانت الثورة ابنة الانقلاب بل سميت «انقلاباً » فى شهورها الأولى، فإن الطابع الانقلابى « غير المحسوس» جهاراً لزم صحف ثورة يوليو جميعاً . فلا أنور السادات بقى «الكل فى الكل» بجريدة الجمهورية ودار التحرير . ولا محسن عبد الخالق الذى «غطى

عليه» استمر فى صولجانه، بل نحاه الرئيس جمال عبد الناصر وأتى بعبد الرءوف نافع «للتطهير» و «التوفير» فى سنة ١٩٥٨ ولا عبد الرءوف نافع ظل طويلاً فى دار التحرير هو الآخر لتنفيذ السياسة التى اتفق عليها مع عبد الناصر حيث «ضربه» فجأة فى أبريل ١٩٥٩ بتعيين صلاح سالم رئيساً لمجلس إدارة دار التحرير والجمهورية (فى المصالحة الثانية والأخيرة بينه وبين عبد الناصر) ! وهكذا على المستويات الأصغر أيضا».

«هذا عن الجمهورية ، أما عن جريدة « الشعب» فقد عصف العدوان الثلاثى فى نوفمبر ١٩٥٦ بصلاح سالم و «ركنه» عبد الناصر مرة أخرى فى بيته، وتوزعت السلطة فى «الشعب» بين هذا وذاك إلى أن أعاد عبد الناصر صلاح سالم فى أبريل ١٩٥٩ من دائرة الظل رئيساً لدار التحرير (كما قدمت) والتى باتت تضم إلى جانب جريدة الجمهورية جريدة الشعب أيضا . . حتى رؤى إدماج الجريدتين معا فى جريدة الجمهورية واحتجاب جريدة الشعب فى سبتمبر ١٩٥٩ واقتصارها على الأعمال الطباعية لا الصحفية (كمخرج لفظى لعملية الإدماج) و «للتحايل» ولإنقاذ ماء الوجه اقترح المرحوم كامل الشناوى «أحد رؤساء تحرير الجمهورية آنذاك» أن يصبح اسم الجريدة الجمهورية ثم يكتب تحت هذا العنوان الكبير بخط أصغر «جريدة الشعب» ! ووضع هذا الاقتراح موضع التنفيذ بالفعل إعجابا بالحل الذكى «الشاعرى» الذى اقترحه كامل الشناوى».

(١٦)

وعلى نفس الخط يروى صاحب هذه المذكرات ما حدث لـجريدة المساء التى يحرص على أن يصفهـا بما كانت توصف به من أنها «وكر الشيوعيين المصريين» فيقول:

«. . . وفيما يخص جريدة «المساء» والتى كانت تمثل الفكر اليسارى الناضج والرائد بقيادة خالد محيى الدين والتى اعتبرها البعض «وكر الشيوعيين» (وكان فيها عدد من الشيوعيين فعلاً) فقد أقصى جمال عبد الناصر ـ بين عشية وضحاها ـ زميله وصديقه خالد محيى الدين عنها بعد فشل «ثورة الشواف» بالعراق فى أوائل سنة ١٩٥٩ (وكان الرئيس جمال عبد الناصر فى تلك المرحلة قد بدأ فى مهاجمة الاتحاد السوفيتى بجسارة يحسد عليها ـ لاختلافه وخروشوف فى شأن الثورة العراقية) . وجاء عبد الناصر بمصطفى المستكاوى رئيساً لتحرير المساء بدلاً من خالد محيى الدين ، وتغيرت سياسة المساء تماماً مع اعتقال عدد غير قليل من محرريها فى الاعتقالات التى نكلت بمعظم «الشيوعيين» المصريين . وأخيراً ـ ومازال الحديث مستمراً عن «تجاذب الثورة مع الصحافة» ـ كانت خاتمة المطاف فى حكاية الثورة مع صحافتها عامة هو قرار تنظيم (تأميم) الصحافة فى ٢٤ مايو سنة ١٩٦٠ لتصبح الصحف والمجلات كلها مملوكة للاتحاد القومى . . أى ثورة ٢٣ يوليو» .

(١٧)

على أن أطرف وأخطر ما كتبه مصطفى بهجت بدوى فى هذا الجانب من جوانب تصرفات حكومات الثورة العشوائية تجاه الصحافة (فنا وأداء) هو ما يرويه فى موضع آخر حين يتحدث عن صفات أول دفعتهم وزير السياحة السابق أمين شاكر، وهو يتحدث عن الفهلوة، والإثارة والاعتداد بالنفس إلى حد إهانة الآخرين، ويتطرق إلى أمثلة على هذا الذى يقول فإذا بأمثلته تأتى من محيط الصحافة التى قدر لها أن تستوعب أمين شاكر فى مرحلة من المراحل، وأن تستوعب صاحب المذكرات نفسه فى فترة أخرى، وهذه القصة التى ننقلها عنه ترينا كيف أصبح الدكتور السيد أبو النجا نفسه بكل ما يمثله مجرد رقم (٢) عند أمين شاكر الذى هو رقم (١)، ولنقرأ ما يرويه:

«... عندما صدر قرار تنظيم الصحافة فى ٢٤ مايو ١٩٦٠ عُيِّن مصطفى أمين رئيساً لمجلس إدارة مؤسسة أخبار اليوم . كما عين اثنان معاً عضوى مجلس إدارة منتدبين هما : الدكتور السيد أبو النجا الذى كانت صلته الإدارية قديمة وممتدة فى أخبار اليوم ، والذى يعتبر كفاءة إدارية كبيرة بل هو الرائد المصرى لإدارة الصحف ، وأمين مصطفى شاكر . غير أن قرار التعيين ـ بقصد (غالباً) أو بغير قصد ـ سبق فيه اسم أمين شاكر اسم السيد أبو النجا فى منصب العضو المنتدب .. المشترك! ولا شك أن مثل هذا الوضع ينشأ عنه ـ عادة ـ تنازع فى الاختصاصات يمكن تنسيقها وتكاملها . ولكن أمين شاكر هو أمين

شـاكر ! ويكفى للتـدليل على أسلوب تعـامله مع السيـد أبو النجا مـا تواترت به الحكايات ـ والحـقائق ـ من أن أمـين شاكـر كان يبـعث إلى الدكتور السيد أبو النجا بخطابات يسـتهلها بقوله : من العضو المنتدب (١) إلى العضو المنتدب (٢)».

(١٨)

وفى فقـرات تالية يضرب مـصطفى بهجت بدوى المـثل على فهلوة أمين شاكر بقـصة مهمة لا يقف مدلولها على فهلوة أمـين شاكر وحدها ولا على أمين شاكر نفسه وحده، وإنمـا تتسع القصة لترينا أنماط تفكير كثير من رجال الثورة ورجـال الحكم فى عهدها حين كان من شأنهم أن يرسموا سـياسات إصدار الصحف والمجـلات دون رؤية واضحة ودون هدف مهنى أو سياسى واضح، ثم كيف كانت سـياسات التمويل تمضى غير عابئة بـقواعد الاقتصاد أو الإدارة أو الضمير نفـسه، ثم كيف كانت الأمور نفسها تسوى فيما بعد:

«. . . فى مـرحلة تالية ـ ومـا نزال فى أوائل السـتينيات ربمـا سنة ١٩٦٢ ـ أقنع أمين شـاكر الرئيس جـمال عبـد الناصر بأن يصـدر مجلة شـهـرية فـاخـرة باسم «بناء الـوطن» ذات طابع دعـائى خـاص يرأس تحريرها، كمـا يصدر شقيقـة لها فاخرة أيضا وناطقـة باللغة الانجليزية سميت آراب ريفيو، الأولى تطبع بالألوان فى دار الهلال بالروتوغراف. والثانية تطبع فى شركة الإعلانات الشرقية طبعاً مسطحاً بالألوان» .

«وللأمانة فإن مثل هذه المجلات لا تُقرأ عادة، وإنما هى للاستهلاك الدعائى والشخصى. . . ولكن مَنْ يقف فى مواجهة الثورة المستمرة ؟ إنها (أى الثورة) ـ على حد تعبير مأثور للزعيم المخضرم الطيب الأريب مصطفى النحاس باشا ـ مثل «وابور الزلط» لا يحسن أن يقف أمامه أحد!».

«وكنت آنذاك فى سنة ١٩٦٢ العضو المنتدب لمؤسسة دار التحرير للطبع والنشر التى تتبعها شركة الإعلانات الشرقية المختصة بالمطابع . ووقعت مع أمين شاكر العقد المتفق فيه على أسعار مجلة «آراب ريفيو» وسدد أمين شاكر أول فاتورة . . والثانية . ثم بدأ التراخى. على الأصح «بلط فى الخط» . . أو ليست الثورة كما سماها النحاس وابور زلط ؟! ورغم المطالبات والاستعجالات والإنذارات كان يرجىء السداد».

«لكن لفت الأنظار أن عمال الجمع الأفرنجى لهذه المجلة وبصفة مستمرة كانوا يولونها عناية فائقة ويبدونها (أى يفضلونها) على غيرها، وكذلك عمال الطباعة ! وسرعان ما انكشف المستور».

«كان أمين شاكر «يرش» ببذخ و«فهلوة» على العمال مكافآت تشجيعية لا يحصلون عليها من أى عميل آخر يطبع لدينا ! صحيح لم تكن تتجاوز هذه المكافآت مائة وخمسين جنيها، فى حين أن أمين شاكر ـ أو بالأحرى الجهة التى يمثلها ـ كان لا يسدد الفواتير الأصلية المستحقة والتى هى بآلاف الجنيهات اعتمادا على «قوة الدفع الثورى» ! وأن المجلة تصدر بأمر «وحس» الرئيس جمال عبد الناصر الذى يدعم

دار التحرير بالذات بمبالغ سنوية كبيرة لتستمر فى إصدار صحيفة الجمهورية والمساء والإچبيشيان جازت والبروجريه إچبسيان .. كل ما استطعت الحد منه هو أنى ألزمت أمين شاكر بإحضار الورق الأبيض الفاخر اللازم لطبع المجلة .. ولم يجد مفراً من شرائه وتسليمه لنا. أما قيمة الطبع - وهى ليست هينة - فمؤجلة .. والحساب يجمع ! وتوقفت المجلة ولكن المديونية قائمة نتفاوض بشأنها مع وزارة الإرشاد القومى التى آلت إليها المديونية بقدرة قادر!».



ويحكى مصطفى بهجت بدوى بعض فصول تجربته «الشخصية» مع مجلة بناء الوطن ومع أمين شاكر:

«الطريف أننى حينما انتقلت من دار التحرير إلى دار الهلال سنة ١٩٦٤ وظننت أنى تحررت من "نزناز" فواتير الآراب ريفيو غير المسددة .. كان فى انتظارى هناك بدار الهلال مشكلة أدهى وأمر ! فلقد كان أمين شاكر يتبع نفس الأسلوب فى طبع مجلة بناء الوطن هناك مع اختلاف ثقيل هو أن دار الهلال بحكم توفر «بوبينات» ورق «الستانيه» لديها ، والذى تطبع عليه مجلاتها بالروتوغرافور كانت تمد بناء الوطن بالورق أيضا مع الطباعة ، إذ لا حجة لديها فى أنها تفتقد ورق المجلة على عكس افتقاد شركة الإعلانات الشرقية للورق الأبيض الفاخر الجاهز لطبع مجلة آراب ريفيو . ومن هنا كانت مديونية مجلة الوطن فى دار الهلال أثقل .. وإن لم تخنى الذاكرة فقد سوت وزارة الثقافة

والإرشاد ما على صديقنا أمين شاكر من مديونية مجلتيه بأن سددت ـ بعد مفاوضات كوميدية كالنكات التى تروى على مشتروات الصعايدة ـ أقل من ثلث المستحق ، واعتبر الباقى ديونا معدومة ! ولا عدمنا فهلوة أمين شاكر !».

(١٩)

ونعود مع مصطفى بهجت بدوى إلى أوائل أيام الثورة لنرى كيف نشأت إدارة «الشئون العامة» نفسها، ومع أن مصطفى بهجت بدوى يعطى لوجيه أباظة أقدارا متناهية الضخامة على حساب الرئيسين محمد نجيب وأنور السادات، بل وعلى حساب جمال عبدالناصر نفسه دون أن يقصد، فإنى أعتقد أن عذر مصطفى بهجت بدوى فى ذلك لم يكن سوء التقدير وإنما كان النقطة التى كان ينظر منها إلىٰ مكانة وجهد وجيه أباظة، وقد كان قريباً جداً من وجيه أباظة فى هذه الفترة، فرآه على هذا النحو عملاقاً تماماً ورأى إنجازاته أسطورية مع أنها كما نعرف إنجازات مظهرية فحسب. . دون أن يعنى هذا الرأى منى تعريضاً بها ولا تقليلاً من أهميتها.

ومن أطرف الفقرات فى أدبيات السياسة المصرية المعاصرة تلك السطور التى ننقلها عن صاحب هذه المذكرات وهو يحكى عن فترة عمله فى الشئون العامة بعد قيام الثورة، فيتطرق إلى المقارنة بين شخصيتى السادات ووجيه أباظة، وفى هذه السطور يتضح لنا تقدير مصطفى بهجت بدوى الشديد للدور الذى لعبه وجيه أباظة فى أول

الثورة إلى الحد الذى يجعله واحداً من اثنين فقط يعرفهما كل الناس فى مصر بعد قيام الثورة، هو والرئيس محمد نجيب، وها هو ذا مصطفى بهجت بدوى يقول:

«. . . فمع قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وانصرام عهد وبزوغ عهد جديد فإن «الشئون العامة» لم تلحق بالعهد الجديد فحسب بل كانت فى صدارته . ولا جدال أن نجم العصر الذهبى الثانى للشئون العامة كان قائد الجناح محمد وجيه أباظة الذى عين مديراً للشئون العامة مع بداية الثورة . وبصراحة . . وفى الشهور الأولى للثورة لم تكن مصر كلها تعرف سوى اسمين اللواء محمد نجيب قائد الثورة وأحد أشجع المقاتلين والشخصيات فى تاريخ الجيش المصرى ، وقائد الجناح وجيه أباظة مدير الشئون العامة الذى يفيض حماساً وحيوية وديناميكية وانفتاحاً . كانت إدارة الشئون العامة للقوات المسلحة هى المتحدثة باسم الثورة . وكانت الشئون العامة وراء وأمام الإذاعة والاستعلامات والدعاية والفنون وقطار الرحمة ومعونة الشتاء الخ . . الخ. وعمل وجيه أباظة «كواجهة» للرئيس جمال عبد الناصر أمام الشعب حتى إن أحد أهم شروط محمد نجيب للعودة بعد أزمة مارس ١٩٥٤ كان تنحية وجيه أباظة من منصبه فوراً . . وإن لم يتحقق له هذا الطلب !».

«ولم يكن «محمد نجيب» رئيس الجمهورية هو وحده الذى «يغار» من وجيه أباظة ، وإنما كان هناك أيضاً رئيس جمهورية «الغيب» وأعنى برئيس جمهورية «الغيب» . . أنور السادات ! فالمعروف أن للسادات

صلات سابقة بالصحافة إذ عمل فى فترة إبعاده عن الجيش بمجلة روز اليوسف ومجلة المصور . وكان السادات فى بداية الثورة «تائها» يتلمس منصباً أو «حضورا» ! ويبدو أن الرئيس جمال عبد الناصر أشار إليه أنه فى استطاعته أن «يمر» على إدارة الشئون العامة للقوات المسلحة! وبدت لنا حجرة مدير الشئون العامة بوزارة الحربية ـ لفترة ما ـ أشبه بالكراسى الموسيقية . . أيهما يسبق بالجلوس ـ فعلاً ـ على مقعد المدير : وجيه أباظة أم أنور السادات ؟! وكان «النصر» حليف وجيه أباظة . وخاصة أنه مدير حقيقى ودينامو ومبتكر فى حين أن أنور السادات (كما بدا لنا آنذاك) رئيس شرف ومنظرة !».

«ومع وجيه أباظة أتى عدد كبير من «الضباط الأحرار» هم اليوزباشية : أحمد حمروش، وكمال الدين الحناوى، ومحمد أبو الفضل الجيزاوى، ومصطفى كامل مراد، ثم مصطفى المستكاوى وانضم إلينا أيضا من البداية الملازم أول جمال الليثى الذى عهد إليه بقسم السينما فى الشئون العامة فكانت «السينما» هى قدره وحياته ومستقبله إذ أصبح واحداً من أقدر وأكبر العاملين فى الإنتاج السينمائى».

(٢٠)

ولعل مصطفى بهجت بدوى معذور فى هذا التقدير الذى يضفيه على وجيه أباظة وبخاصة عندما لمس مدى الفارق بينه وبين خلفه فى الشئون العامة الذى لم يستطع تحقيق النجاح الذى حققه وجيه أباظة ولا

بذل الجهد الذى بذله، وهو يتحدث عن تولى محـمد حمدى عاشور إدارة الشئون العامة فى القوات المسلحة فيقول :

«. . . جاء من بعـد وجيه أباظـة فى أكتوبر ١٩٥٤ المـقدم محـمد حمدى عاشور (محافظ دمـياط والإسكندرية ووزير الإدارة المحلية فيما بعد) رحمه الله. ولكن مفهوم عاشور عن الشئون العامة ـ كما بدا لنا ـ أنهـا واحـدة من الثكنـات العـسكرية . لم يفطن للـوهلة الأولى إلى طبيـعتها الخـاصة وإلى ما تمـثله . ولا هو تجاوب سريعاً مع روحـها المنطلقة . . روح الشئون العامة ».

«وكانت الشـئون العـامة قد انتـقلت بالفعل منذ بـداية عام ١٩٥٤ من مقرها المحدود والمحبوب بوزارة الحربية (الدفاع) إلى ثكنة فضفاضة تقع خلف قصر عـابدين من ناحية شارع «حسن الأكـبر» وكانت تلك الثكنات مخصصة فى العهد الملكى لخدمة سيارات وجراجات القصور الملكية».

«ورغم أننى فى أول أكـتوبر ١٩٥٤ كـنت قد أخـذت بأسبـاب ترك الشئـون العامة والجيش كله وبات مـعروفاً أنه فى غضـون أسابيع قليلة سـوف تنتهى خـدمتـى العسكرية، بل رغم أنـنى كنت أطلع «حمـدى عاشور» على مـجريات العمل فى الشئـون العامة بوصفى أقـدم الضباط خدمة فيها. . وأجرى معه ما يـشبه عملية «التسليم والتسلم»، فقد لاح لى حمدى عـاشور جافاً متجـهماً حتى أننى شعـرت كم كان فضل الله علىّ عظيما: جئت إلى الشئون العامة سنة ١٩٤٧ فى الوقت المناسب، وتركتها سنة ١٩٥٤ فى الوقت المناسب!».

وعلى الرغم من أن مصطفى بهجت بدوى حُسب وصُنف دائما من أعداء السادات والناقمين عليه، فإنه يقدم فى هذا الكتاب أحكاما قاطعة فى إنصاف السادات، وهو يفعل هذا على الرغم من أنه لا يمانع فى أن ينتقده فى مناسبات عديدة، وهو ـ على سبيل المثال ـ يؤكد على أن توجه السادات للحريات السياسية كان مشهودا وملموسا مهما كانت الانتقادات التى وجهت إليه فى هذا الشأن:

«غير أن للرئيس الراحل أنور السادات مآثر.. من الصعب ومن الظلم نكرانها أو كتمانها».

«وأكرر.. فعلى المستوى العام كان توجه السادات إلى الحريات السياسية مشهوداً وملموساً بعد مرحلة طويلة من إدماج الحرية السياسية تارة فى الحرية الاجتماعية، وتارة أخرى فى تحالف قوى الشعب العاملة».

«وبصرف النظر عما قيل وقلناه من أن «أحزابه» كانت «ديكورا»، وأن ديموقراطيته كانت ـ على حد تعبيراته الطريفة المبتكرة ـ ذات أنياب، وأن «المعارضة المستأنسة» هى الأقرب إليه والمسموح بها والمرضى عنها وما عداها من معارضة فمصادر أو مطارد.. فلاشك أن الحريات كانت أرحب حركة وأطلق لساناً وتعبيراً فى عهده، وأنه حتى معاملة المعتقلين كانت أقرب إنسانية وتحاول التقرب من الشعار الذى رفعه السادات: سيادة القانون! وكان السادات ابن بلد «مرقّع».. فمرة تحسب

هذه الصفة له ومرة عليه! وعلى أى الحالات كان له حضور وكان ابن نكتة!».



ويلفت مصطفى بهجت بدوى النظر إلى نجاح السادات فى مد مظلة التأمينات الاجتماعية، وهو النجاح الذى لا يلتفت كثيرون من المؤرخين والكتاب إلى أنه لولا اهتمام السادات شخصيا وإيمانه العميق به ما كنا قد وصلنا إلى حالة الاستقرار الاجتماعى التى نعيشها اليوم، ومع أن صاحب المذكرات لا يصور الأمور على نحو ما أصورها فإنه وهو الرجل الكيس الفطن المستمع إلى طبقات الشعب المختلفة والمخالط لهم وغير المتعالى عليهم يصور جزع أصحاب معاش السادات عند وفاته على نحو معبر عن فهمه هو لديناميات الحياة الاجتماعية:

«ثم إن السادات ـ فعلاً ـ مد مظلة التأمينات الاجتماعية، واستن السادات سنة حميدة لا تنسى، وهى أنه قرر ما يسمى «معاش السادات» للمستضعفين الضائعين «الغلابة» الذين لا حول لهم ولا قوة ولا دخل».

«وليس يخفى أن أشد الناس جزعاً عند اغتيال السادات كانوا هؤلاء.. «أصحاب معاش السادات»، ولم تكن مشاعرهم تلك حباً فى السادات وامتناناً فحسب، وإنما بالضرورة أيضاً خوفاً من أن ينقطع عنهم «معاش السادات» بعد أن غاب السادات. ولم ينقطع عنهم معاشهم ذاك والحمد لله، بل زيد مع زيادة المعاشات الأخرى».

(٢٢)

ويصل مصطفى بهجت بدوى فى تقديره لحرب أكتوبر إلى أقصى ما يمكنه من تقدير، وفى الحقيقة فإن موقف مصطفى بدوى من هذه الحرب يدل على شجاعته الفائقة فى إبداء رأيه فى الوقت الذى استعرت فيه حملات أصدقائه والمنتمين إلى معسكره الفكرى ضد السادات وضد دوره فى هذه الحرب، ولكن صاحب المذكرات وهو رجل مسئول وعرف معنى المسئولية يشير إلى أهمية القرار فى حد ذاته، ويصوره فى أبهى صوره «نورا متلألئا» فى تاريخ مصر والسادات بصرف النظر عما أعقب ذلك:

«ومرة أخرى أقول إنه إذا لم يكن لأنور السادات فى تاريخ مصر سوى كونه صاحب قرار العبور فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣ لمحاولة رفع هوان هزيمة ٥ يونيو ٦٧، لكان هذا القرار التنفيذى العظيم نوراً متلألئا فى تاريخ مصر والسادات، بصرف النظر عما أعقب ذلك».

«حسنات كبيرة وصغيرة وكثيرة، وسيئات كبيرة وصغيرة وكثيرة، وحسابه وحسابنا عند ربنا تبارك وتعالى».

(٢٣)

ويحرص مصطفى بهجت بدوى على أن يمتن للسادات على قراره برفع معاشه ومعاش زملائه من ضباط القوات المسلحة الذين تركوا الخدمة [أو أجبروا على تركها] على مدى السنوات المتتالية عمر الثورة،

ويرى صاحب المذكرات أن هذا القرار كان خطوة جبارة فى سبيل إصلاح حال هؤلاء فى الفترة المتبقية من عمرهم وقد بلغوا أعمارا متقدمة:

«أما على المستوى «الشخصى» فإن له مآثر أشرت إليها فيما تقدم».

«بقى أن أنوه بمأثرة لم تشملنى فحسب أو كانت فضلاً شخصياً ومادياً علىّ وحدى، وإنما اتسعت لجمهرة كثيرة من الضباط».

«ذلك أن أنور السادات أصدر فى منتصف سنة ١٩٧٥ قراراً جمهورياً بتعديل معاشات ضباط القوات المسلحة الذين تركوها أو «أُتركوها» منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بأن يصبح معاشهم مساوياً لمعاش «الرتبة» التى عليها زملاؤهم فى الدفعة التى تخرجوا معها من الكلية الحربية ومازالوا فى الخدمة».

«وكانت دفعتنا مثلا آنذاك (سنة ١٩٧٥) برتبة اللواء، وبالتالى تعدل معاشى ومعاش العديدين من دفعتى ودفعات أخرى كثيرة سابقة ولاحقة. وبتنا نحصل على معاش اللواءات، وقفز المعاش قفزة كريمة ملحوظة شملتنا جميعا».

(٢٤)

والآن يجدر بنا أن نلقى نظرة على أكثر تجارب حياة صاحب هذه المذكرات حماساً وتوهجاً قبل أن نمضى فى تدارس بعض الوقائع التاريخية وتاريخ الشخصيات من وجهة نظره :

يحكى مصطفى بهجت بدوى فى هذه المذكرات قصة تجربته النفسية مع التدين فى شبابه، وهو يقصها علينا بتدفق متميز لا يحتاج إلى كثير من التعليق أو الإيضاح اللهم إلا أن نشير إلى أنه يروى ما يروى وهو فى سن الحكمة حين أصبح قادراً على أن يتأمل الحياة الدنيا بقدرة فائقة على معرفة الانفعالات والافتعالات والتطورات فى النفس البشرية، وبقدرة أكثر على الاعتراف العاقل المتزن الذى لا يخفى من الحقيقة وجهاً من وجوهها، ومن الضرورى كذلك أن ننتبه إلى أن صاحب المذكرات ينظر إلى كل ما حدث على أنه كان يمضى مع الطبيعة بدءا من انتمائه لمصر الفتاة، ثم لهذه الحركة «السنية» ثم عودته بالتدريج إلى ما يناسب الطبيعة البشرية.

لنبدأ بتجربته مع حزب مصر الفتاة :

«.... كنت قد انخرطت فى حزب مصر الفتاة مبكراً فى سنة ١٩٣٦ وأنا بين الرابعة عشرة والخامسة عشرة من العمر. وكانت البداية أن صديقاً لأخى عبد الحميد الذى يكبرنى بعشر سنوات واسم الصديق حسين حلمى (الدكتور والمهندس الزراعى فيما بعد)، وكان من مشجعى مصر الفتاة، وكان شقيقه الذى يصغره سمير حلمى (المهندس سمير حلمى وزير الصناعة ثم رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات الذى استشهد فى حادث المنصة يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١) عضواً باللجنة التنفيذية للجهاد فى مصر الفتاة التى يرأسها أحمد حسين المحامى، وتضم: فتحى رضوان المحامى وكيلاً ثم الدكتور مصطفى الوكيل، ومحمد

صبيح، وعبد الحميد المشهدى، وأحمد الشيمى، وسمير حلمى وآخرين أعضاء».

« وفى أحد الأيام من سنة ١٩٣٦ عاد إلينا أخى عبد الحميد ومعه مجلة الصرخة لسان حال مصر الفتاة، ودفعنى الفضول إلى تقليب صفحاتها لأنها «قادم جديد علينا» فى بيت اعتاد رب الأسرة فيه - أى أبى - أن يشترى ويقرأ جميع الصحف والمجلات ويسهر عليها يقرؤها جميعاً باستمتاع، قراءة نهمة تخصص فيها، فهى من كتب الأقدمين والمحدثين التى تشكل ثقافته العامة. . وما أرحبها وأعمقها واتساع آفاقها وأفقه!».

«وشدتنى مجلة الصرخة إليها، وسعيت إلى التعرف بحسين حلمى الذى جعل منى أحد المتعاطفين بل المتحمسين لمصر الفتاة. وفى المدرسة العباسية الثانوية بالإسكندرية كان أحد الزعماء المرموقين بين الطلبة إبراهيم طلعت خطيباً وشاعراً ومناضلاً. . وكان هو ابن مصر الفتاة وداعيتها فى المدرسة، فوجدت دعوته قبولاً آخر عندى وجذبنى إليه بشخصيته العذبة القيادية. غير أن هذا كله كان يدور دورة مسطحة فى دنيا السياسة والوطنية لفتى صغير لم يظهر شاربه بعد، ولم ينضج عقله النضوج الكافى، إذ كان يدور أيضا بين الشقاوة و«العفرتة!».

(٢٥)

وبعد أن يروى صاحب المذكرات تفاصيل تجربته مع مصر الفتاة بإيجاز تتسارع خطواته وهو يروى قصة تجربته مع السنية:

«وفى يوم مبارك حقا من صيف سنة ١٩٣٨ مشيت من بيتنا فى زيزينيا ١٥٠ متراً فقط حيث تقع قهوة مرتفعة كان اسمها «قهوة السواقين»، وخلفها حارة أو مدق مسدود أشبه بالسوق التجارية المحدودة، فعلى جانبيه محلات فيها المكوجى والسمكرى والبقال.. إلخ. وكان الهدف من هذا المشوار الخاطف أن أقابل أحد أعضاء مصر الفتاة لإبلاغه بعض تعليمات تلقيتها من شعبة مصر الفتاة برمل الإسكندرية. كان هذا العضو هو عبد الفتاح السيد إسماعيل أصغر الإخوة الأشقاء الثلاثة الذين يملكون محل السمكرة (السباكة) فى السوق المذكورة، ويمارسون تلك «المهنة».

....

«ولم أجد عبد الفتاح فى المحل، فدعانى شقيقه الأوسط إسماعيل السيد إسماعيل أن أجلس قليلاً وأنتظره ريثما يعود بعد قليل، وأخذ الحاج إسماعيل السيد إسماعيل يتبسط ويسترسل فى الحديث والأسئلة. شيء «ربّانى» جذبنى إليه. رجل سمح، ملتح، خفيض الصوت، مهذب، ويرتدى بدلة عمل صفراء. سألنى أول ما سألنى عن دراستى، وأجبت بأننى حصلت على شهادة الثقافة العامة منذ أسابيع، فقال لى بوجه متهلل: ما شاء الله!».



وهنا يصل مصطفى بهجت بدوى إلى أن يشير فى ذكاء إلى دور «الداعية»، وهو حريص بحكم التجربة على أن يشير إلى أن جوهر

الدعوة والداعية هو القـدوة، وأن يكون الداعية نفسه نموذجـاً للسماحة وبُعد النظر وفـهم الدين وممارسـته، وهو يشيـر إلى أن الرجل لم يكن يحـمل من المـؤهلات ما حـمله خطبـاء الجُمع ولكنه ـ وهو الصـانع الكريم ـ أتى بما لم يستطعه هؤلاء.. ومع هذا فإن صاحب المذكرات فى أبيات الشعر التى يضـمنها قصته يثبت ظنه أن تكون استجـابته نتيجة استعداد نفسى، فى نفس الوقت الذى يتساءل فـيه إذا ما كان الداعية قد نجح معه بفضل البراهين أو بفضل عنصر آخـر لا يعرف عنه شيئاً، فهو يطلق عليه اسم «السحر» كما نرى فى البيت الأول:

«وحقيقة ما شاء الله كان.. تعالت مـشيئته. وأخذ يتحدث عن أبنائه الصغـار ودراستـهم وأمله فيـهم. ثم التفت إلىّ وسـألنى: هل تصلى؟ وأجبت بين الصراحة والخجل «والاحتماء» بأكثرية الناس: لا! إلا صلاة الجمعة أحيـاناً! ولم يعلق الحاج إسماعيل مباشرة وإنمـا ابتسم ابتسامة حانية وأكـاد أقول ابتسامة «هادية»! ومضـى الرجل يتحدث عن النبى.. عن محمد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وكأنما «يقدمه لى» لأول مرة رغم كل ما درست فى المدارس، وسـمعت هنا وهناك! كان يرصع كلمـاته بالآيات القرآنيـة الكريمـة والأحاديث النبـوية الشريفـة.. ولم يطلب منى فى هـذه الجلسة الـشائقـة حـتى أن أصلى.. وإنمـا تركنى لحالى أفكر!».

لسـت أدرى أكان فى القـول سحـر ... أم براهين.. أم هو استعدادى؟
كم أعاد الشيوخ فى «الجُمع» النصح ... وأصغى.. ولا يجىء رشـادى

وأتى الصانع الكريم بما لم يستطعه الشيوخ فى كل ناد!
وهُدى الله يستجيب لقوم دون قوم ، والله أقوم هاد

(٢٦)

ونمضى مع صاحب المذكرات، وقد أخذ تماماً بحديث «الصانع» الماهر، وأصبح مستعداً للهداية على يديه، وللتحول إلى صورة أخرى من صور النفس البشرية:

«لم أنتبه إلى أن غيبة شقيقه عبد الفتاح قد طالت، فقد كنت فى شغل شاغل عنه. وانصرفت ببال مشغول طرأ علىّ ولم أدر كنهه! وفى اليوم التالى لم أذهب إلى عبد الفتاح وإنما إلى شقيقه إسماعيل.. ومن تلقاء نفسى، أحسست كأنما قوة مجهولة تدفعنى إليه، وكأنما كان يتوقع زيارتى.. وكأن جلسة الأمس ممتدة إلى ما شاء الله!».

«وتكرر هذا المشهد وهذا المجلس أياماً وأياما، وكأنما أصبحت متفرغاً له. كل هذا وهو لا يطلب منى أن أصلى، وكأنما تركنى لضميرى.. لانشراح صدرى تماماً إذ يحين! وعندما تحين صلاة الظهر أو العصر تتحول نهاية المدق إلى ما يشبه الزاوية أو المسجد تفرش عليها الحصر ويؤم الحاج إسماعيل المصلين الذين لا يتجاوز عددهم أصابع اليدين عادة، ثم يعود لاستئناف الحديث معى خلال عمله وهو ينفخ فى الكير أو يلحم أذن كوز! وأستمع إليه بعد صلاتهم وضميرى بين الأرق واليقظة!».

وها هو صاحب المذكرات يلاحظ أن هذا الرجل يصلى بصلاة النبى عليه الصلاة والسلام فهو يطيل الركوع والسجود، وشيئا فشيئا يرتبط مصطفى بهجت بدوى بهذا الداعية الذى صادفه فى طريقه على هذا النحو، وهو يروى فى سعادة ـ وواقعية أيضا ـ كيف أن الحماس أخذ به كل مأخذ حتى تبدل حاله تماما:

«. . . وقد لاحظت أنه يطيل الركوع والسجود فى صلاته وكأنها صلاة مختلفة عما شاهدت حيثما شاهدت. وقد كان هذا النهج فى الصلاة هو المدخل لبدئى الصلاة بعد أن راح الحاج إسماعيل لأيام متصلة وبأسلوبه الفريد السهل الممتنع غير المباشر يوضح لى أساس التوحيد والسنة المحمدية».

«وكان قد ترامى إلى سمعى خلال توجهى إليه أنهما ـ هو وشقيقه ـ من «السنية»، وزاد البعض قوله إنهم من «الوهابيين». ولم تفزعنى هذه التسميات، فالذى أصغى إليه فى محل السمكرية كلام جديد جميل فى غاية النقاء والعذوبة، والذى ألحظه تُقى وورع وتعفف وتجرد».

«وآن ـ آخر الأمر ـ أن أشرع فى الصلاة. . أن أتعلم وأؤدى صلاتهم، أو بالأحرى صلاة النبى عليه السلام الذى قال: صلوا كما رأيتمونى أصلى. وكانت هذه هى «النقلة العملية».

«وبعد أقل من شهر من أول لقاء مع الحاج إسماعيل كانت «الشحنة» قد اكتملت وآخذة فى التوهج والازدياد».

«وأعترف أن الحماس قد أخذ بناصيتى وتلابيبى، واستولى على قلبى ولبى، وأعطانى قوة دفع عجيبة جداً قد يسميها البعض «التطرف»، وقد يرى آخرون شيئاً من «التنطع» يتوقف الأمر على نظرتهم للدين. لكن واقع الأمر أننى كنت مثل الظمآن الذى جف ريقه وحلقه وتشققت شفتاه، فحين عثر على «نبع ماء» أخذ يعب منه عبا!».

(٢٧)

ويحدثنا صاحب المذكرات بعد هذا عن القرارات «السلبية والإيجابية» التى بدأ يتخذها بعد أن اهتدى إلى مصدر الارتواء المبالغ فيه متمثلاً فى هذا الاتجاه الدينى الجميل، ونحن نراه لا ينكر شيئا فعله فى هذه المرحلة ولا قبلها ولا بعدها، كما نراه أقرب مايكون إلى الاعتدال فى روايته لأدائه فى ذلك الحين وبعد ذلك الحين، وهو صادق كل الصدق لأنه لا يبغى من حديثه أن يزكى نفسه عند جبهة من الجبهات أو مجموعة من الجماعات، ولكنه يقدم تجربته بتواضع وثقة:

«أخطر «القرارات» التى اتخذتها فى اندفاعى الدينى أننى امتنعت عن معظم ما اعتدت عليه، وتخليت عنه بمنتهى البساطة والغرابة معاً».

«وبدوت كمن تلقى صدمة كهربائية مذهلة أبدلته من حال إلى حال».

«كنت أعزف على البيانو من سن السابعة فتوقفت عن العزف.. «عزفت عنه»!».

«كانت مشاهدة السينما أحب هواياتى إلىّ حتى كنت آنذاك مشتركاً فى كازينو سان استفانو طوال أشهر الصيف حيث يعرض فى سينما حديقته الصيفية كل ليلة فيلمان جديدان أحدهما ماتينيه والآخر سواريه، ويؤتى بفيلمين جديدين فى الليلة التالية وهكذا! فلم أتردد فى أن ألقى بالأبونيه (الاشتراك) فى سلة المهملات.».

«حتى «البلاج» شاطئ البحر الذى هو متعة مشاعة لجميع السكندريين والمصيفين حرمته على نفسى حيث يحتشد به السابحون والسابحات، واستعضت عن ذلك بالتوجه إليه فى الصباح الباكر خالياً بعد صلاة الفجر!».

«وكانت قمة «المغالاة» أن عكفت على صورى الفوتوغرافية التذكارية خلال الـ١٦ سنة السابقة التى هى كل عمرى فى ذلك الحين، فمزقتها إرباً إرباً بلا رحمة! كنت أدخن.. فتوقفت عن التدخين».

«هذا فيما يخص الجانب السلبى.. أى الامتناع».

«أما الجانب الإيجابى فمن المؤكد أنه كان خيراً كله».

«الحرص كل الحرص على الصلاة.. وصلاة الجماعة فى المسجد فى أوقاتها بما فى ذلك صلاة الفجر بأقرب مسجد إلينا وهو مسجد أحمد يحيى بين زيزينيا وجانكليس».

«صلاة العشاء فى مسجد الحمام بين أحشاء المنطقة الشعبية خلف فلمنج وباكوس مع الحاج إسماعيل السيد إسماعيل والحرفيين البسطاء

الأتقياء المستضعفين فى الأرض، الذين بدوا لى كأنهم من ورثة الصحابة! وأعتقد أن البعد الاجتماعى والاشتراكى فى أعماقى بدأ من هناك».

(٢٨)

ويرينا صاحب هذه المذكرات ، بذكاء بالغ وصدق ملحوظ أثر هذا التدين فى تكوينه وثقافته، فقد قوّم القرآن لسانه، واستقامت لغته، والتزم قواعد النحو، وزودت آياته ثقافته بالحكمة، وفهم الشريعة، وانطلق لسانه بالقريض، وهكذا إلى آخر ما نراه يلتفت إلى أنه كان نتيجة طبيعية لهذه الفترة من الانغماس فى هذا الوسط الروحانى:

« قراءة القرآن الكريم بإقبال شديد الحلاوة، وتزود من آياته المحكمات وشريعته الغراء. ولم أقتصر على التلاوة بل شرعت فى مرحلة الذهن الدينى المتوقد فى حفظ القرآن. حفظت سورة البقرة تماماً فى أسبوعين، ثم جزءى تبارك وعمّ فى أيام معدودة، ثم خشيت أن أنسى ما حفظته. وقد حدث ـ فى قابل الأيام ـ وهو مكروه، فاكتفيت بالتلاوة».

«وكنت من قبل كدأب معظم طلبة المدارس والجامعات وخريجيها ـ للأسف ـ ومعظم الوزراء ورؤساء الوزارات ورؤساء الجمهورية لا أراعى «النحو» فأنصب الفاعل وأرفع المفعول وأقرأ اللغة العربية الفصحى كيفما اتفق لا وفقا لقواعد النحو! القرآن الكريم قوّم لسانى وكان أعظم معلم مادام المرء راغباً ومتمعناً لا غائب الوعى، ببغائى التلاوة» [يقصد كالببغاء].

« كنت قد قرضت الشعر فى سنة ١٩٣٩ فذلك من فضل الله ومن استقامة اللغة التى فتح القرآن الكريم عينى عليها، ومن موهبة ما كانت كامنة، ومن موسيقية الأذن!».

«ومن وفرة الأحاديث النبوية الشريفة التى كان يسمعنى إياها الحاج إسماعيل، ومن شغفى المتدفق، ومن حافظة هزت هزاً حتى استقرت على انتباه واع وذاكرة حاضرة، وجدتنى أحفظ الأحاديث النبوية سماعياً من أول مرة تقريبا».

. . . .

«ولم أكن بطبيعة الحال أستهدف أن أصبح عالماً من علماء الدين، وإنما أن أتعرف على هذا الدين القيم، وأن أصحح وأعمق عقيدتى الإسلامية، وأن أتحصن بالشريعة الغراء الصافية وبالسنة المحمدية الأصولية».

على هذا النحو الدقيق والمفصل قدم مصطفى بهجت بدوى صورة لشاب يجنح إلى هذا الطريق الذى يجنح إليه كثيرون منا ومن إخواننا وأبنائنا، وترينا الرواية التى يقدمها مصطفى بهجت بدوى كثيراً من الحقائق فيما يتعلق بالاستعداد النفسى للشباب المصرى للتطور الفكرى والعقلى فى اتجاهات مختلفة.

وقد أحسن مصطفى بهجت بدوى صنعاً حين روى كل ما رواه حريصا على أن تكون روايته حافلة بمشاعر وانطباعات الفترة التى عاشها

ولم يحمل هذه الفترات مشاعر ولا حكمة الفترات التالية من حياته حين أصبح عسكريا (!!) أو يساريا (!!) على سبيل المثال.

ولست أستطيع أن أنتقد أى إعجاب يعبر عنه مصطفى بهجت بدوى فى هذا الإطار، ولا أن أتصنع الحكمة وأنقد أفكاره أو استنتاجاته مهما كانت بعيدة عن الصواب، فيكفيه أنه نجح فى أن يرسم صورة صادقة معبرة عن فترة من حياته بكل هذه الدقة وبكل هذا الشمول ، وربما أن كل ما أستطيعه هو أن أكرر الدعاء له بالرحمة والمغفرة وحسن الثواب.

(٢٩)

وحين يصل مصطفى بهجت بدوى بعد هذا كله إلى أن يعلق وهو فى السبعين على تجربته الحية حين كان تحت العشرين، فإنه يلخص هذا التعليق فى تأمل سريع يضمنه قوله :

«أية إجازة صيفية كانت هذه فى سنة ١٩٣٨؟ إنها لا تتشابه مع أية إجازة قبلها ولا بعدها. فإن الروح التى سرت فى أعماقى كانت لها آثار أقوى المحطات والمولدات الكهربائية فى العالم! كأنها دورة دراسية عملية مكثفة!».

ثم يتحدث مصطفى بهجت بدوى فى صدق وأمانة متناهية عن جانب مهم من التجربة وهو شعور أهله تجاهها وخطواتهم فى توجيه هذا الابن الذى خرج عن المألوف، ونحن نراه دقيقاً فى تصوير مبالغة الشباب من إخوانه حين شخصوا حالته على أنه اقترب من فقدان

العـقل، على حين نرى الأب ـ وهو الأكـثـر حكمة ـ يتنبـأ بما حـدث بالفعل مع مرور الزمن:

«وخافت الأسـرة علىّ، فليس هذا هو شخصى الذى عهـدوه، وقيل إن هذا الشخص الجـديد هو قاب قوسين أو أدنى من الجنون! واجـتمع مجلس العائـلة.. خاصة بعد أن أيقظت البيت كـله فى أول الفجر دون قصد مـنى حين كنت أتوضأ لأداء صلاة الفـجر فى جامع أحمـد يحيى فزلت قـدمى من الحوض، ولم أهوِ على الأرض وحـدى، وإنما هوى الحوض ـ سـامحـه الله ـ معى، وأحدث الارتطام «فـرقعـة» مدوية فى سكون الليل أيقظت كل النائمين على هذا المنظر «التراجيكوميدى»!».

«وفى مجلس الـعائلة لم أجد نصـيراً لى سـوى والدى. أما والدتى بالذات وأشقائى فقد ارتأوا أننى موشك أن يحدث لى لُطف! إن لم يكن حدث بالفعل! غير أن والدى قال بحصـافته وهو يجبر خاطرى.. إن ما يحدث لى هو عمليـة فائرة، وإنها تتم لصالحى أو سوف تأخـذ مجراها وتستقر وتهدأ أو تنضج مع الأيام و«تتـعقل» وتعتدل بما يرضى الله ولا يستنفـر الناس. فهل كـان أبى ـ رحمـة الله عليه ـ بعيـد النظر فى هذا كأنما يستقرئ الغيب؟ وددت أن تكون أحـوالى فى الخمسين سنة التالية وما تبـقى لى من أجل هى وفق ما ارتأته فـراسة أبى وأن تمـضى نفسى راضية مرضية بإذن الله».

(٣٠)

ويعـود الأستـاذ مصطفى بهـجت بدوى بعـد هذا الحديث الشـارح لموقف العائلة منه كى يبلور حصيلة التجربة الذاتية التى مر بها فيقول:

«على أن الشىء الأكيد الحميد أننى قبل صيف ١٩٣٨ كان شأنى شأن الملايين من أترابى وغير أترابى الذين يضعون الجوانب الروحية على هامش الهامش من اهتماماتهم وسلوكهم. وإننى بعد سنة ١٩٣٨ صرت إنساناً آخر عسى أن يتقبله الله فى عباده الصالحين. صحيح أننى بعد سنوات قليلة فترت همتى المتوثبة وغدوت أسير فى الدين بقوة الدفع الأولى، ولكن كأنما تمثلت نصيحة النبى عليه الصلاة والسلام بأن نوغل فى الدين برفق.. فلن يشاد الدين أحدٌ إلا غلبه!».

....

«وصحيح أننى عدلت عن كثير مما امتنعت عنه فى البداية من سينما وموسيقى وتصوير.. إلخ. وعشت عصرى وميولى الفنية، لكن أ و ليس الجوهر هو الأهم؟ والجوهر هو أن يكون ما بينى وبين الله عامراً، وهذه هى دعوتى الضارعة».

(٣١)

ونأتى إلى بعض آراء صاحب هذه المذكرات السريعة العابرة والمعبرة عن بعض رجال الثورة، ونبدأ فنقول إنه معجب بأمانة خالد محيى الدين ونزاهته، حتى فى أحكامه السياسية، وهو يلجأ إلى أحد الأحاديث الصحفية الحديثة لخالد مشيداً من خلال الموقف به فيقول:

«... ومما هو جدير بالتنويه والإعجاب أن «خالد محيى الدين» حين سأله سنة ١٩٨٦ الكاتب الصحفى محمود فوزى : ترى لو أن هذا

القرار (رئاسته للوزارة) وضع موضع التنفيذ أكان ذلك خيراً للبلد ؟ أجاب خالد محيى الدين بشجاعة نادرة وبساطة حميدة أن «لا» ! وأوضح أن ميزان القوى الدولية والظروف المحيطة آنذاك لم تكن مهيأة لذلك وأن التجربة كانت تنقصه . وأن ما تحقق من إيجابيات عبر السنوات التالية ما كان ليتحقق لو آل إليه (إلى خالد محيى الدين) الأمر».

وهنا يردف صاحب المذكرات بايراد رأيه هو قائلاً :

«لم تمنع خالد محيى الدين مرارة نفيه إلى سويسرا قرابة سنة ونصف السنة من قول ما يعتقد أنه الحق . وفى رأيى أن ذلك القول ـ أو الموقف ـ لا ينقص من قدر خالد محيى الدين إنما يزيد . فتحية لهذا الرجل السياسى المناضل المتجرد ، والمؤمن الحاج النقى الذى لم يكترث بطول ما وصفوه أنه « الصاغ الأحمر» !».

(٣٢)

كما أن صاحب هذه المذكرات حريص على أن يروى مانُسب إلى صلاح سالم من نبوءته بأن السادات هو الذى سيرث جمال عبدالناصر ويخلفه فى الرئاسة.

وصاحب المذكرات يصف صلاح سالم بالذكى الأريب دون أن ينسحب بهذا الوصف على النبوءة نفسها، مفضلاً أن تبقى «النبوءة» التى يوردها فى رأيه ما بين العشوائية والذكاء والحسابات والحظ!

وهو يقول:

«حدث قبل وفاة صلاح سالم بعـدة شهور فى سنة ١٩٦١ أن اشتدت عليه العلة (قبل رحلة العلاج فى أمريكا) ولزم فـراش المرض فى بيته . وجلس من حوله عدد من أعضـاء مجلس قيادة الثورة السابقين : عـبد اللطيف البغدادى، وزكريا محيى الدين، وكمال الدين حسين، وحسن إبراهيم ».

«ثم بعد نصف سـاعة من حضورهم ومن تبادل «الذكـريات الثورية» مع صلاح سـالم، حضـر الرئيس أنور السـادات وحده . جلس مـعهم لمدة عشر دقائق فقط لا غيـر ، ثم استأذن فى الانصراف بحجة ارتباطه بموعد . . فى حين أنه ـ أى أنور السادات ـ حتى ذلك الحين ولسنوات بعده كان «خارج الصورة» ومن أبعد رفاق الرئيس جمال عبد الناصر عن الأعباء والمناصب المسئولة».

«وما أن انصـرف أنور السادات حـتى التفت صـلاح سالم إلى زواره قائلاً : «عارفين مين اللى حيورث جمال عبد الناصر فيكم كلكم» ؟!

«صمت الجميع فى انتظار إجابة صلاح سـالم الذى قال «مفيش غير الأسمر الغطيس أنور السادات » !».

وهنا يعلق صاحب المذكرات بقوله :

«وسـواء أكانت هذه الـرؤية من الذكى الأريب صـلاح سالم ضـربة معلم أم ضربة عشوائية أم حسابات موازين القوى ، أم شفافية . . فهى قد صدقت كما توقع تماماً !».

(٣٣)

أما تاريخ المشير عبد الحكيم عامر فيحظى بموقفين مهمين فى هذه المذكرات ضمن مجموعة أخرى من الروايات والقصص والاستطرادات التى لا نقدم أكثر مما هو شائع ، ولعلنا نحسن فعلاً حين نستعرض هذين الموقفين ، ويأتي الموقف الأول فى أثناء حديث صاحب المذكرات عن زميله العميد محمود صفوت وهو موقف يدلنا دلالة قاطعة على مدى علم قيادات الجيش المصرى ، ومنهم المشير عبد الحكيم عامر نفسه ، بمدى التدهور الذى وصل إليه مستوى القوات المسلحة قبيل حرب يونيو ١٩٦٧ .

يقول مصطفى بهجت بدوى :

« . . . ولا بأس من رواية حكاية من حكايات محمود صفوت تكشف عن معدنه الأصيل والصريح المستقيم . ففى سنة ١٩٦٦ كان محمود صفوت يقود إحدى كتائب المشاة فى سيناء، وأجريت مناورات، وتم التفتيش على مختلف الوحدات. وجاءه المشير عبد الحكيم عامر مهنئاً يقول له: «مبروك ! لقد ثبت لنا أن كتيبتك هى أحسن كتيبة فى الجيش». فنظر إليه محمود صفوت متحسراً وقال فى أسى: «سيادتك زعلتنى ! إننى أعلم بكتيبتى وأنا غير راض حتى الآن عن كفاءتها واستعدادها رضاء كافيا. وإذا كانت هى أحسن كتيبة فى الجيش فالله يرحم القوات المسلحة»!

أما القصة الثانية فتدلنا على مدى استيعاب الزعماء للرسائل التى يسوقها القدر اليهم فى أثناء الحياة ، وتأتى القصة فى غضون حديث المذكرات عن تشييع جنازة صلاح سالم وهو يقول:

«. . . قد جرت وقائعها (أو تأملاتها وهواجسها) فى جنازة المرحوم صلاح سالم الذى توفى فى ريعان شبابه يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٦٢ وهو بعد فى الأربعين من عمره. وكان أول الراحلين من مجلس قيادة الثورة ، كما كانت الثورة فى أوج زهوها بعد . ومن هنا فقد تجمع خلق كثيرون بعشرات الألوف يودعون صلاح سالم . وكانت واحدة من أضخم الجنازات الرسمية والشعبية حتى ذلك التاريخ . واصطفت الجماهير ألوفا ألوفا على جانبى الطريق من جامع عمر مكرم حتى جامع جركس .وكان يتقدم الصفوف بطبيعة الحال أعضاء مجلس قيادة الثورة يتوسطهم الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر جنباً إلى جنب . ونحن بشر . ومن هنا فقد « بهرت» هذه الحشود الضخمة (التى لم تكن متوقعة بهذا القدر) كلا من الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر . وسأل الرئيس جمال عبد الناصر صديقه المشير عبد الحكيم عامر بصوت متهدج ولكنه مسموع :«ياترى ياحكيم لما نموت حيمشى فى جنازتنا هذا العدد الكبير» ؟!

(٣٤)

وقد نال شمس بدران أيضا كثيراً من التعليقات التى تتناسب مع شخصيته وتاريخه ، وتناثرت هذه التعليقات فى كتاب الأستاذ مصطفى

بهجت بدوى «حكايات سبتمبر ١٩٤٢» ونحن ننقل للقارئ بعض ما أورده فى جزء خاص من ذكرياته أو استطراداته تحت عنوان حكايات عن الإمبراطور شمس بدران :

«. . . ولعل من طرائف زميلنا عبد المنعم عبدالله أنه كاد يطاح به من القوات المسلحة سنة ١٩٦١ حين عاد إلى القاهرة بعد خدمته كمساعد ملحقنا العسكرى فى واشنطن . . وكان سبب احتمال الإطاحة غاية فى الغرابة . ذلك أنه لم يحضر «للامبراطور الصغير» شمس بدران ما كان قد طلب منه أن يحضره من «أدوات التنكر والإخفاء» كتلك التى يستخدمها ممثلو السينما فى الأفلام كمكياج ! لماذا أرادها؟ ربما ليستخدمها وهو يمارس التعذيب، أو ليمشى على «حل شعره» دون أن يعرف أحد شخصيته الخطيرة ! ولما لم يحضرها عبد المنعم عبدالله غضب شمس بدران وانطبقت السماء على الأرض، وكانت كلمة منه لدى المشير عبد الحكيم عامر كفيلة بأن تعز من تشاء وتذل من تشاء فى تصوره ! ولولا تدخل ابن دفعتنا «عبد الرحمن الشعبينى» أحد مديرى مكتب المشير عامر لذهب عبد المنعم عبدالله وراء الشمس ! وإن كان الجميع تقريبا قد ذهبوا بعد ذلك وراء الشمس. . بما فيهم شمس نفسه !» .



ويستطرد مصطفى بهجت بدوى ليحكى قصة من أغرب القصص وأطرفها فيما يتعلق بنفوذ شمس بدران ومدى وعى (أو لا وعى)

عبدالناصر وعبدالحكيم عامر للحدود التى وصل إليها هذا النفوذ ويقول:

«. . . وقد تعاظمت سلطة وسطوة شمس بدران فى الستينيات حتى أن زميلنا عبد الوهاب راشد وحفنة من الضباط الجسورين كتبوا فى تلك المرحلة تقريراً إلى الرئيس جمال عبد الناصر (. . . . .) قالوا بالحرف الواحد: «إن «المشير» شمس بدران والبكباشى عبد الحكيم عامر سوف يوردان الجيش موارد التهلكة ولا بد من حل جذرى)! واستطاع الرئيس جمال عبد الناصر أن يحميهم من العصف الشديد بهم (!!!) ، واكتفوا بنقلهم إلى السلك المدنى!».

ويروى صاحب هذه المذكرات واقعة أخرى يدلل بها على مدى ما وصل إليه نفوذ شمس بدران :

«ومما رواه زميلنا المقدم عبد العزيز فهمى أنه بعد الإفراج عنه إثر انقضاء ٢٥ شهراً من الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة فى قضية مؤامرة مزعومة لقلب نظام الحكم فى مايو ١٩٦٢ التقى به صديقه عبد الرحمن فهمى يوسف كاتم أسرار الحربية فقال له :لكى تصلح أحوالك ومستقبلك اذهب اكتب اسمك فى سجل التشريفات (هكذا بالضبط) الخاص بشمس بدران! فأجابه عبد العزيز فهمى بنخوة وكرامة ابن الصعيد : والله هذا رابع المستحيلات . ولو لم أستطع أن أكسب لقمة العيش من بيع الكوكاكولا أو غيرها فسأجيء إليك وأطالبك بأن تعيدنى إلى السجن لأكمل المدة!».

وهنا يعلق مصطفى بهجت بدوى ويقول :

«وبدلاً من كشك الكوكاكولا فتح الله على ابن دفعتنا عبد العزيز فهمى فى شئون الفندقة والسياحة وأصبح من كبار رجال الأعمال» .

(٣٥)

ويحظى على صبرى فى هذه المذكرات بتحليل مهم لأدواره وحظوظه،ومع أننا لا نستطيع أن نقول بأن هذا التحليل تحليل سياسى إلا أننا لا نستطيع أن ننكر أنه قدم لنا كثيرا من المعلومات الكفيلة بتنويرنا ومساعدتنا على فهم دوره وشخصيته، وربما لم يحظ على صبرى فى أى مذكرات أو كتابات أخرى بما حظى به فى هذه المذكرات، ولهذا فانى أكرر القول بأنه يستحيل أن نفهم أو ندرس على صبرى وأدواره فى عهدى الرئيسين عبدالناصر والسادات من دون أن نقرأ هذا الذى كتبه مصطفى بهجت بدوى وما رواه عنه وعن مواقفه ومواقعه فى عهد عبدالناصر، وسنبدأ بموقف مهم كان صاحب المذكرات نفسه أحد أطرافه حين أبعد فجأة عن منصبه كرئيس لدار التحرير ورئيس لتحرير الجمهورية لتكون الدار والجريدة تحت إشراف على صبرى نفسه، وهو يحكى هذا الموقف بقدر كبير من الموضوعية وإن لم يخل من الشماتة بالطبع، بل والتشفى، ولكن التجربة الإنسانية عنده تتقدم وتتغلب على التجربة الشخصية حيث يروى فيقول:

«. . . فى نوفمبر سنة ١٩٦٦ ارتأت القيادة السياسية أن يتولى الاتحاد الاشتراكى العربى الإشراف المباشر على جريدة الجمهورية التى كنت

أتولى رئاسة مجلس إدارتها ورئاسة تحريرها حتى ذلك الحين. وقيل لى «مع السلامة» لأن الاتحاد الاشتراكى هو المسئول من الآن فصاعدا عن إصدار جريدة الجمهورية وعن سياستها (بصرف النظر عن كون جميع المؤسسات الصحفية تابعة للاتحاد الاشتراكى نظريا . . وليس عمليا). أى أن «الجمهورية» سوف تصبح لسان حال الاتحاد الاشتراكى. . شأنها شأن جريدة "البرافدا" فى الاتحاد السوفيتى التى هى لسان حال الحزب».

«وجىء بالزميل العزيز الكاتب الصحفى الروائى «فتحى غانم» رئيساً لمجلس إدارة دار التحرير للطبع والنشر ورئيسا لتحرير الجمهورية ، وأصبح معلوما لدى الجميع أن «على صبرى» أمين عام الاتحاد الاشتراكى آنذاك هو المشرف الفعلى على جريدة الجمهورية وسياستها !. . عظيم».

«كانت سياسة «التجربة والخطأ» على أشدها. . وإن كان بعض الخبثاء عبّروا عنها بقولهم «سياسة الخطأ. . ومزيد من الخطأ». ومن الطريف أن تعبير «المراهقة الفكرية» كان سائداً لدى بعض القادة فى التنديد بأساليب معادية لا تروقهم. فهل سلموا هم أنفسهم من المراهقة الفكرية؟».

(٣٦)

ثم يصل مصطفى بهجت بدوى إلى أن يروى حقيقة موقف على صبرى منه حين ارتأى أن يرشحه لرئاسة دار النشر الخاصة بالدولة،

وليكون فى نظره بمثابة محور توازن مع محمود أمين العالم عضوها المنتدب، وهكذا يجتمع على هذه الدار اشتراكى معتدل مع شيوعى متطرف، ومن حسن حظ مصطفى بهجت بدوى أن علاقاته قد أسعفته، فها هو شعراوى جمعة من ناحية وأحمد بهاء الدين من ناحية أخرى يهيئان له الفرصة للعودة خطوة إلى الوراء بالعودة إلى المنصب الذى كان يتولاه قبل أن يعين رئيسا لتحرير الجمهورية ولمجلس إدارتها، ويعود مصطفى بهجت عضواً منتدباً لدار الهلال بينما تتبقى لعلى صبرى أفكاره فى الكتابة الجماعية التى يحدثنا عنها صاحب هذه المذكرات فى الفقرة التالية:

«المهم أن على صبرى ـ أو الاتحاد الاشتراكى ـ تولى إدارة وتوجيه جريدة الجمهورية . وكانت له بعض أفكاره أبداها فى اللقاء الوحيد الذى جرى بينه وبينى فى أوائل نوفمبر بعد ترشيحه لى لرئاسة مجلس إدارة الهيئة العامة للتأليف والترجمة والنشر لإحداث توازن فيها (على حد قوله) بينى ـ بوصفى اشتراكياً معتدلا ـ وبين محمود أمين العالم مديرها العام بوصفه «شيوعياً متطرفاً »!

«ولما اعتذرت عن عدم قبول هذا المنصب وآثرت العودة إلى دار الهلال عضواً منتدبا لمجلس إدارتها (وهو المنصب الذى جىء بى منه فى مايو ١٩٦٥ إلى رئاسة دار التحرير وجريدة الجمهورية) طلبنى على صبرى لمقابلته فى مقر الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى ، وأبدى لى وجهة نظره تلك أو نظريته فى « التوازن» بترشيحى رئيساً

للتـأليف والترجـمة والنشـر . وقـد أعاننى على الإفـلات من «عمليـة الموازنة» المذكورة وعلى تحقيـق رغبتى فى العودة إلى دار الهلال همة الصديق الشهم شعراوى جمعة (وزير الداخلية فى ذلك الحين والمشرف على طليعـة الاشتراكيـين «التنظيم السرى»!) كما طوع عـودتى الصديق العزيز أحـمد بهاء الدين رئيس مـجلس إدارة دار الهلال تأكيداً للتـعاون معه فى قيادة مؤسسة دار الهلال».

«وقـال لى على صـبرى فى هذا اللقـاء «اليـتـيم» أن لديه أفكاراً فى الصحافة ، وأنه لا مـوجب للمقالات الفردية وظهور أسـماء المحررين والكتاب. وأن الأولى «بصحيفة الحزب» أن يجرى عليها وفيها ما يمكن أن يسمى «الكتابة الجماعية».. على وزن «القيادة الجماعية» ! ».



وعند هذا الحد لا يجـد مصطفى بهجت بدوى حرجـا فى أن يسخر من أفكار على صبرى الصحفية ويقول :

«ومن الواضح أن التـعبـيرات ـ والشـعارات ـ التى سـادت فى تلك المرحـلة كانت متـأثرة بما هو سـائد فى البلدان الاشـتراكيـة وبالذات يوجوسلافيا والاتحاد السوفيتى..».

(٣٧)

ويستأنف مصطفى بهجت بدوى حديثه الخاص بعلى صبرى وبأفكاره الصحفية، وسنقرأ قصة من أعجب القصص فى تاريخ بلادنا السياسى،

وسـوف نعجـب ما شـاء الله أن نعـجب من هذا الذى يورده مـصطفى بهجت بدوى وهو مـتحـير تمامـاً من مغزاه ومـعناه، وهذه هى الرواية الوحيدة التى يظهر فـيها على صبرى مغلوباً تمـاماً على أمره فى شأن « المقـالات » التى كانت تنشـر بتوقيـعه، وهى المقـالات التى جلبت له الكراهية وألقت على عاتقـه بالمسئولية فى الوقيعـة بين الحكومة وفئات الشعب المخـتلفة، وسنرى عبارات تبدو وكأن صـاحب هذه المذكرات يحاول بـها ، دون جدوى ، أن يبـرئ على صبـرى مع أنه فى نظره لا يستحق التبرئة. . وهو يتخيلـه غير قادر على أن يرفض أن ينفذ ما يؤمر به على الرغم من مكانتـه الوظيـفيـة والسيـاسيـة(!!) الكبيـرة فى ذلك الوقت، وعلى كل الأحوال فلابد لنا أن نقرأ هذه الرواية.

يقول مصطفى بهجت بدوى :

«. . . على أن مشروع الكتابة الجماعية لم يكن ليعمر طويلاً لأنه ضد طبيعـة الأشياء والمبـادرات والاجتهادات الفـردية ، ولأنه «فوق كل ذى علم عليم» وفوق كل مشـرف ومدير سياسة «شبه علـنى» مشرف ومدير سياسـة «خفى» . وآية ذلك هذه الحكاية الغريبة التى مهـدت لها آنفا ، والتى كان ضحيتها «على صبرى» نفسه . . ويؤتى الحذر من مأمنه ».

«ففى أوائل سنة ١٩٦٧ بدأت مقالات يومية تنشر فى الصفحة الأولى بجريدة الجـمهورية بقلم «علـى صبرى» . وليس المـهم أنه كان يكتب مقـالاً يوميا فى صدر جـريدة الجمهـورية ، وإنما المهم هو مـاذا كان يكتب . . ».

«مع كل طلعة نهار كان المقال المذكور يختار طائفة أو مهنة من المهن ليهاجم أصحابها ويشكك فيهم «ويشرشحهم» ! الحلاق . الجزار . البقال . التاجر . المقاول . المهندس . المحامى . الطبيب . الترزى . . إلخ . . إلخ».

«وروى لى المرحوم الزميل الصديق «محمد على بشير» كيف كان بوصفه «بلديات» على صبرى ، وعمل معه لمرحلة من المراحل ، ويحبه ، ويمكنه أن «يجترئ» عليه . . أنه قال له ذات يوم أثناء سيل تلك المقالات « يافندم ! سيادتك ليس لديك شعبية كبيرة . فلماذا تكتسب أيضا عداوة تلك الطوائف ولا تبقى منها ولا تذر ؟!».

«وهنا رمقه على صبرى بنظرات حزينة ، واحتار بماذا يجيبه . ثم نظر وزفر وقال: أقولك إيه؟ أقول لك إن هذه المقالات تأتينى مكتوبة جاهزة ، يطلب منى نشرها بقلمى ؟! أقول لك إنى رجوت أن تنشر بغير توقيع أو فى عمود «رأى الجمهورية» المبنى للمجهول . . فرفضوا طلبى، وأصروا على أن أنشرها موقعة باسمى ؟!».

«حقيقة ماذا كانوا يقصدون بهذا المسلك ؟».

«هل كانوا يرمون إلى إطلاق «بالونات اختبار» لمعرفة ردود الفعل؟هل كانت هذه المقالات تمهيداً لمزيد من «الاشتراكية العلمية» أو لإلغاء «الرأسمالية الوطنية» التى تحدث عنها الميثاق؟ هل كان الهدف منها هو «حرق» على صبرى شخصياً؟ طيب . . ولماذا أتوا به؟ ولماذا يفعلون به هذا رغم إرادته وهو أمين عام الحزب والاتحاد الاشتراكى؟

ولماذا يتحمل «وزرها» ؟ ولمـاذا لا يقول «لا . . ويفتح الله» ؟! أم أن أحداً كبر أو صغر كان لا يستطيع أن يقول «لا» ؟!».

«هذه حكاية غريبة . . ومحيرة».

. . . .

على أى الأحـوال فـقد أوردت فـى كتـابى « فى خـدمـة السلطة : مذكرات الصحفيين » فى الباب الخاص بمذكرات فتحى غانم آراء أخرى تكاد تكون مناقضة تمامـاً لهذا الذى يرويه مصطفى بهجت بدوى ويراه، ونحن نعرف من حـديث مصطفى بهجت بدوى وغـيره أن فتـحى غانم كان قد أصبح رئيس التـحرير المفضل عند مجمـوعة على صبرى ومن هنا تأتى قيمة شهادته التى أوردناها فى كتابنا السابق .

(٣٨)

ويعود صاحب هذه المـذكرات لتأمل مغـزى هذه التصرفات السيـاسية القاصرة، وهنا يلمح صاحب المذكرات بل ويصرح بأن الرئيس عبدالناصر نفسه ـ ولا أحد أقل منه ـ كان هو المسئول عن كل هذا!! ويقول :

«على أن هذه الحكاية «الصغـيرة» ـ وإنى أصدق «محمـد على بشير» . . وأصدقها ـ لها دلالة «كبـيرة» وخطيرة، وتكشف اللثام ـ أو بعضه ـ عن أسلوب الحكم فى مصر مع بالغ الأسف ».

«ولا يخـالجنى شك فى أن الذى كـان وراء هذا الأمـر هو «الرئيس جمال عبـد الناصر» ، شخصياً ـ مع تقـديرى لسجله الوطنى ولنضاله ـ

فإن أحداً مـا سواه لا يملك أن يثنى ذراع أمين عام الاتحـاد الاشتراكى وهو يعلم أنه سيرضخ له بوصفه «الزعيم الملهم». .

«ففيم كل هذا . . ولماذا؟! وما الذى أفـادته مصر أو ثورة يوليو من هذا التخبط والكلمة النافذة بغير مناقشة؟!»

«وإذا لم يكن هذا السر وغيره وغـيره كثير وكثيـر مما كان يدور وراء الكواليس فى غيبة الديمقراطية الحقـيقية دليلاً على أهمية العمل الوطنى الفعلى فى ظل الحرية السـياسية والديمقراطية ، فـهل «الميثاق الوطنى» الصادر فى ١٩٦٢ ـ والذى هللنا له جمـيعاً وأعجبنا برصانتـه وأملنا فيه خـيـراً ـ هو دليل العـمل الوطنى الأوحـد ؟! وهل طبـقناه وعـملنا به «وبجناحى الديمـقراطية: الحـرية السياسـية والحرية الاجـتماعـية» أم استخدمناه فى الخطب والسلام؟!».

«عشرات ومئات من علامات الاستفـهام والتعجب انتهت بعد شهور بكارثة ٥ يونيو ١٩٦٧ التى لا تنسى أبد الدهر ».

«وربما يثور سـؤال فرعى حول مقالات على صبـرى المذكورة. إذا كنا موقنين بأن الآمـر بالنشر على تلك الصـورة هو الرئيس جمال عـبد الناصر، فمن كان يكتب تلك المقالات ؟».

«يقـال فى رواية . . إنه الـمـرحـوم راشـد البـراوى الاقـتـصـادى المعروف. وفى رواية أخرى . . إنه المـرحوم حسنى الحديدى الإذاعى المعروف والذى كان مقرباً آنذاك لرئاسة الجمهورية. . والله أعلم».

. . . .

وهكذا يصل مصطفى بهجت بدوى فى النهاية إلى أن يقـرر حقيقة ما يعتقده وما ينتهى إليه تفكيره فى هذه الجزئية بالذات فيقول :

«ومن هنا تكون ثلاث جهات اشتـركت فى هذه المقالات . الأفكار لجمـال عبد الناصـر . الصياغـة للبراوى والحديدى . والتـوقيع لعلى صبرى !!».

(٣٩)

ثم يصل مصطفى بهجت بدوى فى أحـد مواضع هذه المذكرات إلى أن يتعاطف تمـاماً مع على صبرى، بل وإلى أن يقـودنا إلى المضى فى سبيل هذا التعاطف وذلك حيث يقول:

«مسكين « على صبرى»! اتهمـوه بأنه عميل للأمريكان. . وهو ليس كذلك على سـبيل التأكيـد. واتهموه بأنه «شيـوعى»، وهو ليس كذلك على سبيل التـحقيق . وقيل له : كن رئيس وزراء ! فـصدع للأمر، ثم أطيح به ! وقيل له : كـن أميناً عامـاً للاتحاد الاشتـراكى ! فاستـجاب للتعـليمات ، ثم نكـل به ! وقيل له بعـد هزيمة يونيـو ٦٧ : عد إلى القـوات الجوية، وارتدِ [فـعل أمر مـن الارتداء وكان من الأيسـر علينا وعلى الأستاذ مصطفى بهجت بدوى لو أنه قال: ألبس. . ولكن يبدو أن الأوامر قد صدرت بفعل الارتداء] الزى العـسكرى برتبة فريق ! ففعل، ولـم يلبثوا أن حجبوه بالفريق مدكور أبو العز!».

لابد هنا أن نستـدرك على صاحب هذه المذكرات فنقـول بأن الفريق مدكـور أبو العز عيـن قائداً للقوات الجـوية عقب هزيمـة يونيو ١٩٦٧

مباشرة ولم يلبث إلا قليلاً، وهكذا فإنه جيء به كخليفة لصدقى محمود ، وليس لعلى صبرى، أما دور على صبرى فى القوات الجوية فى ذلك الوقت فقد كان وضعاً قلقاً وقد عين برتبة فريق جوى وتولى الإشراف عليها كنوع من ازدواج السلطة الذى كان سائداً فى ذلك الوقت وليس كقائد لها على نحو ما كان مدكور أبو العز ومَنْ جاءوا بعده.

ونعود إلى سياق حديث مصطفى بهجت بدوى حيث يقول:

«وكانوا يدارون على أخطاء وخطايا وجرائم قد يرتكبها مَنْ لحظتهم «عين الرضا» سواء كان «الخاطئون» في قمة السلطة أم منتسبين إليها . وآه إذا أرادوا «قرص» أحد مهما علا وثقل قدره ومهما خف ذنبه . وليست بعيدة عن الأذهان حادثة الحقائب المضبوطة فى مطار القاهرة لدى عودة على صبرى من موسكو فى بدايات سنة ١٩٦٩ . . والتى كان إعلانها على صفحات الصحف بضجيج مقصود فاضح مفضوح . . حكاية وأية حكاية!».

«وحتى بعد عبد الناصر وفى عهد السادات نقول «مسكين . . على صبرى» . اتهموه بتدبير مؤامرة انقلاب ١٥ مايو ٧١، حكم عليه السادات بالإعدام وخففه إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ، فى حين أن «على صبرى» لم يدَبر انقلابا ولا يحزنون . . وباعتراف الرئيس الراحل أنور السادات نفسه فى «فلتة لسان» بين خطبة من خطبه!».

. . . من حق القارئ علىّ أن أعترف بأنى لا أعرف موضع « الاعتراف» الذى أشار اليه مصطفى بهجت بدوى فى الفقرة السابقة ، ومن

حق القارئ عليّ أن أقول إن مصطفى بهجت بدوى نفسه سوف ينقصن آراءه هذه فى الفقرة التالية مباشرة التى يستدرك فيها بعض ما أوحى به.



يستطرد مصطفى بهجت بدوى فى تقييم على صبرى إلى واقعة مهمة يتبين لنا منها أن على صبرى كان عنده إحساس وطنى بالمأساة التى حدثت فى ١٩٦٧، ولم يكن من أولئك الذين لا يزالون يزعمون أنها لم تكن إلا مجرد معركة خاسرة:

«... وليس معنى كون «على صبرى» مسكينا أنه كان إنسانا وديعا بلا مطامع ولا طموحات ولا مناورات وتكتيكات ولا دهاء، فإنه ـ فيما أظن وفيما تواتر ـ كان داهية وغير هين . ولكن «ظلموه» على أى حال ، وحسابه وحسابهم وحسابنا عند العزيز الحكيم».

....

وبشاعريته المرهفة وفكره النافذ يصل مصطفى بهجت بدوى إلى أن يروى أهم حكاية يمكن أن تروى عن طبيعة إنسانية على صبرى وشعوره، وهى قصة تنبئنا بوضوح عن مدى ما كان يعتصر قلب هذا الرجل وفكره من ألم نتيجة ما حدث فى ١٩٦٧، وقد أجاد بتلقائية رهيبة التعبير عنه بالموقف الذى رواه لأحد المقربين منه:

«على أن ثمة حكاية صغيرة ومؤثرة جداً.. ومصدرها أيضا المرحوم محمد على بشير..».

«وهى عندى تساوى الكثير . بل هى «على سبيلها» من أشد ما قدرته «لعلى صبرى» . . ربما لكونه فى هذه الحكاية شاركنى همومى وهموم المصريين بصورة صريحة ومأساوية . .».

«ففى يوليو ١٩٦٧ وبينما كان على صبرى متجها من قصر القبة إلى بيت الرئيس جمال عبد الناصر بمنشية البكرى مرّ فى طريقه أمام منزل المرحوم مصطفى المستكاوى رئيس تحرير المساء والتعاون السابق، وضابط المخابرات العامة فى بداية الثورة ، وكان المستكاوى قد فاضت روحه إلى بارئها فى أبريل ١٩٦٧ . . أى قبل هزيمة يونيو بأسابيع . وفى مساء اليوم نفسه من يوليو ١٩٦٧ تصادف أن التقى المرحوم محمد على بشير بعلى صبرى الذى قال له "عارف يابشير أنا شعرت بإيه اليوم وأنا أمر أمام بيت المرحوم مصطفى المستكاوى ؟ . . لقد «حسدته» أنه مات قبل أن يشهد هذه الكارثة الفظيعة التى نعيشها . .».

ربما تعينا هذه القصه إلى الطابع الانسانى فى كل سياسى يبتعد عن الإنسانية بدوافع سياسية . . لكن الجزء الانسانى يبقى رغم أنفه وأنف خصومه !!.

(٤٠)

ولا يقترب صاحب هذه المذكرات كثيراً من صلاح نصر ولكننا نراه حريصاً على رواية قصة معينة تدل على مدى ما كان صلاح نصر يكنه من كراهية لعبدالقادر حاتم، وذلك حيث يروى صفحة ١٨٧ فقرة هامة فى ثنايا حديثه عن زميله عبد القادر عيد ، يهمنا أن ننقلها للقارىء

ليستشف منهـا كيف كان الدكتورعبد القادر حاتم منفـوسا عليه حتى من صلاح نصر، وقـد كان حاتم من الذين ضيقوا على صـاحب المذكرات نفسه، ولكن مصطفى بهجت بدوى مع هذا كان يذكر أنه لا يزال يحبه:

«. . . ومن أعجب مـا سمعت أنه حـين تم إلقاء القبض على عـبد القادر عيد وزجوا به فى مبنى المـخابرات العامة زاره صلاح نصر رئيس المخابرات ، وأخذ يحـادثه بنعومة . ثم فجأة التفت إليـه قائلاً : ياعبد القادر . . قل فى أقـوالك إن عبد القادر حـاتم كان مشتركـا معكم فى المؤامرة ، وأنا أعدك بتـخفيف الحكم عليك ! وأجابه عبـد القادر عيد قائلاً : والله لا أفترى على الله كذباً . . ».

وهنا يعقب صاحب هذه المذكرات ويقول :

«هكذا كان النزاع والصراع على السلطة ، وكانت الغيرة والحسد لأن فلانا أو عـلانا أخذ يلمع، هكذا كـانت محاولة للإيـقاع بالناس . . أى ناس ، لتصفية حسابات ولأغراض شخصية ».

«ومن هذه النماذج كثير وكثير فى التاريخ السرى لتلك المرحلة » .

وليس فى كتابنـا هذا محل للتعليق على تفصـيلات قضية عـبدالقادر عيد، ولكن من الواجب أن نشير إلى أن صلاح نصـر نفسه كان حريصاً على تبرئة نفســه وتصرفاته فى هذه القضيـة الخطيرة، وبوسع القارئ أن يعـود إلى الجزء الثـالث من مذكـرات صلاح نصـر التى أصدرتهـا دار الخيال.

(٤١)

لعلنا نصل الآن إلى الحديث عن أبرز السياسيين من زملاء دفعة صاحب هذه المذكرات وهى الدفعة التى سميت المذكرات باسمها، وأبرز هؤلاء هو كمال حسن على الذى وصل إلى رئاسة الوزارة، فضلاً عن توليه وزارات الدفاع والخارجية ومنصبى مدير المخابرات ومدير المدرعات.

وسنرى صاحب هذه المذكرات وهو يتحدث عن كمال حسن على بإعزاز شديد، وسننقل بعضاً من فقراته :

« . . . ولا أظن أن كمال حسن على وهو طالب الكلية ثم حين تخرج بها ثم حين عمل ضابطاً فى وحدات الجيش المصرى جمح به الخيال أو حلم بأنه سيتولى منصب رئيس الوزراء. ولعل كمال حسن على «مدين» لسلاح الفرسان (المدرعات) بأنه أحسن تقديمه للقوات المسلحة ، ثم تولى جهده هو وظروفه الباقى ! بمعنى أن «المحطة الثانية» فى حياته هى التى هيأت له ما هيأت. ذلك أن سلاح الفرسان لم يكن «المحطة الأولى» وإنما كانت الكتيبة الأولى مدافع ماكينة مشاة! التى تخرج من الكلية الحربية إليها ثم انتقل فى أواسط الأربعينيات إلى الفرسان (المدرعات)، ولولا الفرسان ما برز الفارس العميد كمال حسن على كأحد أبطال حرب ١٩٦٧ (وكاد يهلك فيها) ثم توالت المناصب التى أوصلته فى نهاية المطاف إلى قمة الجهاز التنفيذى ».

ويستأنف مصطفى بهجت بدوى حديثه قائلاً :

«. . .وقبل أن نلتقط بعض عناوين رئيسية عن تاريخه قبل الوزارة، فلنقف عند وصف صادق لمجلة «الصياد» اللبنانية لكمال حسن على وهو رئيس للوزراء حين راحت تقدم لحديث صحفى معه قائلة :

«كمال حسن على . . دائب العمل (صحيح) . . نظيف اليد (صحيح)، واسع الصدر (صحيح) . . يبذل جهدا كبيراً (صحيح) . . ويظل هادئا (صحيح) . . يقظ الذاكرة (صحيح) . . يتمتع بروح الدعابة العالية (صحيح). . ».

وهنا يعلق مصطفى بهجت بدوى بقوله :

«أغنتنى مجلة الصياد عن استعراض أهم صفات الزميل الصديق كمال الدين حسن على. . شكراً لها !».

(٤٢)

والشاهد أن صاحب هذه المذكرات حريص كل الحرص على أن ينتقد بأدب شديد الموقف الذى وضع فيه كمال حسن على نفسه فيه حين قبل رئاسة أحد البنوك بعد خروجه من منصبه فى رئاسة الوزارة مباشرة، مع أنه يعبر عن اقتناعه باستثنائه من هذه القاعدة فإنه فى ذات الوقت يعبر عن إيمانه بالمبدأ الأساسى الذى لابد أن يسود وأن يظل راسخاً ومحترماً:

«. . . وإنى لأحب كمال حسن على حقاً ، وأعجب باتزانه وبساطته ودأبه ، وأشيد بقدراته التى فاجأ بها حتى أبناء دفعته وهو رئيس للوزراء

فى ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية عصيبة واجهها بثبات وكفاءة ».

«ولقد أرى ألا يتولى أى رئيس وزراء أو وزير مصرى - ولفترة ثلاث سنوات على الأقل - العمل فى قطاعات المال والتجارة أو المؤسسات الأجنبية داخل مصر. لا مانع طبعاً من أن يعودوا أساتذة غير متفرغين فى الكليات الجامعية . بل يمكن أن تستعين بهم الهيئات الدولية فى الخارج إذا كانوا مبرزين فى تخصص معين».

«أما هذا «الخلط» [يقصد الانتقال من مواقع الحكم إلى المواقع الاقتصادية فى البنوك] الذى بات متبعاً . . من البنوك إلى الوزارة وبالعكس دون قيد أو شرط فمسألة فيها نظر . . ومع تمسكى وإيمانى بهذا الرأى الأصوب فقد أكون تقبلت تعيين كمال حسن على رئيساً للبنك المصرى الخليجى بعد شهور قليلة من استقالة وزارته . فمن ناحية . . هذا الرجل النزيه قد اكتسب دراية ملحوظة وشاملة - على الأخص فى ممارسته لعمله وزيراً للخارجية ورئيساً للوزراء - قد تؤهله لإدارة بنك انجلترا نفسه لا البنك المصرى الخليجى فحسب ! ومن ناحية أخرى أعترف أن بى ضعفاً لدفعة سبتمبر ٤٢! على أى حال فإنى إذا كنت أهنىء كمال حسن على وأثق فى تجرده وأتمنى له التوفيق فى كل عمل يتولاه وأدعو له بالعافية، فإننى لأود أن نلتزم بالأعراف وروح الدستور ».

(٤٣)

كذلك يتحدث مصطفى بهجت بدوى فى كتابه «حكايات سبتمبر ٤٢» عن كمال الدين رفعت باعتزاز كبير. وإعجابه بكمال الدين رفعت

ليس بحاجة إلى تقديم، فهو يفيض بالحب والمودة والتقدير والإعجاب:

«. . . الذى يجمعنى بكمال الدين رفعت كثير. كلانا من مواليد الإسكندرية وحى الجمرك فيها بالتحديد. كلانا مولود فى سنة ١٩٢١ وفى نوفمبر بالذات . وكلانا انخرط فى حزب مصر الفتاة قبل انخراطنا فى الكلية الحربية. ويشاء حسن الطالع أن أكون معه ويكون معى فى سرية واحدة وفصيلة واحدة وجماعة واحدة وعنبر واحد بالكلية الحربية . والأرواح جنود مجندة ، ما تعارف منها ائتلف. وهكذا ائتلفنا ».

«وكمال الدين رفعت كان قليل الكلام، ولكن لسانه كان ينطلق معى. وكانت معظم أحاديثه معى ـ عندما نخلو إلى أنفسنا ـ أحاديث وطنية ومتوهجة بأحلام ثورية مشتركة . هو حققها فى حين اكتفيت بمشاهدتها وتشجيعها ».

«وكمال رفعت ساعده بنيانه القوى ـ واستعداده ـ على أن يكون نجما من نجوم الرياضة بالكلية الحربية (كرة قدم . ملاكمة . ألعاب قوى بشتى فروعها . سباحة . تجديف. .) حتى أنه من المعروف أن «درجات التفوق الرياضى» التى أضيفت إلى مجموعه فى الإعدادى كانت أعلى درجات من هذا النوع حصل عليها طالب فى تاريخ الكلية مما جعل ترتيبه فى امتحان القسم الإعدادى رابع الدفعة . . فى حين أننى اكتفيت فى الرياضة بالمشاهدة والتشجيع ».

«وقد تابعت «كمال» فى جميع مراحله . غير أن تجميع وتكثيف هذه المعلومات المنسقة عنه قد زادتنى اقتناعاً بما كنت أصفه به دائماً : إن كمال الدين رفعت هو الوطنى الأول فى دفعتنا».

(٤٤)

ويصل صاحب هذه المذكرات فى تقديره لكمال الدين رفعت إلى أن يضفى عليه اسم «جمال عبدالناصر» دفعتهم:

«ولا بأس من أن أقتطف بعض علامات الطريق فى مسيرة وملف «جمال عبد الناصر دفعة سبتمبر ٤٢».. أعنى كمال رفعت ! ولا أخفى أنى إذ أفعل وأسترسل فى سيرته فإنما يصدر ذلك لا عن تباه به واعتزاز فحسب، وإنما أشير إلى بعضها أيضا تحية وتقديما له لأجيال قادمة قد تقرأ هذا الكتاب ».

«فبعد أن تخرج كمال رفعت من الكلية الحربية خدم مباشرة فى الكتيبة الأولى مشاة بالخرطوم. واستطاع مع بعض الضباط أن يجمع بعض عناصر الطبقة المثقفة فى السودان وكونوا تنظيماً سرياً لمقاومة الاحتلال البريطانى، وحاول تهريب أسلحة من مصر إلى هذا التنظيم بالسودان سنة ١٩٤٣ ولكن لم يلبث أن أعيد إلى القاهرة ، أى أنه «ثورى ملتهب» من السنة الأولى خدمة !».

«وفى سنة ١٩٤٤ نقل كمال الدين رفعت إلى الحرس الملكى وتطوع مع فصيلة الحرس الملكى للقتال فى حرب فلسطين سنة ١٩٤٨، التقينا

هناك.. ومرة أخرى هو يقاتل وأنا أواكب وأراقب وأشجع وأصور إعلامياً وأمد بمداد الترفيه عن الضباط والجنود ممثلاً لإدارة الشئون العامة ! ويعود بعد الحرب سنة ١٩٤٩ - إثر انضمامه إلى تنظيم الضباط الأحرار - إلى الحرس الملكى عيناً للتنظيم على السراى الملكية».

«ثم عاد كمال الدين رفعت إلى الكلية الحربية .. مدرساً هذه المرة ، وما أسعد طلبة يدرس لهم ضباط من وزن وقيمة كمال رفعت ».

«وبعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ فى سنة ١٩٥١ ما كان ممكنا أن يفوت كمال رفعت تدريب طلبة الجامعات والموظفين على حمل السلاح وحرب العصابات ، ولا يتخلى عن المشاركة فى حرب المقاومة ضد الإنجليز فى منطقة القناة».

«وإذا كنت قد شرعت بالفعل فى تدريب بعض الطلبة والمتطوعين على حمل السلاح، فإنى لم أسر فى هذا الدرب حتى نهايته . وإنما طفقت أنظم أشعار المقاومة والتحرير وأنشرها فى صحف مصر الفتاة بتوقيع «الجندى الشاعر». اكتفيت كالعادة بالتحميس والتشجيع !».

«وقامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وكان كمال الدين رفعت أحد أبطالها، وعهدوا إليه بالقبض على بعض ذوى الرتب الكبيرة فى ليلة الثورة».

«ولم تعقه الثورة ولا المناصب فى إدارة المخابرات العامة عن ممارسة هوايته الوطنية العملية فى أعمال المقاومة مع الفدائيين ، فقد

نظم عملياتهـا فى منطقة القناة جنباً إلى جنب مع المفـاوضات الجارية آنذاك والتى انتهت بتوقيع اتفاقية الجلاء فى أكتوبر ١٩٥٤ ».

«ومع العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦ ووفقـاً للمثل العربى «أعط القوس باريها» كان حتما أن يوكل إلى كمال رفعت قيادة أعمال المقاومة السرية فى منطقة القناة والقـيام بحرب عصـابات تخريبية فى الخطوط الخـلفية للعدو ».

«واستقرت الثورة سنة ١٩٥٧ . . ومنذ ذلـك الحين ظهر كمال الدين رفعت على الـملأ وعرفـه الناس وزيراً للدولة وللعمل ، ونائبـاً لرئيس الوزراء، وعضواً فى اللجنة التنـفيذية للاتحاد الاشتراكى، ومـشرفاً على مؤسسة أخبار اليوم، وأمـينا لشئون الدعوة والفكر بالاتحاد الاشتراكى، والتى تصدر نشرة « الاشتراكى» حتى نهاية الستينيات».

(٤٥)

وبعد أن يســرد صاحب هذه المذكـرات هذا الملخص لتاريخ كـمال رفعت النضالى والوظيفى، يبدأ فى الحديث عن ثوريته وخصاله الرفيعة التى يقدرها هو كل التقدير ويقول :

«غـيـر أن الثـائر الحـقـيـقى يظل ثوريا حـتى وهو مـتـقلد لأرفع المناصب. . وهكذا كان كمال الدين رفعت. لم يكن إلى جوار الرئيس جمال عبـد الناصر ـ وقد كان بالفعل من أخلص وأظهر مـعاونيه ـ بقدر ما كـان ينشد مجـد مصر ويشـارك فى العمل على تحريرها اجـتماعـيا

وسياسياً . وحتى حين عـاصر الكبوة والنكسة والهزيمة فى يونيو ١٩٦٧ لم ييأس أبداً ولم يفقد إيمانه بأن مصر أقوى من الهزيمة ولم يثلم سيف عزيمته وجهاده فى أن تعود مصر منارة للحرية وقلعة للعروبة ».

«وحين انتقل الرئيس جمال عبـد الناصر إلى الرفيق الأعلى ـ وحسابه وحسابنا عنده سبحانه ـ كـان كمال رفعت وزيراً فى وزارة الرئيس جمال عبد الناصـر . وفى المرحلة الأولى التى كان السادات يحنى فيـها رأسه أمام تمـثال عبد الناصـر، احتفظ بكمال رفـعت وزيراً للعمل فى وزارة الدكتـور محمـود فوزى بعـد وفاة الرئيس جمـال عبد الـناصر، ولكن سرعـان ما أبعد الســادات كمال الدين رفعت من الـوزارة سفيراً لمـصر بوزارة الخارجيـة المصرية. وليس من قبيل الـصدفة أن الرئيس الراحل أنور السادات وكان يعد لانقـلاب ١٥ مايو ١٩٧١وهو يعرف شدة مراس كمال الدين رفعت أنه ـ أى السادات ـ أبعد كمال الدين رفعت عن مصر كلها «ونفاه» سفيراً لمصر فى لندن فى ٢٩ مارس ١٩٧١ ».

ينبغـى لنا هنا أن نتحفـظ على هذا الذى يورده صاحب المـذكرات، فإن كمال رفعت ترك الوزارة فى أول تغيـير فى عهد الرئيس السادات، صحيح أنـه شأنه شأن كل أعضاء وزارة الـرئيس عبدالناصر الأخـيرة قد احتـفظ بمنصبه فـيما سـمى وزارة الدكتـور محمـود فوزى الأولى التى استمرت ما بين ٢٠ أكتـوبر ١٩٧٠ و٢٠ نوفمبر ١٩٧٠، لكنه كان من الذين تركـوا هذه الوزارة عند إعـادة تشكيلهـا، وكـان السـبب الواضح والمنطقى سبـبا بروتوكوليا لأنـه كان عضوا فى مـجلس الرئاسة، على

حين لم يكن رئيس الوزراء الجديد قد وصل إلى عضوية هذا المجلس، وحين عمل الرجلان كنائبين لرئيس الوزراء على صبرى، فإن كمال الدين رفعت كان يسبق محمود فوزى. ولعل هذا هو السبب الذى جعل من حظ كمال الدين رفعت أن ينقل إلى لندن أو ينفى(!!) إليها على حد تعبير مصطفى بهجت بدوى.

ومع هذا فإن العلاقة العائلية بين أسرتى السادات وكمال الدين رفعت كانت لا تزال قائمة بعد ١٥ مايو ١٩٧١ بأكثر من عام، يدلنا على هذا ما ورد فى مذكرات محمد عبد السلام الزيات عن حفل حضرته زوج كمال الدين رفعت مع السيدة جيهان السادات ومع محمد عبد السلام الزيات، ومن العجيب أن يستبهل الأستاذ مصطفى بهجت بدوى الحكم على كمال الدين رفعت بالنفى والحكم على أنور السادات بأنه نفى كمال الدين رفعت إلى لندن من أجل «الانقلاب»، بينما هو فى فقرة تالية ينبئنا بكل وضوح أنه هو نفسه زار لندن وقضى معه أياماً سعيدة بعد وقوع هذا الانقلاب بأكثر من عام!! وهذا من أعجب ما يمكن كما قلنا فى بداية هذا التعقيب:

«... ولقد أمضيت أياماً هانئة بالذكريات مع كمال الدين رفعت حين دعيت لزيارة معرض توت عنخ أمون فى لندن صيف ١٩٧٢، وأخذت أمارحه: أهكذا يدور الزمن ياكمال وتصبح سفيراً لمصر.. وأين؟ فى عقر دار عدوتنا العتيدة انجلترا؟ أم أنك تعمل على تحقيق الهتاف المصرى الشهير فى المظاهرات «مصر والسودان لنا.. وانجلترا

إن أمكنا »؟ ويضحك كمال الدين رفعت . ثم يسألنى: أترى ذلك يغير شيئاً من كمال رفعت الذى تعرفه؟ وأقول جاداً كل الجد صادقاً كل الصدق: أبداً والله، فإن المعدن الأصيل النفيس يظل هكذا أصيلاً نفيساً فى كل زمان ومكان..».

والشاهد أن كمال الدين رفعت ظل يحتفظ بموقعه حتى خرج فى إحدى الحركات الوظيفية التى كان لابد منها لتصفية أعداد المعينين فى الرئاسة والخارجية على درجات الوزراء وما فوقها بدون أى عمل محدد، وكان معظم هؤلاء من رجال الثورة والوزراء السابقين، ومع هذا فإن مصطفى بهجت بدوى يخلط الأحداث ويقدم سببا لم يكن قد حدث ذلك اليوم، ويشير إلى تأليف كتاب.. والانضمام إلى حزب.. بينما لم يكن هذا قد حدث قبل نوفمبر ١٩٧٤، وهو التاريخ الذى يروى مصطفى بهجت بدوى أن كمال رفعت أحيل فيه إلى المعاش!

ومثل هذا الخلط الشائع جداً فى الحديث عن كل الشخصيات فى عهد السادات الذى لم يكف عن تغيير الشخصيات فى المواقع المختلفة دون أن يكون لهذا علاقة جوهرية بالتوجهات، أو دون أن يقتصر السبب على مثل هذه العلاقة كما يريد صاحب هذه المذكرات أن يوحى:

«ولم يحتمل الرئيس أنور السادات كمال الدين رفعت طويلاً حتى وهو بعيد عن السلطة . ففى نوفمبر ١٩٧٤ أصدر الرئيس أنور السادات قراراً جمهورياً بإحالة كمال الدين رفعت إلى المعاش .وكان رد كمال

الدين رفعت أن أصدر كتاباً يحمل اسم « ناصريون .. نعم»، كما سبق أن أصدر كتابا بعنوان «حرب التحرير الوطنية». ولعل هذين الكتابين يمثلان عقيدة وكفاح كمال الدين رفعت، ويفصحان عن سرائره ».

«وعندما أنشئت الأحزاب انضم كمال الدين رفعت ـ بغير تردد ـ إلى حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى واختير نائباً لرئيس الحزب خالد محيى الدين صديقنا وحبيبنا المشترك ».

«إن رجولة وشجاعة وصلابة كمال الدين رفعت لا تحتاج للإفاضة فى الحديث عنها، فتاريخه الحافل هو الرجولة والشجاعة والصلابة ذاتها بأكمل معانيها ».

«كان لكمال الدين رفعت وجه أسد وقلب أسد فى شخص إنسان ورأى إنسان ».

«نعم .. نعم الإنسان هو . ذلك أن إنسانية وشهامة ومروءة كمال الدين رفعت كانت كالبلسم . وأحسب أن لدى دفعته وصفيه الأثير محمود حسين عبد الناصر شواهد ذاخرة فى هذه المجالات الإنسانية».

(٤٦)

أما ثالث السياسيين المبرزين فى هذه الدفعة وهو حسن التهامى فإنه يجبر صاحب هذه المذكرات على التقديم لحديثه عنه بفقرات مطولة تحفل بالتأمل، والتعبير عن الحيرة، والموازنة بين الجوانب المختلفة فى شخصيته، وهو يقول:

«... حيرني حسن التهامي ! هل لأنه صاحب شخصية محيرة ، أم لأني صاحب «وجدان حائر» أم للاثنين معاً؟! فحسن التهامي الذي يقاتل بضراوة في فلسطين ويحاصر في الفالوجا سنة ١٩٤٨ هو حسن التهامي الذي «يهندس» لمبادرة زيارة القدس سنة ١٩٧٧ ولما بعدها!».

«وحسن التهامي الذي يلتقي سراً في جلسات طويلة مع موشى ديان بالمغرب ليرتب للصلح مع إسرائيل ويحضر جلسات كامب ديفيد كاملة، هو حسن التهامي الذي لا يكف عن تكذيب وسب موشى ديان ووصفه بالأعور ويجاهر بأنه ضد «اليهود» !».

«وحسن التهامي الذي صادق الرئيس جمال عبد الناصر في حصار الفالوجا وانضم إلى تنظيم الضباط الأحرار مبكراً ، هو حسن التهامي الذي يلوح كأنما انقض على ذكرى الرئيس جمال عبد الناصر ويعلن مرة أنه عمل على «تكتيف» عبد الناصر بالحبال (!) ومرة أخرى أنه هدد عبد الناصر بالقتل ».

«وحسن التهامي الذي ضحك على كوبلاند رجل المخابرات الأمريكية وكشف رشوة الأربعة ملايين دولار [يشير أحمد بهاء الدين إلى نفس الواقعة في كتابه الذي تناولناه في كتابنا « في خدمة السلطة : مذكرات الصحفيين » ، فيذكر أن المبلغ كان ثلاثين مليون دولار] وسلمها للرئيس جمال عبد الناصر فبنى بها برج القاهرة، هو حسن التهامي الذي يتهمه البعض بأنه صاحب الميول الأمريكية ويشتط البعض الآخر فيدرجونه ـ بالباطل ـ بين عملاء المخابرات الأمريكية !».

«وحسن التهامى الذى يكثر من الأحـاديث والمقالات الدينية ويطلق لحيـته، هو حسن الـتهامى الذى يبـدو كأنما يخلـط الدين «بالدروشة» والأوهام المثـيرة للدهشـة والإشفاق وعـدم التصديـق، ويشتط فى آراء غريبة قد تعد ليست من الدين فى شيء».

«وحسن التهامى الذى كـان سفيراً لمصر فى فيـينا ومندوباً لمصر فى لجنة الطاقة الذرية والعلم الحـديث ، هو حسن التهامى الـذى لا يفتأ يجاهر بأنه يرى ويحادث «سيدنا الخضر» دون أن ندرى!».

«وحسن التهامى الذى عاش بين رجال الصف الثانى للثورة خدناً لهم ، هو حسن التهامى الذى كان عضواً بارزاً فى محكمة الثورة بعد مؤامرة ١٥ مـايو ١٩٧١ والذى حكم علـى زملائـه بأحكام الإعـدام والمـؤبد والسجن!».

«وحسن التهامى الذى يكره الروس والشيوعـية كراهية التحريم ، هو حسن التهامى الذى يتزوج بسيدة روسية».

«وحسن التهامى الذى أدمن الكتابة للصحف بإسـهاب شديد معتمداً على أنه كـان فى قلب الأحداث وصـاحب ذاكرة «فـوتوغرافـية» ، هو حسن التـهامى الذى يتصـدى له بالتفنيـد المؤرخ المدقق اللواء جـمال حماد ويتصل بينهما الرد والرد على الرد !».

«وحسن التـهامى الذى شكا مـحمد إبراهيم كـامل(وزير الخارجـية المستقيل) مر الشكوى من تدخلات التهامى المتتالية فى مباحثات كامب

ديفيد والتى ساهمت مع الرئيس الراحل أنور السادات فى التنازلات المصرية لدى توقيع الاتفاقية المصرية الإسرائيلية، هو حسن التهامى الذى نشر مقالات مسلسلة عبر أيام متصلة بجريدة السياسة الكويتية فى أواخر سنة ١٩٨٠ وقال فيها إن زيارة السادات للقدس لم يستفد منها سوى إسرائيل وأن التنازلات المصرية المتتالية كانت السبب فى تغيير الموقف من سيئ إلى أسوأ ، وأن المستفيد من كامب ديفيد هى إسرائيل والخاسر هى مصر!».

(٤٧)

بعد هذا كله بما فيه من بعض المبالغات فى وصف مصطفى بهجت بدوى لسياسات التهامى نفسه، نجد صاحب المذكرات يقف لينهى إلينا وليطلعنا فى ثقة وتواضع على ما انتهت إليه تأملاته فى شأنه ويقول :

«هل حسن التهامى مع عبد الناصر ضد السادات أم هو مع السادات ضد عبد الناصر؟ أم هو مع حسن التهامى (مع نفسه . . وربما ضد نفسه !) إنه يشغل الناس بمقالاته المتفجرة وردوده المطولة التى ينشرها فى مصر والخارج . أهو يفعل ذلك كلما ظن أن الأضواء كادت تنحسر عنه لأنه «مركون» فى رئاسة الجمهورية بدرجة نائب رئيس وزراء وبغير اختصاصات ؟».

ثم يحرص صاحب هذه المذكرات على أن يصف نفسه بالموضوعية فى تناوله لحسن التهامى وشخصيته، ولكنه مع حرصه على الموضوعية عاجز عن أن يحققها، وهو يعبر عن هذا المعنى بأسلوب رقيق وراق فيقول:

«ويعلم الله أنى لست متحاملاً على حسن التهامى (رغم الصور المتناقضة التى ألقيت عليها علامات التعجب آنفاً) ، وليس بينى وبينه ود مفقود ، فما عرفته ولا عرفنى عن قرب . وإنما هى مجرد تساؤلات وتعجبات «رجل الشارع» . .» .

«أما «كدفعة» . . فوالله الذى لا إله غيره إن حسن التهامى عندى ابن عزيز من أبنائها ، ومن هذه الزاوية بالذات أهلا به وسهلاً . .» .

«أحد زملاء الدفعة قال لى عن حسن التهامى إنه «حالة مرضية» قلت : بل هو «ظاهرة»! قال: ماذا تعنى بكلمة ظاهرة ؟ قلت وكأننى أفسر الماء بعد الجهد بالماء : الظاهرة هى طاقة كامنة متفجرة ومن ثم تصبح ظاهرة بدلاً من أن تظل كامنة ! الظاهرة شىء يسعى ـ بقصد أو دون قصد ـ إلى الانتشار ولفت الأنظار ! الظاهرة هى الظاهرة !» .

«حسن التهامى مجتهد ؟ نعم ! مناضل ؟ نعم ! إرهابى ؟ نعم ! عصبى ؟ نعم ! وديع ؟ نعم ! يشغل الدنيا بأدواره وأحاديثه ؟ نعم ! تشغل الدنيا عنه ؟ نعم! إنسان مؤمن بسيط فى أعماقه ؟ نعم!» .

(٤٨)

ثم يروى مصطفى بهجت بدوى قصة طريفة يراها هو نفسه من أبرز قصص حسن التهامى، مع أن حسن التهامى ليس المسئول عن موقفه فيها فيقول :

« . . . . فى الاستعراض العسكرى يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٨ كان الرئيس الراحل أنور السادات قد ابتكر زياً عسكرياً شبيهاً بالأزياء العسكرية

البروسية الألمانية (وكان السادات شديد العناية بهندامه ، شديد الإعجاب بالعسكرية الألمانية) . وظهر السادات بهذا الزى لأول مرة فى الاستعراض المذكور وهو يسير بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة ـ وبخطوة الأوزة ـ ليتلقى تحية قائد طابور الاستعراض . ومن حول السادات وزير الدفاع ، ورئيس هيئة أركان حرب الجيش، وقائد القوات الجوية، وقائد القوات البحرية .. وجميعهم يرتدون هذا الزى المبتكر (مع اختلاف الرتب والشارات). كل هؤلاء عسكريون ومعروفة وظائفهم العسكرية. ولكن بينهم «اندس» ـ على حين غرة منا ـ رجل ذو لحية ارتدى الزى العسكرى المذكور وبرتبة فريق ويخطو معهم بخطوة الأوزة» .

«وسألنى من كان يجلس بجانبى ـ نشاهد العرض العسكرى فى التليفزيون ـ وهو يشير إلى صاحب اللحية : مَنْ هذا ؟ قلت : هذا هو حسن التهامى ! قال : ولكنه ترك القوات المسلحة من قديم الأزل وبرتبة رائد لا برتبة فريق! قلت: نعم .. ولكن هذا هو حسن التهامى ! وهذه تقليعة مميزة وسط تقليعة الزى التى نراها أمامنا الآن!» .

وينتهى صاحب المذكرات من حديثه عن حسن التهامى بعبارات محايدة يقول فيها :

«وبعد ..

«أترانى ـ وبحسن نية ـ ظلمت حسن التهامى فيما كتبت عنه ؟»

«إن كنت قد فعلت فأستغفر الله من قبل ومن بعد، وألثم جبين حسن التهامى بصفاء نفس».

(٤٩)

أما أول الدفعة أمين شاكر فيحظى بكثير من الحديث عن شخصيته ونشاطه فى هذه المذكرات، ويحظى الحديث عن «الأول» بكثير من التفضيل منذ الصفحات الأولى، ولعلنا ننقل الفقرات التى تصور حياته الأولى فى الكلية العسكرية :

«. . . ولا شك أن أمين شاكر على قدر كبير من الذكاء والاجتهاد، ولا شك أيضاً أنه عوّض ـ بأولويته تلك ـ السنوات الطويلة التى أمضاها فى كلية الطب حتى السنة الثالثة وكان فيها من المتفوقين (وحكاية سنوات الطب هذه تفسر لماذا دخل الكلية الحربية وعمره قد تعدى اثنتين وعشرين سنة، وكان من دفعته فيها عند الالتحاق بها من لم يتعدوا الـ ١٦). وشق أمين شاكر طريقه بسلاح الإشارة فى القوات المسلحة، وكان رهن « إشارته». . أو لم يؤثرها على الطب ؟! ثم شق طريقه بصورة أكثر رحابة بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢».

«. . . و بعد أن احتفظ أمين شاكر بمركزه كأول للدفعة فى امتحان القسم المتوسط والانتقال للقسم النهائى لم يهنأ طويلاً أو عريضاً بمنصب «باشجاويش الكلية» سوى ستة أسابيع فقط. . وعلى من ؟ على دفعته فحسب ! فقد تخرجت دفعة وهيب زكى فى يونيو ١٩٤٢ وحصلنا على إجازة قصيرة استدعينا بعدها على وجه «الصربعة»

وتخرجنا أيضا على وجه «الصربعة» بعد أن قضينا «اثنين وأربعين يوما».

«وقد جرت العادة على أن يخير الخمسة الأوائل . . أى يختارون السلاح الذى يفضلونه . وقد كان لسلاح المدفعية الصدارة فى اختيارات الخمسة الأوائل له عادة . إلا أن سنة ١٩٤٢ بالذات شهدت انحسار سلاح المدفعية إلى الدرجة الثانية فى الاختيار، وزاحمه وسبقه سلاح الإشارة. . كان سلاح الإشارة هو موضة ٤٢! هكذا بدأ التحول من دفعة وهيب زكى «إشارة» ثم فى دفعتنا . فبين الخمسة الأوائل منا اختار أربعة سلاح الإشارة فى مقدمتهم أمين شاكر نفسه».

ولعل هذه الجزئية بالذات تدلنا على مدى جاذبية سلاح الإشارة الذى كان الرئيس السادات ينتمى إليه فى ذلك الوقت بالذات ، ومع هذا فإنه فى ظل كراهية السادات عند صحفيين معروفين ليست لهم خبرة بالعسكرية لم يجد هؤلاء حرجاً فى أن يصفوا هذا السلاح ومن ينتمى إليه بما لا يليق فى وصف سلاح مهم لا لشىء إلا لأن السادات انتمى إليه فى فترة من الفترات! وهذا من أعجب العجب الذى نراه فى تاريخنا المعاصر حين تصدى الغاضبون المغرضون لجزئياته.

ويبدأ مصطفى بهجت بدوى حديثه عن علاقته الشخصية بأمين شاكر بقوله :

«ولقد أحببت أمين شاكر . وأساساً لأننا «دفعة أمين شاكر» فهو رمز للدفعة ولا جدال».

«والصورة التى انطبعت لـدىّ عن أمين شاكر أن عينيـه اللتين تبدوان كأنهما زائغتان غير مستقرتين تخفيان ذكاء حادا وكأنما مخه «يشتغل» فى ألف حاجة وحاجة ! وأن قناع الصرامة الذى كسا به وجهه يخفى روحاً مرحة لا تلبث إذا حركتها أن تنـطلق على سجيتـها مقهقـهة ! على أن حصـيلة ذلك كله إن اجتمـعت فيه الثـقة الشديدة بالنفس مع السـخرية الكثيفـة أظهرته بمظهر المستـخف بالغير . ولقد روى أحـد أبناء دفعتنا وكان زميـلاً لأمين شاكر فى بدايات مجلس قـيادة الثورة أنه دخل على اليوزباشى أمين شاكر فوجده يطلب تليفونيا الأميرالاى (العميد) حسن حشمت مدير سـلاح الإشارة الذى كان أمين شاكر حـتى شهور مضت قبل الثورة يعـمل تحت قيادته فى هذا السلاح ، وفـوجىء صاحبنا بأن اليوزباشى أمين شاكر يستفتح حـديثه مع الأميرالاى حسن حشمت قائلاً : صباح الخير يا أبو على!».

ويردف صاحب المذكرات بقوله :

«وقد يرى الـبعض أن استـخفـاف أمين شـاكر يقـارب أحيـاناً حد «الرذالة» وخاصة أنهم يلاحظون عليه أحياناً سلاطة اللسان. ولكن الذى يعرفه يجده لطيف المعشر ويحبه حقاً. . ».

(٥٠)

وتمثل هذه المذكـرات مرجعاً مهـماً جداً لدراسة العلاقـة بين جمال عبدالناصر وأمين شاكر، وهى نموذج بارز لعـلاقة عبدالناصر بمساعديه المقربين، وما شاب معظم هذه العلاقات من شد وجذب، ومد وجزر،

وتقارب وتباعد دون أن يجد الجمهور تفسيرا واضحا أو معقولا لهذه التقلبات، وكأن تفصيلات العلاقة العامة بين الرئيس ومعاونيه تدخل فى إطار المحظورات، ولاشك فى أن عبارات أدبية كعبارات صاحب هذه المذكرات كفيلة بتعميق فهمنا لشخصية الرئيس عبد الناصر نفسه ولأدائه ولمدى تحكمه فى علاقاته بالناس:

«كان أمين شاكر أحد الضباط الأحرار، وبينه وبين جمال عبد الناصر إعجاب متبادل».

«وحين قامت ثورة ٢٣ يوليو كان اليوزباشى أمين شاكر كبير معلمى مدرسة الإشارة بسلاح الإشارة الملكى فى بعثة دراسية بإيطاليا مفروض أن تمتد قرابة ستة شهور . . ولم يكن قد مضى من هذه الشهور آنذاك سوى شهر واحد. وحالما سمع أمين شاكر فى إيطاليا نبأ قيام ثورة ٢٣ يوليو لم يذهب فى اليوم التالى إلى فصول الدراسة هناك ، بل اتجه مباشرة إلى المطار واستقل أول طائرة عاد بها إلى القاهرة ، «وقدم نفسه» على الفور إلى جمال عبد الناصر القائد الفعلى لثورة يوليو والذى ضمه على الفور إلى هيئة مكتبه بغير تردد !».

«وظل أمين شاكر فى مجلس قيادة الثورة قريبا من الرئيس جمال عبد الناصر . إذا اشتكى أحد «الكبار» من أمين شاكر تمسك به الرئيس جمال عبد الناصر قائلاً: «أنتم لا تتصورون أمين شاكر مريحنى قد إيه» ! وقد كان الرئيس جمال عبد الناصر على حق غالباً ، فلن يتسنى له أن يعثر على مدير مكتب فى اقتدار أمين شاكر تجتمع له الشخصية والذكاء

والولاء ! وفى تقديرى أنه لولا رتبة أمين شاكر الصغيرة آنذاك (يوزباشى) - وإن كان فى مثل سن الرئيس جمال عبد الناصر - لربما رشحه الرئيس جمال عبد الناصر عضواً فى مجلس قيادة الثورة».

«على أن الرئيس جمال عبد الناصر وضع أمين شاكر دائما فى بؤرة اهتمامه ومودته».

«عينه الرئيس جمال عبد الناصر مديراً لمكتبه بعد أن انتخب رئيساً للجمهورية فى سنة ١٩٥٦، ثم عضواً منتدباً لمجلس إدارة مؤسسة أخبار اليوم سنة ١٩٦٠ كما أسلفت، ثم سكرتيراً عاماً مساعداً للمؤتمر الإسلامى الذى كان سكرتيره العام أنور السادات . ثم عينه سفيراً لمصر فى فنزويلا وترينداد سنة ١٩٦٤. وقبل أن تنتهى السنة - أى فى ديسمبر ١٩٦٤ - عينه سفيراً لمصر فى بلجيكا ، وضم إليه - وإليها - لوكسمبرج فى السنة التالية. وفى سبتمبر سنة ١٩٦٦ اعتمد أمين شاكر سفيراً لمصر فى السوق الأوربية المشتركة . أى أن أمين شاكر «ساح» نحو عامين بين أمريكا الجنوبية وأوروبا واكتسب خبرات سياسية واقتصادية ودبلوماسية وادارية زادت من صقل هذه الشخصية المصقولة أصلاً ».

«ثم اختاره الرئيس جمال عبد الناصر وزيراً للسياحة بالوزارة التى رأسها المهندس محمد صدقى سليمان فى ٢٩ نوفمبر ١٩٦٦ فعضواً باللجنة الوزارية للخطة والإنتاج فى أول سنة ١٩٦٧. وحين دهمت هزيمة يونيو ٦٧ وزارة صدقى سليمان والقوات المسلحة وعبد الناصر ومصر وشعبها، وكعادته فى «الملمات» تولى الرئيس جمال عبد الناصر

فى ١٩ يونيو ١٩٦٧ رئاسة الوزارة إلى جوار رئاسة الجمهورية والقيادة العليا للقوات المسلحة واحتفظ بأمين شاكر فى وزارة السياحة .ولم يكن الهدف هو «السياحة» بالتحديد ولكن هى ترجمة عن كون أمين شاكر محل ثقة وتقدير من الريس».

(٥١)

ويصل مصطفى بهجت بدوى فى حديثه عن علاقة الرجلين [عبد الناصر وأمين شاكر] إلى أن يتناول بتأمل طريف ما أثير عن الجفاء الذى حدث بينهما:

«ويقال إن الدهر قلب ، والدنيا لا تدوم لأحد. . وهذا صحيح».

«أما أمين شاكر فقد كانت قرصة الرئيس جمال عبد الناصر له طويلة وموجعة ، فقد أخرجه عبد الناصر من الوزارة فى ٢٠ مارس ١٩٦٨ . ولم يكن خروجاً عادياً ولا مجرد إقالة ، بل إن الرئيس عبد الناصر أصدر أوامره بحبس أمين شاكر ! صحيح أنه حبس من «الدرجة الثانية» على الطريقة التى اتبعها الرئيس جمال عبد الناصر مع كمال الدين حسين، ولكنه يشترك مع لب الحبس فى تقييد الحرية . فالفرق ليس كبيراً جداً بين أن يزج بالمرء خلف قضبان السجون، وبين أن تحدد إقامته إجبارياً فى بيته فلا يبرحه وكأنه سجينه ومنبوذ من المجتمع ».

« وقد دامت هذه الإقامة الجبرية سبعة شهور لم يخرج من بيته إلا حين توفى شقيقه الوحيد، فكان لزاما أن يشيع جنازته . . وكأنما رققت

هذه المصيبة قلب عبد الناصر على أمين شاكر فأصدر أمره برفع الحظر عنه.. وأطلق سراحه من بيته».

«ما سر هذا الغضب الفجائى على أمين شاكر ؟ تتعدد الروايات والحكايات والشائعات . . والله أعلم ».

«والرواية الوحيدة المكتوبة جاءت فى أخبار اليوم بعد عودة مصطفى أمين إليها فى السبعينيات، فلا تدرى أهى الحقيقة التى يرويها هذا الصحفى الكبير ؟ أم هى «تصفية حسابات وثارات» من جانبه مع الرئيس جمال عبد الناصر الذى حاكمه بتهمة التخابر مع أمريكا وسجنه فظل حبيسا تسع سنين ؟».

«كتبت أخبار اليوم فى بابها «الموجه» (عزيزتى أخبار اليوم) رداً على سؤال القارىء «ما هى حكاية الوزير الذى اعتقله عبد الناصر فى منزله لمدة سنة» ؟ فقالت أخباراليوم ما معناه أنه أمين شاكر وزير السياحة . ففى أول سنة ١٩٦٨ خرجت المظاهرات ضد عبد الناصر . وفى اجتماع بمجلس الوزراء قال شعراوى جمعة وزير الداخلية إنها مظاهرات مدبرة . فرد أمين شاكر بقوله إنها مظاهرات حقيقية تعبر عن شعور استياء الرأى العام ، فأخرجه عبد الناصر من الوزارة وحدد إقامته فى بيته لمدة سنة».

ينبغى أن نتوقف هنا لنشير إلى أن أمين شاكر لم يكن عضواً فى الوزارة فى ذلك الوقت ذلك أنه كان قد ترك الوزارة عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، وإن لم يمنع هذا من إمكان حدوث هذه الواقعة فى مكان آخر

، وقد كان من المعتاد أن يبقى الوزراء السابقون فى مناصب سياسية موازية فى الرياسة .



وعلى الرغم من أن مصطفى بهجت بدوى يصنف تلقائياً على أنه من محبى عبدالناصر وشعراوى جمعة، فإن هذا لا يمنعه من أن يعترف بجواز أن تكون هذه الرواية على هذا النحو صحيحة! وهذا مما يحسب لهذا الرجل، ولنقرأ عباراته المفعمة بالصدق :

« وعلى تقديرى لعبد الناصر . . وعلى حبى المقيم لشعراوى جمعة (أحد أمراء المروءة والشهامة فى مصر) فمن الجائز أن تكون هذه الرواية «الأخبار يومية» [هكذا ينسب الأستاذ مصطفى بهجت بدوى إلى الاسم المركب من مضاف ومضاف إليه، وهى نسبة صحيحة] صحيحة».

«فبعد سبعة أشهر من وفاة شقيق أمين شاكر وخروجه من بيته المحددة إقامته فيه لتشييع جنازته، رق قلب الرئيس جمال عبد الناصر له وعفا عنه . وبالفعل فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٦٨ عين أمين شاكر سفيراً لدى المقر الأوروبى فى شئون السياحة وتخصص فى دول العالم الثالث».

(٥٢)

ثم يلقى صاحب هذه المذكرات الضوء على الدور الذى لعبه أمين شاكر فى عهد الرئيس أنور السادات وبعده فيقول:

«ثم عاد أمين شاكر إلى مصر من منصبه البعيد فى عهد الرئيس الراحل أنور السادات ».

«ولم تكن الكتابة الصحفية لتستعصى على أمين شاكر بذكائه ومواهبه وخبراته . ثم إنه إلى جانب إجادته صياغة اللغة العربية أجاد اللغة الإنجليزية والفرنسية والأسبانية والإيطالية فتيسر له التزود والاطلاع على الكتب والصحف والمجلات والمراجع الصادرة بهذه اللغات مما طوع له الاحتراف والكتابة».

«وربما كان أشهر مقال له فى عهد السادات هو ما كتبه فى الأهرام بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٧٧ تأييداً جارفا لمبادرة السادات وفيه قام بتنصيبه « زعيما نادراً فى هذا الزمان وكل زمان» !

. . . .

. . . .

«وبعد رحيل السادات مضى أمين شاكر يكتب مقالات وأبحاثا فى القضايا العامة وضد إسرائيل وأمريكا. واستضافته صحف المعارضة وخاصة جريدة الشعب لسان حال حزب العمل الاشتراكى . وأشهد أنه نشر بها مقالات طيبة رصينة وفيها غيرة يقظة من أجل مصالح الوطن».

(٥٣)

ويحظى عدد كبير من زملاء صاحب هذه المذكرات بالإشادة ببطولاتهم العسكرية بالطبع، ومن هؤلاء المحافظ الشهير محمد أحمد

البلتاجى الذى يتحدث مصطفى بهجت بدوى عن بطولته البارزة فى حرب ١٩٤٨ فيقول :

«. . .معروف أن اليهود هاجموا بضراوة فى التبة ٨٦ بغية أن يحدثوا شرخاً جديداً فى الجيش المصرى بعد شرخ حصار الفالوجا . ولكن قواتنا تصدت لهم بضراوة أشد واستطاعت إجهاض هجومهم وألحقت خسائر جسيمة بهم. . وقلت إن البطل الأول فى هذه المعركة هو اليوزباشى محمد البلتاجى (محافظ الجيزة سابقاً وعضو مجلس الشعب حاليا) على رأس وحدته الحديثة المتخصصة فى قاذفات اللهب . وقلت إن الإسرائيليين حين شاهدوا وكابدوا هذا السلاح الجديد ارتعبوا ولاذوا بالفرار» .



كذلك يذكر مصطفى بهجت بدوى زميل دفعته محيى الدين أبو العز بالخير مترحماً عليه وعلى صفاته الطيبة ويقول :

«. . .وعلى الجانب الآخر كان يستعان ببعض ضباط الجيش فى وزارة الداخلية مع بداية الثورة وبالذات فى مكتب زكريا محيى الدين وزير الداخلية (وأحد مؤسسى المخابرات العامة). وكان من بين من استعان بهم ابن دفعتنا محيى الدين أبو العز . ثم عاد إلى المخابرات العامة، ومنها عين محافظا للفيوم . لكن المسكين الواعد الموعود محيى الدين أبو العز لم يطل به المقام فى دنيا المخابرات والداخلية والحكم المحلى وفى دنيانا الفانية برمتها. ففى إحدى الإجازات الصيفية أوائل الستينيات ، وكان يسبح فى شاطىء العجمى داهمته أزمة قلبية

فغرق ـ وهو السباح الماهر ـ قبل أن يسعف. مات ـ رحمه الله ـ شهيداً . فمن مات غريقاً مات شهيداً كما يقول الحديث النبوى الشريف».



ويروى مصطفى بهجت بدوى في كتابه واقعة حماسة وطنية مهمة تشرف صاحبها الوزير الأسبق سعد زايد حيث يقول :

«... وفى واقعة شهيرة جرت فى اجتماع (آلاى) من ضباط الأنوار الكاشفة بالقاهرة خلال منتصف الأربعينيات وقف قائد الآلاى الأميرالاى محمود بك صادق يعلن على رءوس الأشهاد أن «الإنجليز أسيادنا» وانبرى له اليوزباشى سعد زايد (محافظ القاهرة ووزير الإسكان فيما بعد) قائلاً : لا ليسوا أسيادنا ! فكررها صادق بك : الإنجليز أسيادنا !فما كان من سعد زايد إلا أن قال له : هم أسيادك أنت لا أسيادنا ! وترك صادق بك الاجتماع على الفور إلى مكتب مدير المدفعية وقدم ورقة صغيرة كتب فيها هذا الطلب حرفياً: « اليوزباشى سعد زايد ينقل إلى سلاح المشاة» ! وكأن الطلب كان أمراً ، فقد صدرت نشرة بالفعل نُقل فيها سعد زايد إلى سلاح المشاة عقاباً له على إبائه ورفضه أن يكون الإنجليز المحتلون أسياده !».

(٥٤)

ومن بين المدنيين الذين تناولتهم هذه المذكرات يعتز مصطفى بهجت بدوى بفتحى رضوان ، ويتحدث عنه فى كتابه فى أكثر من موضع بالتقدير فهو يقول مثلا:

«. . . وبين كـافة طاقم مـحـاكمـة عزيز المـصـرى من المحكمـة والمتـهمـين والمحـامين كان يـعنينى بالدرجة الأولى ـ انتـهاز الفـرصة واختلاس نظرة إلى ـ «فتحى رضوان المحامى» بالذات بوجـهه الوسيم وذكائه المـشع وخطاه الواثقة . فهـو واحد من الأربعة الكبـار من قادة مصـر الفتـاة الذين أحبهـم حباً خـالصاً لم يتـحول مهـما امـتد الزمن واختلفت المـواقع وهم: أحمد حـسين، وفتحى رضـوان ، ومصطفى الوكيل ، وإبراهـيم شكرى يكمل بعضـهم البعض ويشكلون مـعا أعظم وأكـرم وأنقى ما أتصـور وأحس. ولمـا كان الشـعـر ترجمـان النفس والأحاسيس فقـد خصوا وحدهم بأن نظمت فيهم القـصائد العزيزة إلى نفسى. . وإن فاز بالقسط الأوفر قديس الوطنيـة الشهيد الدكتور مصطفى الوكيل لأن حسرتى على كوننا خسرناه فى أوج شـبابه وعبقريته ووطنيته وإيمانه وتقاه وخصاله الفريدة حقاً هى حسرة ما برحت قائمة».



ويأتى أيضاً ذكـر الدكتور عبـد العزيز السيد وزير التـعليم العالى (ثم التربية والتعليـم) بقدر كبير من الاعتزاز فى هذه المـذكرات حيث يقول صاحبها:

«. . . وعلى خلاف مـا جرى فى الإعـدادى فقد تولـى تدريس مادة الرياضيـات لنا فى القسم المـتوسط الدكـتور عبـد العزيز السـيد (وزير التعليم العـالى فى الستينيات). وكـان رحمه الله ـ يشرح المـادة بهدوء وبرصانة وبيسر هو «السهل الممتنع» أو بالأحرى السهل النافذ إلى اللب

. فأحببت المـادة وبرعت فيها، وحصلت فى الامتحـان النهائى بالقسم المتوسط على درجة «امتياز» فى مادة الرياضيات !

(٥٥)

ويتحدث صاحب المذكرات باعتزاز كبير عن عمه عبد الحميد بدوى باشا وعن أنه جبل على فـعل الخير على نحو لم يتوافـر فى غيره بذات القدر، وأنه كـان فى فعل الخير لا يقف عند حـد، وكانت أوهى صلة للناس به تهيئ لهم أن يستفيدوا من علاقتهم به فى تحقيق مآربهم خاصة فى التـوظيف الذى كان بمـثابة إنجـاز كبـير فى تلك الفـترة (وهـو ما يتعارض تمـاماً مع رواية المستـشار حسن عبد الغـفار التى تناولناها فى كتـابنا «محاكمـة ثورة يوليو :مذكـرات رجال القانون والقـضاء») وهو يقول:

«هناك طبيعـة متميزة ذات أهميـة بالغة لدى عبد الحمـيد بدوى باشا سوف أعرض لها ضمناً لوجه الله والحق والتاريخ. فما أظن أن مسئولاً كبـيراً كان مفطوراً علـى فعل الخير والخـدمات للناس وجبـر خاطرهم والاستجابة لمطالبهم بكل ما يملك من اتصالات مثل بدوى باشا. هذه حقـيقة يعرفـها الخاص والعـام، حتى قيل ـ على سـبيل المبـالغة ـ إن نصف موظفى الحكومة والشركات كـان بدوى باشا السبب فى تعيينهم! كان مقصوداً ممن يعرفه وممن لا يعرفه. وكان لا ينسى أو يتناسى، بل يجهـد حتى يحـقق الأمانى والرجـاءات مادامت ذات وجـاهة أو كانت تصل عـيشاً لـوجه الله، صـحيح أن عدداً ضـخمـاً من أهل الدقهلـية

والإسكندرية (محافظتيه المنتسب إليهما بالمولد والنشأة) كانوا يمثلون نسبة عالية فيمن يتشفعون به ويستجيب لهم، ولكن هذا لا ينفى أن بابه مفتوح لكل صاحب حاجة من أى موقع أو محافظة. ولقد دأبت على رسم «صورة خيالية» تعبر عن طبيعة وأسلوب وإصرار استجابته «الصنع المعروف»، ولا أحسبها رغم تخيلها بعيدة عن واقع حاله ».

ويشير مصطفى بهجت بدوى إلى أنه من باب التمثيل والتقريب والوصف يصنع قصته تصور شهادة عمه ، فيقول فيها :

«تصور أن فلانا ركب القطار مثلاً من الإسكندرية إلى القاهرة ففوجئ بأن عبدالحميد بدوى باشا (الذى قد يعرفه من صور منشورة له) يجلس على المقعد أمامه، ثم يتذكر هذا الفلان أن أحد أبناء زميل أو صديق له تخرج من الجامعة حديثاً ولم يجد عملا للآن، فتواتى هذا الفلان فكرة أن يجرب حظه ويوصى بدوى باشا عليه، فيقرئه السلام ويدير معه حديث سفر عارضا فيه بطبيعة الحال هذا التقدير المتواتر لشخص عبد الحميد بدوى، ثم قبل أن يصل القطار إلى القاهرة يعنّ لهذا الفلان أن «يتجاسر» ويطلب من هذا الرجل الكبير مساعدة ابن صاحبه وتعيينه بمؤهله فى الحكومة أو أية شركة، ولا يتردد عبد الحميد بدوى فى إخراج مفكرته الصغيرة الشهيرة ويدون فيها المعلومات عن الخريج كاملة، ويكتب اسم الموصى (رفيق السفر) ورقم تليفونه، ويعده خيرا. قد يظن صاحبنا أنه أدى ما عليه «وأراح ضميره» بهذا الحديث الذى يبدو كأنه أشبه «بفك المجالس»، لكن عبد الحميد بدوى لا يقر قراره ـ

رغم مشغولياته ـ قبل أن ينجز ما وعد مهما تكررت وتنوعت المحاولات وطالت الأيام إلى أن ثمة استجابة وإمكانية لتعيين الخريج «العاطل»، وما أن يطمئن إلى تهيؤ الفرصة لتحقيق المطلوب حتى يتصل تليفونياً بهذا الفلان الذى قد يكون نسى الأمر تماماً، ويخطره بأن على الخريج أن يقابل الوزير أو المدير أو رئيس شركة كذا لأن الوظيفة متاحة له والمطلب مجاب!».

«إلى هذا المدى وزيادة كانت فطرة وقدرة عبد الحميد بدوى الخارقتان الفذتان».

«وقد ساعد عبد الحميد بدوى على ذلك كونه شغل لسنوات طويلة منصب رئيس لجنة قضايا الحكومة وكبير المستشارين الملكيين، وكان منصباً جليلاً متداخلاً فى شعاب الدولة كلها، قد أضفت عليه شخصية عبد الحميد بدوى ـ المحترمة العبقرية ذات التاريخ ـ مهابة لا تضارع، واستجابة لا تنازع».

. . . .

ويستأنف مصطفى بهجت بدوى تقيمه لشخصيه عمه العظيم فيقول :

«بقيت مع تداعى الأفكار والاستطرادات مسائل أخرى حول عبد الحميد بدوى وحكايته».

«فإذا كان عبد الحميد بدوى هكذا على المستوى الخاص فكيف به على المستوى العام. . أى إذا نادته مصر؟».

«كان عبد الحميد بدوى ابن مصر البار فى مؤتمر مونترو سنة ١٩٣٧ لإلغاء الامتيازات الأجنبية، وحمل العبء الأكبر حجماً وفكراً وحسماً وصياغة، حتى أن الدكتور أحمد ماهر باشا (وكان وفد مصر إلى مؤتمر مونترو برئاسة مصطفى النحاس باشا وعضوية مكرم عبيد باشا وواصف غالى باشا وأحمد ماهر باشا وعبد الحميد بدوى باشا) صرح ـ أحمد ماهر ـ لدى عودتهم من توقيع اتفاقية مونترو لإلغاء الامتيازات الأجنبية قائلاً: «إننا نحن لم نصنع شيئاً، إن الذى صنع كل شىء فى هذه الاتفاقية هو عبد الحميد بدوى».

«ومن بعد، وهو وزير للمالية وعندما أوشك بنك مصر على الإفلاس (وكانت انجلترا تعمل على ذلك من وراء ستار) سارع عبد الحميد بدوى إلى إنقاذ بنك مصر ودعمه بضمانة الحكومة المصرية إبقاء على هذا الصرح الاقتصادى المصرى العظيم، وساند طلعت باشا حرب فى محنته حتى عاد بنك مصر أقوى مما كان عليه».



ثم يتناول صاحب هذه المذكرات دور عبدالحميد بدوى فى منع الملك فاروق من الاستيلاء على «جزيرة الذهب» بأسوان، ويرجع إلى هذا السبب ـ وحده ـ استقالة عبدالحميد بدوى من وزارة حسين سرى باشا. ومن الجدير بالذكر أن الدكتور هيكل باشا فى مذكراته يشير إلى أن تعيين عبد الحميد بدوى فى ذلك الوقت كان تمهيداً لإعداده أو لاختياره لرئاسة الوزارة، ومن الجدير بالذكر أيضا أن هناك روايات كثيرة

عن سبب خروج عبد الحميد بدوى من منصب الوزارة فى ذلك الوقت، وقد تناولنا هذا الموضوع فى كتابنا «ثلاثية التاريخ والأدب والسياسة»:

«. . . أما إذا أراد الملك فاروق الاستيلاء على جزيرة الذهب بأسوان ـ وهى المملوكة لمصلحة الأموال المقررة ووزارة مالية مصر ـ ليضمها إلى الخاصة الملكية، فهنا لا مجال للاستجابة ولا للخواطر، نعم لن يفرط فى أموال مصر والشعب المصرى لصالح أى فرد ولو كان الملك نفسه. ولم يكن فاروق على حداثة سنه يتصور أن يرفض طلبه، مستحيل أن يقال له: لا! لكن عبد الحميد بدوى باشا وزير المالية قالها، فقامت الدنيا عليه! ودبرت حملة ظالمة منظمة ضده، وللأسف فقد كان أحد قادة هذه الحملة الأستاذ مصطفى أمين رئيس تحرير مجلة الاثنين ـ آنذاك ـ وصلته بالسراى الملكية معروفة، وزعموا أن عبد الحميد بدوى قد ملأ الحكومة بعائلة بدوى! مع أنه لم يكن من أقربائه فى الحكومة سوى اثنين: الدكتور حلمى بهجت بدوى الأستاذ بكلية الحقوق، وحمزة بدوى سكرتيره الخاص. . وكان الله يحب المحسنين! أما أقاربه فى الأسرة المصرية الكبيرة الذين عينهم فى الحكومة وغيرها كما أسلفت ولوجه الله فهم كثيرون كثيرون، وبتحريض من السراى وبشائعات ما أنزل الله بها من سلطان. . أخذت مجلة الاثنين بالذات تهاجم الدكتور عبد الحميد بدوى باشا بالكلمات والمقالات من عينة «اخرج أيها الوزير الصغير»! وبالكاريكاتير القاذع الظالم».

لست أعرف هل استخدم مصطفى أمين هذا التعبير فى وصف عبد الحميد بدوى باشا، ولكنى متأكد أنه استخدم هذا الوصف فى مقال تاريخى مشهور فى مخاطبة محمد هاشم باشا زوج بنت حسين سرى باشا رئيس الوزراء فى ١٩٤٩ حين كان محمد هاشم يتولى وزارة الدولة فى وزارة حميه، ولست أظنه فعل هذا من قبل مع عبد الحميد بدوى، وإن كان صاحب هذه المذكرات لم يقطع بمثل هذا وإنما قال «من عينه»، والذى أعرفه عن خبرة شخصية أن مصطفى أمين كان يقدر شخصية ومواهب عبد الحميد بدوى باشا:

«أمام هذا «الطفح» الرذل المرذول بعث الرجل باستقالته من الوزارة فى يناير ١٩٤٢ وخرج، نعم.. خرج الوزير الكبير الذى لم يصغر أبدا، ولم يُصغر لطلبات الملك. خرج فى صمت من الوزارة التى كان راغباً عنها ـ لا فيها ـ من البداية. خرج ولزم بيته وقراءاته وكتاباته، وتعفف عن الرد بكلمة واحدة على الحملة الغاشمة، فالحقائق واضحة، والتجنى مفضوح فى ذاته وبغير تعليق!».

«وظل كما هو عبد الحميد بدوى كريم النفس ، عزيز الجانب لم ينقص من قدره شىء حتى «أتته الوزارة منقادة» حين عهدوا إليه بتولى وزارة الخارجية ليرأس وفد مصر إلى مؤتمر سان فرانسيسكو سنة ١٩٤٥ حيث صال وجال وكان له الأثر الفعال، ثم انتخب عضواً فنائب رئيس محكمة العدل الدولية فى لاهاى إلى أن وافته المنية فى ٥ أغسطس سنة ١٩٦٥».

الباب الخامس

شاهد على عصر الرئيس محمد نجيب
مذكرات السفير رياض سامى

(١)

فى مناسبة مرور خمسين عاما على ثورة يوليو، رأى المكتب المصرى الحديث (وهو إحدى دور النشر التى لعبت أدوارا مهمة فى إلقاء الضوء مراحل كثيرة من تاريخ الثورة) أن ينشر ما أطلق عليه مذكرات السفير رياض سامى بعنوان «شاهد على عصر الرئيس محمد نجيب»، والسفير رياض سامى ضابط جيش مصرى من جيل ضباط الثورة كوفئ فى حرب فلسطين ثم اختير بعد قيام الثورة سكرتيرا صحفيا لرئيس مجلس قيادة الثورة، وكان أحد اثنين (أو ثلاثة) ارتبط اسمهم بالرئيس نجيب حتى إنه لا يزال يعرف بأنه سكرتير الرئيس نجيب، الآخران هما إسماعيل فريد محافظ الدقهلية (فيما بعد) الذى قدمته بعض كتابات الضباط الأحرار (ومنهم خالد محيى الدين) على أنه كان يعمل لحساب مجموعة عبدالناصرلينقل إليهم تحركات الرئيس نجيب (وسنرى أن رياض سامى هو الآخر يؤكد هذه الرواية)، والثانى هو محمد رياض قائد الحرس الخاص للرئيس نجيب الذى عين محافظاً لبورسعيد فيما بعد وفى أثناء العدوان الثلاثى (١٩٥٦).

كانت لرياض سامى معرفة بالمشير عبد الحكيم عامر فى نفس الفترة التى عرف فيها كلاهما قائدهما الرئيس محمد نجيب، ومن ثم فإنه بعد إبعاد محمد نجيب أعيد رياض سامى إلى خدمة القوات المسلحة، ومنها إلى مواقع مدنية متميزة وإن لم تكن متميزة جدا.

وقد يبلغ السفير رياض سامى من العمر (حين نشر مذكراته فى ٢٠٠٢) اثنين وسبعين عاما، وقد تقاعد كما يذكر فى التعريف بنفسه فى نهاية مذكراته وهو فى الخمسين من عمره عام ١٩٨٠.

ويمكن القول بلا مبالغة بأن هذه المذكرات متوسطة القيمة إلى حد بعيد، لأن محتواها أقل من عنوانها، ولأن مستوى كتابتها أقل مما يحمله صاحبها من ألقاب، سواء فى ذلك أكان سكرتيرا صحفيا لرئيس الجمهورية الأول، أم كان سفيرا سابقا فى الدبلوماسية المصرية، أم كان مسئولا كبيرا فى الهيئة العامة للاستعلامات، أم كان قبل هذا كله ضابطا بطلا من أبطال حرب فلسطين.

ومع أن المذكرات تحمل على الغلاف اسم معدٍّ لها (هو الأستاذ محمد ثروت) فإنها تبدو وكأنها لا تزال فى حاجة إلي إعداد كثير، ولا يقع الذنب فى هذا على المعد، وإنما قد يعطيه هذا العذر ويجعلنا نقدر جهده فيما أتم من هذه المذكرات.

ومن حسن الحظ وهو من حسن حظ صاحب المذكرات أيضا، أن هذه المذكرات نسبت كل فقرة نقلتها من مصدر آخر إلى هذا المصدر،

مع أنه كان فى وسع المذكرات وصاحبها التغاضى عن مثل هذا الخلق، ولكن هذا ماحدث.

تنقسم المذكرات إلى فصول كثيرة متعددة صغيرة الحجم تصل إلى أكثر من خمسين فصلا، وتنتظم كل هذه الفصول فى قسمين، ومع هذا يقع الكتاب كله فى أقل من ٢٢٠ صفحة.

ويضم الكتاب عددا من الوثائق المصورة المهمة لعل أهمها رد الرئيس نجيب على محمد حسنين هيكل فى ١٩٧٣ وهو على هيئة خطاب وجهه الرئيس نجيب إلى الأستاذ إحسان عبد القدوس رئيس تحرير أخبار اليوم فى ذلك الوقت، ولم يقدر لهذا الخطاب أن ينشر فى ذلك الوقت ولا بعد ذلك، وهو خطاب مهم وحافل بالأفكار الذكية والحقائق المهمة.

(٢)

نطالع هذه المذكرات منذ صفحاتها الأولى فلا نرى رياض سامى حريصا على الإشارة إلى حقيقة دوره فى تنظيمات الضباط الأحرار، مفضلا أن ينقل عن مقال للواء مصطفى ماهر أمين الرئيس السابق للجنة الفرعية العسكرية لتسجيل تاريخ ثورة يوليو ١٩٥٢ وهو مقال تحت عنوان: «مرة أخرى حواديت هيكل وحقائق التاريخ» وقد نشر فى ٦ أبريل ٢٠٠١ بجريدة الوفد».

كذلك نراه ينقل الإشارة إلى هذا الدور عن كتاب محمد عبد الفتاح أبو الفضل، وهو فيما يبدو سعيد بورود اسمه فى هذا الكتاب دون أن

يعطينا أية معلومات إضافية عمن جنّده وعن طبيعة نشاطه فى هذه الفترة!!

ومن الغريب والعجيب أن يخطئ رياض سامى فى اسم أحد الضباط الأحرار البارزين، ومن الغريب أيضا أن يتكرر الخطأ أكثر من مرة فى صفحة ١٣، وهو عبد الحميد كفافى الذى يذكره باسم شقيقه العالم الكبير محمد عبدالسلام كفافى.

وربما أن أخطر ما فى هذه المذكرات هو ما يرويه رياض سامى عن أحداث الفترة التى سبقت الإبعاد الثانى للرئيس محمد نجيب فى أزمة مارس ١٩٥٤ وكان أبرزها صدام بدنى تعرض فيه الرئيس محمد نجيب لبعض العنف والتصادم وكانت القوات البريطانية على علم وتنسيق!!! حيث يقول:

«اتصل بى تليفونيا فى ٢٣ مارس ١٩٥٤ الدكتور حسنى خليفة مدير وكالة أنباء مصر (التى أممت فيما بعد وأصبحت وكالة أنباء الشرق الأوسط) اتصل بمكتبى بقصر عابدين وأبلغنى أن هناك تصادما حدث بين الرئيس نجيب وبين أعضاء مجلس الثورة فى مطار الماظة فى أثناء عودة الملك سعود إلى بلده، وأن القوات الإنجليزية تحركت إلى الكيلو ٩٩ طريق السويس، فانطلقت بعربتى الجيب إلى مطار الماظة ودخلت إلى غرفة جانبية متواضعة، يبدو أنها خاصة بالنوباتجية فوجدت اللواء نجيب على سرير وقد خلع سترته الرسمية وبدا بالفانلة الداخلية فقط، ووجهه شاحب جدا وحول السرير حوالى ثمانية كراسى ومجموعة

أعضــاء مجلس الثورة جــالسون عليهــا، فاعتدل فى جلســته، فعظمــته بالتحية العسكرية وقلت له: ســلامتك يا أفندم، فوضع أصابع يده على شفتيه، بمعنى ألا أسترسل، وقد انتــحيت بالبكباشى جمال عبد الناصر الذى كان واقفا إلى جانبى وقلت له: «محــمد نجيب دمه مصرى وأنت نفس الشىء وأنا دمى مــصرى، وقــد علمت من الصــحفى د. حــسنى خليفة أن الإنجليز توغلوا حــتى الكيلو ٩٩ طريق السويس (وفى أعماقى أن محمد نجيب وقد وصل إلى هذه الحال وأن الرجل يكاد يضيع عمره ثمنا لمبادئه وللــديمقراطية» فقلت لعــبدالناصر: مصر هى المــهمة الآن فاتخذوا ما ترونه».

«فأوماً إلىّ بالإيجاب قائلا: «اطمئن كل شىء هيكون كويس»، وبعد فترة جاء اليوزباشى إسماعــيل فريد، وفكرنا فى الطريقة التى سيعود بها موكب نجيب إلى منزله ووجدت إسماعيل فريد يقترح طريقا ملتويا غير مطروق حــتى لا يرى الشــعب رئيســه فى هذه الحــال الحــرجة البــادية الخطورة، وعلمت فيــما بعد أنه فى أثناء صــعود الملك سعود بن عــبد العزيز إلى الطائرة صعد معه اللواء نجــيب لمدخل الطائرة مبالغة منه فى الحفــاوة بالملك سعــود، فكان أن جذبه صلاح ســالم ظنا منه أنه يريد الهروب إلى السعودية».

«وثار اللواء نجيب نتيجة لإرهاقه فى الليلة الســابقة فقد قضاها حتى الفجر مع عبــد الناصر وعبد الحكيم والملك سعود فى مــحاولة للتوفيق بينه وبين الأعضاء، لذلك انفــجر فيهم بعصبيــة شديدة فى المطار قائلا

لهم: «أنتم هتخربوا البلد»، وكررها، وبعدها عاد إلى منزله بحلمية الزيتون مريضا، وذكر فى مذكراته «سقطت وانتهيت وانتهت معى الديمقراطية».

«وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة الضباط ذهبوا إلى منزل اللواء نجيب ثم استدعوا صلاح سالم واتخذوا قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤ بإلغاء قرارات ٥ مارس ١٩٥٤ وظل اللواء نجيب حوالى أسبوعين سقيما مريضا بمنزله، وأنا أعتبر أن قيادة محمد نجيب لمصر انتهت فى نفس اليوم».

«وسمعت فيما بعد، مما أرضى رغبتى فى معرفة السبب فى أننى لم أجد أى قلق على وجه جمال عبد الناصر، عندما أبلغته فى المطار بتحرك القوات الإنجليزية إلى الكيلو ٩٩، أن السفير البريطانى دعا جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة إلى العشاء دون الرئيس نجيب، وعلمت من مصادر صحفية مؤكدة(!!!) أنه تم الاتفاق على ألا يتدخل الإنجليز فى المواجهة الحالية بين اللواء نجيب والبكباشى عبد الناصر فى مقابل تسهيل وتيسير مفاوضات الجلاء!!».

ومبلغ ما يمكن لنا أن نقوله فى مواجهة هذا النص أننا ننتظر ما ينشر من الوثائق البريطانية عن هذه الفترة لنرى ما يمكن أن يكون قد سجل فيها عن هذه الواقعة.

من ناحية أخرى يروى رياض سامى بوضوح بعض ما علمه عن اتصالات الرئيس محمد نجيب بالإخوان المسلمين حيث يقول:

«علمت من اليوزباشى محمد أحمد رياض قائد الحرس الخاص للرئيس نجيب الذى كان قريبا جدا منه، أنه توسط فى رسائل متبادلة بين الإخوان والرئيس نجيب، ولكن الإخوان اشترطوا للتعاون مع نجيب أن يشتركوا بصورة فعلية فى الحقائب الوزارية ويصيروا جزءا من السلطة، الأمر الذى رفضه الرئيس محمد نجيب، والدليل أنه فى أثناء أزمة مارس ١٩٥٤ أرسلنى الرئيس محمد نجيب إلى المستشار حسن الهضيبى المرشد العام للجماعة، بالأدق ليسأله الرئيس نجيب أنه فى حالة إصراره على عودة الديمقراطية والحزبية إلى النظام ماذا سيكون موقفه؟».

«هل من الممكن أن يعتمد عليه فى هذا الصدد، فرد عليه الهضيبى وكان ذلك فى منزله بجزيرة الروضة وكان يوم جمعة على ما أذكر، وبعد طرحى هذا الاستفسار أو التساؤل تهرب منى الهضيبى، وأجاب: «إن لكل ظرف موقفه»، وفى هذه اللحظة كان من الصعب أن أحصل على الإجابة الواضحة منه، فعدت أدراجى إلى الرئيس نجيب وأبلغته بهذه الكلمات، فرد علىّ بحكمة المجرب والسياسى الخبير قائلا: «كنت أتوقع ذلك يارياض، فلا يرضى الإخوان أن تجرى انتخابات وتعود الديمقراطية ويعود خصمهم الوفد إلى السلطة التى يسعون إليها، فالديمقراطية تحول دون تطلعاتهم هذه».

على هذا النحو نرى صورة الرئيس نجـيب فى مذكرات رياض سامى رجلاً محنكاً يعلم طبائع الأشياء ويتوقع نتائج الأحداث.

ومع هذا فإن الرئيس نجيب لم يكن يتصور وقوع هزيمة ١٩٦٧ على نحو ما وقعت فأصابته بقدر كبير من عقدة الذنب عن وصول الأمور إلى ما وصلت إليه، ويشير رياض سامي إلى إحساس الرئيس نجيب بالحزن تجاه حالة مصر بعد ١٩٦٧ :

«وكان كلّما تبـادل الحديث معى، تنطلق منه تعبـيرات تنم عن مدى حسرته وعميق ألمه لمـا صار عليه الوضع فى مصر، وينطلق قائلا لى: «إنهـا ليـست ثورة هذه التى قـمنا بها، لـكنها - ياريـاض - أجدها قـد أصبحت عورة!!».



والشاهد أن السفـير رياض سامى يحرص فى مواضع كـثيرة على أن يشير إلـى أن الرئيس نجيب أحس بالذنب تجاه وطنه بعد وقـوع هزيمة ١٩٦٧ :

«ولا أخفى أنه بعد هزيمة ١٩٦٧ وبعد أن خرج من المعتقل فى عهد أنور السادات، طرقت هذه المحاولة معه، فشعرت أن اللواء نجيب ندم على أنه لم يحسم المـوقف، وكان الشعب المصرى والجـيش بضباطه وجنوده طوع بنانه، بعد عـودته من الاستقالة واضطرار أعـضاء مجلس الثورة إلى إعادته إلى السلطة».

(٣)

ونعود مع أولى صفحات هذه المذكرات حيث يحكى رياض سامى تفاصيل قصة أول لقاء له بالرئيس نجيب فيقول:

«فى نهاية عام ١٩٥٠ انتقلنا إلى قشلاق مصطفى كامل بالإسكندرية الذى كان يوجد به مستشفى خاص بالعسكريين، وكان فى المستشفى أحد أقربائى يعالج به، وقد أخبرنى الطبيب المعالج أنه يحتاج لقربة مياه دافئة، لتوضع مكان ما يعانيه من آلام، وأنها - أى هذه القربة - موجودة فى الحجرة المجاورة لدى اللواء محمد نجيب، فدلفت إلى حيث اللواء محمد نجيب، وعرضت عليه احتياجى للقربة لمعاونة ضابط فى حجرة مجاورة، وكان هذا أول لقاء لى مع اللواء محمد نجيب ذى السمعة والمكانة العالية لدى جميع الضباط، صغارهم قبل كبارهم، والذى شارك معى فى معركة التبة ٨٦ بفلسطين وجرح ونقل إلى المستشفى، إثر تلك المعركة، وكان من النادر إن لم يكن من المستحيل وقتئذ أن يقود ضابط برتبة الأميرالاى (العميد) قواته ويتقدمهم فى أول الصفوف».

«وبعد ذلك عدت إلى اللواء نجيب بقربة المياه بعد استعمالها، وسألنى مطمئنا على حالة هذا الضابط، وبخبرتى العسكرية ولأول وهلة يمكن للعسكرى أن يتبين قيمة وقدر من يخاطبه خاصة من الرتب العليا، فلا أخفى ارتياحى وإعجابى بهذا القائد معاملة وخلقا وتاريخا عسكريا مشرفا، وهذه أول مرة أتقابل فيها مع اللواء محمد نجيب»..

أما قصة عمله مع الثـورة بعد وقوعها فيرويهـا رياض سامى مشيرا فى الوقت ذاته إلى أنه اكتشف مبكرا مدى تعمق الخلاف بين نجيب من ناحية، وعبد الناصر وزملائه من ناحية أخرى:

«استـدعانى اللواء مـحمـد نجيب فى مكتـبه بمـجلس قيـادة الثورة بالجزيرة فى الأشهـر الأولى للثورة، وكان المكتب يعمـل للجميع، أى لأى صـحفى يرغب فى مـقابلة مـعينة يطـلبهـا، ثم طلب منى الرئيس نجيب أن أتفرغ لمكتبـه سكرتيرا صحفيا، وفى اليـوم التالى تقريبا وفى أثناء وقـوفى بأحـد أروقة مـجلس قـيـادة الثورة، حـدث أن مـر علىّ البكباشى جمال عبد الناصر متـأبطا الصاغ عبد الحكيم عامر، وواجهنى مبـاشرة قائلا: إيه يارياض أنت عـايز تسيبـنا؟ فقلت له: اللواء محـمد نجيب قائد الثورة طلب من اليـوزباشى رياض سامى أن يعمل معه، ولا أملك أنا أو غيرى إلا أن نوافق، فـابتسم عبدالحكيم عـامر لأنه مطمئن تماما لباطن وصفاء خصالى وسجاياى».

«ومن يومها، ومن هذا الحدث الصغيـر تأكدت فى أعماقى أنهم غير مخلصين للواء محمد نجيب ولقيادته للثورة، وأن هناك تيارين مختلفين أحدهما يجمع مجموعة الضـباط أعضاء مجلس قيادة الثورة ذوى الرتب المتوسطةوالصغـيرة، والمتوقين إلى استثـمار ما توصلوا إليه من سلطة لمصـالحهم الشخـصية، وأن الرئيس نجـيب يقف وحده فى جبـهة لا تحتضن غيـر قيمه ومبادئه واقتناعـه بأن طوق النجاة والنجاح لأى نظام هى الديمقراطية الحقة الكاملة».

«وأصارح القارئ بأنه من هذا اليوم، أحببت هذا القائد وشعرت أنه كما بذل وكاد يفقد حياته فى الحرب شجاعا، فهو يبذل حياته من أجل تحقيق أفضل نظام لخير مصر».

(٤)

ويورد السفير رياض سامى تفصيلات مهمة عن أكثر من واقعة مهمة شهدها بحكم قربه من الرئيس نجيب، مشيرا ـ على سبيل المثال ـ إلى محاولة الرئيس نجيب إنقاذ البقرى وخميس من الإعدام:

«عندما اتهم البقرى وخميس ـ عمال كفر الدوار ـ بالتظاهر وقرروا (أعضاء مجلس الثورة) فى محاكمة عاجلة الحكم عليهما بالإعدام، ليكونا عبرة لباقى العمال فى كافة أنحاء البلاد، حتى لا يعودوا للتظاهر مرة أخرى، أذكر أن طلب خميس والبقرى بعد صدور الحكم عليهما مقابلة اللواء محمد نجيب، وكان ذلك مساء بالقيادة بالقبة، وحضرا إليه مع الحراسة وأدخلتهما إلى الرئيس محمد نجيب، وبعد انتهاء المقابلة دخلت وسألته: سيادة الرئيس هل لى أن أعلم انطباعكم؟ فرد فى هدوء وحكمة وعقل قائلا: «الرحمة فوق العدل».

. . . .

. . . .

ومع هذا الذى يرويه رياض سامى فقد تم إعْدام الرجلين.

أما الجوانب الدرامية التى عادة ما تتضمنها المذكرات فتتمثل فى أن رياض سامى لم يعلم بالإبعاد الأول للرئيس محمد نجيب إلا من أحد الصحفيين الألمان، وبعد أن كانت الصحف قد نشرت الخبر:

«وفى يوم ٢٥ فبراير ١٩٥٤ صباحا بمنزلى بالدور الثانى بعقار مواجه لنادى ضباط الزمالك، وحوالى الساعة الثامنة صباحا، دق الجرس فاندهشت، وفتحت الباب فوجدت أمامى الدكتور هيرمن زيوك وزوجته وهو مدير وكالة أنباء ألمانيا الاتحادية فى ذلك الحين (أصبح الدكتور زيوك فيما بعد مستشارا للسفارة الألمانية بالقاهرة، فى أثناء عملى مديرا للإدارة القنصلية بالخارجية فى عهد السادات)، وقدمت لنا زوجته باقة ورد لا تتعدى خمس وردات، ولما جلسوا خرقوا اندهاشى، بأن سألنى مستر زيوك: هل اطلعت على صحف الصباح؟ فقلت له: ليس بعد، فإذا به يذكر أن اللواء نجيب أقيل من منصبه، وبمطالعتى لهذه الصحف وجدت فعلا أن ما ذكره صحيح، وقد لاحظ الدكتور زيوك دهشتى لأنى لا أعلم شيئا، وقال لى وكأنه بحسه الصحفى يلمس ما يدور بذهنى وخلدى: يا كابتن سامى أقول لك: إنه لو أراد شخص أو أرادت جهة أن تقتل الرئيس محمد نجيب، فلن يتمكن من يقوم بهذه العملية من مواجهته وجها لوجه والتطلع إلى سيمائه، وفقط لا يتم ذلك إلا بقتله من الخلف، ويقصد تعبيرا صحفيا كما تعلمناه (أنه لن يتم ذلك إلا غدرا)».

ولا يخلو الكتاب بالطبع من الحديث عن سجايا اللواء نجيب وصفاته الفاضلة، وفى وسط كتابه يشير السفير رياض سامى إلى تواضع منزل الرئيس نجيب:

«ومنزل الرئيس نجيب كان عبارة عن طابق واحد مكون من أربع حجرات فقط، مؤثث تأثيث لواء متقشف من ضباط الجيش، وقد أتيح لى مرة أن أقابله فى غرفة النوم البسيطة جدا، إذ كان متوعكا وعرضت عليه أن أحضر له طبيبا مختصا لأطمئن على حالته فوافق، وكان ذلك مساء، وقد ذهبت بسيارتى الجيب إلى وسط المدينة، وتوجهت إلى عيادة الدكتور زكى سويدان وكان وقتها أشهر طبيب باطنى فى ذلك الحين، فاصطحبته فورا إلى حلمية الزيتون، حيث منزل الرئيس نجيب، ثم دخلنا إلى حجرة نومه وكان راقدا يعانى من نزلة برد شديدة».

«وكان اللواء نجيب فى الأحوال العادية يقابل الصحفيين فى الشرفة الملحقة بالبيت، وفى ذاكرتى الآن بعد خمسين عاما أن منزله كان لا يحتوى على أية معالم للثراء، فلم يلفت نظرى أى وجود لأثاث فخم أو أوانى للزهور أو نجف وخلافه».

«خلاصة القول هذا المنزل البسيط يمثل شخصيته القنوعة، المتصفة بالرضا بما يمنحه الله للإنسان من بساطة العيش».

(٥)

ويحرص رياض سامى على أن يبدى رأيه فى قصة كتاب «مصير مصر» الذى صدر مبكرا منسوبا إلى الرئيس محمد نجيب:

«حضـر الصحـفى الأمريكى لى هوايت إليـنا فى قصر عـابدين ووافق الرئيس نجيب على أن يصدر هذا الصـحفى كتابا بعنوان «مصـير مصر»، وقد حضـر عدة مرات وقدم أسئلة كثـيرة للواء نجيب أجاب عليهـا بنفسه وبخطه، وإنى أحتـفظ بمجـموعة منهـا، وذلك فى عدة مقـابلات، وقد ذهبت إلى الأستاذ الصاوى محمد رئيس تحرير الأهرام واتفقنا على نشرها فى حلقات بالأهرام بناء على رغبة الصاوى، فقد أنابنى الرئيس نجيب فى الاتفاق وكان ذلك بمنزل الأستاذ الصاوى المطل على نادى الجزيرة».

«والذى حدث كان طبيعيا وتلقائيا وبديهيا أنه بعد أزمة مارس ١٩٥٤ توقف لى هوايت عن الحضور وانتهى مـوضع هذا الكتاب بانتهاء اللواء نجيب فى الرئاسة».

«وعلمت بعد ذلك بأن هناك كتـابا صدر باللغة العربية باسم «مـصير مصـر»، وقد حـصلت على نسخـة من هذا الكتاب، وأسـجل أن هذا الكتـاب لا صلة له تقريبـا بالأصل الموجـود والأسئلة وإجـابة الرئيس نجيب التى أحـتفظ بها حـاليا، وأن الذى أصدره اكـتفى بما تيـسر من أحـداث انتـهت مع نوفـمبـر ١٩٥٤ حـيث خـرج الرئيس نجـيب من الرئاسة، وللتـأكيد على كـلامى هذا فإن الرئيس نجـيب فى حواره مع سليم اللوزى رئيس تحرير مـجلة «الحوادث اللبنانية» نفى بعـد خروجه من المـعتـقل كل مـا جاء بهـذا الكتـاب (الحوادث، العـدد ٨٧٣، ٣ أغسطس ١٩٧٣)».

ويشير رياض سامى باختصار إلى بعض متاعب أسرة الرئيس محمد نجيب التى لا تزال مستمرة حتى الآن:

«وفيما يخص الرئيس نجيب وأسرته أذكر أن الإذاعية آمال فهمى فى برنامج على الناصية بالإذاعة، قابلت فتاة تبينت أنها حفيدة الرئيس الأسبق محمد نجيب من ابنه يوسف، وأنها طالبة فى كلية الحقوق، واندهشت المذيعة بمزيج من الألم، عندما علمت من الفتاة أنها ووالدتها وإخوتها يقيمون حاليا بأحد المساكن الشعبية».

«وفى تحقيق صحفى آخر لأسرة الرئيس نجيب نُشر فى صحيفة الوفد ذكرت حفيدته عندما خاطبها مندوب الصحيفة فى منزلها، أنه طُلِب منهم عدم الاستجابة للصحف، وذكرت ذلك وهى تحيط نفسها بنوع من الخوف، إذا تحدثت لصحفيين».

ويتحدث رياض سامى عن وفاة نجيب:

«علمت بصفة شخصية أنه لما أعلن عن وفاة الرئيس محمد نجيب، لم تصدر تعليمات بفتح دفاتر العزاء بالسفارات المصرية، ولما استفسر بعضهم عن تنكيس العلم المصرى فوق سارية السفارة، بمناسبة وفاة رئيس جمهورية سابق لم يحصلوا - أى سفراؤنا - على إجابة، وقد قابلت اللواء على نجيب شقيق الرئيس نجيب وحدثنى بألم فى نادى الجزيرة أنه كان فى لندن يوم الوفاة وأرسل برقية إلى القاهرة يرجو تأجيل الجنازة يوما واحدا، أى ٢٤ ساعة، وكرر لى بأسف أنه لم يتلق الموافقة».

(٦)

ويروى رياض سامى انطباعاته عن حرب ١٩٤٨ فى سرعة بالغة، لكنه يذكر لنا أمرين مهمين يؤكدان ما هو معروف عن هذه الحرب، الأمر الأول هو ما ظهر له من استهتار اللواء المهدى باشا بالأعداء بدون مبرر حيث يقول:

«أذكر أننا كنا فى العباسية حيث بدأ القطار الذى سيقلنا من العباسية حتى رفح داخل حدود فلسطين، وجاءنا اللواء المهدى باشا وخطب فينا قائلا: «انتو مش رايحين حرب، انتو رايحين فرح» والحقيقة أننا اندهشنا لهذا الكلام الفارغ!!».

أما الأمر الثانى فهو نجاح قائد الكتيبة الثالثة فى العمل على استبقائها بالقاهرة وعدم نقلها للصعيد وذلك بعد عودتها من حرب فلسطين حيث يقول:

«وعادت الكتيبة إلى القاهرة فى أوائل ١٩٤٩، وكان مفترضا إبعادنا إلى الصعيد النائى حسب تقدير قيادة الجيش، لأن الضباط اعتادوا على رؤية الدماء تسيل ووجودهم فى القاهرة فيه خطورة، إلا أن قائد الكتيبة الثالثة قائد جناح عبد الحليم الدغيدى رفض الانتقال بالكتيبة إلى أسيوط ولم يقبل هذا المبرر، ومن ثم وافقوا على إقامتنا فى العباسية».

ولست أدرى مدى صحة هذه الواقعة، ولا دلالتها إن صحت، وهى على كل حال واقعة بحاجة إلى مزيد من التأمل، وبخاصة أن الكتيبة فى الرواية يرأسها قائد جناح(!!!).

ولا يحدثنا رياض سامى عن طبيعة بطولاته فى حرب فلسطين ويبدو أن حياءه قد منعه من هذا، لكنه يثبت لنا المعنى بطريقة غير مباشرة حيث يقول:

«. . . وأذكر أن الدغيدى استدعانى صباحا إلى مكتبه وقال لى: «ليس من المفروض أن أطلعك على تقريرك السرى، ولكنى أخرق التعليمات وقد ذكرت فى تقريرك الآتى:

«وإنه فى معركة بيرون إسحق وجدت بالسيارة الجيب الخاصة بهذا الضابط الملازم أول رياض سامى أكثر من مائة طلقة فى الزجاج الأمامى، بمعنى أنه كان بالإمكان أن يموت مائة مرة! فشكرته وتركته ثم مُنحت على هذا نوط الشجاعة الذهبى».



بالإضافة إلى هذه التفصيلات العابرة فإن رياض سامى يحرص فى نهاية حديثه عن حرب فلسطين على تبرئة الملك فاروق من تهمة الأسلحة الفاسدة.

(٧)

ويحفل كتاب رياض سامى بالانتقادات الموجهة إلى تصرفات ثورة يوليو فى العهد الناصرى، وعلى سبيل المثال فإن السفير رياض سامى يحرص على أن يتحدث فى كثير من صفحات هذه المذكرات عن آلام بعض الذين عانوا بدون ذنب فى عهد الثورة ومن هذا القبيل قصة سعيد بك لطفى الذى توفى كمدا بعد تأميم أسهمه:

«أذكر هذه الواقعة المؤلمة التى لها علاقة بالتأميمات هذه، فقد حدث وأنا مراقب للإعلام بهيئة الاستعلامات أن جاء إلى مكتبى سعيد بك لطفى الذى كان سكرتيرا ومديرا لأعمال ولى عهد ملك مصر والسودان الأمير محمد على (صاحب القصر المعروف بالمنيل)».

«جاءنى سعيد بك لطفى هذا فى هيئة الاستعلامات بعمارة جريشم بشارع سليمان باشا فى الدور الرابع وطرق باب مكتبى، فاستقبلته وفى جانب من الحجرة جلست إليه وأنا أشعر أن شيئا غير طبيعى يجرى، وفى خجل واستحياء وصورة يعلم الله كيف أنها حزت فى نفسى وشعرت بآلام الإنسان عندما يتحكم الفرد وليس الرب فى إذلاله، فقد ذكر لى فى صوت خفيض هامسا أنه كما يقال بالعامية (على البلاطة)، وأن لديه سجادة وحيدة ينوى بيعها ليسد رمق ما وصلت إليه ظروفه المالية، فأخذت فى تهدئته محاولا ترميم هذه النفس الأبية المنهارة، فاصطحبته إلى البنك الأهلى الجديد بشارع شريف، وتركته فى صالة العملاء الأرضية فجلس مستكينا على منضدة رخامية هناك وصعدت إلى مدير البنك، وأذكر أنه كان شخصية مهذبة وديعة وأصيلة النبت، وشرحت له موقف سعيد بك لطفى الموجود فى أسفل البنك (هكذا يقول)، ورجوته أن يجد سبيلا لتعويض هذا الرجل المصرى الذى أممت كل أسهمه بملاليم وصار الآن فى كفاف، لا يجد ما يسد الرمق، فذكر لى مدير البنك أنه مقيد بالقوانين الوضعية الخاصة بهذا الشأن، وأنه مع تعاطفه معى يؤسفه ويتألم أنه لا يجد مخرجا لمساعدة

سعيد لطفى هذا، وكم كان صعبا علىَّ أن أبلغه بهذه النتيجة المجحفة، ثم كان أن نزلت إليه وأخبرته بما تم فى لقائى مع مدير البنك وتركته وتركنى، وأعتقد أنه عاد ليعرض آخر سجادة فى منزله للبيع لمعالجة حالته هذه».

. . . .

«انتهت هذه المأساة بأن دعانى نجله وكان ضابطا زميلا لنا شارك معنا فى حرب فلسطين ١٩٤٨ وفى موقعة معروفة فى معركة مستعمرة بيرون إسحاق، بعدها بأسبوع تقريبا دعانى زميلى هذا لأذهب إليه فى مسكنه المطل على النيل بجاردن سيتى، حيث وجدت سعيد بك لطفى مسجى على الفراش وقد فارق الحياة كمدا!!».



وهذه واقعة أخرى يرويها السفير رياض سامى عن مدير السجون اللواء فاضل فريد:

«حكى لى اللواء فاضل فريد المدير السابق لسجون مصر أنه كانت له أسهم أممت وأصبح فى ظروف مادية متردية، وأضاف: أنه فى لحظة يأس كتب رسالة إلى الرئيس أنور السادات ذاكرا له أنه كان زميلا له فى المدرسة الثانوية فى الفصل الفلانى والسنة الفلانية، وأنه بعد تأميم كل ما يملك من أسهم أصبح يجد متاعب فى تغطية أحواله المادية، وذكر لى اللواء فاضل فريد أنها كانت مجرد رسالة أرسلها على سبيل محاولة لا جدوى منها، مجردة من أى نوع من الجدية».

«وإذا بالهاتف يرن فى منزله والمتحدث العقيد فوزي عبد الحافظ سكرتير الرئيس السادات يخبره بضرورة حضوره إلى مكتب الرئيس السادات، وهناك وجد حقيبة وفتحها فإذا بها أربعون ألف جنيه مرصوصة قيمة أسهمه المؤممة، وقال له فوزى: هذا ما تركه لك الرئيس السادات بناء على رسالتك، وفى الوقت نفسه دخل الرئيس السادات على اللواء فاضل وحياه بحرارة، وأشار لفوزى بأن يكرمه وقال لفريد: لولا أن هناك ميعادا مع السفير الروسى لجلست معك مدة أطول، أستمتع بصحبتك».

ومن العجيب أن رياض سامى يورد هذه الرواية على طريقته مصورا أنور السادات على أنه أحد ملوك العصور الوسطى الذين تحفل خزائنهم بالأموال ينفقونها بإشارة وبدون أية مستندات، على أن واقع الحال يخبرنا أنه لم يكن فى وسع السادات ولا الرئيس عبد الناصر أن يتصرف على هذ النحو، إنما كان قانون تأميم الأسهم والسندات نفسه يسمح بهذا المبلغ بالذات وهو يوازى قيمة الحد الأقصى فى قانون الإصلاح الزراعى (٢٠٠ فدان) ، ولكن يبدو أن رياض سامى لم يكن ملما بالقانون!!

على أن لهذا الصديق قصة أخرى فى موضع آخر انتهت بإحالته إلى المعاش:

«ومن الصفحات السوداء للنظام الناصرى، ما ذكره لى الصديق المرحوم اللواء فاضل فريد مدير جميع سجون الجمهورية (هكذا يقول

والمعنى مفهوم)، بأنه اتصل به وزير الداخلية شعراوى جمعة وأبلغه أنه فى الطريق إليه كشف بحوالى عشرين سجينا ويطلب منه أن يسجل هذه الأسماء لديه فى دفاتر السجن الرئيسى، ثم يرسل كل فترة لأهالى اثنين من الأسماء بالترتيب أن هذين المسجونين فى حالة صحية خطرة، وذلك لإخطار أهلهم ثم بعدئذ يلغى أسماءهم من الكشف على افتراض أنهم قد توفوا، إلى أن تنتهى القائمة كلها، ولما استفسر منه اللواء فاضل فريد مدير السجون عن كيفية تسجيل هذه الأسماء وبأى صورة، ثم كيفية إلغاء الأسماء مرة ثانية، رد عليه: لقد تركناك فى منصب مدير السجون رغم أن والدك باشا، وذكر لى (فاضل فريد رحمه الله) أنه بعدها بدقائق دخل عليه العميد الذى يليه فى الرتبة وأبلغه أنه مدير مصلحة السجون الجديد».

(٨)

ويحرص رياض سامى، دون داع ملح ، على أن تتضمن مذكراته رواية قصة وفاة الطبيب الكبير الدكتور أنور المفتى على النحو التالى:

«وقرر الدكتور أنور المفتى بعد فحص الرئيس عبد الناصر فحصا شاملا أنه يعانى نوعا من أمراض السكر يطلق عليه (السكر البرونزى) وصارح الرئيس بحقيقة مرضه».

«وصارح كذلك المشير عبد الحكيم عامر بحقيقة المرض، وبأن من أعراضه اتخاذ قرارات غير محسوبة».

«فقرر عبد الناصر التخلص من الدكتور أنور المفتى سريعا فما كان إلا أن قال لصلاح نصر: خلصنى من الدكتور أنور المفتى (مسجلة هكذا فى ملفات المخابرات من مصدر وثيق) وكان أن خلصه فعلا بقتل الدكتور أنور المفتى بالسم (قسم السموم بالمخابرات العامة من أشهر أقسام السموم فى العالم)».

«فبعد أن تلقى صلاح نصر الأمر من عبد الناصر، بعدها مباشرة أخذ فى التنقيب عن الدكتور المفتى فى جميع الأمكنة وبسرعة فائقة، حتى عثر عليه ودعا الدكتور أنور المفتى إلى رئاسة الجمهورية سريعا للكشف على شمس بدران وقدم له كوب عصير جوافة بداخله السم».

«وفى المنزل نظر الدكتور أنور المفتى فى المرآة ووجد اتساعا فى حدقة العين نتيجة لتعاطى السم الذى سرى فى دمائه، ولا أمل فى وقف سريانه، فصارح السيدة الفاضلة زوجته بذلك، فطلبت منه أن يعمل كونسلتو من الأطباء لحالته فورا، فبادرها قائلا: انتهى الأمر، هذا السم لا ينفع عمل أى شىء لوقفه، سأموت، قتلونى!! ومات الدكتور أنور المفتى شهيدا فى ميدان الطب فى عهد الفرد الأوحد، نتيجة للديكتاتورية، قتله الزبانية التى لا تعرف الرحمة إلى قلوبهم سبيلا، ولم يكتفوا بذلك، بل زادوا فى قسوتهم تجاه عائلته الفاضلة بألوان شتى من المتاعب القاسية».

(٩)

ويبدو رياض سامى فى ظل حملته على نظام الرئيس عبد الناصر حريصا على أن يشير إلى ما يطلق عليه الفارق الكبير فى التعامل السياسى مع المظاهرات فى ١٩٦٨ و ١٩٧٢ فيقول:

«يذكـــرنى هذا المـوقـف الحكيم من الـمظاهرات التى خـــرجت من الإسكندرية سنة ١٩٦٨، وكان كل المصريين فى غيبوبة، وفى نفوسهم ثورة مكتومـة مما حدث فى حـرب ١٩٦٧، فكل مصرى كـان يشعر أن كرامـته مجـروحة مـدنيين وعـسكريين، خرجـت هذه المظاهرات من الإسكندرية وصارت تهتف: (لا صدقى ولا الغول.. عبد الـناصر هو المسئول)، فبادر البكباشى عـبد الناصر (هكذا يـتحدث رياض سامـى عن الرئيس والزعيم) بإصدار تعليماته إلى مطار الدخـيلة، والحق يقال تردد ضباط المطار فى أن تحلق طائرة مروحـية لترهب وتهـاجم المتظاهرين، فقـد أصيب كثـير من الجماهيـر بجروح وانفضت المظاهرة ولكن قطعا ظل ضجـرهم مكتوما فى نفوسهم. بالمـقارنة هناك قطعا فارق بين أسلوب وتـصرف الرئيس السادات سنة ١٩٧٢ وتصرف الرئيس عبد الناصر سنة ١٩٦٨».

وفى المقابل يروى رياض سامى انطباعاته عن ديمقراطية الوفد فى عصر الليبرالية وهو يرى قصته المبكرة مع زعماء الوفد وقد وقعت صدفة:

«كنت واقفا داخل محطة سكة حديد مصر، فوجدت قطارا وزحاما، ولما استفسرت قيل لى: إن هذا القطار مـخصص لحزب الوفد المتوجه إلى بورسعيد فى جولة انتخـابية، ومن خلال نافذة القطار وجدت مكرم عبـيد باشا واقـفا فقلت له: أود أن أجىء مـعكم، فقـال: تعال يابنى، فقلت له: وإذا سألنى الـمفتش عن التذكرة، فـقال بهدوء: أرسله لى، وهكذا صعدت وأنا شاب لم يتعد العـشرين من عمره فى رحلة خالطت فيهـا الكبار، وفى بورسعيـد شاهدت نمطا من الساسة كـيف يتحاورون

وكيف يفكرون وكـيف يهدفون لرفعـة شأن البلاد. إنها الحـرية. . إنها الديمقراطية».

كما يحرص على أن يصور صدى حرب أكتوبر عند الحكومة الألبانية والشعب الألباني:

«ويشرفني أنه في أثناء عملي سفيـرا في ألبانيا حدث أن دعاني نائب رئيس الوزراء ووزير الدفـاع الألـبـاني في أكـتـوبر ١٩٧٣، وهو رجل عسكري، وأبدى في أثـناء زيارتي له في مكتبه إعـجابه الشـديد بنجاح الجيش المصري في عبـور قناة السويس في السادس من أكتوبر ١٩٧٣، وقال لي: إنها معجـزة لكم أن تفخروا بها، إن جيشكم عبـر مانعا مائيا من الصعب القيـام بهذه العملية التي لا يقدر عليهـا سوى جيش مدرب تدريبا جـيدا، ورجـاني أن أطلب من القاهرة أن يسـمحوا لمـجمـوعة صغيـرة من الضباط الألبان بالسفـر إلى القاهرة، ليدرسوا على الطبـيعة كيف أنكم تمكنتم من عبور هذا المانع الصعب».



ولا تخلو مذكـرات رياض سامي من الإشـادة ببعض مواقف عـهد الثورة (وبخاصة عهد الرئيس السادات) وبعض شخصيات الثورة أيضا.

ونلاحظ أن السفيـر رياض سامي شأن كل كتاب المذكـرات معجب بأفكار خالد محيي الدين وموقفه في أزمة مارس وما رواه بعد هذا:

«في أثناء تواجـد خالد محـيي الدين في القطار الملكي (سـابقا) مع الملك سعود بن عبد العزيز عاهل السعودية مرافقا له، وذلك في أواخر

مـارس ١٩٥٤ فى خـضـم أزمـة مارس، لاحظ خـالد فـخـامـة القطار والأعمـدة المذهبة والمـقاعد الفـاخرة والجو الملكى الذى كـان فاروق يعيش فيه، فقال خالد محـيى الدين لنفسه بالحرف الواحد كما جاء فى مذكراته: إنه فى خضم أزمة مارس ١٩٥٤ . . . قال لنفسه الآن أستشعر وأعرف لماذا يتمسك عبد الناصر وزملاؤه بالسلطة».

وهنا يعلق رياض سامى بقوله:

«وإنى أعتبر هذه قولة حق من أصحابها».

(١٠)

ويحرص رياض سـامى فى أكثر من موضع من هذه المـذكرات على التقليل من قـيمة دور الدكتور مـحمد عبد القـادر حاتم على الرغم من فارق السن بينهـما الذى يصل إلي١٢ عامـا، وهو يروى أنه رفض عمل حـاتم معـه فى مكتب الصـحافـة فى بداية الثـورة، وهو يلخص بداية معاركه مع عبد القادر حاتم على النحو التالى:

«فى مرة كنت أزور البكباشى زكريا محيى الدين، وقت أن كان مديرا للمخابرات الحـربية فى مكتبه المجـاور للقيادة، لأبحث معه مـوضوعا معينا، وبعد أن انتـهيت من كلامى معه قال لى: «إن الصـاغ عبد القادر حاتم يود أن يلـحق معك فى مكتب الصـحافة بمـجلس قيـادة الثورة، فأوضحت له أن علاقتى مع جميع الصحفيين الأجانب القادمين لتكشف هذه الثورة، علاقة طـيبة جدا وكلها مودة، وأن الرائد أمـين شاكر مدير

مكتب البكباشى عبد الناصر شكرنى لما علمه من هؤلاء الأجانب، من إشادتهم بى فى تعامـلاتى المريحة والمفيدة معـهم، وأضفت للبكباشى زكـريا مـحـيى الدين أننى فى إحـدى المـرات طلبت تصـديقـا منكم (المخـابرات) ليقوم صـحفى بحضـور خطاب للقائد نجـيب فى إحدى الثكنات العسكرية، فوجدت انزعاجا شـديدا من هذا الصحفى، واعتقد أننا نضعه تحت المـراقبة، وقال لى: «إن مكتبكم بمجلـس قيادة الثورة هو أعلى سلطة لا تحتاج لاستئذان»، وأوضحت للبكباشى زكريا محيى الدين أن تواجد الصاغ عبد القادر حاتم فى زيه العسكرى الدال على أنه من المخابرات الحربية بالذات، أعتقـد سوف يفض الصحفيين الأجانب من حوله، اعتقادا منهم أنهم تحت المراقبة المباشرة».

«وقد اقـتنع البكباشى زكـريا محـيى الدين بكلامى، وطلب منى أن أدخل إلى حـجرة الصـاغ عـبد القـادر حـاتم وأوضح له هذا الكلام، فقابلت الصاغ عـبد القادر حاتم وبعد أن سردت له مـا ذكرته للبكباشى زكريا محيى الدين، أخذ يلح علىّ إلحاحـا شديدا وأخذ فى استرضائى بكل الوسائل التى تتنافى مع أخلاقى، وذكـر لى أنه سيتكفل بالدعوات الخاصة للصحفيين ونفـقاتها، وكلام هش رخيص من هذا القبيل، لعله يستـرضينى، وظل بكل الطرق، بل كاد يتـوسل إلىّ أن أوافق أن يرافقنى بمكتبى بمجلس القيادة!!».

«والذى حدث أننى لم أستجب لتوسلاته الشخصية، إيمانا منى ويقينا أن تواجده مـعى بدون مبرر سيـضر بأسلوب عملى الصحـفى ويشوش

علاقاتى الودية السلسة التى أقيمها مع أى صحفى جاء ليتبين ملامح ثورة الجيش. وقد أثر هذا الموقف فى علاقتى بحاتم فيما بعد».



ويروى السفير رياض سامى قصة المناصب التى تولاها بعد إبعاد الرئيس محمد نجيب، وكيف أنه ظل على عدم الارتياح لسياسة وتصرفات عبد القادر حاتم :

«بعد أن تركت الرئيس نجيب مع خروجه من رئاسة الجمهورية، عملت لفترة ضابطا فى سلاح الأسلحة والمهمات، إلا أنه عام ١٩٥٦ وصلت برقية من القائد العام للقوات المسلحة المشير عبد الحكيم عامر تفيد بأن الصاغ رياض سامى قد عين رئيسا لقسم الصحافة بالشئون العامة للقوات المسلحة».

«وفى أثناء عملى جاء استدعاء لى لمقابلة الوزير عبد القادر حاتم فى رئاسة الجمهورية، وكنت قد تركت سيارتى الخاصة بعد عودتى إلى المنزل، وصممت أن تأتى لى سيارة من رئاسة الجمهورية لتصحبنى حيث أقابل المسئول».

«وعندما قابلت عبد القادر حاتم أخبرنى أن الرئيس عبد الناصر اختارنى مديرا للصحفيين الأجانب والإعلام الخارجى بمصلحة الاستعلامات، حيث عملت هناك وكنت من مؤسسى هيئة الاستعلامات هذه، وكانت لى اعتراضات على أسلوب ونوعية العمل الإعلامى وبثه داخليا وخارجيا».

. . . .

«وللأسف حاول الوزير عبد القادر حاتم أن يصفى حساباته معى، حين رفضت أن يشاركنى فى مجلس قيادة الثورة(!!) و ربأت بنفسى لكى لا أصطدم معه بصورة غير كريمة، خاصة أننى كنت مستاء من طريقة ونهج الإعلام الموجه كلية نحو الفرد، وتأليه شخصية الرئيس عبد الناصر، ولما ألمح قاصدا (الوزير حاتم) أن يعترض على سلامة وتصحيح النهج الإعلامى الذى يفيد الدولة ولا يأتى بعكس ما نصوره للآخرين، جمعت أوراقى من مراقبة الإعلام الخارجى بالاستعلامات وودعت مديرى الإدارات - تحت رئاستى - وصافحتهم وشكرتهم على حسن تعاونهم وجهدهم معى، ».

. . . .

. . . .

«وأذكر بالذات السيدتين: بثينة وهبة مديرة إدارة العرب فى الخارج، وكريمة حقى مديرة الأجانب بالخارج، لحسن تعاملهما، ثم دونت تقريرا من صفحتين، بينت فيه إعوجاج الأسلوب الإعلامى والنهج البدائى فيه وذهبت بعدها، حيث قابلت وزير الحربية شمس بدران فى القيادة(!!) وأعطيته التقرير وأخبرته أننى لن أعود إلى الاستعلامات وأقبل العمل فى أى مكان آخر قد يراه فى الصالح العام، لكنه طلب منى أن ألتحق بالقيادة العامة للقوات المسلحة وأقدم تقريرا للمشير عبد الحكيم عامر من ورقتين، تتضمن الورقتان موجزا لما ينشر فى الصحف العالمية من تعقيبات وتقريرات تخص صميم السياسة المصرية، وكنت

مخلصا لوجه الله أقدم النقد الأجنبى لسـياستنا الخارجية بالذات، لألفت انتباه الرئيس جمال عبد الناصر لـملاحظات كبرى الصحف العالمـية وبالأخص الأمريكية والإنجليزية نحو نقدهم لسياستنا الخارجية بالذات».



(١١)

كذلك يوجه رياض سامى سهام انتقاداته إلى إسماعيل فريد:

«وأصارح القارئ كم آلمنى أن أجد اليوزباشى إسماعيل فريد فى هجمة تمثيلية مفتعلة يحتضن الرئيس نجيب مهنئا ومحاولا تقبيله كما يقول المثل الإنجليزى: «السياسة لعبة قذرة».

. . . .

«ولقد طالما نصحنا الرئيس نجيب أنا واليوزباشى محمد أحمد رياض قائد الحرس الخاص أن يقصى اليوزباشى إسماعيل فريد الذى كان من طابعه المراقبة والتجسس على كل تحركات اللواء نجيب (ذكر ذلك خالد محيى الدين فى كتابه «والآن أتكلم»، ط الأهرام، ١٩٩٣)، وكان الرئيس يجيبنا: «إننى أعمل فى وضح النهار وما هو فى الصالح العام، وليس عندى ما أخفيه أو أخشى أن يعلم به أحد».

(١٢)

كذلك نرى السفير رياض سامى وهو يعبر عن عدم ارتياحه إلى اداء صلاح سالم ويذكر مواقف كثيرة له تتسم بالرعونة أو الخشونة، ولكن أخطرها ما يشير إليه حيث يقول:

« فى أثناء العدوان الثلاثى كان الصاغ صلاح سالم فى لندن والتف حوله الصحفيون الإنجليز وقال لهم We shall block the canal in condition of any aggressing ، فاستاء عبد الناصر أن يفصح صلاح سالم عن خططنا بهذه السذاجة المتهورة، فأرسل على الفور قائد الجناح على صبرى إلى لندن، وفى السفارة جمع له السفير هناك الصحفيين الإنجليز وقال ما معناه: «أنا هنا أتحدث باسم الحكومة المصرية ولا يعتد بأى تصريحات سابقة».

(١٣)

وهو يشير فى مذكرات إلى خلاف وقع بينه وبين السفير سعد عفرة ويبدو لنا أن الحق كان مع السفير سعد عفرة على خلاف ما يعتقد رياض سامى:

«فى الستينيات إذ كنت مديرا لإدارة الصحافة الأجنبية ومراقبا عاما للإعلام الخارجى بمصلحة الاستعلامات أو (هيئة الاستعلامات) جاء صحفى بارز يعمل فى مجال الشئون الاقتصادية وكان صديقا مخلصا لنا اسمه الدكتور جورج فوشيه، يمثل صحيفة سويسرية، وهو صحفى دمث الخلق متعاون محب لنا وقد طلب أن يقوم بزيارة إلى بنى مر (بلدة الرئيس عبد الناصر) فمبدئيا لم أجد قط من نظرتى لساحة الديمقراطية التى نشأت فيها أنه ليس هناك ما يمنع أن يزورنى فى منزلى ويزور أى مسئول أينما يقطن، فالصحافة ليس لها حدود ومن حق الصحفى أن يعلم كل صغيرة وكبيرة عن أى شخص مسئول مهم، فما بال الحال مع رئيس الدولة!!».

. . . .

. . . .

«وبعد أن وافقت على أن يقوم بهذه الزيارة وصرت أعد وأرتب لقيامه بها، اتصل بى مدير هيئة الاستعلامات فى ذلك الحين سعد عفرة (ضابط المخابرات السابق) وذكر لى تليفونيا أنه يجب أن نعمل على ألا تتم هذه الزيارة».

«ولما سألته عن أسباب هذا المنع قال لى: إن هذا الصحفى بعد أن تتم الزيارة سوف يخرج من حصيلتها وشواهدها بنتيجة علمية، بما سوف يخطط له الرئيس عبد الناصر لعشر سنوات قادمة! لم أوافق على هذا المبدأ بصرف النظر عن رؤية سعد عفرة له، وتركت له الاتصال بالصحفى ومعالجة منعه بالطريقة التى يراها».

ببليوجرافيا المذكرات
التى يتدارسها هذا الكتاب

● **سمير فاضل**: كنت قاضيا لحادث المنصة: مذكرات قاض عسكرى من حرب اليمن إلى اغتيال السادات، سفنكس للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، يناير ١٩٩٣، ١٧١ صفحة.

● **أحمد طعيمة**: شاهد حق: صراع السلطة نجيب، عبد الناصر، عامر، السادات، ٢٤٣ صفحة، مطابع الأهرام التجارية، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، ١٩٩٩.

● **مصطفى بهجت بدوى**: حكايات سبتمبر ٤٢: على هامش عهود فاروق وعبد الناصر والسادات، الأهرام، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٠، ٣٢٧ صفحة.

● **حلمى السعيد**: شهادتى للأجيال، دار المستقبل العربي، ١٩٩٩، ٢٧١ صفحة وملحق مصور فى ١٥ صفحة.

● **رياض سامى**: شاهد على عصر الرئيس محمد نجيب، إعداد محمد ثروت، المكتب المصرى الحديث، ٢٢٣ صفحة مع ملحق للصور والوثائق، ٢٠٠٢.

كتب للمؤلف

■ **الدكتور محمد كامل حسين عالماً ومفكراً وأديباً**

سيرة حياة المفكر المصرى الكبير محمد كامل حسين (١٩٠٢ ـ ١٩٧٧) صاحب «قرية ظالمة» و«وحدة المعرفة» و«الوادى المقدس» و«النحو المعقول» و«التحليل البيولوجى للتاريخ».

فاز بجائزة مجمع اللغة العربية الأولى فى الأدب (١٩٧٨)، صدرت الطبعة الأولى عام ١٩٧٨، وضمت الطبعة الثانية أبواباً وفصولاً لم تضمها الطبعة الأولى.

الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٢.

■ **مشرفة بين الذرة والذروة**

سيرة العالم المصرى الكبير الدكتور على مصطفى مشرفة (١٨٩٨ ـ ١٩٥٠)، وإنجازاته العلمية ومدرسته الرائدة وأفكاره الاجتماعية وقدراته البيانية والموسيقية، وببليوجرافيا بإنتاجه وما كتب عنه، صدرت طبعته الأولى عام ١٩٨٠، ونال جائزة الدولة التشجيعية فى أدب التراجم (١٩٨٢).

الطبعة الثانية، مكتبة مدبولى، ٢٠٠١.

■ **سيرة حياة العالم الأديب الدكتور أحمد زكى**

يستعرض الإنتاج الفكرى والأدبى للدكتور أحمد زكى (١٨٩٤ ـ ١٩٧٥) فى كافة الميادين ويعرض آراءه وفلسفته فى الحياة والعلم والسياسة والفكر والاجتماع، وتتميز الطبعة الثانية باحتوائها على الببليوجرافيا الكاملة لإنتاج الدكتور أحمد زكى فى كتبه ودراساته وترجماته ومقالاته المتنوعة فى مجلات: الرسالة، والثقافة، والهلال، والاثنين، والدنيا، والعربى وغيرها.

الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٢.

■ **أحمد زكى حياته وفكره وأدبه**

يضم هذا الكتاب معظم فصول الأبواب الأولى من كتاب سيرة حياة العالم الأديب الدكتور أحمد زكى.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة أعلام العرب، ١٩٨٤.

■ **الدكتور على باشا إبراهيم**

سيرة حياة رائد الطب المصرى فى العصر الحديث د. على إبراهيم (١٨٨٠ ـ ١٩٤٧) وإنجازاته العلمية والحضارية، وآراؤه فى الحياة والعلم والطب والجامعة.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة أعلام العرب، ١٩٨٥.

■ **الدكتور نجيب محفوظ**

سيرة حياة الرائد الأول لطب النساء فى العالم العربى د. نجيب محفوظ (١٨٨٢ ـ ١٩٧٢)، الذى أضاف إلى العلم كثيراً من الإنجازات، وعرض لفلسفته وقدراته العلمية والبحثية والبيانية.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة أعلام العرب، ١٩٨٦.

■ **الدكتور سليمان عزمى باشا**

سيرة حياة أول أطبائنا الباطنيين د. سليمان عزمى (١٨٨٢ ـ ١٩٦٦)، وتحليل لآرائه فى التعليم الطبى والجامعى، وفلسفته فى ربط الطب والتعليم الطبى بالحياة العامة.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة أعلام العرب، ١٩٨٦.

■ **عثمان محرم .. مهندس الحقبة الليبرالية المصرية (١٩٢٤ ـ ١٩٥٢)**

يستعرض المقومات العقلية والفكرية والمهنية والسياسية التى أسهمت فى صنع إنجازات المهندس الوطنى العبقرى عثمان محرم (١٨٨١ ـ ١٩٦٣)، ويعرض لسيرته المهنية والسياسية والوطنية، ويتدارس أوراق محنته فى أول عهد الثورة حين قدم للمحاكمة كنموذج لكباش الفداء التى أراد العهد الجديد بها أن يمحو من الأذهان مهابة وقيمة رموز العهد السابق.

مكتبة مدبولى، ٢٠٠٤.

■ **سيد مرعى، شريك وشاهد على عصور الليبرالية والثورة والانفتاح (١٩٤٤ ـ ١٩٨١)**

سيرة حياة المهندس سيد مرعى (١٩١٤ ـ ١٩٩٢)، وإسهاماته السياسية والمهنية والزراعية فى ثلاثة عصور متتالية، وما تركته شخصيته من بصمات سياسية واجتماعية لاتزال آثارها باقية.

مكتبة مدبولى، ١٩٩٩.

■ **إسماعيل صدقى باشا (١٨٧٥ ـ ١٩٥٠)**

سيرة حياة واحد من أهم الشخصيات التى مرت بتاريخ مصر الحديث وأثرت فى تاريخها القومى تأثيراً كبيراً بالإيجاب والسلب، وعرض لإنجازاته الاقتصادية والحضارية، ونقد لعقليته السياسية، وتقدير لأفكاره الاستراتيجية.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، ١٩٨٩.

■ **صانع النصر.. المشير أحمد إسماعيل (١٩١٧ ـ ١٩٧٤)**

سيرة حياة قائد عسكرى متميز أتيح له أن يتحقق على يديه أعظم نصر فى تاريخ مصر المعاصر، وملامح حياته وتكوين شخصيته وإنجازاته العسكرية على مدى حياته، ويناقش النقاط الخلافية فى تاريخه.

دار جهاد، ٢٠٠٣.

■ **مايسترو العبور .. المشير أحمد إسماعيل**

سيرة موجزة لحياة قائد القوات العربية فى حرب ١٩٧٣.

دار الأطباء، ١٩٨٤.

■ **سماء العسكرية المصرية الشهيد عبدالمنعم رياض (١٩١٩ ـ ١٩٦٩)**

سيرة موجزة لحياة ألمع العسكريين العرب، وعرض سريع لأفكاره العسكرية والاستراتيجية وإسهاماته التاريخية.

دار الأطباء، ١٩٨٤.

■ **توفيق الحكيم من العدالة إلى التعادلية**

إطلالة سريعة بترتيب موضوعى على شخصية توفيق الحكيم وحياته وآثاره الأدبية، من خلال رحلته فى الحياة، وتعريف موجز بآثاره الأدبية والفكرية.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، المكتبة الثقافية، ١٩٨٨.

■ **عبداللطيف البغدادى .. شهيد النزاهة الثورية**

سيرة حياة عبداللطيف البغدادى (١٩١٧ ـ ٢٠٠٠) أبرز رجال عهد الثورة فى المجال التنفيذى، وتتبع لفكره الإصلاحى والسياسى، وإنجازاته الحضارية، وإسهاماته فى الحياة البرلمانية، والوزارات المختلفة، والعلاقات العربية، ومحكمة الثورة، ورؤاه الاستراتيجية والسياسية والحربية.

دار الخيال، ٢٠٠٥.

■ **مصريون معاصرون**

مجموعة من كلمات ومقالات التأبين التى نشرت فى رثاء بعض المصريين المعاصرين أو إحياء ذكراهم، متضمنة أضواء موحية على بعض من الجوانب التى تبدت فى حياة وإنتاج هذه الشخصيات.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤.

■ **يرحمهم الله : كلمات فى التأبين**

تراجم انطباعية تأبينية لكل من: بدرالدين أبوغازى، وصلاح عبدالصبور، ومحمد زكى عبدالقادر، ود. يحيى المشد، ومحمد فهمى عبداللطيف.

دار الأطباء، ١٩٨٤.

■ **فن كتابة التجربة الذاتية : مذكرات الهواة والمحترفين**

مجموعة من القضايا النقدية والفكرية، المرتبطة بفن كتابة التجربة الذاتية، وأساسياته، وأركانه، وتطوره، ومدى الحاجة إليه، والنقاط الخلافية فيه مع محاولة لتأصيل مذهب المؤلف فى نقد أدبيات التجارب الذاتية المنشورة فى صور مختلفة.

دار الشروق، ١٩٩٧.

■ **فى ظلال السياسة.. نجيب محفوظ .. الروائى بين المثالية والواقع**

دراسة أدبية نقدية تحليلية تستعرض الفكر السياسى لنجيب محفوظ من خلال آرائه الصريحة المباشرة وأعماله الفنية ومذكراته المتعددة، وتثبت أنه فكر متقدم تناول القضايا الوطنية برؤية واضحة ونظر ثاقب وعبّر عن وعى سياسى من طراز متميز نجا من التقولب والأيدلوجيات واستشرف الأمل فى الآفاق الرحبة لمستقبل مزدهر لأمته ونجح فى لفت النظر إلى حقيقة الإيجابيات الليبرالية التى تحققت بفضل ثورة الشعب فى ١٩١٩.

دار جهاد، ٢٠٠٣.

■ **على هوامش الأدب**

مجموعة من الدراسات والبحوث فى اللغة والأدب والنقد، تحاول فهم النقد ووظيفته وتصور علاقة الإبداع بالحياة، وتحلل الوسائل الكفيلة بالارتقاء بالذوق الأدبى العام، وتناقش كثيراً من القضايا والإشكاليات التى شغلت الحياة الثقافية، وترتاد آفاقاً جديدة فى درس علاقة اللغة بالحياة فى عصر المعلومات، وفى علاقة النقد بالذوق فى حقبة تتسم بتسارع الخطى والانكفاء على الذات معاً.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢.

■ **ثلاثية التاريخ والأدب والسياسة**

يناقش التأثيرات المتبادلة بين السياسة والتاريخ والأدب من خلال مجموعة من الفصول الموثقة (٢٣ فصلاً) تستعرض وقائع ثقافية وأدبية ونقدية محددة بعضها مشهور وبعضها لا يتمتع بالقدر الكافى من المعرفة به.

دار جهاد، ٢٠٠٣.

■ **من بين سطور حياتنا الأدبية**

خمسة من الفصول التى يضمها كتاب ثلاثية التاريخ والأدب والسياسية نشرت مبكراً.

دار الأطباء ، ١٩٨٤.

■ **أدباء التنوير والتأريخ الإسلامى**

دراسة وتعريف وتقييم لجهد ثلاثة من أساتذة كلية الآداب فى الجامعة المصرية تصدوا لكتابة تاريخ الأمة الإسلامية، تلقى الدراسة الضوء على ملامح وسمات ومميزات هذه التجربة الرائدة التى أثمرت عملاً يجمع بين الأدب والتاريخ، وقد أصبح بمثابة المصدر المفضل لأهل التاريخ وتاريخ الأدب العربى، وكثير من الدراسات الإنسانية.

الطبعة الثانية، دار الشروق، ١٩٩٤.

■ **كلمات القرآن التى لا نستعملها**

دراسة تطبيقية لنظرية السينات اللفظية مع جداول تفصيلية كاملة بالكلمات ومعانيها والآيات التى وردت فيها من خلال تصنيف لغوى دقيق مع شرح موجز لفكرة اختلاف السينات اللفظية والعوامل المؤثرة فى هذا الاختلاف.

صدر فى طبعتين : دار الأطباء، ١٩٨٤، دار الشروق، ١٩٩٧.

■ **أوراق القلب (رسائل وجدانية)**

يضم أكثر من خمس وسبعين رسالة من الرسائل القصيرة تعبر بطريقة مبتكرة عن أحوال وجدانية متباينة، وتعكس قدرة عالية على التصوير والتعبير والقبض على لحظات الخصوصية والتفرد والمفارقة فى العلاقات الإنسانية.

الطبعة الأولى، دار الشروق، ١٩٩٤، الطبعة الثانية، دار جهاد، ٢٠٠٥.

■ **أوهام الحب : دراسة فى عواطف الأنثى**

يتضمن خمسة وثلاثين فصلاً ترسم الملامح الجوهرية فى الطبائع الإنسانية المتباينة، وتقدم صوراً فنية ونفسية دقيقة أقرب فى طبيعتها إلى اللقطة اللحظية، كما تقدم استعراضاً دقيقاً لتقلبات الوجدان ودواعيها وتواعبها.

الطبعة الأولى، الكتاب الأول فى سلسلة كتاب الجمهورية الشهرى، أغسطس ١٩٩٩.

الطبعة الثانية، دار جهاد، ٢٠٠٥.

■ **رحلات شاب مسلم**

انطباعات ذاتية عن رحلات علمية مبكرة فى أمريكا وإيطاليا والهند وبريطانيا صورت فى دقة إبداعية بعض مشاعر الاحتكاك المباشر للمؤلف مع بيئات مختلفة وحضارات متعددة، كتبت بحرص شديد على الالتزام والدقة الموحية.

صدر فى ثلاث طبعات : دار الصحوة ١٩٨٧، دار الشروق ١٩٩٥، دار جهاد ٢٠٠٣.

■ **شمس الأصيل فى أمريكا**

يتميز بأسلوب مستحدث فى كتابة الرحلات لا يصف الطبيعة كما فعل السابقون، لكنه يحاول أن يصف الحضارة، وعلى حين أن وصف الطبيعة لا يستلزم إلا الحاسة الصادقة.. فإن وصف الحضارة يستلزم كذلك أقداراً متنامية من الدقة والإحاطة والتعمق والفهم والترتيب.. ويستلزم قبل ذلك أن تكون جندياً من جنود الحضارة لا فارساً من فرسان الطبيعة.

صدر فى طبعتين عن دار الشروق، ١٩٩٦، ودار جهاد، ٢٠٠٣.

■ **مجلة الثقافة (١٩٣٩ ـ ١٩٥٢) تعريف وفهرسة وتوثيق**

سيرة حياة مجلة رائدة، ودراسة صحفية وأدبية تحليلية للمجلة الشهيرة التى أصدرتها لجنة التأليف والترجمة والنشر بصفة أسبوعية، وتشمل فهرسة كاملة للأعداد الـ ٧٢٣، وكشافات للموضوعات التى أسهم بها الكتاب الذين بلغ عددهم أكثر من ألف، مع تراجم وافية لحوالى ١٢٠ كاتباً بارزاً واظبوا على الكتابة للمجلة، وتمد بعض النبذات البيوجرافية المقدمة عن هؤلاء بمثابة النبذات التعريفية الوحيدة المتاحة عنهم.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.

■ **الببليوجرافيا القومية للطب المصرى (٨ أجزاء)**

ببليوجرافيا كاملة للبحوث الطبية المنشورة فى مائة وخمسين دورية طبية مصرية (١٩٨٥ ـ ١٩٨٨)، مع معلومات ببليوجرافية كاملة وملخصات وافية للبحوث، صدر فى ثمانية أجزاء نشرتها الأكاديمية الطبية العسكرية على مدى الفترة من ١٩٨٨ وحتى ١٩٩١.

■ **مذكرات وزراء الثورة**

مدارسة أدبية نقدية تاريخية لمذكرات عشرة من وزراء ثورة يوليو ١٩٥٢ من ذوى الإنتماءات المختلفة والأدوار المتباينة، فضلاً عن اختلاف آرائهم السياسية: كمال حسن على، وسيد مرعى، وعبدالجليل العمرى، وثروت عكاشة، وإسماعيل فهمى، وعثمان أحمد عثمان، وضياء داود، وأحمد خليفة، وعبدالوهاب البرلسى، وحسن أبوباشا.

دار الشروق، ١٩٩٤.

■ **المرأة والحرية، مذكرات المرأة المصرية**

مدارسة أدبية نقدية تاريخية لقضية الحرية فى النظام الاجتماعى من خلال قراءة متأنية لمذكرات أربعة اتجاهات كاشفة عن دور المرأة المصرية فى الحياة العامة مشاركة للزوج فى مجده، أو ممارسة للسياسة، أو للوظيفة، أو عارضة لتجربة حياة متميزة: بنت الشاطئ، وجيهان السادات، ولطيفة الزيات، وزينب الغزالى، وإنجى أفلاطون، واعتدال ممتاز، وإقبال بركة، ونوال السعداوى، وسلوى العنانى، وثريا رشدى.

دار الخيال، ٢٠٠٤.

■ **مذكرات المرأة المصرية**

طبعة مختصرة ومبكرة من كتاب «الثورة والحرية»، دار الشروق، ١٩٩٥.

■ **نحو حكم الفرد: مذكرات الضباط الأحرار**

تصوير دقيق للفترة الأولى من حكم ثورة يوليو (١٩٥٢ ـ ١٩٥٤) ومقدماتها وصراعاتها والتحولات التى انتهت إليها من خلال مدارسة أدبية نقدية تاريخية لمذكرات كل من: اللواء محمد نجيب، وخالد محيى الدين، وعبدالمنعم عبدالرؤوف، وجمال منصور، ومحمد عبدالفتاح أبوالفضل، وحسين حمودة.

دار الخيال، ٢٠٠٣.

■ **مذكرات الضباط الأحرار**

طبعة مختصرة ومبكرة من كتاب «نحو حكم الفرد» تضم أيضاً باباً عن مذكرات عبداللطيف البغدادى لم تتضمنه الطبعة الثانية.

دار الشروق، ١٩٩٦.

■ **محاكمة ثورة يوليو : مذكرات رجال القانون والقضاء**

دراسة لعلاقة ثورة يوليو ١٩٥٢ بالقانون، وكيف أعلت الثورة من قيمة القانون فى بعض المواقف والصراعات التى نشبت بين تنظيمات الثورة وبين رجال القضاء الوطنى وذلك من خلال مدارسة أدبية نقدية تاريخية لمذكرات مجموعة من أعلام القانون والقضاء الذين مارسوا السياسة أو شاركوا فى الحياة العامة، وتشمل مذكرات كل من: محمد عصام الدين حسونة، وممتاز نصار، ومحمد عبدالسلام، وجمال المطيفى، ومحمد عبدالسلام الزيات، وماهر برسوم، وحسن عبدالغفار.

دار الخيال، ١٩٩٩ .

■ **من أجل السلام ، مذكرات رجال الدبلوماسية المصرية**

تحليل ومقارنة لرؤى مجموعة من أعلام الدبلوماسية المصرية الذين شغلوا مواقع مختلفة وعاصروا حروب مصر الدبلوماسية من أجل استعادة التراب الوطنى : أحمد عصمت عبدالمجيد، ومحمود رياض، ومحمد إبراهيم كامل، وحسين ذوالفقار صبرى، ومحمد عبدالوهاب العشماوى، وجمال بركات.

دار الخيال، ١٩٩٩.

■ **الطريق إلى النكسة ، مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧**

مجموعة فصول تاريخية نقدية تتناول استعراضاً ومدارسة لمذكرات قادة الصف الأول فى حرب يونيو ١٩٦٧ وتحليل لآرائهم ورؤاهم عن الأسباب التى صنعت الهزيمة أو أدت إليها، أو حالت دون السيطرة عليها فى الوقت المناسب، والدراسة بمثابة أوفى مرجع لمذكرات عبدالحميد الدغيدى، وعبدالمحسن كامل مرتجى، وأنور القاضى، وصلاح الحديدى، ومحمد فوزى. وبعض هذه المذكرات لم تنشر إلا فى صحف محدودة التوزيع.

دار الخيال، ٢٠٠٠ .

■ **النصر الوحيد : مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٧٣**

مرجع أساسى لا غنى عنه لدراسة أمجد المعارك العربية التى خاضتها الأمة العربية فى ١٩٧٣، يتضمن الكتاب مدارسة ضخمة عن حقائق تلك الحرب ووقائعها من منظور وطنى وعلمى أمين مترفع عن الانحياز والغرض، ويقدم نظرات غير مسبوقة فى تحليل أحداث الحرب وتطورها ويستعرض بأمانة وتدقيق مذكرات خمسة من قادة حرب أكتوبر من مستويات مختلفة شاركوا بجهد وافر فى صياغة وصناعة النصر : محمد عبدالغنى الجمسى، وسعد الشاذلى، وعبدالمنعم خليل، ويوسف عفيفى، وعادل يسرى.

دار الخيال، ٢٠٠٠ .

■ **فى أعقاب النكسة : مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧ ـ ١٩٧٢**

أوفى دراسة متاحة حتى الآن للفترة التى اصطلح على تسميتها بحرب الاستنزاف وهى فترة حافلة بالتناقضات فى الرأى والتصور والتكتيك ورواية الوقائع، ويقدم الكتاب تحقيقاً لكثير من هذه الجزئيات الخلافية من خلال مذكرات كل من: مدكور أبوالعز، ومحمد أحمد صادق، ومحمد صدقى محمود، ومحمد فوزى، والفريق صلاح الحديدى، والكتاب هو المصدر الوحيد لبعض هذه المذكرات التى لم تنشر إلا فى الصحف.

دار الخيال، ٢٠٠١ .

■ **على مشارف الثورة : مذكرات وزراء نهاية الملكية ١٩٤٩ ـ ١٩٥٢**

دراسة أدبية نقدية تاريخية لمذكرات خمسة من وزراء السنوات الأخيرة فى عهد الملكية ينتمون إلى اتجاهات وتوجهات مختلفة، مع تحليل أدبى تاريخى لما تضمنته المذكرات من حقائق وروايات، وتشمل مذكرات كل من: أحمد مرتضى المراغى، وكريم ثابت، وإبراهيم فرج، وصليب سامى، وعبدالرحمن الرافعى.

دار الخيال، ٢٠٠١ .

■ **عسكرة المجتمع المدنى : مذكرات الضباط خارج الجيش**

دراسة موسعة للتأثيرات العملية المباشرة وغير المباشرة لممارسة رجال القوات المسلحة للأدوار والمهام المدنية فى عهد الثورة فى مجالات الإدارة والوزارة والتنظيمات والسياسة والصحافة والقضاء والإعلام والدعوة والدبلوماسية والهندسة من خلال مدارسات مكثفة لمذكرات سمير فاضل، وأحمد طعيمة، وحلمى السعيد، ومصطفى بهجت بدوى، ورياض سامى.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥.

■ **مذكرات الصحفيين .. فى خدمة السلطة**

مدارسة أدبية نقدية تاريخية لعلاقات الصحافة بالسلطة على مدى عهد الثورة انتقالاً من عصر الليبرالية إلى التأميم والتنظيم إلى انفتاح محسوب، مع تحقيق لوقائع استغلال النفوذ ومصادرة الرأى: موسى صبرى، وأحمد بهاء الدين، وعبدالستار الطويلة، وفتحى غانم، وحلمى سلام، وجلال الدين الحمامصى.

دار الخيال، ٢٠٠٢ .

■ **مذكرات المفكرين والتربويين .. تكوين العقل العربى**

مدارسة أدبية نقدية تاريخية لمذكرات مجموعة من أبرز المفكرين والتربويين الذين أسهموا فى تكوين العقل العربى، وعرض لرؤاهم التربوية والفكرية ولوجهات نظرهم فى الحياة العقلية فى مصر المعاصرة من خلال تحليل انطباعاتهم ورؤاهم فيما يتعلق بتكوين عقلياتهم وعقلية تلاميذهم وأساتذتهم ومعاصريهم. وتشمل المدارسة مذكرات: شوقى ضيف، وعبدالرحمن بدوى، ومحمد عبدالله عنان، ومحمد على العريان، وأحمد عبدالسلام الكردانى، ونادية رضوان.

دار الخيال، ٢٠٠٢ .

■ **الثورة والإحباط : مذكرات أساتذة الأدباء والأدباء**

دراسة أدبية نقدية لمجموعة من المذكرات كتبها الأدباء وأساتذة الأدب وأضاءت علاقاتهم بالسياسة والحياة العامة وتفاعلات الأدب والكتابة فى عهد الثورة، وخبراتهم الفنية والأدبية، والعوامل التى شكلت وجدانهم، والتجارب التى عكستها آثارهم الأدبية، وتضم مذكرات الدكتورين: أحمد هيكل وعلى الحديدى، والأساتذة صالح مرسى، وفتحى أبوالفضل، وجليلة رضا، وعايدة الشريف، وأمانى فريد.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٤.

■ **آراء حرة فى التربية والتعليم**

يتضمن هذا الكتاب مجموعة من الفصول عرض فيها المؤلف آراء حرة ومدروسة فى قضايا التربية والتعليم حاول بها أن يفتح الأبواب أمام الفهم المستقيم لهذه القضايا، وأن يقدم الحلول الأكثر مناسبة والأجدى فائدة لمشكلات مزمنة، وأن يؤصل للفهم التربوى المعاصر من خلال فكر مفتوح لا يخضع للأهواء الوقتية.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١.

■ **مستقبل الجامعة المصرية**

مجموعة مختارة من الأفكار والتصورات والمقترحات التى نشرها المؤلف فى الصحافة المصرية على مدى تسع سنوات مستهدفاً تجديد الرؤى فى إصلاح الجامعة على أسس علمية دون طفرة، ومعبراً عن رؤية علمية وعملية مختلفة عن تلك المطروحة على الساحة.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩ .

■ **منهجية العلوم والفنون: مذكرات الأكاديميين المؤسسين**

تحليل تاريخى وتوثيق تربوى للجانب المؤسسى فى أكاديميات التعليم المتخصص فى الشرطة والفنون والجامعات الإقليمية والاتحادات العلمية عبر مدارسة لمذكرات أربعة من الأكاديميين المؤسسين: سليمان حزين، وسمحة الخولى، وعبدالحليم منتصر، وعبدالكريم درويش.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥.

■ **القاهرة تبحث عن مستقبلها**

مجموعة من المقالات والفصول استهدفت تغيير وجه القاهرة من خلال أفكار علمية وعملية تستند إلى تحليل المعلومات وتوظيفها، والقدرة على تصور البدائل وطرح الحلول انطلاقاً من رؤية رحبة الأفق، وقد تحقق بعض هذه الأفكار، ونتمنى أن يتحقق البعض الآخر لتصبح عاصمتنا فى المكانة اللائقة بها بين بقاع الدنيا.

دار المعارف، ٢٠٠٠.

■ **التنمية الممكنة : أفكار لمصر من أجل الازدهار**

مجموعة مختارة ومنتقاة من المقالات والدراسات التى كتبها ونشرها المؤلف على مدى سبع سنوات (١٩٩٤ ـ ٢٠٠١) طارحاً فيها أسلوبًا جديدًا لمعالجة قضايا الوطن الاقتصادية والاجتماعية، معتمداً على منهج موظف للمعلومات من أجل الانطلاق بفكر رحب يفيد من تجارب الحضارات السابقة والنظم السياسية المعاصرة، وتتناول الأفكار مناحى متعددة فى حياة الوطن ومستقبله واقتصادياته ويجمع هذه الأفكار أنها صادرة عن رؤية عملية قابلة للتنفيذ دون أن تتطلب موارد جديدة، وهو ما يدفع إلى المطالبة بالإسراع فى الأخذ بها من أجل ما ننشده من ازدهار فى مستقبل الوطن.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١.

■ **مستقبلنا فى مصر: دراسات فى الإعلام والبيئة والتنمية**

مقالات ودراسات مستفيضة لبعض مشكلات الحياة العامة فى مصر، تقدم رؤى مختلفة الطابع تصدر عن فهم جديد لطبيعة الحضارة المعاصرة بعيداً عن الآثار الكلاسيكية للأفكار الأيديولوجية التى صبغت بعض مناحى الحياة العامة فى مصر بما يستحسن الخلاص منه فى ظل فكر إنسانى علمى جديد يعتمد على التعويل على العناصر الإيجابية فى الإنسان، وعلى إعلاء قيمة الحرية، والتمكين للقيم الفاضلة فى حياة المجتمع، وفهم المشكلات فى إطارها الخاص بعيداً عن التعميم، وعلى استنطاق الإحصاءات بالبعد التنموى الذكى والمحافظ فى الوقت ذاته على البيئة.

الطبعة الثانية، دار الشروق، ١٩٩٧ .

■ **الصحة والطب والعلاج فى مصر**

مجموعة من المقالات والفصول والدراسات تستعرض جوهر العلاقة بين الطب والصحة والمجتمع، وتقدم لمحات عن الدين والمرض، وعن مستقبل الطب الإسلامى، وعن طب الطوارئ. كما تقدم

أفكاراً جديدة فى تطوير التعليم الطبى وتنظيم المؤسسات الطبية. وتتضمن الطبعة الثانية دراسات موسعة تستهدف تطوير الخدمات الصحية بإعادة استخدام الموارد المتاحة من خلال رؤى عصرية لسياسات العلاج والصحة.
الطبعة الأولى، جامعة الزقازيق، ١٩٨٧ .
الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥ .

■ **أقوى من السلطة : مذكرات أساتذة الطب**

استعراض للتاريخ الاجتماعى فى الحياة المصرية المعاصرة من خلال منظور طبى وتعليمى اصطبغ بالعلاقة المباشرة والتجربة الحية مع شخصيات السلطة المتعاقبة وتوجهاتها المتباينة على نحو ما تضيئه مذكرات الدكاترة: زكى سويدان، ومصطفى الرفاعى، ومصطفى الديوانى، ودمرداش أحمد. وأرنست سليمان شلبى.
الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٤ .

■ **الفلسطينيون ينتصرون أخيراً .. دراسات فى التنبؤ السياسى**

تقدم مجموعة المقالات والفصول التى يتضمنها الكتاب أفكار المؤلف وتصوراته لمسار الصراع العربى ـ الإسرائيلى وقضية فلسطين، وهجرة اليهود العرب إلى فلسطين، ومعضلات السياسات الفلسطينية، وأخطاء السياسات العربية فى حقب متتالية، وحقيقة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والحركة الصهيونية وإسرائيل.
دار جهاد، ٢٠٠٢ .

■ **المسلمون والأمريكان فى عصر جديد**

مجموعة من الفصول والمقالات تتميز بجسارة فكرية وعقلية كفيلة بالنفاذ إلى جوهر المشكلات والتوجهات فى السياسة العالمية، ويجاهر المؤلف بأن الدعوة إلى الإسلام أجدى بكثير من الدفاع عنه. كما يستعرض مبرراته للتنبؤ بأن أمريكا قد تعتنق الإسلام، ويلقى الضوء على الدور الذى يلعبه الدين فى الانتخابات الأمريكية وفى غيرها من مواقع الأحداث فى عصر العولمة.
دار جهاد، ٢٠٠٢ .

■ **النخبة المصرية الحاكمة (١٩٥٢ ـ ٢٠٠٠)**

مجموعة من الدراسات البيوجرافية التى يمكن وصفها بلغة البحث العلمى بأنها أصيلة وغير مسبوقة، ومجموعة من المقالات (المستندة إلى دراسات) تتناول بالبحث والتعليق تكوين شخصيات النخبة الحاكمة فى النصف الثانى من القرن العشرين وعوامل صعود هذه الشخصيات إلى مواقع المسئولية.
مكتبة مدبولى، ٢٠٠١ .

■ **قادة الشرطة فى السياسة المصرية (١٩٥٢ ـ ٢٠٠٠) دراسة تحليلية وموسوعة شخصيات**

دراسة عميقة لدور جهاز مهنى حيوى فى الحياة السياسية فى النصف الثانى من القرن العشرين. وتعريف بيوجرافى بستين شخصية شرطية مع ذكر أدوارها التاريخية وذلك من خلال قراءات مكثفة، ومقابلات منتقاة، ودراسات عميقة.
مكتبة مدبولى، ٢٠٠٢ .

■ **البنيان الوزارى فى مصر (١٨٧٨ ـ ٢٠٠٠)**

المرجع الأول والأوفى فى مجاله، وهو دراسة تاريخية وفهارس كمية وتفصيلية لإنشاء وإلغاء وإدماج الوزارات والقطاعات الوزارية وتبعيات المصالح والهيئات للوزارات المختلفة، ودراسة لتوزيع المسئوليات الوزارية والوزراء الذين تعاقبوا على كل وزارة.

صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب عن دار الشروق، وركزت على فترة الثورة.

الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠ .

■ **الوزراء ورؤساؤهم ونواب رؤسائهم ونوابهم ، تشكيلاتهم وترتيبهم ومسئولياتهم**

توثيق تاريخ الوزارات المصرية وتشكيلاتها منذ قيام الثورة ١٩٥٢، من خلال ثلاثة أبواب، الأول: ترتيبى، والثانى: زمنى، والثالث: شخصى، ويقدم معلومات عن الوزراء ورؤسائهم ونواب رؤسائهم ونوابهم وتشكيلاتهم وترتيبهم ومسئولياتهم.

صدر فى طبعتين عن دار الشروق، ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ .

■ **التشكيلات الوزارية فى عهد الثورة (١٩٥٢ ـ ١٩٨١)**

طبعة مبكرة ومختصرة من كتاب الوزراء، تقف عند نهاية حكم الرئيس السادات، وتقدم فقط بعض ما شمله البابان الثانى والثالث من كتاب الوزراء.

الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٨٦ .

■ **المحافظون**

دراسة تأسيسية تشمل قوائم كاملة وترتيبية وفهارس تفصيلية وأبجدية وزمنية ودراسة لتسلسل وتطور اختيار المحافظين منذ بدء نظام الإدارة المحلية (١٩٦٠) وحتى نهاية القرن العشرين. مع الإشارة إلى خلفياتهم المهنية وعلاقتهم بالمناصب الوزارية والإدارية.

صدرت الطبعة الأولى عن دار الشروق، ١٩٩٦.

الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١.

■ **كيف أصبحوا وزراء .. دراسة فى صناعة القرار السياسى**

فصول بيوجرافية وتاريخية فى إطار دراسة تحليلية ونقدية لصناعة القرار السياسى فى مصر، وهى دراسة لا تخلو من استرجاع ومن إحصاء ومن استقراء ومن استنباط، ومن تحقيق للروايات ومن عرض للرأى والرأى الآخر، ومن وضع المقارنات على هيئة جداول وأرقام.

دار الخيال، ٢٠٠٢.

■ **دليل الخبرات الطبية القومية وتاريخ التعليم الطبى الحديث**

نبذات وافية ومعلومات كاملة تاريخية عن تطور مؤسسات وهيئات التعليم الطبى المصرية فى الجامعات ومراكز البحوث ووزارة الصحة.

الجمعية المصرية للأطباء الشبان، ١٩٨٧.

■ **يوميات على مصطفى مشرفة .. يناير ١٩١٨ ـ يوليو ١٩١٨**

تحقيق دقيق لمخطوطة من اليوميات التى وجدت فى آثار العالم المصرى الكبير عن الشهور الأولى من فترة بعثته إلى بريطانيا وما حفلت به مشاعره من حس وطنى ودينى، وتفاعل مع صورة مختلفة من الحياة، وحوارات عقيدية وفكرية، وخبرات علمية وحضرية وثقافية مكثفة.

مكتبة الأسرة، ٢٠٠٣.

■ **القاموس الطبى نوبل فى ٣ أجزاء (بالاشتراك مع أ. د. محمد عبداللطيف)**

قاموس طبى ضخم يحوى ستين ألف مصطلح يسهل من خلاله الوصول إلى المصطلح المقابل من خلال أى لغة من لغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية، ويشمل مسارد كاملة لكافة المصطلحات الطبية الواردة فى اللغات.

دار الكتاب المصرى، دار الكتاب اللبنانى، بيروت، القاهرة، ١٩٩٨.

■ **أمراض القلب الخلقية الصمامية ٢٠٠١**

كتاب طبى مرجعى يصلح أيضاً للثقافة العامة، يستعرض الخلقية الصمامية وأسبابها وطرائق تشخيصها وعلاجها وجراحاتها ومآلها.

دار المعارف، ٢٠٠١.

■ **أمراض القلب الخلقية : الثقوب والتحويلات ٢٠٠٢**

كتاب طبى مرجعى يصلح أيضاً للثقافة العامة، عرض فيه المؤلف الأمراض الناشئة عن وجود ثقوب أو تحويلات فى تشريح القلب، مع تقديم صورة وافية عنها والاستعانة بكل ما يمكن أن يصور طبيعة المرض وحقيقته وسماته والطرق المتاحة لتشخيصه وعلاجه وجراحاته.

دار المعارف، ٢٠٠١ .

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ٤٩١٣ /٢٠٠٥

I . S . B . N 977 - 01 - 9521 - 9